

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد الرابع والعشرون - العدد الثاني - صيف 1996

ثمن العدد

الكويت للفرد، (750) فلس، (2.750) د.ك للمؤسسات، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-.1) دينار، عُمان (-.1) ريال، لبنان (1500) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1) دينار، الجزائر (10) دينار، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن (10) ريالات، المغرب (15) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

اشتراك أفراد

الكويت:

سنة واحدة	3 دنانير كويتية
سنتـــان	6 دنانير كويتية
٣ سنـوات	8 دنانير كويتية
٤ سـنوات	10 دنانير كويتية

دول عربية:

سنة واحدة	4 دنانير كويتية
سنتـــان	8 دنانير كويتية
٣ سنـوات	11 دينار كويتي
٤ سـنوات	14 دينار كويتي

دول أجنبية:

سنة واحدة	15 دولاراً
سنتـــان	30 دولاراً
٣ سنـوات	40 دولاراً
٤ سـنوات	50 دولاراً

اشتراك مؤسسات

الكويت والبلاد العربية:

سنة واحدة	15 دينار كويتي
سنتـــان	25 دينار كويتي
٣ سنـوات	40 دينار كويتي
٤ سـنوات	50 دينار كويتي

دول أجنبية:

سنة واحدة	60 دولاراً
سنتـــان	110 دولاراً
٣ سنـوات	150 دولاراً
٤ سـنوات	180 دولاراً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً:

١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية
٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج (فرع العديلية).

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
ويت ص.ب: 27780 صفاة – الكويت 13055
4810436 فاكس: 4836026 - (00965)

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

فصلية أكاديمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا، والجغرافيا

المجلد الرابع والعشرون ـ العدد الثاني ـ صيف – 1996

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ ص. ب 27780 صَفاة ـ الكويت 13055

هاتف: 4836026 - 4810436 فاكس: 4836026 - (00965)

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1 ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أو الانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2 ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3 ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4 ـ ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5 ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6 ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150 - 200) كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

7 ـ يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الابحاث:

1 ـ يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرئ في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 ـ تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5 ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1 ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975
أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون، 1980) و (Jones et al, 1965). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي، 1973، مذكور، 1987) و .(Roger, 1981; Smith, 1974) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي أ 1964، ب 1964) و (Smith, 1961a, 1961b. وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون: 1972 164) و Jones, 1977: 58-59)).

2 ـ توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون
1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب
1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 169-223.

محمد ابو زهرة
1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirshi, T.
1983 «Crime & the Family», pp 53-69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.
1984 «The Intergenerational Transmission of Marriage & the Family» 46 (February): 11-19.

Quinnety. R.
1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

3 ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

4 ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

إجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

محتوى العدد

البحوث باللغة العربية

البحوث باللغة الإنجليزية

المراجعات

التقارير

الملخصات

البحوث باللغة العربية

نشأة الكويت السياسية والادعاءات العراقية

عبدالله مشعل العنزي

كلية العلوم الإدارية ـ قسم العلوم السياسية

جامعة الكويت

المقدمة

ليست الادعاءات العراقية المعروفة، ومطالبات الحكومات العراقية بحقوقها في الكويت أمرا جديدا أو طارئا، بل هي قديمة قدم الوجود السياسي لدولة الكويت. فالمتتبع لتلك الادعاءات يستطيع أن يحصرها بين عامي 1938 (عام اكتشاف النفط) وعام 1990 (عام الغزو الأكبر)، الذي يعد كارثة مروعة بالنسبة للأزمات الأخرى السابقة التي مرت بسلام. وإن كانت تؤكد في كل مرة سوء النية والاستناد إلى أحداث وهمية تخدع بها المجتمعين العربي والدولي، اللذين فوجئا بالغزو العسكري الأخير.

ففي منتصف يوليو 1990 أعلنت الحكومة العراقية تلك الادعاءات في رسالة وجهها نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي ووزير الخارجية، إلى أمين عام الجامعة العربية، وفيها عدد من الاتهامات الممزوجة بعدد من الادعاءات كانت كما يلي:

1 - تتحمل الكويت مسؤولية إخفاق المحاولات، التي جرت في الستينيات والسبعينيات، لحل مشكلة الحدود، وذلك بسبب تعنتها.

2 - اتهام الكويت بضم مزيد من أراضي العراق إليها، بشكل منظم ومبرمج، مستغلة انشغال العراق بحربه مع إيران.

3 - قيام دولتي الكويت والإمارات بتنفيذ خطة امبريالية مدبَّرة لإغراق السوق النفطية بإنتاج كبير من النفط يفوق حصة كل منهما، مما أدى إلى إلحاق خسائر باهظة بالعراق أولا، وبالدول العربية الأخرى ثانيا.

4 - سرقة الحكومة الكويتية للنفط العراقي من حقل الرميلة (الرتقة) مما يجعل من حق العراق أن يسترد منها مبلغ 2400 مليون دولار أمريكي تعويضا له عن ذلك.

كما طالبت الحكومة العراقية الكويت، بإلغاء الديون التي قدمتها للعراق في أثناء الحرب العراقية الإيرانية، بحجة أن العراق كان يدافع عن العرب جميعا، وإلا فإن حكومة العراق تعتبر تصرفات الكويت بمثابة عدوان عسكري على العراق[1].

ولم تتحل حكومة العراق بعد ذلك بالصبر، أو بالحلول السياسية، فاعتقدت أن بإمكانها استرداد حقها المدَّعَى بيديْها، فكان الغزو العراقي في الثاني من أغسطس عام 1990م، والذي بموجبه أُعلن النظام الجمهوري في الكويت، ثم بعد ذلك بأيام أُعلن عن ضم الكويت إلى العراق، ليكون المحافظة التاسعة عشرة، بذريعة الحق التاريخي الذي يدعي أن الكويت جزء من البصرة!! أثناء الحكم العثماني... وغير ذلك من الادعاءات والحجج التي ستتضح صورتها في ثنايا البحث.

وتعود أهمية البحث في نشأة الكويت السياسية، وعلاقتها بادعاءات العراق إلى طبيعة حساسية هذا الموضوع ومدى ارتباطه بمصير دولة الكويت «حاضرها ومستقبلها»، وما تشكله هذه الدعاوى من قلق سياسي جدِّي على المستويين القيادي والشعبي في الكويت، والانشغال بُغْية الوصول إلى كيفية إيجاد أفضل السبل للحفاظ على استقلال وسيادة دولة الكويت، ووضع حدْ للمطامع العراقية ومطالبها المراوِغة، والتي تتخذ أشكالا ظاهرية متعددة، يكمن جوهرها في هدف واحد وهو الاستيلاء على الكويت.

ولقد شهدت الأدبيات العربية والأجنبية عدداً كبيراً من الدراسات حول أسباب الغزو العراقي للكويت والنتائج التي ترتبت على هذا الحدث، وأثر ذلك على المستويين العربي والدولي، بالإضافة إلى تقديم شرح للدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف في عملية تحرير الكويت، وكذلك

نوعية الأسلحة التي جرى استخدامها في تلك الحرب ومدى تطورها. كما كان هناك عرض للخسائر التي تكبدها الطرفان والأثر النفسي الذي خلفه الاحتلال العراقي على المجتمع الكويتي. ولكثرة هذه الدراسات وتشعبها فإنه من الصعب حصرها. ولسوف تحاول هذه الدراسة أن تكون مكملة للدراسات السابقة لسد النقص الموجود حول مدى ارتباط الأزمة الأخيرة بأزمات سابقة مرت على البلدين، كما أن الجديد في هذه الدراسة تناوُلها جانبين أساسيين هما:

- النشأة السياسية للكويت وتطور نظامها السياسي على مراحل مختلفة من الحكم المطلق من مجتمع القبيلة إلى عصر السلطة الدستورية والقانونية في مجتمع الدولة الحديثة بعد الاستقلال، وعلاقة كل من الامبراطورية العثمانية وبريطانيا بالكويت.

- دراسة كل الأزمات السياسية بين الكويت والعراق منذ عام 1938 ـ الذي شهد بداية الأزمة الأولى ـ إلى أزمة عام 1990 وهي الأزمة الخامسة، ومحاولة معرفة أسباب كل أزمة والنتائج المترتبة عليها وكيفية حلها، وربط الأسباب ببعضها بغية الوصول إلى نتائج تساعد في إنهاء تلك المطالب والادعاءات، وتحديد مستقبل العلاقات بين البلدين. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة.

المنهج والأدوات:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي الاستقرائي وتحليل الوقائع التاريخية، لأن المشكلة موضوع البحث لها صفة الاستمرارية حيث امتدت أكثر من نصف قرن من الزمان، مستخدما في ذلك المصادر التاريخية الأولية والثانوية والوثائق السياسية المؤكَّدة، ومحاولة تحليلها والتأكد من مصداقيتها دون إغفال للنقد الموجه لهذا المنهج. وتقع هذه الدراسة في قسمين، يسبقهما مقدمة تمهيدية توضح بإيجاز مطالب العراق من الكويت. فالقسم الأول يوضح نشأة الكويت السياسية وتطور نظام الحكم فيها منذ نشأتها وحتى الاستقلال عام 1961، والقسم الثاني يقدم عرضا للأزمات السياسية التي ثارت بين البلدين موضحا أسباب كل أزمة ونتائجها.

أسئلة الدراسة:

تكررت مطالب العراق بالكويت منذ عام 1938 إلى عام 1990 أكثر من مرة وتنصَبُّ هذه الادعاءات على أسس تاريخية مزعومة بأن الكويت جزء من العراق بالرغم من اعتراف العراق الكامل باستقلال الكويت عام 1963 وتبادل العلاقات الدبلوماسية معه والاعتراف بحدودها التي اتُّفق عليها في عام 1932 ثم عام 1963، وبالرغم من ذلك فإن هذه الادعاءات والمطالب بضم الكويت لم تنقطع، وتعتبر هذه الظاهرة السياسية جديرة بالدراسة وفق سؤالين أساسيين.

1 - كيف نشأت الكويت سياسيا، وما هي العلاقة التي ربطت الكويت بكل من الدولة العثمانية ثم بريطانيا؟

2 - ما الأسباب الحقيقية لهذه المطالب والادعاءات العراقية بضم الكويت؟.

النشأة السياسية وطبيعة الحكم

الهوية السياسية:

تعد أرض الكويت الحالية الحدود الشمالية لمنطقة الأحساء السعودية، التي كانت تخضع فيما مضى لقبيلة بني خالد العربية التي ثارت على الدولة العثمانية بقيادة (براك بن عريعر) وطردت الوالي العثماني، سنة 1670 الذي أعلن نفسه حاكما على الأحساء والقطيف، وكان نفوذ بني خالد يمتد من قطر إلى الفاو وقد أسس شيخ بني خالد لنفسه حصنا صغيرا (كوت) كان يستخدمه مستودعا للذخيرة ومقرا صيفياً له، واستمر حكم بني خالد إلى بداية القرن الثامن عشر ومن ثم تطورت هذه المنطقة (الكوت) بعد هجرة العتوب، وهم مجموعة من الأسر التي تنتمي إلى قبيلة عنزة العربية في النصف الأخير من القرن السابع عشر وهجرة العتوب بدأت من منطقة الهدار في نجد إلى منطقة الزبارة في قطر ومكثوا فيها فترة زمنية ثم ارتحلوا إلى أم قصر وطردتهم الدولة العثمانية ثم ارتحلوا إلى الصبية ومنها إلى الكويت، ولا يعرف السبب الحقيقي لهذه الهجرة (Nyrop, 1977) فقد ذُكر أن دافع هجرتهم كان اقتصاديا يتمثل في القحط الذي أصاب منطقتهم في نجد، أو سياسياً دفعهم إلى السيطرة على أرض جديدة، وربما كان للتنافس الشديد مع القبائل الأخرى دور في ذلك؛ إذ ارتحلوا عنه خشية الخسران ورغبة في الحفاظ

على الملك والبحث عن اللقمة الأسهل وكان استقرارهم في الكويت بعد موافقة بني خالد وتحت حمايتهم وتبعيتهم، وكانت الكويت في تلك الفترة قرية صغيرة مأهولة ببعض الصيادين والبدو، (قاسم، 1985).

واستمر الوضع هكذا إلى بداية القرن الثامن عشر عندما بدأت قبيلة بني خالد تضعف، وبدأ الصراع يدب فيما بينهم. لذا بدأت الجماعات بالانفصال عن هذه القبيلة ومنهم جماعة العتوب.

في بداية الأمر لم تكن هناك أهمية لوجود حاكم في الكويت، نظرا لقلة السكان وندرة الخلافات، وإذا وجد شيء من هذا القبيل يمكن اللجوء إلى التحكيم والمصالحة ولكن لتطور الحياة الاقتصادية وتشعب العمل بعد زيادة عدد السكان ارتأت هذه العائلات أن تتقاسم الحكم في الكويت وهو ما عرف بفترة (الإدارة المشتركة والاعتماد المتبادل) وكان ذلك ما بين عام 1716 على وجه التقريب حتى عام 1756 حيث كان يتولى الشيخ سليمان بن أحمد - وهو من أسرة الصباح - الشئون السياسية، أما جابر بن عتبة وهو من الجلاهمة فقد تولى شئون البحر والميناء، وكان أمير الخليفة (خليفة بن محمد) قد تولى إدارة الشئون التجارية البرية. وانفض هذا التحالف عام 1756 بعد هجرة آل الخليفة إلى البحرين وتبعهم الجلاهمة إلى قطر (البغدادي، 1984). وربما تكون الخلافات السياسية والمالية سببا لإنهاء هذا التحالف، ولهذا تكون أسرة الصباح قد استحوذت على جميع السلطات وهو ما عرف بحكم العائلة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يكون اختيار الحاكم؟ وما سلطاته؟ وما طبيعة نظام الحكم؟ والإجابة على ذلك أنه لا يمكن القياس في اختيار الحاكم وسلطاته، ومبدأ فصل السلطات، في ذلك الوقت بما نعهده من قوالب سياسية موجودة الآن، ولكن كان اختيار الحاكم وفق الطريقة العشائرية والاتفاق بين جماعة العتوب لتقاسم السلطة كما ذكر سابقا، أما سلطات الحاكم فهي لا تختلف عن سلطات شيوخ القبائل في ذلك الوقت؛ حيث ينظر الحاكم في الشئون المختلفة للسكان، ولم تكن السلطة مطلقة كما كان في نظام القبيلة العربية (الصالح، 1989) والسبب هو اتفاق العتوب على الاشتراك في إدارة البلاد وكانت الرئاسة السياسية لأسرة الصباح؛ حيث كان الحاكم يستشير كبار القوم فيما يخص أمور البلاد وبالأخص الأمور التجارية لاعتماد الحاكم على

التجار في تمويل البلاد، وكان الحاكم في أثناء ممارسته للسلطة يستشهد بالقرآن والسنة وما تعارف عليه الناس (العُرف) وكانت الكويت تدير شؤونها الداخلية دون أي تدخل من الآستانة أو من البصرة؛ حيث إن الدولة العثمانية كانت مشغولة بقضايا أهم وأكبر من متابعة نشأة مجتمع سياسي جديد في هذه المنطقة (النجار، 1994) ولم تهتم الدولة العثمانية أو بريطانيا بالكويت إلا بعد ازدياد أهميتها الاقتصادية بعد هجرة شركة الهند الشرقية إليها عام 1775 عندئذ بدأت تسترعي انتباه القوى الإقليمية، مثل: الدولة السعودية، وابن رشيد في حائل، والقوى الدولية؛ مثل: الدولة العثمانية، وبريطانيا. والحق أنه قد توافرت للكويت مجموعتان من العوامل التي ساعدت على ذلك:

العوامل الداخلية:

وتتمثل في:

- حماية بني خالد، الذين دفعوا عن الكويت الاعتداءات الخارجية، لأن الكويتيين كانوا في بادىء الأمر يستظلون بحمايتهم ورعايتهم.
- إهمال الجيران الأقوياء للكويت، مما جعل أهلها يشعرون بضآلة مكانتهم السياسية والاقتصادية، ويتطلعون إلى مكانة أفضل وكيان مستقل.
- امتلاك الكويتيين لأسطول معقول الحجم من السفن التي كانت تستخدم لأغراض التجارة، ولكنها تصلح للأغراض العسكرية إذ كانت مزودة بعدد من البنادق.
- طبيعة نظام الحكم القائمة على البساطة واليسر، وعلى الأخوة والأبوة، واتخاذ مبدأ الشورى أساساً له، مما ساعد على نمو نظام الحكم واستقراره. (الصباح، 1989).

العوامل الخارجية:

وتتمثل في: عدم الاستقرار السياسي في منطقة شبه الجزيرة العربية، بسبب النزاع السياسي بين القواسم ومسقط، والصراع المستمر بين القبائل العربية، وعدم تعرض الكويت للخطر الوهابي، بالإضافة إلى المجاعات الكبيرة، مما أدى إلى هجرة عدد من القبائل إلى الكويت، فازداد بذلك عدد سكانها، ونمت قدرتها على رد غزوات القوى المجاورة.

- حصار الفرس للبصرة عام 1775، والاستيلاء عليها عام 1776 مما جعل كثيرا من سكانها وسكان الزبير - ولا سيما المتعلمون منهم - يهاجرون إلى الكويت بالإضافة إلى تحول طرق التجارة من البصرة إلى الكويت، وانتقال مكتب شركة الهند الشرقية البريطانية إليها، مما جعلها مركزا تجاريا بارزا (أبو حاكمة، 1984).
- فقدان البحرين مكانتها التجارية، بسبب الصراع السياسي، بعد احتلال آل خليفة لها سنة 1783، مما جعل الكويت المركز التجاري البديل للتعامل مع مناطق الخليج الأخرى كمسقط والأحساء.
- انتقال مكتب العمل البريطاني إلى الكويت، بعد استرداد البصرة من الفرس، فقد تصارع ولاة البصرة العثمانيون مع موظفي مكتب العمل البريطاني، فكان الحل الأمثل أن ينقل ذلك المكتب إلى الكويت سنة 1793 مما أعطى الكويت مكانة جديدة وساعد على نموها وازدهارها. (Crystal, 1992) وقد أبقت بريطانيا على سفينة حربية في ميناء الكويت بناءً على طلب القائم بأعمال الوكالة المستر (صمويل مانيسي) لحماية الكويت والمصالح البريطانية في الخليج. (قاسم، 1985).

ومن الناحية النظرية كانت الكويت تخضع للسيادة العثمانية، والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو لماذا إذاً انتقلت شركة الهند الشرقية ومكتب العمل البريطاني إلى الكويت؟ وما العلاقة التي تربط الكويت بالدولة العثمانية وبريطانيا؟

وللإجابة على هذا السؤال لابد من استعراض موجز لعلاقة الكويت بكل من البلدين.

علاقة الكويت بالدولة العثمانية: بدأت هذه العلاقة من عام 1871 إلى عام 1914 بممارسة بعض مظاهر السيادة عندما زار والي بغداد (مدحت باشا) الكويت في ذلك العام وأصدر أمرا باعتبار الكويت قضاء يتبع البصرة وأن شيخ الكويت قائمقام لها وخلال هذه الفترة لم يمارس حاكم البصرة أو الدولة العثمانية أي مظهر من مظاهر السيادة الفعلية على الكويت مثل إقامة حاميات عسكرية، أو تعيين بعض الموظفين العثمانيين، أو فرض ضرائب كما كان يحدث في مصر والعراق مثلا (Darwish & Alexander, 1995). ومنذ عام 1896 وبعد أن تولى الشيخ مبارك السلطة بدأ سياسة الابتعاد عن الدولة العثمانية الضعيفة والتقرب إلى بريطانيا القوية؛ حيث

رفض الشيخ مبارك استقبال موظف الحجر الصحي العثماني، ورفض الضغوط العثمانية، وطلب الحماية من بريطانيا والتي تُوِّجت سياسته تلك باتفاقية عام 1899 دون أخذ الإذن من الدولة العثمانية، وأُتبع ذلك بفرض الضرائب على السفن التركية، ومنْع تمويلها. وإخضاعها للتفتيش. وكان كل ذلك يحدث بتشجيع ودعم من بريطانيا، لذا حاولت الدولة العثمانية التخلُّص من الشيخ مبارك بتحريض ابن رشيد في حائل، أو بواسطة والي البصرة، ولكن هذه المحاولات لم تنجح بسبب الدعم البريطاني واحتجاج بريطانيا لدى الدولة العثمانية بأن تلك المحاولات تعرِّض مصالحها للخطر (نوفل، 1961).

وفي عام 1913 وبسبب الضعف الذي كان قد اعترى الدولة العثمانية، وبسبب بعض المصاعب في البلقان وشمال أفريقيا، أبدت الدولة العثمانية استعدادا للتنازل لبريطانيا عن بعض الامتيازات، على أمل أن تدعم الأخيرة الدولة العثمانية في حل مشاكلها مع الدول الأوروبية الأخرى، وبذلك جرى توقيع الاتفاقية الأنجلو/ عثمانية عام 1913 (الصباح، 1989).

وبموجب هذه الاتفاقية اعترفت الدولة العثمانية بكل الاتفاقيات التي وقعها الشيخ مبارك مع بريطانيا ومنها اتفاقية 1899 وبهذا يكون انتهاء علاقة الكويت بالدولة العثمانية. لتبدأ الكويت بعد ذلك بالخضوع للحماية البريطانية ولكن علاقة الكويت مع بريطانيا بدأت قبل هذه الاتفاقية.

علاقة الكويت مع بريطانيا:

بدأت العلاقة بين الكويت وبريطانيا على أسس تجارية؛ عندما انتقلت شركة الهند الشرقية إلى الكويت عام 1775، وتعتبر هذه السياسة البريطانية حلقة من سلسلة الحلقات الرامية لبسط نفوذها وسيادتها أثناء وبعد انتهاء الحكم العثماني عام 1923؛ حيث أنهت النفوذ الأوروبي من منطقة الخليج خلال القرن الثامن عشر، ثم حاصرت النفوذ العثماني في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين. ولتنفيذ تلك السياسة ربطت بريطانيا مشيخات الخليج بسلسلة من الاتفاقيات، حيث بدأت العلاقات السياسية بين بريطانيا والبحرين والقواسم عام 1820، وقطر عام 1868، أما الكويت فكان ذلك عام 1899 (AL-BAHARNA,1978).

وارتبطت الكويت مع بريطانيا بمجموعة اتفاقيات سياسية؛ كان أهمها اتفاقية 1899، وتبليغ 1914، ويحدد الدكتور عبدالفتاح حسن أهم النتائج المترتبة على اتفاقية عام 1899 بأنها لم تمس سيادة الكويت الداخلية، وأنها تحمل ضمنا التزام بريطانيا (لمقاومة المحاولات التركية لاحتلال أراضيها، وبذل مساعيها الحميدة لتسوية ما ينجم من خلافات). (حسن، 1968: 101).

أما تبليغ 1914 فقد جاء عبر رسالة موجهة إلى الشيخ مبارك من قبل المقيم السياسي البريطاني في الخليج، أعلنت بريطانيا بموجبه «الكويت محمية بريطانية مستقلة».

The British Government does recognise and admit that the Shaikdom of Kuwait is an independent Government under British Protection.(2)

ونلاحظ من علاقة الكويت بالدولة العثمانية أن الأخيرة كان لها مظهر السيادة الاسمية تمثلت في رفع العلم العثماني وخلع لقب قائمقام على شيخ الكويت في الفترة ما بين عام 1871 وعام 1914. واستغل الشيخ مبارك ضعف الدولة العثمانية وصراعها مع الدول الأوربية في طلب الحماية من بريطانيا، وهو ما يتفق مع التوجه البريطاني في الهيمنة على منطقة الخليج، وبموجب اتفاقية 1899 تكون الكويت ذات كيان سياسي محدد تحت النفوذ البريطاني، بينما العراق لا يزال تحت الحكم العثماني المباشر، وإن تحديد الحدود جرى حسب اتفاقية 1913 وهي نفس الحدود الحالية، وبهذه الاتفاقية حرمت بريطانيا الدولة العثمانية من التدخل في شئون الكويت بصورة نهائية.

طبيعة النظام السياسي في الكويت (1756-1961).

على الرغم من التبعية الشكلية الظاهرة، التي تربط الكويت بالدولة العثمانية، فإن نظام الحكم فيها غاير نظام الحكم في أية ولاية عثمانية في أي مكان آخر، ولا سيما في العراق الذي كان مقسما إلى ثلاث ولايات؛ هي: بغداد والبصرة والموصل، التي كان ولاتها يعينون تعيينا مباشرا من الباب العالي العثماني، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية تأسس على أثرها العراق الحديث تحت الانتداب البريطاني حسب معاهدة الصلح في

سيفر عام 1920 ولقد تخلت تركيا بموجب معاهدة لوزان عام 1923 عن جميع الممتلكات العثمانية خارج الحدود الدولية للجمهورية التركية، وبهذا تقع كل من الكويت والعراق تحت سيطرة بريطانيا وانتدابها، وقد كان تتويج الملك فيصل على العراق في عام 1921. ثم انتهى الانتداب البريطاني، وأعلن استقلال العراق عام 1932 بعد أن استوفى شروط عضوية عصبة الأمم[3]. ولم يكن هذا الأمر ليحدث في الكويت التي كانت بعيدة عن ذلك كله وتحت الحماية البريطانية مستقلة في شؤونها الداخلية استقلالاً يكاد يكون تاما فنظام الحكم في الكويت بدأ قبليا، واستمر كذلك زمنا طويلا إلى أن استقرت المدنية في السنوات الأخيرة. فقد سبق أن أشرنا إلى دور آل خليفة والعتوب في سياسة الكويت، ثم آل الصباح الذين آلت إليهم مقاليد الأمور بعد أن جرى اختيار صباح الأول عام 1756 من قبل الكويتيين ليكون حاكما عليهم، بينما هاجر آل خليفة إلى البحرين، وفعل فعلهم الجلاهمة وغيرهم[4].

خلال هذه الحقبة (من منتصف القرن الثامن عشر، إلى سنة 1921) بسطت أسرة آل الصباح نفوذها، ووطدت الحكم لنفسها، من دون أن تجد معارضة من أهل الكويت. وكان اختيار الحاكم وراثيا في أسرة الصباح، من دون أن ينحصر في أبناء الأمير، إذ كانت أسرة الصباح تجتمع عقب وفاة أي أمير، ويجري ترشيح خلفٍ له، توافق الأسرة عليه، وبعدها يقوم كبار القوم ووجهاء البلد بمبايعته على حسب ما يقضي به العرف العشائري، فيمارس سلطاته التي تنحصر في الشؤون السياسية والإدارية، على حين تطبق الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية. لكن الأمور تطورت بسرعة كبيرة، بفعل عوامل داخلية، وأخرى خارجية، سياسية واقتصادية، كطبيعة التركيبة الاجتماعية، وممارسة النشاط التجاري، والاستقرار السياسي، وانتشار التعليم، وتحالف الأسرة الحاكمة مع عدد من الأسر التجارية الكبيرة. . . مما فتح باب المشاركة السياسية أمام فئات جديدة من قطاعات الشعب، وأتاح الفرصة لإبداء الرأي في سياسة الأمراء بشكل محدود، ليتطور - من ثم - إلى مشاركة فعلية واقعية. لذلك كان مجلس الشورى الأول (1921) في بداية عهد الشيخ أحمد الجابر تعبيرا عن تلك الرغبة في المشاركة، بعد عهد من الاضطراب السياسي، تمثَّل في موالاة مبارك الصباح للانجليز تارة، وفي

معاداتهم أو محاولة النأي عنهم، في عهد ولده جابر، ثم الشيخ سالم، تارة أخرى. وكان من شأن ذلك الاضطراب أن يضر بالحركة التجارية، وبمصالح طبقة التجار، التي ارتأت أن يكون لها - بعد وفاة الشيخ سالم عام 1921 - دورها في توجيه دفة الحكم، وأنها لن تقبل بحاكم ما لم يقبل بمشاركتها في تلك السلطة، فأصدروا ميثاقا يطالب بأن يجري إصلاح بيت الصباح، ولا يحدث خلاف في تعيين الحاكم، وأن يكون اختيار الحاكم من بين ثلاثة مرشحين؛ وهم: أحمد الجابر، وحمد المبارك، وعبدالله السالم، وعند اختيار الحاكم يرفع الأمر للحكومة للتصديق عليه (الحكومة البريطانية). والحاكم المعين يصبح رئيسا لمجلس الشورى الذي ينتخب من عدد معين من أبناء الأسرة الحاكمة والأهالي لإدارة شئون البلاد على أساس العدل والإنصاف (Ismael, 1982). فكانت ولادة مجلس الشورى الأول الذي جاء عن طريق التعيين على أساس الغنى والوجاهة[5].

وما نلاحظه هنا هو عدم تدخل بريطانيا في اختيار الحاكم، ولا في الشئون الداخلية للكويت، وذلك طبقا لاتفاقية عام 1899 وتبليغ عام 1914 لكننا سنراهم يتدخلون في حل المجلس عام 1938 بعد اكتشاف البترول وعودة التنافس الأوروبي.

لكن هذه التجربة لم تدم طويلا شأن كل حركة ريادية؛ إذ عصفت بها الخلافات الشخصية، ووأدتها وهي في المهد، لكنها تظل البداية الحقيقية لنمو المشاركة الإيجابية وتطورها، لكونها أول عهد مكتوب ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ولا أدل على ذلك من الانتخابات التي تلتها، كانتخابات المجلس البلدي، والمعارف، والصحة، والأوقاف، وغيرها. ثم تطور الوعي الوطني والسياسي لدى المواطن الكويتي بفعل عوامل التفتح على العالم العربي أولا، والتعليم الذي بدأ ينتشر ويعم على أيدي جماعات من المعلمين من بلاد الشام، ثم من مصر ثانيا، ليكون ذلك دافعا إلى مزيد من المشاركة، حتى كانت ولادة أول مجلس تشريعي في الكويت، سنة 1938، انتقلت به الكويت من الحكم المطلق، إلى الحكم المشترك الفعال. ولم يكن لهذا الأمر أن يحدث، لولا ظهور طبقة من المتعلمين المثقفين من أبناء التجار، واتساع وسائل الاتصال بالدول المجاورة، كالعراق التي كان لها أثرها الكبير في ذلك؛ إذ كانت صحف العراق تنشر مطالب

هؤلاء المثقفين ورغباتهم، كما كانت إذاعة (قصر الزهور) التي كان يديرها الملك غازي، تذيع بياناتهم؛ الأمر الذي مهد لظهور أول حركة إصلاحية في الكويت دأبت على المطالبة بالمشاركة الفعالة في الحكم، مستغلة استمرار الحاكم على نهجه التقليدي في كل الأمور، والخلافات التي كانت تثور داخل الأسرة الحاكمة، وسياسة البطش والإرهاب التي اتبعها الحاكم ضد المعارضين، وتفشي الفساد الإداري، وسعْي السلطة للتلاعب بنتائج الانتخابات في مختلف المجالس، بالإضافة إلى دعم العراق القوي، وعدم معارضة بريطانيا، وتأييد الشيخ عبدالله السالم للمعارضة الهادفة إلى الإصلاح في الداخل، ونشر الوعي بين المواطنين، وقد تقدمت تلك الحركة المعارِضة بعريضة حملها وفد من أعضائها إلى الشيخ أحمد الجابر، تطالب بانتخاب مجلس تشريعي، فوافق، بتأثير العوامل السابقة، وبنصيحة المعتمد البريطاني السيد دي جوري (De Guary). وتم انتخاب ذلك المجلس في يوليو (1938) وانبثق عنه مجلس تشريعي أنجز أول قانون تأسيسي، اعتبر أول دستور مكتوب للكويت، صادق عليه الحاكم، وصار ساري المفعول، وبالغ الأهمية؛ لأنه يؤكد على أن الأمة هي مصدر السلطات، وأن للمجلس سلطات تشريعية ومالية واسعة، لكنها تستثني أملاك الأسرة الحاكمة. أما مبدأ فصل السلطات فإنه لم يكن قائما؛ إذ تولى المجلس التشريعي بعض السلطات التنفيذية والقضائية بالإضافة إلى مهامه التشريعية[6]. والملاحظة الجديرة بالذكر أن العراق في خلال هذه الأحداث كان يعاني قلقا سياسيا بسبب ثورة العشائر، والتغيير الوزاري، والانقلابات العسكرية، إلا أن هذه الفرحة لم تدم طويلا، إذ حُلَّ المجلس بعد أقل من ستة أشهر من مخاضه العسير، بعد إصلاحات مهمة قدمها للبلاد في مجالات التعليم والقضاء والإدارة، وذلك في أواخر ديسمبر 1938. ثم جرى انتخاب مجلس آخر، نجح فيه معظم الأعضاء السابقين، مما أثار حفيظة الحاكم، الذي أراد أن يعدل الدستور القديم، ليضيف إليه ما يعطيه حق الاعتراض على قرارات المجلس، لكن الأعضاء رفضوا هذا الأمر، فحُل المجلس الثاني، وبُطِش بأعضاء الحركة الإصلاحية، ليعود الركود السياسي إلى الكويت حتى عام 1950، حينما تُوفي الشيخ أحمد الجابر. (الرميحي، 1975).

والحق أن ما أصاب المجلسين وأعضاء حركة الإصلاح، كان نتيجة متوقعة لما صاحبه من ظروف سبق الإشارة إليها، ولطموحاته الكبيرة التي أثّرت في القوى الداخلية، وفي المصالح البريطانية في الكويت، بالإضافة إلى أن هذه الحركة كانت ما تزال وليدة، لم تلق التأييد والتشجيع المستمر، بل اصطدمت بتيار المعارضة ولم تستطع أن تخلق وعيا ديمقراطيا لكسب التأييد من الداخل، بالإضافة إلى بعض المعارضة من الخارج. كما أن خوف بريطانيا وتحذيرها من أن تنتقل هذه الحركة الإصلاحية إلى إمارات أخرى في الخليج كان من العوامل البارزة في القضاء عليها، وقد كان لأحداث المجلس عام 1938-1939 ردة فعل عند عبدالعزيز آل سعود الذي عارض وجود المجلس كي لا يمتد إلى السعودية ويحد من سلطاته، بالإضافة إلى خشيته من فكرة هذه الحركة الداعية إلى الاتحاد مع العراق؛ لأنه يرفض أي توسع للهاشميين وبالأخص باتجاه الكويت، وقد ساندت بعض القبائل العربيةِ السعوديةِ حاكمَ الكويت في قمع الحركة، وأرجَع ابن سعود ذلك إلى العلاقة الحميمة التي تربط أسرته بأسرة الصباح.

كذلك أرسل بعض الحكام العرب برقيات تهنئة بمناسبة القضاء على اضطرابات المجلس مثل حاكم البحرين وسلطان مسقط (الجاسم، 1973).

أمام هذه الظروف مجتمعة لا بد من القول: إن سقوط هذه الحركة أمر حتمي طبيعي ولكن العمل بهذه الوثيقة الدستورية قد أنهى الصيغة القبلية والحكم المطلق، وتعتبر من أهم فترات تاريخ الكويت السياسي وتطور نظام حكمه، والتأكيد على مبدأ السيادة الشعبية.

ويضيف الدكتور عبدالفتاح حسن بأن الوثيقة لولا بعض الشوائب كان من الممكن (أن تكون بداية لحياة دستورية في الكويت، فالدول العريقة في الديمقراطية مثل انجلترا وفرنسا، لم تبدأ حياتها الدستورية الطويلة بأكثر مما ورد في هذه الوثيقة) (حسن، 1968: 110).

وبالرغم من خضوع الكويت للحماية البريطانية فإن الوثيقة الدستورية أعطت صلاحيات كبيرة للمجلس؛ حيث نصت المادة الثالثة على أن (مجلس الأمة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية والاتفاقيات، وكل أمر يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعيا إلا بموافقة المجلس وإشرافه عليه).

وقد أثارت هذه الوثيقة وصلاحيات المجلس دهشة الانجليز، ويصف الدكتور أحمد أبو حاكمه ذلك الأمر بقوله: (إن قيام المجلس في الكويت في هذا الوقت من تاريخ الأمة العربية - وليس الكويت فحسب - كان له طابع تقدمي) (أبو حاكمة، 1984: 367).

وبعد تعرض المجلس إلى اتفاقيات البترول وإلى أوضاع العمال الكويتيين بالشركة، وربما التعرض إلى اتفاقية 1899 والإصرار على أن تكون علاقة شركة النفط مباشرة مع المجلس، تراجعت بريطانيا عن موقفها الداعم لاستمرار المجلس ورأت بأن المجلس أعطى لنفسه الحق في النظر في الشؤون الخارجية للكويت، وهو ما يتعارض مع اتفاقية 1899 لأن ذلك من اختصاص بريطانيا وحدها[7].

بوفاة الشيخ أحمد الجابر (1950) وانتقال الإمارة إلى الشيخ عبدالله السالم تنتقل البلاد نقلة نوعية كبيرة تدريجية، من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري يتهيأ للاستقلال. فقد جرت في عهده المشاركة الشعبية الفعلية في انتخابات مختلف المجالس كما ذكرنا من قبل، كما ازدهرت الحركة الثقافية والتعليمية، وجرت المطالبة بالاستقلال، فألغيت معاهدة 1899م، مع بريطانيا بتاريخ 19 يونيو 1961، وتبادل الشيخ مع السير وليام لوس وثائق الاستقلال والاعتراف بدولة الكويت، لتبدأ عهدا حديثا حافلا بالتطورات الكبيرة التي جذبت إليها أنظار العالمَين العربي والدولي.

ففي العشرين من يناير 1962 انتُخب أول مجلس تأسيسي، بعد الاستقلال، كُلِّف بإعداد دستور جديد خلال سنة من تأسيسه، يكون دستورا دائما للبلاد، ويواكب الحياة العصرية، وحدث ذلك، وظهر من خلال الأوضاع التي صاحبته، كالتوجه القومي العربي، والتأثر بآراء الوافدين من أبناء الدول العربية. ولكن على الرغم من ذلك تظل الكويت كويتية العلائق والنظم ويظل العراق عراقي العلائق والنظم، سواء في ظل الحكم العثماني أو بعد توحيد العراق وإعلان استقلاله. إلا أن تأثير العراق في الكويت والكويتيين وتأثر الكويتيين بالعراق أمر لا يمكن تجاهله، ولكنه ليس سببا كافيا لأن تكون الكويت جزءاً من العراق، أو مبررا لأن

يطالب العراق بالكويت، أو بتعديل الحدود معها. . . على نحو ما حدث عقب الاستقلال وظهور النظام الدستوري وفق ما سنوضحه في القسم الثاني من هذا البحث.

الادعاءات والمطالب العراقية:

اتضحت - فيما سبق - طبيعة الحكم السياسي في الكويت، والظروف التي صاحبت ذلك، وصورة العلاقة شديدة الوضوح بين العراق والكويت، وطبيعة التجاذب الجغرافي بينهما. . كما اتضحت - قليلا -، بعض أطماع العراق بالكويت، التي نمت شيئا فشيئا لتصبح حقائق في أذهان العراقيين يسعون إلى تحقيقها، بأساليب متفاوتة تتخذ شكل الحذر مرة، والمغامرة مرة أخرى، فكانت النتيجة الفشل دوما، ويرجع ذلك لعوامل عديدة سنذكرها فيما بعد.

ولقد بذل العراقيون خلال السنوات من 1938 إلى 1990 خمس محاولات بارزة لتحقيق طموحاتهم تلك، كانت الأولى في عهد الملك غازي سنة 1938، تبعتها محاولة سياسية نظرية سنة 1958، تمثلت في محاولة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد أن يضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي عضوا ثالثا. وكانت الثالثة عقب إعلان استقلال الكويت سنة 1961 في عهد عبدالكريم قاسم، ثم كانت الرابعة أزمة الصامتة 1972 إلى أن كانت المحاولة الأخيرة - الخامسة - وهي الغزو المأساوي سنة 1990 وما سبقه من أحداث حدودية خلال السبعينيات. . . وفيما يلي تفصيل عن أسباب تلك الأزمات ودوافعها والنتائج التي تمخضت عن كلٍّ منها.

الأزمة الأولى: الملك غازي. عام 1938.

كانت القيادة السياسية العراقية أيام الملك غازي مشبعة بروح القومية العربية، وحب التعاون مع الدول العربية الأخرى ولا سيما الدول المجاورة، وكانت تدَّعي الإخلاص للأمة العربية والرغبة في تحسين علاقاتها مع الدول العربية، من هنا جاء تحسُّن العلاقات بين العراق والكويت، ولكن هذا التحسن قاد العراق إلى الطمع بالكويت، ومحاولة ضمها إلى الحظيرة العراقية، بذرائع متعددة تتمثل في عدد من الادعاءات العراقية؛ منها:

أ - **مشكلة التهريب**: كان العراق يفرض ضرائب جمركية تصل إلى 20٪ على ما يدخله من بضائع، ولا سيما المواد الغذائية، كالشاي والقهوة. على حين أرادت حكومة الكويت أن تشجع تجارتها وتجذب التجار إليها، ففرضت جمارك مخفضة لا تزيد على 4٪ مما شجع المهربين على إدخال البضائع خلسة من الكويت إلى العراق، والإضرار بالاقتصاد العراقي، فلجأت حكومة العراق إلى إثارة القلاقل والمشكلات مع الكويت، واتهامها بتسهيل تهريب البضائع والسلاح إلى القبائل العراقية المتمردة على السلطة فيه. (الجاسم، 1973).

ب - **المنفذ المائي**: وترجع مشكلته إلى سنة 1937 عندما وقَّع العراق مع إيران اتفاقية شط العرب التي تنازل بموجبها عن كثير من المواقع، مما جعله يعاني اختناقا بحريا واضحا، وتهديدا إيرانيا للملاحة في شط العرب، فلم يجد سوى الكويت مجالا يبحث عندها عن منفذ تجاري جديد. (Shikara, 1987).

ج - **اكتشاف النفط**: بالرغم من أن العراق من أوائل الدول العربية التي ظهر فيها النفط إلا أن هذه الثروة كانت تحت سيطرة كل من بريطانيا وفرنسا حسب اتفاقية 1922. وحاولت الولايات المتحدة كسر هذا الاحتكار بالمناداة بسياسة (الباب المفتوح) ودخلت في مفاوضات مع بريطانيا، وجرى توقيع اتفاقية الخط الأحمر عام 1928، وبموجب هذه الاتفاقية فإنه يحق للشركات العاملة في شركة نفط العراق - بالإضافة إلى بعض الشركات الأمريكية - التنقيب عن البترول في حدود الجمهورية التركية الآن والعراق وبلاد الشام. ولم تكن الكويت ضمن هذه الاتفاقية وذلك لاعتماد بريطانيا على اتفاقية 1899 وتعهد الشيخ مبارك عام 1913 بألّا يمنح أي امتياز للبترول دون موافقة بريطانيا التي أرادت الاستحواذ على بترول الكويت بمفردها وبالرغم من اتفاقية الخط الأحمر فإن بريطانيا حاولت إلغاء سياسة الباب المفتوح والهيمنة على المصالح النفطية في العراق، وكان العراق يعاني من ضائقات مالية ما بين عامي 1936 و1941 حيث سيطرت على السلطة السياسية مجموعة من الحكومات العسكرية التي حاولت تمويل بعض المشاريع الإنشائية وفي عام 1936 جرت محاولات للتنقيب عن البترول في البصرة، ولكن لم يحدث الاتفاق بسبب السياسة

البريطانية للاستئثار بهذا الامتياز دون الشركات الأمريكية، وحاول حكمت سليمان رئيس الوزراء العراقي الحصول على قرض من شركة إنماء النفط البريطانية، ولكنه فشل في ذلك، وفي عام 1938 جرى اكتشاف حقل برقان الكويتي، وربما كان هذا أحد أسباب المطالبة العراقية بضم الكويت، وربما كان الهدف من هذه السياسة آنذاك هو الضغط على المصالح البريطانية بالدرجة الأولى (وهيم، 1982). وإن دعوة الملك غازي بضم الكويت (كانت تُقِض مضاجع الحكومة البريطانية في لندن، وتقلق السفارة البريطانية في بغداد قلقا مستديما ومست مصالحهم البترولية) (الصباح، 1988:199).

وبقدر ما كان اكتشاف البترول سببا للمطالبة العراقية بالكويت فإنه كان عاملا أساسيا في المحافظة على كيان الكويت السياسي، من هذه المطالب.

د - **الحركة الإصلاحية**: وهي التي سبق الإشارة إليها، والتي لولا الخلاف مع الحاكم أحمد الجابر والفساد الإداري الذي صاحب حكمه، وتقييد الحريات العامة، لما كان لها ظهور أو مبرر للوجود. وقد ظهرت تحت اسم «الكتلة الوطنية» وقادها عدد من الشبان المثقفين، الذين شجعهم العراق وكان جلهم ممن تلقى تعليمه في مدارسه ومعاهده، أو من ذوي الأملاك فيه، ويرون في حكومات العراق آنذاك أملا ومنقذا من الجهل والتخلف والفساد، وقد ساعدتهم في ذلك إذاعة (قصر الزهور) التي أثارت الرأي العام الكويتي، مما أدى - كما عرفنا من قبل - إلى حل المجلس التشريعي في 1938/12/21، وملاحقة أعضائه وإلحاق الأذى بتلك المعارضة، وقد رد الملك غازي على ذلك بمصادرة أملاك الشيخ في العراق.

هـ - **الروح القومية**: شجع الحديث عن القومية العربية، وروح الوحدة العربية بين حكام العراق ووزرائه، الملك غازي على السعي لتحقيق ذلك الأمر الذي يمثل حلم جده الشريف حسين. وكان رئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني من أكثر المؤثرين فيه، وكذلك أعضاء حزب الاتحاد الوطني، ونوري السعيد، مما جعل الملك نفسه أكثر الناس حماسة لهذا الأمر... فكانت البداية بالتوجه نحو ضم الكويت من منطلق وحدوي يحقق مصالح الكويت، ويضمن مستقبلها. لكن هذه السياسة لم تجِد ما طمحت إليه من نجاح في الكويت، فكان لا بد من التفكير في فرض

الوحدة بالقوة العسكرية. ولولا خوف العراقيين من إثارة كل من إيران والسعودية، ومن إثارة حفيظة بريطانيا، لوقع ذلك الأمر، ولا أدل على ذلك من اتصال السفير البريطاني في العراق بالملك نفسه الذي طمأنه ووضح له أن الهدف من ذلك كله إنما هو حث حاكم الكويت على القيام بإصلاحات عامة في بلده. ولكن الحقيقة غير ذلك تماما، فقد صدرت الأوامر إلى محافظ البصرة، وعدد من الضباط، وإلى اللواء محمد أمين العمري، قائد الفرقة الأولى بالتهيؤ للتحرك نحو الكويت لضمها بالقوة، ووعده بالإمارة على الكويت، لكن تلك القوات لم تتحرك، وتهرَّب أكثر هؤلاء الضباط من ذلك، خوفا من ردة الفعل البريطانية، ولا سيما أن بريطانيا كانت ما تزال تملك قواعد عسكرية في العراق نفسه (فرج، 1987).

وبوفاة الملك غازي بحادث سيارة غامض في الرابع من أبريل عام 1939، انتهت المغامرة الأولى، التي كانت نقطة البداية لادعاءات عراقية لاحقة. والملاحظة الجديرة بالذكر والتسجيل، أن الادعاء بالتهريب الجمركي وضيق المنفذ المائي لا يمثِّلان أسبابا كافية للمطالبة بضم الكويت، إنما هناك أسباب حقيقية تتمثل في تحقيق حلم الوحدة العربية الذي كان يساور الأسرة الهاشمية، والتخلُّص من المضايقات الإيرانية للملاحة في شط العرب، والاستحواذ على ثروة الكويت النفطية بالإضافة إلى عوامل داخلية كان لها دور كبير في ذلك التفكير؛ يأتي في مقدمتها الطموح السياسي للقيادة العراقية، والخلافات الداخلية، والصراع القبلي والقومي، والتمرد الكردي المتواصل، مما دفع القيادة العراقية للقيام بمغامرة تنهي تلك المشكلات الداخلية، وتشغل فئات الشعب العراقي بأمر جديد كبير، هو ضم الكويت إلى العراق من منطلق قومي وحدوي بحجة أن الكويت تتبع قضاء البصرة في ظل العثمانيين، وأنَّ العراق وريث العثمانيين في ذلك، فهو صاحب الحق في امتلاك الكويت التي كان الاستعمار البريطاني قد اقتطعها وفصلها عنه!

الأزمة الثانية: الاتحاد الهاشمي عام 1958.

أن محاولة الملك غازي لم تمُت نهائيا بموته، فثمة أصوات كانت ترتفع من حين لآخر تجدد الدعوة إلى ذلك؛ ففي عهد الملك فيصل الثاني ورئيس وزرائه نوري السعيد، أُعلِن عن اتحاد هاشمي بين العراق والأردن لمواجهة

الوحدة التي قامت بين سورية ومصر باسم الجمهورية العربية المتحدة. وكان الاتحاد الهاشمي يعاني من أزمات مالية، فالعراق يشكو من العجز المادي، والأردن يعتمد على المساعدات الخارجية، والحل الذي ينقذ الاثنين إقناع الكويت بالانضمام إلى الاتحاد على قدم المساواة مع دولتيه، أو إجبارها على ذلك بالقوة. وقد كتب نوري السعيد مذكرة إلى الحكومة البريطانية توضح تلك الرغبة، ولكن الرد البريطاني جاء فاترا، لذا قام نائب رئيس الوزراء العراقي بمقابلة الشيخ عبدالله السالم في لبنان ثم دعاه لزيارة بغداد لإغرائه بالانضمام إلى الاتحاد العربي الهاشمي، لكنه رفض ذلك الطلب بشدة، فلم يملك نوري السعيد إلا أن هدَّد بالقوة لإجبار الكويت على الانضمام إلى الاتحاد الهاشمي، وليس إلى العراق، ليخفي بذلك أن تكون له أطماع معينة في الكويت، وعلى الكويت - بعدها - أن تتحمل المسؤوليات الناجمة عن رفضها المشاركة في مسؤوليات الوحدة العربية، وفي مواجهة خطر إسرائيل!!. (الأزدي، 1982).

ولا تخفىٰ على كل ذي نظر الرغبة السياسية القانونية للعراق في تغطية أطماعه الحقيقية، وعدم إظهار مخاوفه من جارته الكويت التي كان ينمو بين مواطنيها تيار فكري يؤكد شخصية الكويت واستقلالها، وتيارات سياسية أخرى لا يرغب العراق في أن تنمو في الكويت، كالتيار الناصري الذي وجد له كثيرا من المناصرين الكويتيين، على حين كان يلقى معارضة العراق الذي ما أنشأ اتحاده الهاشمي إلا لمواجهة ذلك الخطر الناصري!.

أما نهاية تلك الأزمة، فتكشف حقيقة تلك النوايا والأطماع، فقد وافقت الحكومتان البريطانية والأمريكية على دفع معونات مالية لسد العجز في ميزانية الاتحاد، فبدأت نهاية تلك الأزمة تتقلص حتى انتهت بمقتل الأسرة الهاشمية ونوري السعيد في أعقاب ثورة 14 يوليو (تموز) 1958، لتتحسن العلاقات - عقب ذلك - بين الكويت والعراق لتبدأ بعد سنوات قلائل أزمة جديدة أخطر مما سبقتها.

الأزمة الثالثة: أزمة الاستقلال عام 1961:

ليست الأزمة الثالثة وليدة أسباب جديدة أو عوامل تضاف إلى العوامل السابقة. وسيبقى اكتشاف النفط، والطمع العراقي الكبير فيه، العامل الأول مهما تعددت الأقوال وتباينت الآراء. بل سيبقى غير هذا العامل رداء يخفي وراءه تلك الأطماع، التي لم يجرؤ العراقيون على الإفصاح عنها كاملة، خوفا من بريطانيا، أو اتقاء لمخاطر خارجية أخرى، أو عربية، أو محلية عراقية.

ترجع بوادر هذه الأزمة إلى التاسع عشر من يونيو 1961 العام الذي تبادل فيه الشيخ عبدالله السالم والمندوب السامي البريطاني مذكرة الاستقلال وإلغاء معاهدة 1899، وإعلان اتفاقية جديدة تمنح الكويت استقلالها من جهة، ولا ترى مانعا من أن تقدم بريطانيا المساعدة إذا ما اقتضى الأمر ذلك من جهة أخرى.

وقد رحب العراقيون بإلغاء الاتفاقية السابقة، ولكنهم بعد ستة أيام من إعلان الاستقلال أعلنوا من خلال إذاعة بغداد أن الكويت جزء من العراق، وعقد رئيس الوزراء العراقي عبدالكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في الخامس والعشرين من يونيو 1961 طالب فيه بضم الكويت إلى العراق لأنها تتبع قضاء البصرة، وأنه سَيَصْدُر مرسوم جمهوري بتعيين شيخ الكويت قائمقام لها، كما وزع العراقيون على الدبلوماسيين الأجانب في بغداد مذكرة تؤكد حقيقة أن الكويت كانت جزءاً من البصرة تحت راية العثمانيين، وأن بريطانيا الإمبريالية هي التي خلقت وضعا جديدا بفصل الكويت عن العراق بإعلان استقلاله، وأن العراق يرفض ذلك الاستقلال، وسيقطع علاقاته الدبلوماسية مع أي دولة تقيم علاقات مع الكويت. وفي سبيل ذلك اتخذت حكومة العراق عددا من الإجراءات الشكلية، كإلغاء تأشيرات السفر للكويتيين، والوعد بتعيين حاكم للكويت أو محافظ لها، ورفع شكوى إلى مجلس الأمن (Mostyn, 1991).

وبالمقابل فإن الكويت قابلت الموقف العراقي بالدهشة الكبيرة، ولم تكن تملك إلا أن تدافع عن كيانها، فبدأت تنشر الوثائق التاريخية التي تؤكد تمتع الكويت بالاستقلال عن العراق منذ نشأتها السياسية، ولم تكن للدولة العثمانية عليها سوى السيطرة الاسمية، وسعت لدى الدول الشقيقة والصديقة تطلب العون، وهي تعمل على تأكيد سيادتها، فكانت التلبية البريطانية أسبق من غيرها، إذ

سرعان ما وصلت القوات البريطانية تحت اسم عملية ڤانتيج Vantage بهدف ردع التهديدات العراقية، ولم تكن الكويت في خلال ذلك قد قبلت في الأمم المتحدة أو في الجامعة العربية فسعت لتحقيق ذلك، لكن الجامعة العربية اشترطت عليها انسحاب القوات البريطانية، ووافقت الكويت على ذلك، بهدف القضاء على أطماع قاسم، والحصول على مساعدات عربية. وتحقق للكويت ما أرادت، ووصلت إليها قوات من الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) والسعودية والسودان وتونس والأردن. لتكون هذه الخطوة بداية النهاية لهذه الأزمة التي افتعلها عبدالكريم قاسم، وجند لها حشداً إعلاميا كبيرا، وكان يحلم بأن يحقق ضمها بالقوة العسكرية التي كان هو على رأسها آنذاك، ولكن الاتجاه إلى ضم الكويت بالطرق السياسية والسلمية والذي يمثله وزير الخارجية العراقي هاشم جواد، تغلب على الاتجاه العسكري، وتمكن المدنيون من إيقافه (نور، 1990)، بعد زوبعة كبيرة، وادعاءات ذات أبعاد لا تَخفى حقائقها على أحد، وتردد كبير في تنفيذ التهديدات المعلنة... فلماذا فعل قاسم هذا؟ وما العوامل الحقيقية وراء هذه الأزمة المفتعلة؟

إن أسبابها عراقية وشبيهة بأسباب الأزمتين؛ الأولى والثانية، وألخصها متجنبا التكرار؛ فالعراقيون على الصعيد الاقتصادي يرون أنه لا تناسب بين مساحة الكويت وعدد سكانها من جهة، والاحتياطي النفطي الكبير الذي تمتلكه، من جهة أخرى، وأن من حقهم وحق العرب المشاركة فيه. هذا بالإضافة إلى الضائقات المالية التي كان العراق يعانيها، وإلى خوف العراق الذي كان يفاوض شركات البترول العاملة فيه من أن يُستخدم النفط الكويتي ضده مثلما استُخدِم من قبل ضد ثورة مصدق عام 1953، مما أدى إلى إسقاطه... وربما كانوا يريدون أن يسيطروا سيطرة كاملة على صناعة النفط، أو على الأقل ابتزاز بعض الأموال من الكويت. وعلى الصعيد السياسي يرى العراقيون أن علاقات الكويت ببريطانيا بقيت قوية، على الرغم من أن الكويت لم تكن تملك أيا من «مقومات» الدولة بالمفهوم المتعارف عليه، وأن الكويت من الناحية العملية ما تزال مستعمرة بريطانية[8].

يضاف إلى ذلك رغبة عبدالكريم قاسم في قيادة الاتجاه اليساري في العالم العربي، ومنافسة الاتجاه القومي الذي يقوده الرئيس جمال عبدالناصر، وكذلك

رغبة قاسم في شغل المواطن العراقي - ولا سيما الأكراد - عن التفكير في المشكلات الداخلية، بصرفه عنها إلى أمور خارجية. وربما كان لإخفاق العراقيين - جغرافيا - في تطوير ميناء البصرة أو إنشاء ميناء جديد يمكن تطويره في أم قصر أو غيرها، دور كبير في تحريك أطماع قاسم بالكويت، عن طريق استئجار بعض أراضيها، أو ضمها بأية وسيلة كانت،، أو بالضغط عليها، أو بعرض ماء شط العرب العذب عليها. . . وهذا يُذكِّرنا بموقف مناقض؛ إذ عندما كانت الكويت تعاني مشكلة الحصول على المياه العذبة كان العراقيون يمنعونهم في بعض الأحيان من الحصول على مياه شط العرب التي كانت تنتهي إلى البحر.

يضاف إلى ذلك كله عاملان؛ أولهما: شخصية عبدالكريم قاسم نفسها، وتفكيره الخاص؛ فقد كان يخشى أن تطالب السعودية بالكويت قبل أن يفعلها هو، كما كان يتطلع إلى زعامة العالم العربي، ومنع تيار القومية العربية من الانتشار، ومعاداة نظام الحكم في الكويت، باعتباره - من وجهة نظره - نظاما مرتبطا بالمصالح الامبريالية، وكان فوق هذا كله - كما أكدت أكثر من دراسة - مصابا بشيء من الاختلال العقلي (دوكاس، 1973) وفوضى التفكير [9]. وثانيهما: العامل البريطاني من وجهة النظر العراقية التي ترى أن استقلال الكويت كان صناعة بريطانية هدفها السيطرة على موارد النفط، والاستئثار بالاستثمارات الكويتية وربط الدينار الكويتي بالجنيه الإسترليني، والدليل هو سرعة الاستجابة البريطانية بالتدخل العسكري. على حين كان الغرب بزعامة بريطانيا، يرى أن الاتحاد السوفييتي سابقا، هو المحرك الأساسي لهذه الأزمة، بهدف تحقيق مكاسب له في إيران أو في منطقة الخليج العربي، وهذا ما جعله يستخدم حق النقض (الفيتو) ضد انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة. يضاف إلى هذا كله رأي يتبناه بعض الدارسين، يشير إلى أن عبدالكريم قاسم كان ينفذ مؤامرة بريطانية في المنطقة. (الغنيم وآخرون، 1991).

تلك هي جملة الأسباب والملابسات التي صاحبت أزمة عبدالكريم قاسم مع الكويت، والتي تعطي صورة واضحة لقلق تلك الشخصية، وعدم استوائها فكريا، لأن الأمور تقاس بمقدماتها ونتائجها. . . فماذا حققت تلك المقدمات من نتائج؟ أو ماذا حقق قاسم من وراء افتعال تلك الأزمة؟

على صعيد الكويت ظلت الكويت مستقلة كما هي؛ حيث فندت الادعاءات التاريخية للعراق الحديث، الذي جاء توحيده من قِبل بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى. وعلى صعيد دول الخليج وإماراته، فإنها ترددت، بعد ظهور مطامع العراق في أن تطالب باستقلالها أو أن تعلنه خوفا من طمع الدول الإقليمية المجاورة.

وعلى الصعيدين العربي والدولي، فإن هذه المطامع قد زادت في تفكك العالم العربي، وكراهية الشعب الكويتي للعراق، وخلق نزعة إقليمية تضر بالوحدة العربية. كما أعطت التدخل البريطاني شرعية دولية للبقاء في منطقة الخليج دون إثارة الشبهات أو المعارضة. هذا، وقد أسهمت الجامعة العربية إسهاما جزئيا في حل هذه الأزمة، حين قَبِلَتْ الكويت عضوا فيها، ليكون هذا بداية النهاية للأزمة، أو لعهد عبدالكريم قاسم، الذي أُطِيحَ به بانقلاب فبراير 1963 الذي أدى إلى إعدامه، وإلى اعتراف الحكومة الجديدة بالكويت في اكتوبر 1963 لتعود العلاقات إلى التحسن، وإلى بناء المشاريع المشتركة، إلى أن كان عام 1972 لتظهر بوادر أزمة جديدة.

الأزمة الرابعة: أزمة الصامتة عام 1973:

ليست الأزمة الرابعة - أزمة الصامتة - أزمة جديدة الأهداف والدوافع، ولكنها صورة مصغرَّة مكرَّرة لما سبق، تؤكد المطامع العراقية في الكويت؛ إذ لم يستطع العراقيون بعد إخفاق محاولة عبدالكريم قاسم أن يكتموا أطماعهم ويلجموها، على الرغم من اعترافهم - بعد مقتل قاسم - بالكويت وتحسن العلاقات بين البلدين، وأن العراق اعترف باستقلال الكويت (على المستويين القانوني والسياسي بصورة لا لبس فيها، وظل محتفظا بسفارته المعتمدة لدى الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة حتى يوم العدوان الغادر عليها في 2 أغسطس 1990، ثم ادعى عقب ذلك أن الكويت جزء من العراق)[10]. حيث ورد في اتفاقية 1963 في البند أولا (تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 1932/7/21 والذي وافق

عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ 1932/8/10) . ويؤكد الدكتور حسين البحارنة أن هذا النص يعني أن العراق اعترف اعترافا كاملا باستقلال الكويت، وحسب حدود عام 1932 (البحارنة، 1991).

وهذا الاعتراف أنهى كل مطالب العراق السابقة بالكويت. ولكن هذا الاتفاق والاعتراف لم يحل مشكلة الحدود التي لم تحدد بصورة دقيقة في اتفاق عام 1932. حيث أكد العراق أثناء مفاوضات ترسيم الحدود بأن اعترافه بالكويت كان الهدف منه هو التخلي عن مطالب عبدالكريم قاسم بها، أما الحدود فقد اعترض العراق على ترسيمها بهذه الصورة، وأكد (أن تلك الاتفاقات عقدت حين كان العراق لا يزال تحت سيطرة أجنبية، ولذلكَ فإن التفاوض عليها لم يكن حرا، وأن تعديل الحدود لمصلحة العراق أمر ضروري إذا أريد أن تكون الحدود موضع قبول(خدوري، 1985). ولتأكيد هذا الاعتراف عمدوا إلى أساليب التحرش بالحدود والتوغل في الأراضي والجزر الكويتية؛ ففي عام 1966 اجتاحت قوات عراقية جزيرة بوبيان، عقب محادثات الكويت وإيران حول تقسيم الجرف القاري. وفي عام 1967 توغلت قوات أخرى في منطقة حقل الرتقة (الرميلة)، ولكن أمْكن التغلب على ذلك، وحُلت هذه المشكلة، وتحسنت العلاقات من جديد بعد أن حصلت العراق على قرض مالي من الكويت. (الغنيم وآخرون، 1991). وفي عام 1979 ألغت إيران من جانبها فقط معاهدتها مع حكومة العراق حول تنظيم الملاحة في شط العرب، ليفاجأ الكويتيون بقوات عراقية ترابط في أراض كويتية – كما أعلن ذلك وزير الخارجية الكويتي – بحجة حماية العروبة من احتمال هجوم إيراني وشيك على ميناء أم قصر[11]. وتعلو حدة هذه التحرشات في شهر نوفمبر سنة 1972؛ حين ترابط قوات عراقية في الأرض الكويتية وتطوق مخفر الصامتة، وتقوم الحكومة العراقية بشق طريق يوصل إلى تلك القوات. واحتجت الكويت دبلوماسيا على ذلك لدى العراق، فقام وزير خارجيته بزيارة الكويت بغية حل هذه المشكلة، ولكنه حمل معه مطالب العراق التي تدَّعي أن جزيرتي وربة وبوبيان جزء من العراق، وهو نفس الكلام الذي ردده نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك صدام حسين، ولكن وزير الخارجية الكويتي أكد أن «الكويت لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها وأنه ليس في طوق «مقدرة» أحد أن يوافق أو يقرر ذلك،

وأن الكويت تدرك الأهمية الجغرافية للممرات المائية شمال الخليج بالنسبة للعراق، وأنها لذلك على استعداد للدخول في مفاوضات مع العراق لكي تسهل له استخدام هذه الممرات. . . ولكن ذلك يجب أن يكون بعد الانتهاء من ترسيم الحدود»[12].

لهذا قامت القوات العراقية في 20 مارس 1973 باحتلال مركز الصامتة والمطالبة بجزيرتي وربة وبوبيان والشريط الساحلي المقابل لهما بحجة أنها أراضٍ عراقية وقعت تحت السيطرة الكويتية. وكان هدف العراقيين من ذلك إنشاء ميناء ضخم يطل على الخليج، ويفتح للعراق بابا على عالم التجارة، ولا سيما بعد إخفاق محادثاته مع كل من سورية ولبنان حول تنظيم مرور النفط العراقي إلى البحر الأبيض المتوسط[13].

لذلك أُعلِنت حالة الطوارىء العامة في الكويت، وأُغلِقت حدود البلدين، وصاحب ذلك حرب سياسية عدائية، ولا سيما من العراق الذي أعلن وزير خارجيته أن (كل الكويت متنازع عليها، وهناك وثيقة تقول بأن الكويت عراقية، ولا توجد وثيقة تقول إنها ليست أرضا عراقية، وأن جزيرتي وربة وبوبيان لا نأخذهما من الكويت ولكن نتخلى عن الكويت لأجل الجزيرتين). (أسيري، 1992).

وجراء ذلك استنكر العالم العربي ما حدث، ولكنه دعا الطرفين إلى ضبط النفس، وتحركت قوات سعودية إلى الحدود السعودية/الكويتية، وكذلك قوات أمريكية باتجاه شمال الخليج. . . وكادت الأمور أن تتفاقم لولا توسط بعض الدول العربية، والأمين العام للجامعة العربية، لتنسحب تلك القوات العراقية، ويقوم وزير خارجية العراق بزيارة الكويت ومحادثة المسؤولين فيها، لكن محادثاته أخفقت لأنه لم يكن يملك صلاحيات المفاوض، وإنما كان حامل شروط ومطالب تتلخص في أن العراق يريد جزيرتي وربة وبوبيان والشريط الساحلي المقابل لهما. . . أما الكويت فكانت تطالب بالحفاظ على خط الجامعة العربية الذي أُقِر بعد أزمة 1961 وترسيم الحدود بين البلدين من دون مقايضة أو مبادلة، ولكنها في الوقت نفسه، تتفهم مطلب العراق وحاجته إلى ميناء واسع على الخليج، إلا أن ذلك لن يكون على حساب كرامة الكويت، أو من غير حفظ لحقوق البلدين.

وكان من نتائج هذا التفهم الكويتي حصول العراق على قرض كبير من الكويت مساعدة له، وتفريجا عنه. (أسيري، 1992)، لكن العراق لم يف بالتزاماته، ولم ينفذ اتفاقيتي 1932 و1963 بل ظل يماطل ويداهن، واستخدم قضية ترسيم الحدود بين البلدين سلاحا للضغط على الكويت، وابتزاز أموالها أو أراضيها، إن أمكن، ولا سيما حين يتعرض لأزمة مالية أو سياسية، خارجية أو داخلية؛ إذ سرعان ما يتخذ من مشكلة الحدود وسيلة ليصرف بها الأنظار عما لديه من مشكلات، أو ليحول أنظار العراقيين إلى ما يلهيهم عن مشكلات العراق وقلاقله الداخلية. . أو يتخذها وسيلة للضغط والابتزاز، على نحو ما حصل في مايو 1972 حين أعلن وزير الخارجية العراقي مرتضى عبدالباقي أن العراق مستعد لحل مشكلة الحدود ولكن بالشروط الآتية:

1 - التنسيق السياسي بين العراق والكويت ولا سيما حول قضايا الخليج.
2 - استثمار رأس المال الكويتي في العراق.
3 - سماح الكويت للأيدي العاملة العراقية بالعمل في الكويت بصورة حرة ومفتوحة.
4 - التعاون في مجال الدفاع المشترك.
5 - إيجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت[14].

وهي شروط مجحفة بحق الكويت، ولا تعني سوى التبعية الكاملة للعراق، بل هي احتلال واضح، وليست مفاوضات حول الحدود. كما أنها تؤكد الأطماع السابقة في أجزاء من الكويت، أو في الكويت كلها، أو على الأقل توجد فرصاً أفضل للعراق، وتخلط الأوراق وتضيِّع حق الكويت في الحفاظ على أرضها وشخصيتها. ولمَّا لم تتحقق للعراق مطالبه عاد إلى سياسة التحرش بالأرض الكويتية؛ إذ توغل سنة 1976 لمسافة أربعة كيلومترات في الأراضي الكويتية. أو إلى سياسة المطالبة بالجزر أو تأجيرها للعراق، أو الابتزاز المادي، على نحو ما حدث حين تنازَل العراق لإيران عن نصف شط العرب في اتفاقية الجزائر 1975 وراح يطالب الكويت بتعويضه عن ذلك. . . وهكذا لا يترك العراق مناسبة إلا سخرها لخدمة أهدافه، والضغط على الكويت. . . من غير أن يتناول قضية الحدود التناول الذي تستحقه، بحيث تراعى الأصول الدبلوماسية، والاتفاقيات

الدولية، وتعطي لها الأهمية المناسبة، لما لقضايا الحدود بين البلاد من خطر على مستقبل أي بلد ومكانته، وأثر ذلك في العلاقات بين الدول. لكن العراق أرادها هكذا، قضية قائمة وغير قائمة، يبرزها إلى الوجود حين تكون له مصلحة، ويطلب تناسيَها حين تتحقق مصالحه مترقبا فرصة قد تسنح له بضم الكويت منتهكا بذلك القانون الدولي، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وعلاقات حسن الجوار.

الأزمة الخامسة: الغزو عام 1990:

تعد الأزمات السابقة إرهاصات حقيقية تمهد لأزمة الغزو الأخير، وتؤكد أن العراق سيفعلها ذات يوم، وقد فعلها - كما هو معلوم - في الثاني من أغسطس عام 1990 متحديا الإرادة العربية، وإرادة المجتمع الدولي، وقدرات العراق كاملة؛ إذ وضعها على المحك الحقيقي، متمثلا أمام ناظريه أحد احتمالين يتساويان في مدى التحقيق، على حسب تقديراته: النصر أو الانتحار.

ولم يكن هذا الغزو وليد سنواته الأخيرة، أو وليد رغبة طارئة لدى حكام العراق، بل كان حلماً يراودهم منذ عام 1938، واستطاع صدام أن ينجز ذلك الحلم وأن يثبت من خلاله أنه يحقق بذلك ما عجز أسلافه عن تحقيقه؛ ففي الثاني من أغسطس عام 1990 قامت القوات العراقية باحتلال الكويت، وفي الخامس من أغسطس من نفس العام أُعلِن أن الكويت أصبحت جمهورية، وفي الثامن منه أُعلِن عن ضم الكويت إلى العراق بشكل نهائي، وجاءت هذه الإجراءات بصورة فورية وفيها نوع من التحدي للقرارات الدولية والعربية. ثم إن ما سبق الغزو في سنوات قلائل يؤكد ذلك العزم المدبر والمخطط له تخطيطاً دقيقاً، فقد كان بين العراق والكويت خلاف حول نقطتين: أولهما قديمة تتعلق برغبة العراق في استئجار أو انتقال جزيرتي وربة وبوبيان إلى أملاكه، وثانيهما مطالبة العراق للكويت بأن تعفيها من القروض التي قدمتها له في أثناء حربه الطويلة مع إيران. وكان ذلك الخلاف تمهيدا لإثارة الادعاءات القديمة، وإلهابا لمشكلة لم تكن لتقوم إلا في أذهان العراقيين، على حين خلت أذهان العالم - وحتى الكويت - مما يمكن أن يثار ويزداد التهابا واشتعالا... فقد صاغ العراقيون مذكرة وجهها وزير الخارجية طارق

عزيز إلى أمين عام الجامعة العربية في 1990/7/15، تتضمن بعض الاتهامات الموجهة لكل من الكويت والإمارات تمهيدا لإثارة الأزمة مع الكويت كما ذكر في مستهل البحث.

ومن خلال ذلك أعطى العراق لنفسه المبرر القانوني ليقْدِم على الغزو وبدعم من بعض الدول العربية ولا سيما اليمن والأردن شريكي العراق في مجلس التعاون العربي. ويمكن رصد الموقف اليمني من السلوك التصويتي Voting behaviour في مجلس الأمن بالرغم من إعلان وزارة الخارجية اليمنية عدم الموافقة على الغزو ومطالبتها بانسحاب القوات العراقية من الكويت، ولكن السلوك التصويتي يغاير ذلك التوجه؛ حيث صدر قرار مجلس الأمن رقم 660 بتاريخ 1990/8/2 والذي يدين الغزو بدون مشاركة مندوب اليمن في التصويت، بينما صوت ضد القرار رقم 666 القاضي بفرض الحظر الاقتصادي على العراق بسبب الغزو، وكذلك القرار رقم 678 المتعلق باستخدام الوسائل الضرورية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، والتي تبيح استخدام القوة العسكرية ضمنيا لإخراج العراق من الكويت. وامتنعت عن التصويت في خمسة قرارات تَقَرَّر فيها إدانة العراق أو فرض عقوبات عليه[15]. أما على الصعيد العربي فقد رفض اليمن إدانة الغزو العراقي في البيان الذي صدر بعد مؤتمر القمة العربي في القاهرة في 1990/8/10. وكذلك موافقته على المبادرة التي طرحها العراق يوم 1990/8/12 والتي علق فيها انسحابه من الكويت على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وانسحاب سوريا من لبنان والاعتراف بحق العراق الشرعي في الكويت (زكي، 1990).

ويعتبر الموقف الأردني الأكثر تأييداً للعراق، حتى أن صحيفتي الجارديان البريطانية ونيوزويك الأمريكية أعلنتا أن الملك حسين كان عِلى علم مسبق بالغزو العراقي للكويت قبل وقوعه، ولقد أعلن الأردن عدم اعترافه بضم العراق للكويت ولكن بالرغم من هذا الإعلان فإن المواقف الأردنية ظلت متحيزة إلى جانب العراق؛ حيث تحفَّظ الأردن على قرارات القمة العربية المنعقدة في القاهرة في 1990/8/10.

وقام رئيس وزراء الأردن بزيارة إلى دمشق في محاولة لفتح خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر عبر الأراضي السورية، وقد صرَّحت السيدة تاتشر رئيسة

وزراء بريطانيا السابقة بأن الملك حسين (يجب ألا يفاوض نيابة عن العراقيين بل عليه تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تفرض الحصار ضده)[16]. وقد اتَّهم الملك حسين الدول الخليجية بأنها وراء انخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى استخدام العراق لميناء العقبة الأردني، وإلغاء الأردن للرسوم المفروضة على نقل البضائع للعراق، وقد أيدت الأردن مبادرة صدام حسين في 1990/8/12 والتي تربط الانسحاب العراقي من الكويت بقضايا سبق ذكرها. وفي 1991/2/14 طالب الملك حسين بوقف الغارات الجوية التي دمرت البنية الأساسية للعراق بالإضافة إلى المواقف الشعبية والمظاهرات ووسائل الإعلام المؤيدة للعراق. (عبدالله، 1990).

ويبرر الدكتور فهمي جدعان موقف الأردن بأن الملك حسين تعرض للإهانة أثناء زيارته للكويت في عام 1988 مما أدى إلى قطع الزيارة بالإضافة إلى العلاقة الشخصية التي تربط الملك حسين بالرئيس العراقي، واعتماد الأردن على النفط العراقي[17]. والملاحظ أن الأردن تخلت عن دور (التوازن التقليدي) وانحازت للعراق الذي طرح مشكلة التنمية الاقتصادية العربية واستفادة العرب من الثروة البترولية. واعتقاد الملك حسين أنه إذا كسب صدام حسين واحتفظ بالكويت فإنه سوف يفوز بمكافأة كبرى، وإن خسر فإن الملك حسين لديه من الخبرة وحسن التدبير واللعب على سياسة التوازن ما يمكنه من العودة إلى أصدقائه، وبالفعل فقد عادت العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة والأردن، وجرى توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، ونما ارتباطه بعلاقات جيدة مع عُمان وقطر، وتحسنت علاقاته تدريجيا مع السعودية وأخيرا جرى اجتماع وزير خارجية الكويت مع وزير خارجية الأردن في شهر سبتمبر 1995.

أما الباحثون فيحصرون أسباب الغزو في:

أ - الادعاء التاريخي الذي يعلنه العراق دائما ، بأن الكويت جزء عراقي فَصَم الاستعمار عُروته (القضاء السليب) متناسياً أن الكيان السياسي للعراق الحديث أيضاً صنعته الدول الاستعمارية بعد وضعه تحت الانتداب البريطاني في عام 1920 ولم تُضَمّ ولاية الموصل إلى إقليم العراق إلا في عام 1926 وكان وضع حدوده على هذا الأساس، وتطابق عندئذ الواقع الجغرافي مع الكيان السياسي

وبعد انتهاء الانتداب البريطاني على العراق ثُمَ انضمامه إلى عصبة الأمم عام 1932 اعترف العراق بالكويت وبحدودها حسب الاتفاقية الأنجلو/عثمانية عام 1913 (الأعظمي، 1991). وبحسَب هذا الاعتراف تنتهي أية مطالب تاريخية للعراق بالكويت، ومن جهة أخرى لا يعتبر العراق وريثا للدولة العثمانية إلا في حدود إقليم العراق الذي كان يخضع للانتداب البريطاني بعد تنازل تركيا عن ممتلكاتها وفقا لمعاهدة سيفر عام 1920 وكذلك حسب المادة 16 من معاهدة لوزان 1923 وتأكيدا لهذا الواقع السياسي حاول العراق إعادة ترسيم الحدود بين البلدين أكثر من مرة. وفي عام 1940 بعثت الحكومة البريطانية بمذكرة إلى العراق بشأن ترسيم حدوده مع الكويت، وجاء الرد العراقي بأنه يطلب تأجيل ذلك حتى يُنتهى من حل كافة المشاكل الحدودية بين كل من العراق والكويت والسعودية دفعة واحدة، وفي عام 1952 حاول العراق تعديل الحدود بين البلدين بإدخال جزيرة وربة الكويتية ضمن الحدود العراقية مقابل تعويض الكويت بمساحة من الأراضي في شمال الكويت، لكي يتمكن العراق من بناء ميناء أم قصر، وفي عام 1954 عرض العراق تزويد الكويت بالمياه العذبة مقابل أن تنتقل ملكية جزيرة وربة بالإضافة إلى منطقة بطول 4 كيلومترات على الساحل لبناء وحماية ميناء أم قصر (العنزي، 1991).

وتأكيدا لهذا الواقع السياسي بعث عبدالكريم قاسم رئيس وزراء العراق إلى حاكم الكويت برسالة في 1958/8/12 وافق من خلالها بالسماح بحرية (النقل والتنقل بين بلدينا)[18].

ويعزز هذا الواقع السياسي انضمام الكويت إلى بعض المنظمات الدولية قبل الاستقلال دون اعتراض العراق، ومنها الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية عام 1959، ومنظمة الأوبك، والمجلس الاقتصادي التابع للأمانة العامة للجامعة العربية، وكذلك منظمة الطيران المدني عام 1960، ومنظمة العمل الدولية 1961 (الصباح، 1992)، بالإضافة إلى اعتراف العراق بصورة رسمية بالكويت عام 1963 وإقامة علاقات دبلوماسية وتطبيع مختلف العلاقات بين البلدين حتى يوم الغزو.

ونلاحظ من خلال هذا الموجز التاريخي بأن الخلاف بين الجانبين منذ عام 1932 ليس في تبعية الكويت للعراق، وإنما في عملية إعادة ترسيم الحدود بين

البلدين ولهذا ينتفي الحق التاريخي بتبعية الكويت للعراق، ولكن تأتي إثارة هذا الادعاء من جانب العراق لابتزاز الكويت وعلى فترات زمنية متباعدة تبعاً للظروف العراقية إقليميا ودوليا.

ب - **المعاناة الاقتصادية للعراق**، يعتبر الدافع الاقتصادي من الأسباب الرئيسة للغزو؛ حيث كان العراق يعاني من مشاكل اقتصادية بسبب الديون المتراكمة عليه نتيجة حربه مع إيران؛ حيث بلغت تكاليف هذه الحرب 452 مليار دولار، بالإضافة إلى ديونه لكل من اليابان، وأوروبا الغربية، والولايات المتحدة، ودول الخليج، وبعض الدول الأخرى، والتي قدرت ما بين 100 و170 مليار دولار (Gazit & Eytan, 1992).

يضاف إلى ذلك انخفاض الاحتياطي النقدي له من 35 مليار دولار عام 1979 إلى قيمة تتراوح ما بين صفر وملياري دولار عام 1980، ولقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 1960 مقدرا بأسعار الثمانينيات حوالي 7،8 مليارات دولار، وفي عام 1979 بلغ 54 مليار دولار وبدأ بالهبوط حتى وصل إلى 10 مليارات قبل الغزو أي ما يعادل - تقريباً - مستواه عام 1961[19]. ويؤكد رئيس الوزراء المصري السابق الدكتور على لطفي بأن السبب الحقيقي للغزو هو الاستحواذ والاستيلاء على ثروة الكويت المالية والنفطية وانتشال الاقتصاد العراقي من حالة الانهيار[20].

ج - **طبيعة القيادة السياسية**: بعد سيطرة حزب البعث على السلطة بانقلاب 17 يوليو 1968 بدأت القيادة العراقية تطبق مباديء حزب البعث على السياسة العامة للدولة ووضعت الدستور الأول عام 1968 لكي يجسد هذه المبادئ والأهداف وبدأ الحزب الحاكم بإقصاء العناصر المعارضة للسلطة، واتَّبع سياسة مشددة في قبضته على الحكم والتخلص من المعارضين، كما حدث في عامي 1970 و1973 ومنذ أن تولى صدام حسين السلطة اتصفت سياسته بالقسوة والعنف، وكان أكثر تشددا في التخلص من الخصوم والمعارضين، واتبع سياسة البطش وتسوية المنازعات بالقوة؛ حيث لجأ إلى الحرب في نزاعه مع إيران، وبالصورة التي انتهت إليها الحرب العراقية الإيرانية، أظهر نفسه في صورة المنتصر، وبأنه حارس البوابة الشرقية للوطن العربي، وحاول العراق - ومنذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد وانعقاد مؤتمر القمة العربي في بغداد عام 1979 - أن يتولى قيادة العالم العربي حتى أن صدام حسين

أعلن (أنه مستعد لقتل أنور السادات بمسدسه) (أسيري، 1991:331). ونلاحظ أن العراق قبل الغزو بدأ بمهاجمة إسرائيل إعلاميا، والتهديد بضربها فيما لو حاولت الاعتداء على أي دولة عربية ويعد هذا تمهيدا لتفجير الأزمة مع الكويت، ثم دعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي في مايو 1990 لدعم العراق في موقفه ضد إسرائيل، وأدان المؤتمر في بيانه الختامي التهديدات الإسرائيلية للعراق، وفي سبيل تأكيد هذا الدور القيادي وترسيخه سُخِّرت وسائل الإعلام العراقية المقروءة والمسموعة والمرئية لدعم دكتاتورية النظام وقمع المعارضة ومحاولة تغطية الفشل والوعود التي قطعها على نفسه أثناء حربه مع إيران[21].

ويضاف إلى ما سبق من عوامل سياسية إخفاق العراق عربيا في تأييده لميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية في لبنان ضد سورية؛ إذ وقفت قوى إقليمية ودولية ضد تحقيق هذا الهدف فسَدَّت في وجهه منافذ الزعامة العربية ومنافذ التأييد الدولي، وفشله في الضغط على دول الخليج للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية، مما دفعه للتوجه نحو الكويت والتشهير بها مدعيا أنها بؤرة للتآمر الإمبريالي، وتعمل على إضعاف العراق. ولا أدل على ذلك مما حمله ملك الأردن من مطالب عراقية عقب مؤتمر قمة مجلس التعاون العربي الذي عقد في عمّان إلى دول الخليج والتي تتضمن رسم الحدود، مع الكويت مع احتفاظ العراق بكامل حقل الرميلة (الرتقة) واستئجار جزيرتي وربة وبوبيان اللتين تشكلان منفذ العراق على البحر، وإلغاء كافة الديون المترتبة عليه لدول الخليج، وإلا فإن إخفاق الرئيس العراقي في لبنان لن يتكرر في الكويت[22].

على أن النظرة الشاملة إلى الأوضاع العربية خاصة، والأوضاع الدولية عامة، يمكن أن توضح دوافع الغزو العراقي بصورة أكبر، فقد عانى النظام العربي في خلال السنوات من 1978 إلى 1987 تناقضات كبيرة لم تنفع معها المحاولات المتعددة التي بُذِلت لتنقية الأجواء لأسباب كثيرة يأتي في مقدمتها التنافس بين النظامين السوري والعراقي، كما أن الإرادة العربية تتناقض مع الإرادة الدولية، فالنظام الدولي وجه ضغوطا وتهديدات إلى الأمن العربي بسبب الاحتكار الأمريكي للنفوذ والقوة في العالم، كما أنه لم ينصف العرب عامة، والفلسطينيين خاصة،

وأضعف النظام العربي، وأظهره في مظهر العاجز حيال قضاياه ومشكلاته، مما عمَّق كراهية العرب للغرب، يضاف إلى ذلك كله تناقضات المشروع السياسي للنخبة الحاكمة في العراق، وعلى رأسها صدام حسين، فقد حاولت تلك النخبة أن توقف عددا من الأطراف ذات العلاقة الوثيقة بالكويت موقف الحياد، ولا سيما السعودية - إذ وقَّع معها قبيل الغزو معاهدة عدم اعتداء ليهدِّئ مخاوفها منه، وكذلك الأمر مع مصر؛ إذ سعى لضمها إلى مجلس التعاون العربي الذي أنشىء عام 1989[23].

وبغض النظر عن تلك الأسباب والدوافع التي أدت إلى الغزو فإن النتائج هذه المرة أعمق أثراً، وأخطر على الوطن العربي عامة، وفي نفس الوقت أوجد لدى الدول العربية - ولا سيما الدول الصغيرة - إحساسا بخطر فعال يحدق بها من مجاورة الدول القوية لها، مما تنعكس آثاره على العلاقات العربية باستمرار.

وكذلك فقد أصبح الهاجس الأمني مصدر قلق رئيس ودائم للكويت خاصة، ودول الخليج عامة، إذ اقتنعت كلها بقصور قوتها الحقيقية عن منع العدوان الخارجي أو ردعه، وعجز المناعة الذاتية أمام العدوان، على الرغم من الوقفة الواحدة لدول المجلس ضد الغزو العراقي.

وتبقى حرية الكويت - رغم الثمن الباهظ - من أكبر نتائج هذا الغزو. كما يبقى العراق بالمقابل، الخاسر الأكبر الذي كاد يخسر كيانه السياسي كله، كما انهارت فرضيات سابقة سادت قبل الغزو، منها: الفرضية الأمريكية التي ترى أن إيران والاتحاد السوفييتي يمثلان الخطر الأول على أمن الخليج، وأن دول مجلس التعاون الخليجي هي خط الدفاع الأول عن هذه المنطقة.

ومنح ذلك الغزو الولايات المتحدة انتصاراً كبيراً وسهلا! وأكد هزيمة العراق التامة، كما أثبتت مباحثات ترسيم الحدود أن العراق هو الذي كان يوسع حدوده في أراضي الكويت، على عكس ما كان العراق يدعيه من عدوان الكويت على أراضيه. وأدى غزوه للكويت إلى الانقسام العربي وتفكك الأمة وتوجه الشعب الكويتي نحو المزيد من الكراهية للعراق.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة يتضح أن الوجود السياسي للكويت لا يرجع إلى اكتشاف النفط في أراضيها، بل إلى هجرة آل الصباح منذ منتصف القرن الثامن عشر، على حين كان العراق آنذاك ثلاث ولايات عثمانية تخضع للحكم العثماني المباشر. ولقد قدمت الدراسة عرضا يوضح اختلاف طبيعة الحكم والحياة في الكويت عنها في العراق على الرغم من الامتداد الجغرافي، مما يقطع ببطلان أي حق للعراق في الادعاء بأن الكويت جزءٌ تابع سياسياً له أو لقضاء البصرة أثناء الحكم العثماني، إن سيادة الدولة العثمانية الاسمية على الكويت كانت الذريعة التي يحتج بها العراق للمطالبة بالكويت، ولكن العامل الاقتصادي كان الدافع الأكبر في تحريك المطامع العراقية، وإن اعتراف العراق بالكويت عام 1963 أنهى بصورة لا لبس فيها مطالب العراق بالكويت، وتحوُّل الخلاف إلى خلاف حدودي.

كما أن الدراسة استعرضت النوايا الحقيقية للنظام العراقي تجاه الكويت منذ عام 1938 حتى عام 1990؛ حيث شهدت تلك الفترة الزمنية خمس أزمات سياسية نجد أنها تفاوتت في أخطارها ونتائجها، ولكنها تشابهت في أسبابها والعوامل التي من ورائها؛ حيث كانت – غالباً – أسباباً وعوامل اقتصادية.

ولقد أشارت الدراسة إلى أنه في أغلب الأزمات التي كان يثيرها العراق مع الكويت، كانت الكويت خلالها تعاني من أزمات سياسية داخلية. واعتمدت في حل مشاكلها مع العراق على قوى خارجية؛ حيث كانت القوى العربية على تناقض فيما بينها ولم تُجمِع تلك القوى العربية على إدانة العراق جرّاء عدوانه، على حين كانت للقوى الخارجية دوافع ومصالح تجعلها تسعى مخلصة لتحقيق ما تريد لنفسها ولتحقق في نفس الوقت ما تريده الكويت. فبريطانيا والولايات المتحدة قد يكون النفط هو الدافع الأساسي لمشاركة كل منهما في الدفاع عن الكويت، فقد كانت الكويت تزود بريطانيا – على سبيل المثال – بالنفط، وتستثمر أموالها فيها، كما أن الدينار الكويتي كان مرتبطا بالجنيه الاسترليني خلال أزمة 1961.

ولقد أكدت هذه الدراسة حول الأحداث الأخيرة، ومباحثات ترسيم الحدود، أن العراق هو الذي كان يوسع حدوده في أراضي الكويت، ويدّعي بأن

الكويت تعتدي عليه. إن التحركات العراقية الطامعة في الكويت انتهت جميعها بهزائم سياسية وعسكرية للعراق، كانت آخرها الخسارة الفادحة للعراق في حرب تحرير الكويت.

الهوامش

(1) انظر في ذلك المذكرة التي بعث بها وزير خارجية العراق، طارق عزيز إلى أمين عام الجامعة العربية بتاريخ 1990/7/15م.

(2) لمزيد من التفاصيل حول الوضع القانوني والسياسي والظروف المؤثرة في اتفاقية 1899 وتبليغ 1914، راجع عثمان عبدالملك «النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت» ص ص 53-63.

(3) د. مفيد شهاب «العدوان العراقي على الكويت والشرعية الدولية، نظرة عامة» ندوة نظمتها إدارة الفتوى والتشريع تحت عنوان: العدوان العراقي على دولة الكويت في ضوء القانون الدولي. القاهرة 5-7 يناير 1991.

(4) لم تتفق الآراء حول تاريخ تولي الشيخ صباح الأول الحكم. وتقرّر الأخذ برأي الدكتور عثمان عبدالملك الذي ذكر بأنه عام 1756 وأورد تسلسل أسماء حكام الكويت وتواريخ توليهم السلطة منذ ذلك التاريخ حتى الوقت الحاضر.

(5) حول ميثاق 1921 وأسماء وموقف مجموعة التجار التي تقدمت بهذه المطالب. انظر ملحق رقم 1. (متوافر لدى المجلة).

(6) حول مطالب الحركة الإصلاحية والوثيقة الدستورية التي أقرها مجلس 1938. انظر ملحق رقم 2. (متوافر لدى المجلة).

(7) للمزيد من التفاصيل والمعلومات حول الحركات الإصلاحية في الكويت والخليج، انظر الدراسات القيّمة لكل من الدكتورة نجاة الجاسم «التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914-1939» والدكتور محمد الرميحي «حركة 1938 الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 4 عام 1975، وكذلك كتاب الدكتورة ميمونة الصباح «الكويت في ظل الحماية البريطانية». الكويت: مكتبة الفلاح.

(8) حول الموقف العراقي من انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة. يمكن مراجعة خطابات المندوب العراقي لدى الأمم المتحدة السيد عدنان الباججي وبالأخص خطاب فبراير 1962.

(9) للمزيد من التفاصيل عن شخصية وسلوك عبدالكريم قاسم، يمكن الرجوع إلى كتاب السيد جمال مصطفى مروان «البداية والسقوط»، بغداد، الدار العربية 1989. وكذلك إلى كتاب جرجيس فتح الله (مترجم) «العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي 1958-1963»، السويد: دار بنز للطباعة والنشر 1989. بالإضافة إلى كتاب

مارثادوكاس: «أزمة الكويت، العلاقات الكويتية/ العراقية 1960-1963»، بيروت، دار النهار، 1973.

(10) مفيد شهاب. مرجع سبق ذكره.

(11) تصريح رسمي للشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت المنشور في صحيفة «السياسة» الكويتية بتاريخ 1973/3/30.

(12) تصريح رسمي للشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت والموثق لدى المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي على الكويت، تحت عنوان مماطلات النظام العراقي في عملية ترسيم الحدود الكويتية/العراقية 1963-1990.

(13) انظر المقال المنشور في صحيفة «الرأي العام» الكويتية تحت عنوان «أوساط دبلوماسية تحلل دوافع العراق» بتاريخ 1973/4/12.

(14) سليمان ماجد الشاهين. وكيل وزارة الخارجية الكويتية، ندوة «صفحات ما قبل العدوان» والتي أقامتها وزارة الإعلام الكويتية بتاريخ 1992/8/4.

(15) حول مواقف الدول الأعضاء في مجلس الأمن أثناء الأزمة.

United Nations Security Council Resolutions Relating to the situation Between Iraq and Kuwait, United Nations Department of Public . Information. DPI/1104/Rev,3-41183- December 1991/5M

(16) عالم المعرفة «العدد 195، الكويت، مارس 1995. ندوة بحثية حول «الغزو العراقي للكويت: المقدمات – الوقائع – ردود الفعل – التداعيات».

(17) نفس المرجع السابق.

(18) مفيد شهاب. مرجع سبق ذكره.

(19) الدكتور عباس النصراوي «الاقتصاد العراقي» صحيفة الشرق الأوسط. السعودية العدد 5752 بتاريخ 1994/8/28.

(20) الدكتور علي لطفي «الغزو العراقي للكويت والادعاءات المعلنة والأسباب الحقيقية» مجلة المجالس، الكويت، العدد 102 تاريخ 1992/2/22.

(21) حول كيفية وصول حزب البعث للسلطة في العراق وتطلعاته السياسية، يمكن الرجوع إلى كتاب الدكتور مجيد خدوري «العراق الاشتراكي»، بيروت: المتحدة للنشر، 1985.

(22) كريم بقردواني «الخليج والعالم في العصر الأمريكي»، «الأنوار»، لبنان بتاريخ 1991/7/18.

(23) التقرير الاستراتيجي العربي 1990 الذي أعده مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة: 1991، ص ص 252-290.

المصادر العربية

أحمد أبو حاكمة

1984 تاريخ الكويت الحديث، الكويت: ذات السلاسل.

أحمد البغدادي

1984 «تطور نظام الحكم في دولة الكويت» الباحث، السنة السادسة، العددان الأول والثاني (أبريل 27-49).

أيمن نور

1990 اغتيال الكويت، قبرص: الدار المصرية للنشر والتوزيع.

ثناء فؤاد عبدالله

1990 «الأردن وأزمة الاختيار الصعب» السياسة الدولية 102، أكتوبر ص ص 34-38.

جمال زكريا قاسم

1985 الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي 1507م – 1840م. القاهرة: دار الفكر العربي.

حسين البحارنة

1991 الوضع القانوني لدعوى العراق بالسيادة على الكويت، البحرين، مؤسسة الهلال للتوزيع.

رشيد حمد العنزي

1992 «تحديد الحدود البرية بين الكويت والعراق طبقا لقواعد القانون الدولي». مجلة الحقوق، السنة 16، العددان 3 و4 (سبتمبر وديسمبر)، ص ص 312-375.

سيد نوفل

1961 الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية. القاهرة: دار المعرفة.

طالب محمد وهيم

1982 التنافس البريطاني/الأمريكي على نفط الخليج. بغداد: دار الرشيد.

عبدالله الغنيم وآخرون

1991 الكويت وجودا وحدودا. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية.

عبدالرضا أسيري

1992 الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات - إخفاقات - تحديات، الكويت: مطابع القبس التجارية.

عبدالفتاح حسن

1968 مبادئ النظام الدستوري في الكويت، بيروت: دار النهضة العربية.

عبدالكريم الأزدي

1982 تأريخ في ذكريات العراق 1930-1958، الكويت: مركز البحوث والدراسات رقم 1299.

عثمان عبدالملك الصالح

1989 النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، الكويت: كويت تايمز.

غانم النجار

1994 مدخل للتطور السياسي في الكويت، الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع.

لطفي جعفر فرج

1987 الملك غازي ودوره في سياسة العراق، في المجالين الداخلي والخارجي 1933-1939، بغداد: مكتبة اليقظة العربية.

مارثا دوكاس

1973 أزمة الكويت، العلاقات الكويتية/العراقية 1960-1963، بيروت: دار النهار.

مجيد خدوري

1985 العراق الاشتراكي، بيروت: الدار المتحدة للنشر.

محمد الرميحي

1975 «حركة 1938 الإصلاحيه في الكويت والبحرين ودبي»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 4 (أكتوبر) 29-64.

ميمونة الصباح

1992 «الاستقلال ظاهرة سياسية هامة في تاريخ الكويت الحديث»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة 17 (مايو) 127-166.

1989 الكويت حضارة وتاريخ (المجلد الأول)، الكويت: مطبعة وزارة الإعلام.

1988 الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت: مكتبة الفلاح.

نجاة الجاسم

1973 التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين، 1914–1939، القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة.

هناء محمد زكي

1990 «الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج» السياسة الدولية، 102 (أكتوبر) ص ص 39-43.

وليد حمدي الأعظمي

1991 الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

المصادر الأجنبية

Al-Baharna. H.

1987 The Arabian Gulf States: Their legal and Political Status and their International Problems. Singapore, Tien Wah Press.

Crystal. J.

1992 Kuwait. The Transformation of an oil state. Boulder, Westview Press.

Darwish. A. & Alexander. G.

1991 Unholy Banylon. The Secret History of Saddam's War. London, Victor Gollancz Ltd.

Gazit. S. & Eytan. Z.

1992 The Middle East Military Balance. Boulder, Westview Press.

Ismael. J.

1982 Kuwait: Social Change in Historical Perspective. Syracuse University Press.

Mostyn. T.

1991 Major Political Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula. New York, Facts on File.

Nyrop. R.

1977 Area Handbook for the Persain Gulf States. Washington D.C. The American University.

Shikara. A.

1987 Iraqi Politics 1921-41: The Interaction Between Domestic Polotics and Foreign Policy. London, LAAM Ltd.

استلام البحث: يونيو 1995.
إجازة البحث: يناير 1996.

خصائص التخطيط الحضري في الكويت
دراسة للسمات والمؤثرات الغربية*

وليد عبدالله المنيس
قسم الجغرافيا - كلية الآداب
جامعة الكويت

مقدمة

للتخطيط بصفة عامة والتخطيط الحضري بصفة خاصة أثر كبير على تكوين بنية الكويت الحضرية للفترة التي أعقبت اكتشاف النفط على الأخص عندما بدأت عوائد النفط تنعكس مؤثراتها على تغيير البنية الحضرية القديمة التي اتصفت بخصائص تختلف اختلافا كبيرا عن مكونات مدينة الكويت المعاصرة. وفي الواقع بدأ التخطيط الحضري بمفهومه المعاصر يفرض بصماته ومؤثراته منذ ساعة دخول المخطِّط الأجنبي الذي وضع خططا جديدة غيرت من عناصر المدينة القديمة داخل السور وانتقلت بالبنية الحضرية إلى عهد جديد صلته مقطوعة بالماضي إلى حد كبير وذلك بدءا من فترة الخمسينيات حتى وقتنا الحاضر، إضافة إلى إدراك أصحاب القرار التخطيطي بضرورة تبني التخطيط الحضري المعاصر بمفهومه الشامل.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل خصائص وسمات التخطيط الحضري في الكويت والمشاكل المتصلة به ومحاولة التعرف على العوامل المؤثرة في صياغته

* يشكر الباحث إدارة الأبحاث بجامعة الكويت على تمويل ودعم هذا البحث ضمن مشروع رقم AG016.

وتوجيهه، كما تُعنى الدراسة أيضا بتحليل آثار المدرسة البريطانية والمدرسة الأمريكية، وذلك للأثر الكبير الذي تركته هاتان المدرستان على الحيز الحضري في الكويت منذ الخمسينيات حتى الآن، وذلك لأنهما (وعلى الأخص المدرسة البريطانية) قد تولّتا إعداد الخطط الهيكلية الحضرية التي على خطوطها تكونت البنية الحضرية المعاصرة لمدينة الكويت.

الدراسات السابقة:

فيما يتعلق بموضوع التخطيط الحضري بحد ذاته فإنه موضوع فرض نفسه على الواقع الحضري المعاصر، ولهذا فإن الدراسات التي تعاملت معه ومع تعريفاته وتطوره المنهجي وتطبيقاته يصعب حصرها في دول العالم لاعتبارات كثيرة، أبرزها أن التخطيط الحضري بأشكاله وأحجامه صار من سمات المدن المعاصرة التي نمت بمؤثرات كثيرة ومتنوعة فانعكس ذلك على التخطيط الحضري، واستدعى اضطراد نموه وسعته ليشمل أبوابا وقضايا جديدة داخل نطاقه المنهجي والوظيفي والعملي بحكم تنوع المشاكل وتجدد الحلول المطروحة أمامها. ومن جهة أخرى، فإن الرأي نفسه يقال عن الدراسات التطبيقية أو دراسات الحالة Case-Studies التي تزخر بها المؤلفات والإصدارات التي تعالج التخطيط الحضري في دول متعددة في العالم. وحسبنا في هذه الدراسة أن نستعرض أهم المراجع والدراسات ذات الصلة الوثيقة بالموضوع بقدر ما يُخدَم البحث بصورة مباشرة أو شبهها.

لعل من أبرز الدراسات التي تخدم البحث، تقارير ودراسات الخطط الهيكلية التي وضعتها الاستشاريات التي كلفت بإعداد الخطط الحضرية الجديدة المواكبة لمرحلة اكتشاف النفط التي صاحبها نمو سكاني مفاجىء، وتدفق متسارع لعوائد مبيعات النفط، فاقتضى الأمر استدعاء من يضع خططاً بنيوية وهيكلية Structure and Master Plans وأخرى للامتداد الحضري Metropolitan Structure وما يتصل بهما من دراسات تفصيلية وأوراق عملية Technical papers لكل صغيرة وكبيرة

تتعلق بالتخطيط الحضري للكويت وآفاق هذا التخطيط التي تمتد عبر إسقاطات زمنية تصل إلى ما وراء عام 2000، يتخللها مقترحات قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل.

ومن أهم هذه الدراسات ما يأتي[1]:

1 - المخطط الهيكلي الأول عام 1952.

2 - مخطط البلدية للتنمية عام 1967.

3 - المخطط الهيكلي الثاني للتنمية عام 1970.

4 - إعادة التطوير الأولى للمخطط الهيكلي الثاني 1977.

5 - إعادة التطوير الثانية للمخطط الهيكلي الثاني 1983.

6 - المخطط الهيكلي المقترح لعقد التسعينيات 89-90.

وتشمل هذه الدراسات تفاصيل وتحليلات معزَّزة بالأشكال والخرائط والتقديرات الدقيقة.

كما يهتم البحث بتقصي ما يتصل بالهدف الرئيس له، وهو التعرف على خصائص التخطيط ولوائحه ومساراته، ولا ينظر إلى حيثيات المخططات الهيكلية وتفصيلاتها إلا إذا دعت الحاجة. وعموما فإن هذه الدراسات التي أعدتها هذه المكاتب الاستشارية المعروفة عالميا، وقد رسمت وخططت صورة ومكوِّنات مدينة الكويت وبنيتها الحضرية ووضعتها أمام المتخصص وغير المتخصص مما يسَّر استيعاب خصائص وسمات التخطيط الحضري في الكويت.

ومن الدراسات المهمة في هذا الشأن ما وضعه ساباشبر بعنوان «تحضر الكويت»[2] في عام 1964. وهو في الحقيقة - أي المؤلف - كان قد استُدعي كاستشاري للمساهمة في وضع تصورات التخطيط الحضري في الستينيات، وإليه يُعزى شكل الامتداد الحضري في تلك الفترة، وهو في الحقيقة يدخل ضمن مخطط البلدية في الستينيات، حين عمدت إلى تجميع دراسات على غرار المخطط الهيكلي الأول لعام 1952، وفي الوقت نفسه مهد للمخطط الهيكلي الثاني لبوكانن عام 1970 الذي مر ذكره.

وهناك دراسة قيِّمة لكلارك (Clarke) في (Black & Lawless, 1980) بعنوان «التخطيط الحضري: تطلعات ومشاكل» وهو يركز على ثلاث نقاط هي:

أ - سمات التخطيط الحضري في الشرق الأوسط.

ب - تقييم مراحل التخطيط الحضري والتي استدعت تبني لوائح وأنظمة تخطيطية بسبب التغيرات الحضرية السريعة التي تشهدها مدن هذا الإقليم.

جـ - دراسة التخطيط الحضري ومشاكله في مدن مختارة؛ ومنها مدينة الكويت، وفي الحقيقة تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تلت التقارير المفصلة التي ذكرناها آنفا. وهناك دراسة لبلدية الكويت فيها مجملٌ عامٌ للخطط الهيكلية، وأبرز المتغيرات التي أفرزتها هذه الخطط معززة بالخرائط والأشكال، وعنوانها «التطور والعمران» (بلدية الكويت، 1980). ومن الدراسات المهمة التي تخدم موضوع البحث وتحمل عنوان «التقسيم إلى مناطق»، أو «الضبط الحضري في المدن» {City zoning} وهو من أهم وأحدث التوجهات لتحديد أنماط الاستخدام المكاني بدقة في المدن، بما يمنع التعدي على أملاك الدولة، أو البيئة أو الناس، إذ يعد بحد ذاته منهجية قائمة بذاتها في التطور الفكري للتخطيط الحضري، كما سيظهر لاحقا والكتاب للمؤلِّفَيْن: ويفر وبابكاك (Weaver & Baback, 1979) وتطبيقاته على المدن الأمريكية.

ومن الدراسات المهمة أيضا، تلك التي تضمنها كتاب «ممارسات التخطيط الحضري في الدول النامية» لتيلور ووليامز (Taylor & Williams) وهو مهم جدا بما يحتويه من تعريفات وسمات وتطبيقات للتخطيط الحضري في قارة آسيا. وفي المقابل هناك «مشاكل التخطيط الحضري والتخطيط في الدول المتقدمة» بإشراف «باسيون» (Pacione, 1981)، يستعرض فيه مؤلفه سمات التخطيط ومشاكله في الدول التي قطعت شوطا طويلا في التخطيط الحضري من خلال دراسة التخطيط في مدن مختارة في هذه الدول مثل نيويورك، وطوكيو ونحوهما.. إلخ.

ومن الكتب الحديثة في عقد التسعينيات - والتي تتقصى التخطيط الحضري ومنهجياته - كتاب «التخطيط الحضري» لكاتانيس وسنايدر (Catanese & Snyder, 1990) وهو مهم جدا للتعرف على التخطيط الحضري من خلال النظر إلى لوائحه وأنظمته في الولايات المتحدة، كما يظهر كتاب (التخطيط الحضري والإقليمي) بيتر هول (Hall, 1992) في تحليل التخطيط الحضري في بريطانيا والولايات المتحدة

وفرنسا وألمانيا منذ بدايته. وأيضا كتاب «مراحل التخطيط للجغرافيين» لهرنجتون {Herington, 1989}، إضافة إلى غيرها من المراجع والدوريات التي تظهر في ثنايا البحث.

وهناك أيضا «إدارة المدن سريعة النمو» لـ ديفيز وراكودي ,Davis & Rakodi) (1993 ويختص بدراسة مفاهيم التخطيط الحضري وإدارة المدن في الدول النامية وهو من أحدث الكتب في هذا المجال خاصة في تحليل وتفسير أنماط الخطط الحضرية وتبدل تسمياتها في المدن السريعة في العالم النامي.

التخطيط الحضري: التعريف به ومجال اهتماماته:

الحديث عن التخطيط الحضري والتعريف به - في حقيقة الأمر - ما هو إلا حديث عن الإنسان نفسه من ناحية مواصلة جهده لتيسير حياته على الأرض، وما يحيط بها من مستلزمات لحياته، لأن التخطيط خاصية تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات المفطورة جِبِلَّةً على معاشها وحياتها. ولقد عرف التخطيط الحضري من قِبل كثير من المتخصصين؛ وذلك بالتفريق بين شقيه أي بين التخطيط {Planning} والحضري {Urban} وبأن الأول «أعم» والثاني «أخص». فقد عرَّف هول Hall التخطيط بأنه:

«نشاط عام يرمي إلى جعل الأداء مرتبا ومنظما مما يؤدي إلى إنجاز الأهداف المحددة، ويقوم أساسا على عمل مكتوب معزز بالإسقاطات الإحصائية، والتمثيل الرياضي، والتقييم الكمي، والأشكال المرسومة، التي توضح العلاقة بين أجزاء الخطة المختلفة، وقد يُحتاج إلى ترجمة هذه الأهداف إلى واقع مادي محسوس إذا دعت الضرورة» (Hall, 1992)، ويُعرِّفه روز Rose بأنه «نشاط متعدد الأبعاد Multi-Dimensional إلا أنه في الوقت نفسه مدمج ومتكامل Integrative بحيث يضم أنشطة اجتماعية واقتصادية ونفسية وبيئية (Rose, 1974: 22-26) (Burton, 1992) وعند هارنجتون (Harington, 1989:1) عبارة عن «نشاط بشري يشمل أنواعاً كثيرة من الخطط ويرمي إلى تحقيق الصالح العام Common good (Harington, 1989:1). ويعرفه الغرياني، بأنه «الأسلوب العلمي المقصود به اتباع أحسن الطرق والأساليب لاستخدام

وتنمية الموارد البشرية والمادية عن طريق تغيير اتجاهات الكم والكيف الموجودة والمتاحة في الدولة، فإنه كله يحتاج لتفكير علمي وقرارات موضوعية وخطة عمل تتضمن هدفا واضحا محددا مع أساليب وخطوات إجرائية» (الغرياني، 22:1992)، وهو تعريف يتعلق بالتخطيط بصفة عامة وليس خاصا بالتخطيط الحضري.

أما الشق الثاني وهو الـ {Urban} فإنه يتعلق بالمدن وتوابعها كالتخطيط المدني أو الحضري Urban Planning، ولهذا يصفه هول بقوله: «إننا لو حاولنا أن نطبق ما ذكرناه عن التخطيط على الجانب الحضري - أي التخطيط الحضري - لوجدنا أنه يعني التخطيط الذي له بُعْد مكاني أو جغرافي ملموس ويعرف أيضا بـ «التخطيط الطبيعي» Physical Planning، أو التخطيط الحيزي أو المكاني (Hall, 1992:4) {Spatial Planning..} ويضيف أنه يعرف بتخطيط المدن Town Planning في بريطانيا وأوروبا وهو مرادف لـ Urban Planning في الولايات المتحدة[3].

أنواع التخطيط الحضري ومكوناته بالمقارنة مع التخطيط الحضري في الكويت:

يتنوع التخطيط الحضري بحسب حاجة الخطة وتوجهاتها إضافة إلى أثر العوامل البشرية والطبيعية؛ فهناك مثلا: خطة الإزالة التامة Complete Demolition and Removal عن طريق إزالة ما هو قائم لأجل إقامة مخطط حضري جديد، ويقابل ذلك التجديد الحضري Urban Renewal ويشمل أموراً كثيرة؛ منها مثلا: تحسين الأماكن القائمة وتطوير مناطق ومواقع أخرى، وقد يقوم بذلك المستثمرون أو القطاع الخاص، وفي المقابل قد يكون الأمر إنشاء مناطق جديدة مخططة تخطيطا حضريا متكاملا ويسبق ذلك معايير اختيار المكان المناسب مثل المعايير الطبيعية، والمعايير الاجتماعية والاقتصادية، والمعايير البيئية، والمعايير السياسية (1975:68-77 Golany,). ونعني بهذه المعايير الدراسة المفصلة التي تؤثر في ضبط وتحديد وتوجيه سمات المدينة التي ستنشأ أو تخطط تخطيطا جديدا مثل الدراسات السكانية والاقتصادية ونظام تقسيم الأرض ونظام المواصلات أو نظام التحرك داخل المدن وتشمل كذلك دراسة التسهيلات الحكومية والاجتماعية وشكل المدينة وخطتها (Goodman, 1968:294). ويتنوع التخطيط الحضري داخل جسم المدينة

بحسب المكونات الوظيفية في المدينة، والمطلع مثلا على الخطط الهيكلية في الكويت منذ الخمسينيات حتى نهاية إسقاطاتها الزمنية التي تمتد إلى ما بعد عام 2015 يشاهد ملامح التخطيط الحضري ومكوناته بالنظر إلى تقارير هذه الخطط. فإن هذه الخطط قد وَضعت في حسبانها أربعة أقسام رئيسة عند وضعها للمخطط الحضري الهيكلي لمدينة الكويت، وكل قسم له عدة أفرع تكوِّن في مجملها توجها تخطيطيا متكاملا وهذا يدل على دخول الكويت مرحلة التخطيط الحضري الشامل Comprehensive Urban Planning منذ السبعينيات.

فمثلا، وضع كل من شانكلاند كوكس في الإعادة الأولى للمخطط الهيكلي الثاني 1977-2000، وكولن بوكانن في الإعادة الثانية للمخطط الهيكلي الأول -2005 1983، أربعة عناصر أساسية في مخططاتهم الهيكلية الحضرية لمدينة الكويت في مرحلة الخطوط العامة واللوائح التخطيطية وهي كفيلة بتوضيح مكونات التخطيط الحضري الذي نحن بصدد بيان ملامحه، على النحو التالي:

1- مرحلة التوقعات الأساسية Basic Progections وتشمل:

النمو السكاني وتقديراته، والعمالة وتقديراتها، والنقل ومكوناته وتقديراته، والخدمات العامة وتشمل الماء والكهرباء، والمجاري الصحية، وتصريف مياه الأمطار، والمواصلات.

2- مرحلة المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية Metropolitan Structure:

وتشمل، الخطوط العريضة لوصف المخطط الهيكلي، والمناطق السكنية ويدخل معها مشاريع الإسكان والكثافات السكانية وطاقة المخطط الهيكلي للمناطق الحضرية ومرافق وخدمات المناطق السكنية، والصناعة، ويدخل معها متطلبات الصناعة وتوزيع المناطق الصناعية، والمراكز التجارية والإدارية ويدخل معها التوزيع المكاني للنشاط التجاري والتقديرات واستعمالات المكاتب والمراكز التجارية، والخدمات الاجتماعية ويدخل فيها الخدمات الصحية والمدارس، والتعليم، وتحسين البيئة والترفيه والنقل والمواصلات وتشمل دراسات النقل والمواصلات بالمناطق الحضرية وأهداف النقل واحتياجات المرور ونظام النقل في المستقبل، ثم الخدمات العامة كالكهرباء والماء والمجاري والنفايات وتصريف المياه، والاستخدامات الأخرى كالدفاع والمقابر والمناطق المحجوزة.

3- المخطط الهيكلي لمركز المدينة City Center Struture Plan :

ويشمل دراسة الوضع الراهن في المدينة وتوقعات العمالة والسكان وملكية الأرض وتخطيط المدينة والنقل والخدمات الأخرى، والخطة البنيوية Structure Plan التي تتناول استراتيجيات التصميم العمراني وتوزيع استعمالات الأراضي والمواصلات.

4- استراتيجيات التخطيط الطبيعي القومي National Physical Planning Strategy :

خطط المدن الجديدة والتركيب السكاني والعمالة، واستراتيجيات النمو العمراني التي تضم البدائل المطروحة للنمو المتوقع، وآفاق النمو والعوائق التي تحول بينه وبين الواقع مع المخططات التفصيلية للمدن الجديدة، والنقل القومي National Transportation بأنواعه البري والبحري والجوي وسكك الحديد، والموارد الطبيعية وتشمل دراسة إمكانيات الاستفادة من الموارد المتاحة، وخطط الترويح والاستعمالات المتنوعة.

ويلحق ذلك كله مرحلة التطبيق من حيث أولويات العمل وطرق المتابعة والملاحظة في التطبيق.

إن المتأمل لما ذكرته المكاتب الاستشارية التي تولت تطبيق التخطيط الحضري الشامل يمكن أن يَستخلص مكونات التخطيط الحضري الذي يشمل كل ما يمت للإنسان المستقر بصلة، مما يدل على سعته وشموله ويلقي ضوءاً على مفهوم التخطيط الحضري الذي يشمل تقديرات، وتخطيطاً، واستراتيجيات وبدائل إلخ، ويشاهَد ذلك في المخطط الهيكلي الحضري الجديد كما سنرى في المخطط الهيكلي الحضري الثالث: 89/90-2015[5].

وهو أحدث المخططات الهيكلية التي تستحق أن نُفرد لها تحليلا موجزا، وفي الحقيقة فإنه لا يزال في مرحلة الإعداد؛ حيث وضعت خطوطه العامة عام 89-90 غير أن الغزو العراقي وما نجم عنه قد حال دون إتمام الدراسة، ثم استؤنفت عام 1992 تحت اسم «المخطط الهيكلي الثالث» تحت إشراف الاستشاريين: سالم المرزوق، وصباح أبي حنا، وأتكنز W.S/Atkenz وشانكلاند كوكس Shankland Cox، ومداه الزمني إذا اعتبرنا تاريخ البداية يصل إلى 25 سنة تقريبا على منوال الخطط الهيكلية السابقة.

يمتاز هذا المخطط بعدة خصائص جعلته يختلف عن سابقيه، لعل من أبرزها أنه واجه مرحلة صعبة لا يمكن الاستمرار معها على غرار الخطط السابقة التي توالت تباعا؛ ذلك أن الغزو العراقي قد خلف دمارا وهدما وتشويها يستدعي الابتداء من الصفر أحيانا في بعض الدراسات. ولهذا فقد قُسِّمت اهتمامات واستراتيجيات هذا المخطط إلى ثلاثة أمور رئيسة؛ هي:

1 - مرحلة تقييم الوضع الراهن.

2 - مرحلة الدراسات الأساسية.

3 - مرحلة وضع المخطط الهيكلي باستراتيجياته وآفاقه.

أما بالنسبة لمرحلة «تقييم الوضع الراهن» فهي لدراسة الوضع الراهن القائم أمام المخطط وماهية المعالم التي تَلِفَت أو دُمِّرَت، لتحديد البداية الحقيقية، وتشمل دراسة البنى الأساسية والسكان والخدمات العامة للتعرف على مدى صلاحيتها، حتى يتم تحديد آفاق المخطط الجديد. أما مرحلة «الدراسات الأساسية» فهي من أهم وأعقد المراحل؛ إذ عليها يقوم المخطط الجديد تقريبا، فهي تشمل دراسة الأعداد السكانية الحالية والمتوقعة والعمالة والموارد واستعمالات الأرض طوال فترة المخطط في المستقبل المنظور والمستقبل البعيد الذي يمتد إليه عمر الخطة، كما تشمل دراسة النقل والخدمات المتصلة بالامتداد الحضري الجديد والقدرة الاستيعابية للمناطق الحضرية الجديدة.

ثم استمرت مرحلة «وضع المخطط» في عمل متواصل حوالي 18شهرا وذلك من سبتمبر 1992 ويتصل بها - طبعا - المراحل الثلاث السابقة وهي بمجملها دراسة شاملة للواقع والمستقبل إلى أن نصل إلى الموافقة على المخطط نهائيا. ويواجه هذا المخطط بعض المشاكل؛ لعل من أبرزها «مشكلة الإسْكان» حيث ظهرت أمور جديدة صاحبت النمو السكاني والعمالة التي تدفقت بصورة متسارعة بعد التحرير. ومن مزايا هذا المخطط - أيضا - تبنِّي تقنية الـ GIS أي نظام المعلومة الجغرافية من حيث إدخال كافة بيانات هذا المخطط بحيث إذا جاءت الحاجة إلى مخطط جديد لا يستدعي الأمر دراسات أساسية مفصلة، بل - فقط - تعديل البيانات للخروج بالنتائج الجديدة، ومن مزاياه أيضا الحرص على

عملية المطابقة الفعلية مع التغيرات السكانية لكي تتوافق مع استراتيجياته، وأخيراً بدأ الاستشاري الكويتي يساهم فعليا في هذا المخطط بالمشاركة مع المستشار البريطاني.

معوقات التخطيط الحضري في الدول النامية بالمقارنة مع الكويت:

يستعرض كل من وليامز وتيلور (Taylor & Williams, 18-17 1982) أبرز مشاكل التخطيط الحضري في الدول النامية أو الدول الآخذة بالتخطيط الحضري المعاصر وذلك لمقارنتها بالكويت، وهي:

1 - مشكلة التوزيع الأمثل للتحضير Optimum Spatial Pattern فوق المكان المتاح، وطبيعة درجة التركيز المطلوبة في توزيع المدن وتدرُّجها الحجمي مثل المدينة الرئيسة Primate City في مقابل المدن الجديدة والمدن التوابع Satellite towns.

2 - مشكلة التوزيع المكاني المتكامل والمدمج للتنمية Integrated Spatial distribution وذلك لإيجاد توزيع مكافئ مع خطط التنمية الحضرية، كتكامل الريف أو الأطراف مع المدن.

3 - مشكلة الازدواجية بين العصرية والحداثة من جهة والقطاعات التقليدية من جهة أخرى، فقد تتبنى الخطة تنمية حضرية سكانية لكن يقابلها واقع سكاني غير متدرب، أو قد تسمح بدخول وسائل النقل الحديثة ولا يقابلها طرق نقل وخدمات تحقق فاعلية التحرك فوق المكان الحضري الذي يتفاعل فوقه دائما الناس والعمل.

4 - مشكلة التوفيق بين القرار السياسي والقرار المتعلق بالتنمية الحضرية، بمعنى التعرف على مكامن القوة في القرار هل هي عند السياسيين أم عند المخططين مع محاولة للخروج بأكبر قدر من التوافق والتناسب بين الاثنين.

5 - عدم حماية الخطط بالتشريعات واللوائح التي تضمن اتساق العمل لضمان مطابقته مع الواقع بعد التنفيذ.

6 - الفصل بين مراحل وضع الخطة ومراحل التنفيذ خاصة فيما يتعلق بالميزانية، والبنى الأساسية (Davis & Rakodi, 1993:73) مما يؤدي إلى تناقض وتضاد في التنفيذ.

7 - وضع نطاق تقسيم للمناطق Zoning معقد وجامد ولا يتفق مع المؤثرات الحقيقية في استعمال الأراضي ووظائفها كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية

والبيئية، ومن طبيعة هذه العوامل أنها مُطَّردة في تغيرها وتأثيراتها وتحتاج إلى نظام يتوافق مع طبيعتها، وهذا سيؤدي إلى أن تتحول الخطط إلى مجرد آمال وتطلعات على الورق.

هذا، ويمتاز التخطيط الحضري الحديث بالمقارنة مع التخطيط الحضري التقليدي بما يأتي:

1 - أن الخطط الحضرية المعاصرة تمتاز باتباعها للمدى الزمني القصير من سنتين إلى 7 سنوات في مقابل الخطط الحضرية التقليدية التي يمتد مداها الزمني ما بين 20 و30 سنة.

2 - إخضاع مراحل الخطة لميزانية دقيقة للتحقق من مطابقة هذه البنود ومناسبتها للخطة والواقع، في مقابل التخطيط الحضري التقليدي الذي ينظر إلى الخطة كمنتج نصل إلى إنجازه دون النظر إلى المراحل، أي من ناحية النظر إلى التخطيط كمنتج في مقابل التخطيط كعملية.

3 - التركيز على استخدام الأرض Land-use مع التركيز على المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية في مقابل التركيز على التخطيط الطبيعي بنزعة معمارية هندسية عند التخطيط الحضري التقليدي (Taylor & Williams, 1982).

ويضيف ويفر وبابكاك (Weaver & Babcak, 1979:263) بأن التخطيط الحضري الحديث يميل إلى تخطيط اللوائح التي تحكم الخطة وتضبطها، ومن أحدث توجهات التخطيط الحضري أن المخططين يميلون لأن يكونوا سياسيين بينما يميل السياسيون لأن يكونوا مخططين، وهذا من أحدث توجهات التخطيط الذي يربط السياسة بالخطة فلم تعد الخطة متحررة وعامة، وهذا الذي أكد طرح السؤال المتكرر دائما في هذا الصدد وهو «هل قرار التخطيط الحضري والتنمية الحضرية سياسي أم تنموي أم مزيج منهما»، والواقع يقول: إنه مزيج منهما وإنه إذا طغى أحدهما على الآخر تظهر السلبيات بعد حين.

ولو عدنا للكويت لوجدنا أن أغلب سمات التخطيط الحضري في العالم الثالث أو العالم الآخذ بالتنمية التي مرت آنفا تتشابه مع الكويت إلى حد كبير وهي:

1 - أن التخطيط الحضري في الكويت يمتاز بأنه طويل الأجل؛ فمثلا يمتد المدى الزمني للمخطط الذي أعده شانكلاند ما بين 1977 و2000 وقد استخدم سنة 1975 كسنة أساس له مما جعل مداه 25 سنة، وبالمثل يمتد مخطط بوكانن

الأخير من 1983 حتى عام 2005، وقد استخدم عام 1980 كسنة أساس له مما جعل مداه الزمني حوالي 25 عاما أيضا. ولا بد من القول هنا بأن التخطيط الحضري في الكويت يمتاز بعصريته ومسايرته للواقع المعاصر؛ حيث إنه احتوى على فترات مراجعة أثناء مراحل الخطة كما مر بنا آنفا عند الحديث عن مرحلة التطبيق Implementation التي شملت «بدائل وأولويات ومتابعة».

2 - مشكلة الازدواجية بين الأصالة والمعاصرة تكاد لا توجد في الكويت من حيث التخطيط وهي أقل بكثير من مثيلاتها في الدول، وهي آخذة بالتلاشي، وذلك من خلال تطبيق الخطط الحضرية الشاملة Comprehensive التي تضع تصوراتها وخطوطها العامة مع ما يناسبها في الواقع المكاني ولا يتناقض معه.

3 - ويتشابه كذلك الوضع في الكويت مع مثيلاته في دول العالم الحديثة الآخذة بالتخطيط الحضري المعاصر من حيث إن بعض الخطط قد تكون مثالية قبل اصطدامها بالواقع السياسي أو القوى المؤثرة في الخطة. لكن مع ذلك تعد الكويت استثناء هنا عن الدول التي تشبهها لوجود قوى تشريعية ورقابية قوية على التخطيط الحضري متمثلة بالمجلس البلدي ومجلس الأمة.

4 - أما مشكلة أن القرار سياسي أو تنموي حضري فإن الكويت تتشابه مع جميع دول العالم وليس فقط مع الدول النامية، لأن هذا الموضوع موجود في الولايات المتحدة وبريطانيا. وعموما في الكويت تظهر الصعوبة في التوفيق بين السياسة والملكية بمعنى أن صاحب القرار التنموي الحضري هو أيضا من الملاك أحيانا مما يجعل القرار التنموي متأثرا بذلك العامل، وأحيانا يكون هذا العامل - أعني ارتباط الملاك بالقرار السياسي - إيجابيا وذلك في المحافظة على بعض المعطيات التنموية الحضرية المطلوبة.

5 - وتتشابه الكويت مع العالم الثالث في عدم حماية الخطة الحضرية بالتشريعات المناسبة التي تضمن اتساقها واستمرارها إلى النهاية، ولهذا يُصرف النظر عنها أو تكون غير قادرة على المباشرة والتنفيذ لعدم وجود هيكل تنظيمي تشريعي يحمي مراحل التنفيذ. وقد أدى ذلك إلى قِصَر عمْر الخطط ذات الأبعاد الزمنية المحددة فقد يكون المخطط الإسكاني مرتبطاً بحجم سكاني معين بينما يأتي فتح باب الهجرة والتجنيس من جهة أخرى، مما يؤدي إلى عدم تناسب الخطط الإسكانية مع السكان.

6 - وتتشابه الكويت مع دول العالم الثالث إلى حد كبير في مشكلة عدم وجود تناسق واضح بين أجزاء القرار التخطيطي في مراحله التنفيذية، فكثيرا ما يحدث تضاد أو تكرار أو تناقض بين عمل وآخر. فقد يحدث أن مشاريع البنى الأساسية لإحدى الخطط لم تُنجَز بأكملها ومع ذلك تجد مشاريع لاحقة تقوم على هذه البنى الأساسية غير المكتملة فتكون النتيجة هدم ما بني أو شيد لكي يعاد إتمام البنية الأساسية. ولهذا يكاد التنسيق بين الخطة والتنفيذ ينعدم أحيانا، أو يكون موجودا لكن على نطاق ضيق (Clark: 1980, 155).

7 - عدم التنسيق بين الخطة الشاملة، وخطوات تنفيذها مع الواقع المكاني قد أدى إلى تناقض بين تطلعات الخطة وواقعها المكاني في كثير من الأحيان. وفي الحقيقة فإن صغر مدينة الكويت ونموها التدريجي قد ساعد على احتواء هذه المشكلة، خاصة وأن نظام استخدام الأراضي يخضع لسلطة تنفيذية وتشريعية استطاعت أن توفق بين محاور التنفيذ والواقع.

8 - من جهة أخرى تنفرد الكويت في سماتها التخطيطية بأنها لا تصنف ضمن الدول النامية التي تمتاز بخصائص متعارف عليها؛ مثل: قلة دخل الفرد، وقلة دخل الدولة، والتضخم، والضرائب، وتراكم الديون، وقلة العملة الصعبة، وعدم الاستقرار السياسي.. الخ ولهذا فهي تصنف على أنها دولة نامية من جهة تشابهها مع بعض السمات التخطيطية التي مر ذكرها في النقاط السابقة، غير أنها ذات دخل مرتفع تتبع التخطيط للرفاه الاجتماعي Welfare Planning ولا تعاني من الضائقة الاقتصادية التي تعاني الدول النامية منها.

التطور الوظيفي للتخطيط الحضري في الكويت:

أما بشأن ما يتصل بتطور التخطيط الحضري في الكويت من جهة تطوره الوظيفي فإن التخطيط الحضري شهد تطورا وظيفيا في مهماته واتصل به تطور منهجي أيضا، وهو من مقتضياته. وقد مر التخطيط الحضري في الكويت من ناحية تطوره الوظيفي بعدة مراحل هي: (انظر الشكل رقم 1)[6]:

1 - مرحلة التخطيط تحت سلطة البلدية والمجلس البلدي حتى الخمسينيات.

2 - مرحلة تكوين جهاز فني للتنظيم والتصميم والمساحة في إدارة الأشغال العامة 1952-1967 بالإضافة إلى وجود البلدية والمجلس البلدي.

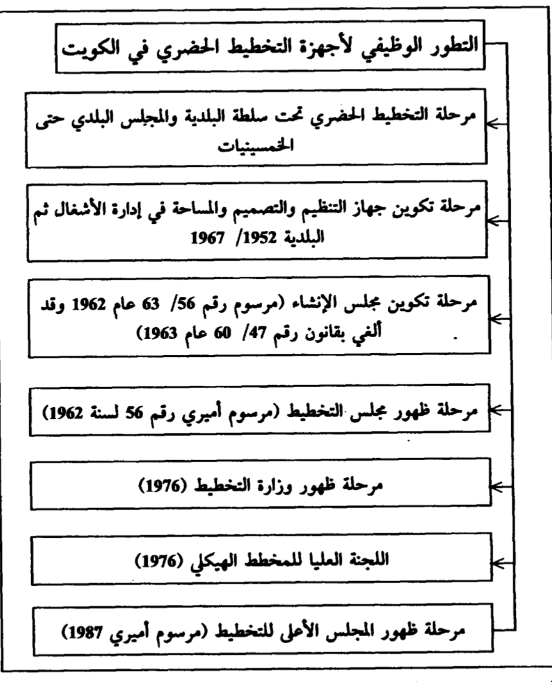
3 - مرحلة تكوين مجلس الإنشاء (مرسوم رقم 63/56 عام 1962 وقد ألغي بقانون رقم 60/47 عام 1963).

4 - مرحلة ظهور مجلس التخطيط (المرسوم الأميري رقم 56 لسنة 1962) وهو بديل عن مجلس الإنشاء.

5 - مرحلة ظهور وزارة التخطيط (أول حقيبة وزارية لها في عام 1976 حتى الآن).

6 - اللجنة العليا للمخطط الهيكلي (تأسست عام 1976).

7 - مرحلة ظهور المجلس الأعلى للتخطيط (المرسوم الأميري، في مايو 1987).



المصدر: من تصميم الباحث. الشكل رقم (1)

وفي الحقيقة فإن معظم هذه السلطات والمجالس قد شهدت تبدلا وتغيرا مثل «مجلس الإنشاء» و«مجلس التخطيط» اللذين ألغي وجودهما واستعيض عنهما بـ «وزارة التخطيط»، و«المجلس الأعلى للتخطيط» وأخيرا «اللجنة العليا للمخطط الهيكلي».

أما بالنسبة لمرحلة «التخطيط تحت سلطة البلدية» فهذه كانت قبل اكتشاف النفط وبداية عوائده الحقيقية في التأثير على النظرة العامة لاستعمالات الأراضي ومكونات بنية المدينة. وفي الحقيقة فإن الدراسة لا تتعامل مع تلك الفترة لأنها معنية بالحديث عن التخطيط الحضري بعد اكتشاف النفط باعتبار صورته المعاصرة. وقد تأسست البلدية في سنة 1348هـ الموافق 1930م وذلك بجهاز متواضع يتناسب مع حجم المدينة آنذاك وعلى رأسه المجلس البلدي. وكانت البلدية من خلال مجلسها تمارس جميع السلطات البلدية والحكم المحلي كالرقابة على المهن والحرف والغوص على اللؤلؤ والعمل والعُمّال والتجارة والصحة وشق الطرق وإنارتها. وكان التخطيط والتنظيم في تلك الفترة يقع تحت مظلة «الحِسبة» التي هي المسؤول الرئيس في تكوين المدن آنذاك وصبغها بالصبغة الإسلامية. والحسبة نظام رقابي شرعي عرفي يضبط الأعمال والأقوال والهيئات ويتابع كل صغيرة وكبيرة في المدن. ولهذا فإن حديثنا هنا يتعلق بالبلدية في الفترة التي تلت الخمسينيات لاتصالها بالتخطيط الحضري تحت مظلة المدارس الغربية وانفصالها عن الحسبة التي انقطعت صلتها بها مع وضع أول مخطط هيكلي عام 1952.

ففي عام 1954 نصت المادة الأولى من قانون البلدية الجديد بأن «شخصية البلدية حكمية ذات استقلال مالي تعمل على تقدم المدينة عمرانيا وصحيا واجتماعيا ومدنيا» (المنيس، 182:1985). وهذا في الواقع يكاد يتطابق مع مهام ومحتويات «التخطيط الحضري المعاصر». ولقد ضُم إليها إدارات متعددة؛ مثل: دائرة الشؤون الإدارية والدائرة الفنية، وتحت كل منهما أقسام عديدة.

ثم جاء قانون 1960 الذي نصت مادته الثانية على أن «تعمل البلدية على تقدم الكويت عمرانيا وصحيا عن طريق تنظيم المدينة وتجميلها ووقاية الصحة العامة وتأمين سلامة المواد الغذائية والمحافظة على الراحة العامة في المساكن والطرقات واتخاذ ما يؤدي إلى تقدم الكويت ورفاهية سكانها» (المنيس، 183:1985). يتضح لنا من هذه المادة أن مهام البلدية صارت أكثر وضوحا، كما

اتسعت لتشمل جوانب أخرى معتبرة في التخطيط المعاصر؛ وهي: «تنظيم المدينة»، و«تجميلها»، و«وقاية الصحة العامة» و«المحافظة على الراحة العامة». وفي عام 1962 ألحِقت البلدية بمجلس الوزراء تحت رئاسة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء حتى وقتنا الحاضر في التسعينيات.

ويتصل بجهاز البلدية «المجلس البلدي» الذي هو مجلس منتخب بالمشاركة مع أعضاء معينين من قِبل الحكومة من مختلف القطاعات. وفي أروقة المجلس البلدي تُتداول كثير من القضايا لعل أهمها التنظيم البلدي، والاستملاكات، وتحديد وظائف المباني ومواصفاتها، وتعديل الخطط وتوجيهها ما أمكن، ونِسب المباني وأنماط استعمال الأراضي بالتنسيق مع الخطط الهيكلية وسَن التشريعات وتعديلها.

وأبرز مؤثرات البلدية تكمن في ثلاثة أمور هي:

1 – تحديد مواصفات المباني.
2 – تنظيم استخدام الأراضي.
3 – المساهمة في صنع القرار النهائي المؤثر في الأخذ بالخطط أو تعديلها أو رفضها ووضع الاستراتيجيات المساعدة.

وهذه المؤثرات في الواقع قد ظهرت منذ الخمسينيات وما تلاها وبوضوح خاصة مع دخول الخطط الهيكلية الشاملة. وفي الحقيقة فإن سلطة البلدية لا تزال منذ الخمسينيات في حضور مستمر ووجود مؤثر رغم تبدل آثارها بحسب قوة قراراتها وفعالية مجلسها بالتنسيق مع الحكومة. ويرتبط بالبلدية المجلس البلدي الذي يعود تاريخ إنشائه إلى عام 1930 حتى يومنا هذا، وكانت سلطته أقوى في فترة الثلاثينيات حتى الخمسينيات، إذ تولى سلطة الحكم المحلي تحت رئاسة الأمير (الجاسم، 20:1980)، إلا أن الوضع تغير في فترة الستينيات حيث صار سلطة رقابية تشريعية بالمشاركة مع البلدية، أما في فترة التسعينيات فهناك بوادر لفصل المجلس البلدي عن البلدية.

أما «الجهاز الفني للتنظيم» في وزارة الأشغال فقد لعب دورا كبيرا في تنظيم العديد من المناطق السكنية والتجارية والصناعية في الفترة من 1952 إلى 1967. غير أنه انضم فيما بعد إلى البلدية، وفي عام 1967 الذي خُصِّص لإدخال تعديلات على

المخطط الهيكلي الأول 1952 بالمشاركة في إعداد مخطط البلدية عام 1967 الذي فوجيء بالتدفق السكاني من الخارج إلى البلاد مما حتم التوسع المكاني للمدينة لاستيعاب هذه الأفواج البشرية. ومن أهم ما يميز هذا المخطط أنه «محلي» بمعنى أنه أُعِد بأيدٍ كويتية وإدارة كويتية (بلدية الكويت، 39:1980)، ولا يزال هذا الجهاز موجوداً في البلدية.

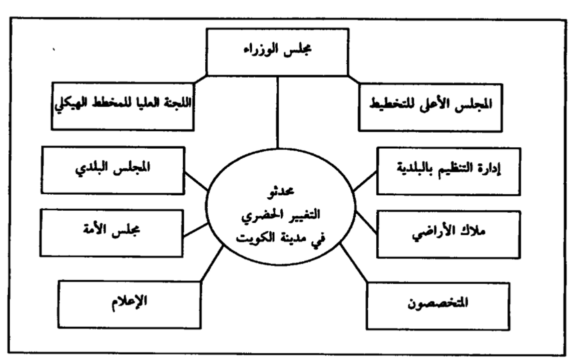
أما «مجلس الإنشاء» فقد ظهر بوضوح في الفترة 1952-1959 وبلغ من القوة بحيث إنه تسلَّم مهام المجلس البلدي عام 1954 حيث لم يعد هناك ذكر للمجلس. وكان يضم في عضويته المدير العام للأشغال العامة، ومدير إدارة الصحة العامة، ومدير الدائرة المالية، ومدير دائرة المعارف، ومدير دائرة الشؤون الاجتماعية، ومدير دائرة الإسكان، ومدير دائرة البلدية، ومدير دائرة أملاك الدولة، ومدير دائرة البريد والبرق والهاتف. وكان له دور فعال وأساسي في وضع استخدامات الأرض وفي إصدار صيغ الاستملاكات وكان يرأسه أحد أفراد الأسرة الحاكمة. وتشير الدراسات إلى أن ظهور مجلس الإنشاء كان من آثار التوصيات التي نادى بها المخطط الهيكلي الأول 1952 وقد ألغي العمل فيه عام 1963 بالمرسوم الأميري رقم 63/56.

أما «مجلس التخطيط»، فقد أنشىء في أغسطس 1962 وألحق بمجلس الوزراء، وكان الغرض من إنشائه تحديد الأهداف طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع دراسات دورية ومفصلة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسكاني، وجمع المعلومات الإحصائية المتعلقة بهذه الدراسات وتحليلها، مع وضع برامج الخطط الخمسية والميزانية المتعلقة بها، وخطوط التنمية وآفاقها المرجوة. وفي الحقيقة فإن مجلس التخطيط لم يكن متصلا بالتخطيط الحضري الذي نحن معنيون به في دراستنا؛ ذلك أنه يهتم بوضع الخطط التنموية ذات البعد الزمني الذي تتصل به إسقاطات رقمية. ولهذا فإنه مرتبط بالخطط ذات الغرض التنظيمي والاستراتيجي، فعلى سبيل المثال هناك تخطيط أحادي الغرض Single Objective Planning وهناك تخطيط متعدد الأغراض، وهذه الخطط - أعني التي يضعها مجلس التخطيط - تسمى تخطيطا إلزاميا Imperative Planning يرتبط بفترة زمنية لا بد من وضعها للتعرف على الخطوط العامة للتنمية في المستقبل المنظور

على مدى السنوات الخمس القادمة مثلا، ويعرف بالتخطيط الإلزامي وبالتخطيط الدلالي أو التخطيط الإبداعي أو التخطيط المعني بتخصيص موارد مالية و/أو تنموية للمستقبل المنظور، وهذه كلها لا ترتبط باستخدام الأرض أو التخطيط الحضري مباشرة (Glasson, 1974: 20-21) لأنها خطط إجرائية رقمية استراتيجية موجهة للمستقبل المنظور من خلال خطط زمنية متوسطة وقصيرة الأجل.

أما «وزارة التخطيط» فهي مرحلة إدارية هامة تعني أن التخطيط صار من الأهمية بمكان بحيث خُصص له حقيبة وزارية تُعنى به. وقد ظهرت وزارة التخطيط عام 1976 لأول مرة في الكويت وهي في الحقيقة صورة مكبرة لمجلس التخطيط السابق وتتبنى نفس المهام تقريبا، غير أنها تتصل بمجلس جديد للتخطيط تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء وهو «المجلس الأعلى للتخطيط» الذي ظهر عام 1987، ويتولى رسم سياسة التخطيط العامة وكافة توجهاتها مع مراعاة الضوابط السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويضم هذا المجلس التوجه السياسي في التخطيط أيضا[7].

كما يتصل بهذا المجلس مجلس آخر هو «اللجنة العليا للمخطط الهيكلي» وهي ألصق بموضوع دراستنا، أي استخدامات الأراضي والتخطيط المكاني الحضري وهو الذي يعطي الموافقة ويُجري التعديلات المقترحة على المخطط الحضري الهيكلي ويرأسها النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ويشترك في عضويتها عدة وزارات وهيئات تتصل بموضوع الخطط الهيكلية مثل البلدية والأشغال، ووجود هذه اللجنة يؤكد أن «التخطيط الحضري» صار له شأن كبير مثله مثل الخطط الخمسية التي مر ذكرها آنفا في الواقع الحضري في الكويت. وقد تشكلت هذه اللجنة في 1976/10/16 برئاسة صاحب السمو، وصار رئيسها الآن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وتقوم أساسا على مناقشة الخطط ذات البعد المكاني أو الإنشائي كالخطط الهيكلية والعمرانية والحضرية[8]. وتضم في عضويتها وزراء الأشغال والكهرباء والمواصلات والتخطيط والإسكان ورئيس المجلس البلدي مما يؤكد طابعها المعماري المكاني ولا تكون قراراتها نافذة إلا بعد إقرارها من مجلس الوزراء. (انظر الشكل رقم 2).



المصدر: من تصميم الباحث شكل رقم (2)

خصائص التخطيط الحضري في الكويت:

يمتاز التخطيط الحضري في الكويت بعدة خصائص وسمات تميزه عن غيره، وربما شارك بعض الدول التي تتشابه مع الكويت حضاريا في بعض السمات، أما أبرز هذه الخصائص فهي:

أولا: امتاز التخطيط الحضري في الكويت بأنه قد تبنّى التخطيط المفصل الواسع مع فترة اكتشاف النفط وبداية تدفق عوائده منذ الخمسينيات. وقد شهدت مدينة الكويت خمس خطط حضرية هيكلية مع آفاق المخطط السادس الذي مر ذكره (انظر الشكل رقم 3).

1 - المخطط الهيكلي الأول عام 1952 للمستشار البريطاني مونوبوريو وسبنسلي وماكفارلن: Monoprio & Spencly & Macfarlan.

2 - مخطط البلدية للتنمية 1967 وهو تجميع لعدة دراسات تنظيمية من قبل إدارة التنظيم العام.

3 - المخطط الهيكلي الثاني عام 1970 للمستشار البريطاني بوكانن: Colin Buchanan.

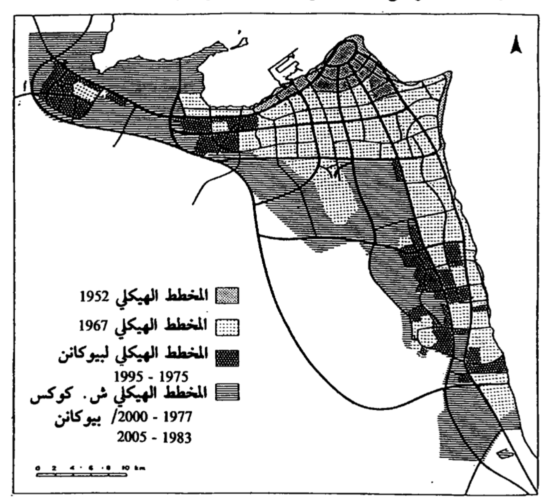
4 - إعادة التطوير الأولى للمخطط الهيكلي الثاني للمستشار البريطاني كوكس: (Shankland Cox, 1977).

5 - إعادة التطوير الثانية للمخطط الهيكلي الثاني لبوكانن: Colin Buchanan, 1983.

ثم هناك الآن تصور واضح للخطوط العامة للمخطط الهيكلي لعقد التسعينيات لاتكنز والمرزوق.

ولقد تخلل هذه الخطط دراسات منفصلة وتقارير من مستشارين؛ مثل: سابا جورج شبر في عام 1960، وتقرير الهولندي جاكوب ثايسي Thyssee وتقارير بعض الخبراء العرب كالمهندس محمود رياض والمهندس عمر عزام، وكل ذلك كان في عقد الستينيات الذي له صلة بمخطط البلدية لعام 1967 الذي أعد محليا دون استدعاء استشاريات أجنبية. ولقد وَضَعت هذه المخططات خططا حضرية شاملة طويلة الأجل تراوح مداها الزمني بين 20 و25 سنة.

6 - المخطط الهيكلي الثالث 2015-90/89 للمستشارين سالم المرزوق، واتكنز Atkenz وشانكلاند كوكس C.Cox وهو أحدثها وقد مر ذكره.



المصدر: من عمل الباحث

الشكل رقم (3)

التوسع الحضري طبقا للخطط الهيكلية الحضرية 1952 - 2005 في الكويت

ثانيا: انعكس هذا التبني للمخططات الهيكلية على القضاء على معالم المدينة القديمة التي لم يسلم منها سوى بعض العناصر التي ساعدت على إبقاء شيء من سماتها مثل بوابات السور القديم، والمساجد القديمة التي خُطَّت الطرق بحسب مواقعها، ووجود بعض البيوت القديمة على الواجهة البحرية، وقد حُفظت كمعالم أو لاستخدامها استخدامات ثقافية وتراثية، وأخيرا قصر صاحب السمو الأمير. وكان ذلك بسبب دعوة المخططين الهيكليين إلى إخراج السكان من المدينة لإعمار المنطقة الجديدة فيما وراء الأسوار القديمة، فاتَّبعت البلدية آنذاك نظاما فريدا هو نظام التثمين، والذي يقوم على استملاك البيوت ونحوها في المدينة القديمة نظير مبالغ مضاعفة لإغراء السكان للخروج من المدينة القديمة باتجاه الضواحي الجديدة المعدة من قِبل المخطط الهيكلي الأول 1952 الذي توافق مع حركة التثمين. وقد صرفت الحكومة آنذاك أي من الفترة 1951حتى عام 1994 حوالي 4,250,000,000 دينار[9].

ثالثا: امتاز التخطيط الحضري بأنه أقرب إلى المركزية من الناحية الإدارية من خلال جهاز البلدية، ووزارة التخطيط، والمجلس الأعلى للتخطيط، واللجنة العليا للمخطط الهيكلي وغيرها من اللجان المتصلة بها، بمعنى أن الذي يتبنى الخطة ويضع خطوطها العامة ويمولها ويُجري عليها التعديلات هو الحكومة بأجهزتها وبصماتها. وبالرغم من وجود أثر بارز للمجلس البلدي ومجلس الأمة على القرار التخطيطي من حيث تعديله أو نقده أو توجيهه أو مناقشته إلا أن أثر الحكومة أقوى وأكثر وضوحا.

رابعا: اتصل التخطيط الحضري في الكويت بالمفاهيم العلمية للتخطيط الطبيعي أو التخطيط لاستعمال الأرض، وانعكاس ذلك على المفهوم العام للخطة الحضرية للمدينة التي خضعت في تطورها ونموها المستقبلي لإسقاطات وتصورات الخطط الحضرية. وهذا يعني من جهة أخرى، أن البصمات الهندسية المعمارية كانت أقوى من غيرها في رسم بنية ومكونات مدينة الكويت.

خامسا: امتاز التخطيط الحضري في الكويت - بخلاف كثير من دول العالم العربي أو دول العالم المتجهة إلى التنمية والنامية - بأنه يخضع أو يقرب من «النموذج الديمقراطي» الذي يمتاز بأن القرار المؤثر في المكان لا يمكن اتخاذه إلا بعد المرور

بعدة قنوات رقابية تشريعية، مثل: المجلس البلدي، ومجلس الأمة وهي مجالس منتخبة، إضافة إلى الإعلام خاصة المقروء وذلك من خلال توجيهاته ونقده لمسار التخطيط الحضري إذا لم يكن متماشيا مع الآمال والتطلعات. ففي المجلس البلدي لجنة فنية تدرس المخططات من خلال وجهة نظر فنية خاصة من زوايا معينة، وكذا مجلس الأمة في لجانه الكثيرة كلجنة المرافق ولجان الخطط المستقبلية.

سادسا: من أبرز مشاكل التخطيط الحضري في الكويت عدم اكتمال التنسيق بين محاور الخطة الحضرية أعني الجهات التي تتصل بالتخطيط الحضري كالبلدية، ووزارة الأشغال ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، والكهرباء وغيرها ورغم وجود تنسيق عام إلا أنه غالبا ما يكون بعيدا عن بعض الحيثيات. هناك تنسيق في بعض المشاريع كالطرق والمياه والكهرباء إلا أن وجود استراتيجية عامة دقيقة أمر لم يمكن تحقيقه بعد. وقد انعكس ذلك على بعض التناقضات التي توجد في نفس المشروع أحيانا، أو عدم التنسيق بين مراحل المشروع؛ فقد يحدث أن يمهد الطريق ويجهز فيفاجأ البعض بحفريات جديدة لمد الكهرباء أو المياه في بعض الأجزاء، ولهذا وصفها (Clark 1980) بأنها خطط ولوائح مقطعة غير متصلة Piecmeal Planning.

سابعا: دخول المخطِّط الأجنبي الذي جاء بموروثات وتصورات مغايرة لموروثات المجتمع الكويتي، واللوم هنا يلقى على المخطِّط المحلي الذي لم يحاول أن يعدل ويضبط النزعات التي لا تتوافق مع التراث الكويتي إلا شيئا يسيرا. لقد ساهم المخطط الأجنبي سواء بحضوره شخصيا وبإشرافه على التنفيذ أو من خلال أبناء البلد ممن درسوا في الخارج ولم يحرصوا كثيرا على الموروثات الكويتية بإنشاء مدينة جديدة بصورة لا صلة لها بالمدينة داخل السور بتاتا سوى بالتسميات. ولهذا قد بدأ هذا الأمر - أعني إحياء الطابع العربي الإسلامي في التخطيط الحضري - يظهر في الآونة الأخيرة، بل واتجهت النزعات التخطيطية الجديدة إلى إحياء مواقع حضرية كان لها نشاط مشهود في منطقة الأسواق والأحياء القريبة منها. وهنا لا بد من القول: إن شانكلاند وبوكانن Shankland & Buchanan قد أشارا في خططهما إلى ضرورة المحافظة على المباني التاريخية؛ مثل: منطقة شرق وشارع السيف ومنطقة شمال دسمان وجنوب دسمان، والساحات المكشوفة؛ مثل: «متحف المراكب» و«مشروع القرية الحرفية» في الشرق، إضافة إلى مشاريع الوطية، وبيوت الحي القبلي، وحي الشرق المواجهة للبحر[10].

أثر مفاهيم التخطيط الحضري للمدرسة البريطانية والأمريكية على مدينة الكويت:

لقد تأثر التخطيط الحضري في الكويت بهاتين المدرستين بدرجة أكبر مما أحدثته المدارس الأخرى، أو المؤثرات الأخرى المحلية وذلك للأسباب التالية:

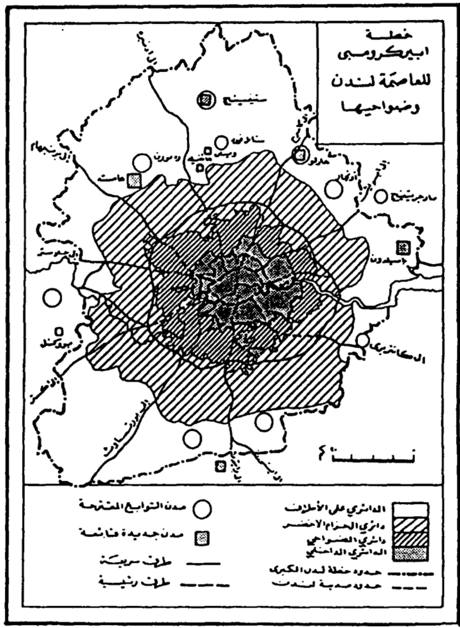
1 - أن واضعي الخطط الهيكلية الحضرية في الكويت هم من المدرسة البريطانية؛ مثل المخطط الهيكلي الأول 1952، والمخطط الهيكلي 1970 لبوكانن، والمخطط الهيكلي 1977 لشانكلاند كوكس، والمخطط الهيكلي 1983 لبوكانن أيضا.

2 - الارتباط السياسي والاقتصادي بكل من بريطانيا والولايات المتحدة مما أثر في الانعكاس الثقافي الذي من بصماته المؤثرات الحضرية على الخطط، ولقد ارتبطت الكويت - مثلا - باتفاقية سياسية مع بريطانيا من عام 1899 حتى 1961، وارتبطت مع الولايات المتحدة باتفاقية سياسية بعد التحرير من الغزو العراقي. وهذه الاتفاقيات لها انعكاسات كثيرة على الواقع الحضري والثقافي إجمالا.

3 - الأجيال التي تولت التخطيط الحضري في الكويت كانت قد تلقت تعليمها، أو تعايشت مع هذه المدارس، وكانت البداية هيمنة من خريجي المدارس البريطانية، غير أنه في السنوات الأخيرة صارت المدارس الأمريكية هي المهيمنة على أغلب التوجهات المعمارية من خلال كثرة الخريجين منها، ويظهر ذلك في كثير من البصمات الحضرية واللوائح التخطيطية المشابهة لها.

أما أبرز السمات التخطيطية الحضرية التي تدل دلالة قاطعة على تأثير هاتين المدرستين فهي:

أولا: تطبيق نظام الطرق الدائرية حول العاصمة وذلك في المخطط الهيكلي الأول 1952 والخطط الهيكلية التي سارت على منواله مثل المخطط الهيكلي لسنوات 1960 و1970 و1977 و1983. وهذا المخطط يتشابه مع مخطط لندن لابيركرومبي الذي اقترح تقسيم العاصمة لندن وما حولها إلى حلقات دائرية أو طرق دائرية ينحصر بينها نطاقات سكنية أو استخدامات حضرية أخرى وهي (انظر الشكل رقم 4):



المصدر : Hall. P. 1992

الشكل رقم (4)

1 - الدائري الحضري الداخلي، وهو المحيط بقلب لندن.

2 - الدائري شبه الحضري، وهو دائري الضواحي القديمة حول القلب.

3 - دائري الحزام الأخضر، وهو متنفس للقلب ومنه حديقة الهايدبارك وسُمكه 5 أميال.

4 - الدائري على الأطراف، وهو نطاق المدن التوابع Sattlite Towns والمدن الجديدة واحتوى مخطط لابيركرومبي وريث Abercrombie and Reith أيضا على إنشاء 8

مدن بمعدل 50 ألف نسمة لكل واحدة وعلى مسافة تتراوح بين 20 و25 ميلا من العاصمة. والهدف من ذلك امتصاص السكان من العاصمة ودفعهم إلى الأطراف (Hall, 1992:74). وهذا في الواقع يتشابه مع المخطط الهيكلي الأول في العام 1952 الذي قام على نفس الخطوط العامة لمخطط العاصمة لندن، والتي جاء بها المستشار البريطاني ماكفرلن ليطبقها في الكويت، والتي تقوم أساسا على إنشاء طرق دائرية حول العاصمة لكنها في الحقيقة نصف دائرية على اعتبار أن العاصمة تطل على البحر فيصعب إكمال الحلقة حول العاصمة كما هو معلوم، ولهذا تسمى طرق هلالية، تقطعها طرق شعاعية تخرج من بوابات السور القديمة، أي من مركز المدينة نحو المواقع الجديدة، وهذا التقاطع بين الطرق الدائرية والطرق الشعاعية قد أوجد قطعا سكنية أو حضرية أقيم عليها المساكن والأسواق والنشاط الصناعي حسب استراتيجيات الخطة. ومن جهة أخرى فإن طلب إنشاء مدن حول العاصمة وعلى مسافات متباعدة أيضا قد وضعها بوكانن 1970 في المخطط الهيكلي الثاني في استراتيجياته؛ حيث اقترح ثلاثة بدائل للامتداد الجديد للمدينة وهي:

1 - إنشاء مستوطنات بمساحة 3,25كم^2 لكل منها، والحجم السكاني 50 ألف نسمة متساوية التوزيع لكل مستوطنة.

2 - إنشاء مستوطنات بمساحة 7كم^2 لكل منها على طول الحدود، وبحجم سكاني يعادل 200 ألف نسمة لكل منها.

3 - إنشاء ثلاث مستوطنات شمالا وغربا وجنوبا بمساحة 17,5كم^2 لكل منها، وبحجم سكاني يصل إلى 1,200,000 نسمة للمستوطنة الواحدة. ويكون الوصول إلى هذه المدن عن طريق الطرق الشعاعية الخارجة من المركز مما يؤكد التشابه مع مخطط لندن الذي مر ذكره. وبالمثل فإن للمدرسة الأمريكية أثر في هذا المفهوم الذي اعتبره هول Hall أثراً أنجلو - أمريكيا، وهو مخطط مدينة واشنطن في الولايات المتحدة المسمى «مخطط الممرات الشعاعية» الذي يربط أربع درجات من المناطق الحضرية حول واشنطن بحيث لو أوصِلت ببعضها لأعطت نظاما حلقيا شعاعيا وهي على حد قول (Goodman, 1968:377):

(1) مركز المدينة. (2) مركز تابع. (3) منطقة حضرية. (4) خطوط الاتصال. (انظر الشكل رقم 5).

ثانيا: إظهار الدور الحكومي في بسط اللوائح والتنظيمات الحضرية العامة لاستخدام الأرض وهذا يشبه الحال القائمة في بريطانيا؛ حيث إن القرار الحضري والتخطيطي في بريطانيا مركزي في لوائحه وضوابطه. وربما مرجع ذلك إلى حجم البلاد، حيث إن بريطانيا بالمقارنة مع الولايات المتحدة لا يناسبها إلا مركزية القرار الحضري وهذا يشبه الحال في الكويت. فالحكومة هي التي تعطي الضوء الأخضر في الموافقة على تبني الخطط الهيكلية الحضرية رغم وجود سلطات تشريعية متمثلة في المجلس البلدي ومجلس الأمة، إلا أن هذه السلطات لا تزال أقل تأثيرا بالمقارنة مثلا مع جهاز البلدية ووزارة التخطيط والمجلس الأعلى للتخطيط واللجنة العليا للمخطط الهيكلي التي تمثل الجانب المركزي الحكومي.

ثالثا: تطبيق نظام التحديد الدقيق لاستعمالات الأراضي والأنشطة الوظيفية مكانيا Zoning؛ أي التحديد الأمثل لأنماط الاستخدام. وكان أول ظهور لهذا القانون في المدن المعاصرة في نيويورك عام 1916 ثم تبعه القرار الذي صدر عام 1924 (Goodman, 1968:403).

ويتلخص في مراعاة الارتفاع والحجم، وأحجام الأراضي وكثافة السكان في المباني واستخدام المباني للوظائف القائمة في المدن، وقد مر ذكره آنفا.

وبالمثل؛ فإن البلدية في الكويت قد طبقت نظام التحديد هذا، وهذا مشاهد من خلال تحديد مواصفات استخدام المباني التي ظهرت في لوائح تنظيم أعمال البناء. وملخص مهام البلدية في ضبط مواصفات المباني هو:

1 - الاشتراطات والمواصفات الخاصة بأبنية السكن النموذجي والسكن الخاص.

2 - الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالمناطق التجارية خارج مدينة الكويت وداخلها.

3 - الاشتراطات والمواصفات الخاصة بمناطق السكن الاستثماري بواجهات تجارية على الشوارع الرئيسة والفرعية.

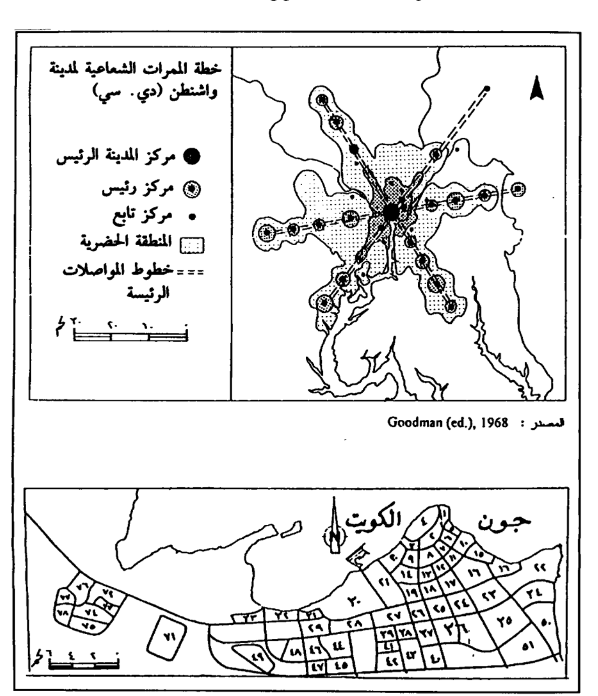
4 - الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالمناطق الصناعية.

5 - الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالمجمعات السكنية والتجارية خارج مدينة الكويت.

6 - الاشتراطات والمواصفات الخاصة بالمجمعات التجارية والسكنية داخل مدينة الكويت.

7 - المواصفات الصحية.

8 - الاشتراطات والمواصفات الخاصة بجزيرة فيلكا[21].



المصدر : Goodman (ed.), 1968

شكل رقم (5)

يظهر فيه نظام الطرق الدائرية وأنصاف الدائرية التي تقطعها الطرق الشعاعية الخارجة من المركز في واشنطن (دي - سي)، والكويت.

يتبع ذلك ضوابط ارتفاع المباني، فمثلا: لا ترتفع المباني الخاصة بالسكن النموذجي والسكن الخاص عن 3 طوابق، والحد الأدنى لصافي ارتفاع الطابق الواحد 3 أمتار، والحد الأقصى لارتفاع السور الخارجي 2,5 متر. وهذه بجملتها من مؤثرات المدرسة الأمريكية من واقع الاتصال الثقافي والاستشارات الأجنبية للخطط حتى لو كانت مصبوغة بصبغة محلية بحسب ما يناسب الوضع المحلي.

رابعاً: التدرج الحجمي الوظيفي للمراكز الحضرية وما يتصل بها من مراكز حضرية. وهذا من مؤثرات المدرسة البريطانية والأمريكية على حد سواء، وعموما فإنه من أبرز مؤثرات التخطيط الحضري في الدول التي تتبنى الاقتصاد الحر واقتصاد السوق. فالملاحظ أن المدن في الدول ذات الاقتصاد الحر تظهر لضرورة اقتصادية لأجل إنتاج السلع ولتحقيق عائد وفائض، ولهذا فهي تفرز نظاما تدريجيا للمراكز التجارية ذات الأحجام المختلفة والوظائف التجارية المتعددة. وهذه المراكز لها وظيفة أساسية هي تحقيق أسس النظام الاقتصادي الحر عن طريق تحولها إلى أماكن إنتاج أو أماكن لإعادة تصنيع المنتج. وهذا في الحقيقة يلتقي مع مفهوم نظرية المحلات المركزية لكريستالر التي قامت على أساس أن المدن تتوزع كمنظومة حضرية توزيعا متدرجا في الحجم والسعة بأثر عامل حجم السكان والقوة الشرائية ويتسع نطاق هذه المدينة حسب العلاقات القائمة بين شبكة أو منظومة المدن القائمة في الأقاليم، فكلما زادت مركزية هذه المدينة - أي قدرتها على تصريف منتجاتها وجذب السكان لها - اتسع نطاقها الإقليمي، لهذا أفرز توزيعا سداسيا للمدن. فقد توصل كريستالر إلى وجود 7 مراتب مدنية؛ هي: قرية بها سوق، فبلدة صغيرة، فبلدة متوسطة، فعاصمة مركز، فعاصمة مديرية، فعاصمة محافظة، فعاصمة إقليمية، ويتصل بها مراتب محلات مركزية وفقا لمبدأ السوق الذي أفرز 5 مراتب مركزية للأسواق يقل توزيع المرتبة كلما كبر حجمها ويزداد كلما قل حجمها فأقلها الأسواق الكبيرة وأكثرها الدكاكين (إسماعيل، 1993: 207).

وفي الكويت فقد اقترح المخطط الهيكلي إيجاد مثل هذا التدرج الحجمي للمراكز في توصياته وفي مرحلة التنفيذ، فقد اقترح بوكانن 1970 في المخطط الهيكلي الثاني للمناطق الحضرية إقامة «مراكز تجارية وإدارية متدرجة في حجمها» إضافة إلى مدينة الكويت وهي:

1 - مدينة الكويت كمركز رئيس أول، وعاصمة للبلاد.
2 - إقامة مركز ثان جنوبي الدائري السادس غرب الفنطاس لخدمة حوالي نصف مليون نسمة.
3 - إنشاء سبعة مراكز من الدرجة الثالثة تجارية وإدارية في حولي والسالمية والفروانية والصليبخات والفحيحيل والجهراء والمسيلة يخدم كل منها 100 ألف نسمة.
4 - مراكز الضواحي وهي على نفس النمط الذي تعمل عليه المراكز في الضواحي السكنية.
5 - إقامة مجموعة من الدكاكين المحلية لخدمة الأحياء السكنية (بلدية الكويت، 1980 :50-51)، ونفس الشيء جاء بتوصيات شانكلاند كوكس في التطوير الأول للمخطط الهيكلي لعام 1977، حيث اقترح تدرجا حجميا للمراكز التجارية والإدارية تتصل بحجم السكان والقوة الشرائية وهي:
   1 - مركز مدني.
   2 - مركز رئيس.
   3 - مركز ضاحية.
   4 - مركز محلي.

وهذا مشاهد في الكويت في حالة الانتقال من العاصمة إلى المراكز التي تليها سواء في الضواحي السكنية أو المراكز الحضرية الكبرى في جنوبي البلاد (Shankland, 1977: 80).

خامساً: الانسياب الحضري أو الحراك الحضري للناس - النقل - العمل Urban Mobility وهو من مقتضيات التخطيط الحضري الذي جاءت به المخططات الهيكلية على منوال ما هو قائم في المدن الغربية حيث يحتاج الحراك الحضري إلى نظام مكاني متفاعل يحقق حركة الناس عبر وسائل النقل من وإلى العمل أو إلى بقية أجزاء المدينة وقطاعاتها ذات الوظائف المختلفة كالوظيفة التجارية والترويحية إلخ.

ولهذا فإن هذا العامل يرتبط بعامل آخر وهو الانتشار الحضري السريع بأثر هذا الحراك لشَغل القطاعات الوظيفية في حركة الذهاب والإياب في ساعات الذروة من خلال سرعة الانتشار وسرعة العودة.

ولهذا؛ فإن من أبرز مؤشرات النمو الحضري بأثر الحراك والانتشار الحضري أن تطورت أطوال الطرق وتنوعت على اختلاف درجاتها كالطرق السريعة التي تربط بين مركز المدينة وأطرافها، والطرق السريعة الرئيسة التي تربط بين وظائف المدينة

وضواحيها، فلقد تطور طول الطرق المعدة أثناء وبعد المخطط الهيكلي الأول 1952 حوالي 274 كيلومترا عام 1956، لتصل إلى 830 كيلومتراً عام 1970 أي مع المخطط الهيكلي الثاني لبوكانن، ثم إلى 2110 كيلومترات عام 1975 أي في السنوات التي واكبت إعداد الدراسات الأولية للمخطط الذي أعده شانكلاند كوكس عام 1977 المسمى إعادة التطوير الأولى للمخطط الهيكلي الثاني، ثم إلى 3000 كيلومتر مع المخطط الهيكلي الذي أعده بوكانن عام 1983 المسمى التطوير الثاني للمخطط الهيكلي الأول ثم إلى 4790 كيلومتر عام 1990. وفي عام 1995 تم إنجاز معظم الطرق السريعة التي حددها مخطط بوكانن الأخير، وهي طرق: الجهراء السريع، وطريق الجهراء/ الدوحة السريع، وطريق الغزالي السريع، وطريق الدائري السادس إلى الفحيحيل والجنوب، وطريق الرياض السريع من السادس إلى الفنطاس، وطريق السفر السريع إلى النويصيب (الذي صار اسمه طريق خادم الحرمين الشريفين)، وطريق الدائري السادس من الدوحة إلى الفحيحيل، والخامس السريع، والطريق الأوسط السريع من صباح السالم إلى الصباحية، والدائري السابع الجديد وغيرها من الطرق.

كل هذا الانتشار والتعدد في الطرق قد حقق مفهوم الحراك الحضري المتصل بالانتشار الحضري الذي مر ذكرهما، وذلك تحقيقا لمنع التركيز في المدينة ولتحقيق توزيع حضري متوازن؛ حيث قدر أن المنطقة الميتروبوليتانية القائمة سوف تستوعب حوالي 2,800,000 نسمة مع نهاية سنوات الخطة عام 2005م (Buchanan, 1983:9)[12].

سادساً: تطبيق النظام المستقل للضواحي السكنية أو مناطق الجوار التي بدأت كفكرة في الولايات المتحدة على يد بيري C.Perry الذي عاش في الفترة ما بين 1872 و1944، ثم تلقفها المخططون البريطانيون بعد الحرب العالمية الثانية وطبقوها في المدن الجديدة التي ظهرت في ضواحي لندن.

وتقوم فكرة الجوار الحضري على أساس أنها وحدة بذاتها مكتفية ذاتيا بخدماتها مع وجود نظام خاص بالنقل والسير على أساس أن هذه المناطق يجب ألا تُستخدَم كمعبر للسيارات أو أن تكون حلقة وصل بين منطقة وأخرى حفاظا على الهدوء المطلوب للسكن ويتراوح حجمها السكاني ما بين 600 و 10 آلاف

نسمة، مع مساكن بين 300 و 3000 مسكن حسب حجم السكان والمكان بما يحقق الاستغلال الحضري لها وتضم الضواحي خدمات تعليمية وصحية وترويحية وأسواقاً تحقق المفهوم من إنشائها (Hall, 1992:43-44).

وقد طبق ذلك في الكويت ابتداء من المخطط الهيكلي الأول 1952 الذي يعد أول مخطط ينقل مدينة الكويت من حالة المدينة العربية الإسلامية إلى حالة المدينة العربية المخططة من خلال وجهة نظر المدارس الغربية خاصة البريطانية. وقامت الخطط الهيكلية الأخرى مثل المخطط الهيكلي الثاني لبوكانن 1970 بتحقيق ذلك وتأكيده أيضا في الامتداد من الدائري الثالث إلى الدائري الخامس ثم السادس. فيشير بوكانن إلى نظام استخدام الأرض في الضواحي السكنية على النحو التالي: استخدام سكني بنسبة 33%، وتعليمي بنسبة 10%، وتجاري بنسبة 3%، وطرق ومواقف بنسبة 23%، ومناطق عامة وحدائق بنسبة 6%، ومناطق مفتوحة بنسبة 3%، وخالية بنسبة 22%. (Buchanan: 1970, 90).

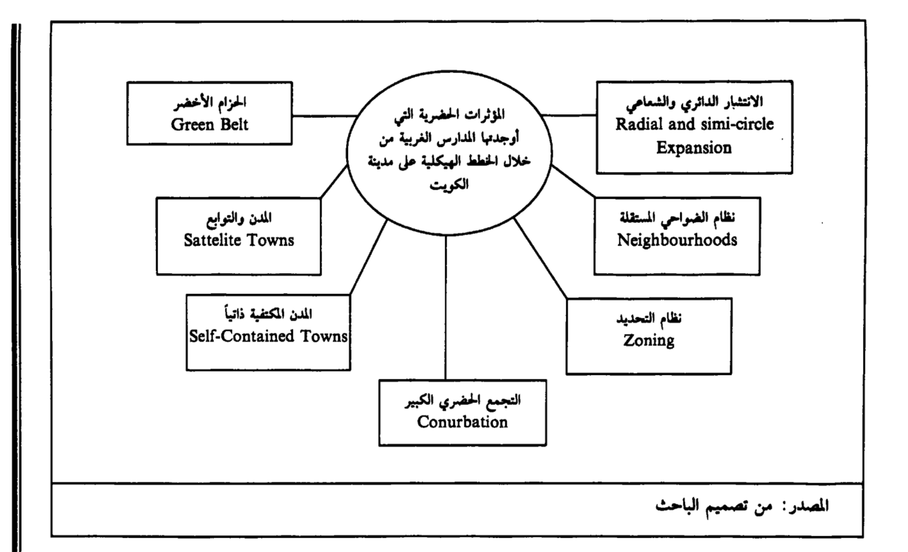
وكل ذلك يؤكد تطبيق المفهوم البريطاني للضواحي السكنية بالمفهوم العصري. ورغم أن مفهوم الحي موجود أساسا في المدينة العربية الإسلامية والذي يتحقق فيه الانسجام الاجتماعي والأسري إلا أن مفهوم الضاحية يختلف عنه من خلال نظرة الانفتاح الاجتماعي العام مع تأكيد الاستغلال الحضري لتحقيق اللامركزية الحضرية وبالتالي فالحي العربي أكثر ترابطا من مفهوم الضواحي. وقد بلغ عدد الضواحي التي أنشئت في المخطط الهيكلي الأول حتى نهاية الستينيات تقريبا حوالي 37 ضاحية سكنية (بلدية الكويت، 1980 :37).

سابعاً: تطبيق سياسة تجميل المدن، وهي أول ما بدأت في المفهوم المعاصر للتخطيط الحضري في الولايات المتحدة منذ العشرينيات من هذا القرن في عام 1915، (Hall, 1992:76). وعرف هذا النظام في بريطانيا منذ عام 1945 وذلك في تقارير Dower & Hobhouse التي أفرزت بعد سنتين أي في عام 1947 لجنة هوبهاس التي قدمت تقريرها عن إدارة الحدائق العامة القومية. وفي الكويت جرى تطبيق ذلك منذ المخطط الهيكلي الأول 1952 وتبعه المخططات الهيكلية التالية بوكانن 1970، وشانكلاند 1987، وبوكانن 1983. فقد كان من أوائل أهداف المخطط الهيكلي لعام 1952 ما يأتي «تحديد بعض المواقع لاستغلالها للحدائق والميادين العامة»، وكذلك «تحديد مناطق للتشجير بالطرق الرئيسة والمواقع الهامة الأخرى»، وكذا في المخطط الهيكلي لعام 1970 في قوله «استغلال الساحات المكشوفة كحدائق وساحات وملاعب»[14]. وهذا مُشاهد في الكويت في تطبيق

مفهوم الترويح العام الموجود في الحدائق العامة، ثم إلى مرحلة المنطقة الترويحية المتكاملة Resorts أو المنتجعات، كما في منتجع الخيران جنوبي البلاد الذي وضع أساسا ليكون مدينة حدودية ثم حُوِّل إلى منطقة ترويحية وهي من توصيات المخطط الهيكلي لبوكانن 1983.

ومن جهة أخرى فقد خَصَّص المخطط الأول للحدائق والساحات المكشوفة للتجميل في مركز المدينة حوالي 34% من مجمل المساحة، ومن توصيات المخطط الهيكلي الثاني أن تخصص جزيرة فيلكا كمنطقة لتمضية العطلات، وأوصت بالاحتفاظ بالشواطئ الشمالية وإقامة متنزه عام، وقيام أنشطة ترفيهية في الدوحة (حيث أقيمت المدينة الترفيهية الآن)، وفي كاظمة، مع تخصيص نظام الاستخدام المفتوح للشواطئ في الجنوب وذلك جنوبي ميناء عبدالله وإزالة الشاليهات غير المرخصة (بلدية الكويت، 28:1980). وأوصى المخطط المعدل للمخطط الهيكلي الثاني لشانكلاند 1977 بأن يحيط الحزام الأخضر بمركز المدينة ليتصل بأبراج الكويت، وكل ذلك يؤكد مؤثرات سياسة «تجميل المدن» وسياسة «الحدائق العامة» أي التخطيط الترويحي بمفهومه العام وذلك متوقع بعد الانتهاء من خطط البنى الأساسية التي سبقت إعداد المخطط الهيكلي الأول في الخمسينيات.

ثامناً: طور الاستشاريون استراتيجيات للنمو الحضري في الكويت تعد انعكاسا واضحا لمفاهيم النمو العمراني المستقبلي القائم في دول العالم الغربي خاصة المدرسة البريطانية. وهي استراتيجيات المراكز الحضرية التابعة التي سماها شانكلاند وبوكانن Dormitory Satellite Strategy التي تعني مدن المهاجع التابعة أو التوابع وهي نفس تسميات توابع مدينة لندن، «استراتيجية الاكتفاء الذاتي للمدن Self-Contained New-Town strategy» وتقوم على إنشاء مدينتين في الجنوب والشمال، كل منهما على بُعد حوالي 80 كيلومترا عن المدينة، بغرض جعلهما مكتفيتين ذاتيا تماما من حيث الخدمات والعمالة «استراتيجية التوسع في المناطق الحضرية Conunbation Strategy» ويقصد منها إعمار كافة الأراضي الخالية والفراغات الموجودة ضمن الامتداد الحضري لتشكيل كتلة عمرانية واحدة. وظاهرة التجمع الحضري Conurbation تعتبر من الظواهر الحضرية الجديدة التي يشهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وتسمى أحيانا مناطق التزاحم الحضري، وأول من عرف بها جيدز Gedds وأسماها المجمعات المدنية أو الحضرية، ومن أبرز مناطق التلاحم الحضري في بريطانيا المنطقة حول لندن، والميدلاندز (انظر الشكل رقم (6)).


المؤثرات الحضرية التي أوجدتها المدارس الغربية من خلال الخطط الهيكلية على مدينة الكويت
الحزام الأخضر
Green Belt
المدن والتوابع
Sattelite Towns
المدن المكتفية ذاتياً
Self-Contained Towns
التجمع الحضري الكبير
Conurbation
نظام التحديد
Zoning
نظام الضواحي المستقلة
Neighbourhoods
الانتشار الدائري والشعاعي
Radial and simi-circle Expansion
المصدر: من تصميم الباحث

الشكل رقم (6)

خاتمة

يظهر لنا من هذا البحث مجموعة من السمات والخصائص التي امتاز بها التخطيط الحضري في الكويت ويمكن إجمالها على النحو التالي:

إن التخطيط الحضري بفروعه وأقسامه واهتماماته يعد واحداً من أهم العوامل المؤثرة في تخطيط المدن في الزمن المعاصر، ويعد في نفس الوقت من أشمل أنواع التخطيط بأبعاده المكانية والوظيفية والرقمية والاستراتيجية. وقد دخلت مرحلة تبني الخطط الهيكلية على المستوى الواسع منذ الخمسينيات، وإن هذا المنهج قد ظهر واضحا منذ السبعينيات بعد أن امتدت آفاق المدينة إلى ما وراء الدائري الثالث الذي هو من نتائج المخطط الهيكلي الأول في الخمسينيات لتصل إلى الدائري السابع، ثم إلى مرحلة المدن الجديدة. وكذلك فإن المنهجية الغربية المتمثلة بالمدرسة البريطانية بالذات والمدرسة الأمريكية بصفة عامة تعد من أبرز المؤثرات التي سار على خطها معظم الخطط الحضرية الهيكلية، وكان ذلك كفيلا بتحويل مدينة الكويت إلى صورة عصرية تظهر عليها بعض البصمات العربية القليلة مما جعلها تختلف عن مدينة الكويت داخل السور والتي اختفت معالمها مع ظهور المخطّط الغربي.

ومن جهة أخرى فإن المشاكل والمعوقات التي يعاني منها التخطيط الحضري في الكويت تكاد تكون مطابقة لما هو حاصل في الدول النامية إجمالا، غير أن الكويت امتازت بخصائص جعلتها ألصق بالتخطيط الحضري المعاصر في بعض النواحي من حيث وجود الجهات الرقابية المباشرة كمجلس الأمة والمجلس البلدي، وغير المباشرة كالإعلام المقروء والمسموع والمرئي، إضافة إلى أثر الجمعيات المتخصصة والأكاديميين في تصحيح أو توجيه المسار التخطيطي كلما دعت الحاجة. كما أن تطور أجهزة التخطيط الحضري في الكويت من مستوى المجالس أو اللجان إلى مرحلة الوزارة والمجالس العليا التنفيذية التي مر ذكرها يدل دلالة قاطعة على أن التخطيط الحضري أصبح يشكل جزءاً لا يتجزأ من اهتمام الدولة وبما يتوافق مع تطلعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

هذا، وتعد دولة الكويت من أكثر دول العالم العربي ودول العالم التي تتشابه معها بالخصائص الحضرية والتنموية من حيث تعاملها العلمي/ التنفيذي

للتخطيط الحضري، وذلك مُشاهَدٌ من خلال ست خطط هيكلية مفصلة ذات آفاق مكانية وزمانية واستراتيجية نتج عنها دراسات وبيانات وتقديرات وأعمال منشورة غطت الكويت جزءاً جزءاً، مما يَسَّرَ الإحاطة شبه التامة بمستجدات التطور الحضري، وفي الوقت نفسه يسَّرت البداية وبسرعة قياسية لوضع المخطط الهيكلي الثالث عام 1992، والذي قام على أنقاض مدينة مثقلة بالجراح والدمار من جراء الغزو العراقي.

وأخيرا لقد ساهم المخطط الكويتي بدرجة عالية في تخطيط وتنظيم وصياغة مكونات مدينة الكويت قبل اكتشاف النفط خاصة مع ظهور البلدية في نهاية العشرينيات، بينما لم يظهر دور المخطط الكويتي بنفس القوة والحضور، في المخططات التي واكبت عهد النفط منذ الخمسينيات حتى الآن. ورغم ذلك فإن مخطط البلدية لعام 1967، والمخطط الهيكلي الثالث للتسعينيات قد شهدا حضورا واضحا للمخطِّط الكويتي الذي بدأ يفرض وجوده بعد أن اكتسب الخبرة التي تؤهله لوضع مخطط شامل بنفسه.

ورغم أننا لم نشاهد ذلك حتى الآن إلا أن المستقبل يبشر بذلك خاصة وأن حيثيات المخططات الهيكلية كلها لم تخرج عن مظلة إدارة التصميم العمراني التي كانت تدار من قِبل خبرات كويتية إذا ما عولجت المعوقات التي أشرنا إليها.

الهوامش

(1) بلدية الكويت، «التطور والعمران» 1980، ص25، ص34، ص38، ص58 الخ.

(2) وقد ساهم في تخطيط العديلية الغربية والعديلية الشرقية، وقد تغير اسمهما إلى العديلية والروضة.

(3) باعتبار أن Town تعني «مدينة» عند المدرسة البريطانية بينما هي «بلدة» عند المدرسة الأمريكية التي ترى أن City تعني مدينة، انظر مثلا، أحمد إسماعيل، 1993، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة: القاهرة، ص35، وانظر وليد المنيس، «جغرافية الحضر عند المدرسة الغربية» حوليات كلية الآداب، الحولية 13، الرسالة 83، 1412-1413هـ/ 92-93م، ص38.

(4) شانكلاند كوكس، المخطط الهيكلي لدولة الكويت، إعادة التطوير الأول 1977، التقرير النهائي، الجزء الأول، التخطيط والسياسة بمشاركة سالم المرزوق وصباح أبي حنا، بلدية الكويت، ص13 حتى 142، وانظر نفس العنوان لبوكانن 1983 ص7 حتى ص14.

(5) متابعة ميدانية للباحث، ونود أن نشكر المهندس وليد الجاسم مراقب التصميم العمراني بالبلدية على ما تفضل به من معلومات أفاد منها الباحث كثيرا.

(6) انظر مثلا «الكويت اليوم» في الجريدة الرسمية، الأعداد 390. 403، 1720، للأعوام 1962، 1987.

(7) حددت المادة 13 من المرسوم الأميري بالقانون رقم 60 لسنة 1986 في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي اختصاصات «المجلس الأعلى للتخطيط» فيما يلي:

أ- رسم السياسات واقتراح خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية.

ب- متابعة إنجازات خطط التنمية.

جـ- دراسة القضايا العامة والمؤثرة في عملية التنمية.

د- تقديم التوصيات إلى مجلس الوزراء.

هـ- وقف تنفيذ أي قرار يتعارض مع الخطة ورفع الأمر إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسبا.

(8) متابعة ميدانية للباحث.

(9) متابعة ميدانية للباحث، ونود هنا أن نشكر الأستاذ فهد الرشيدي نائب مدير إدارة نزع الملكية في البلدية على ما قدمه من معلومات مهمة.

(10) انظر تقارير شانكلاند وبوكانن، انظر مثلا، بوكانن، «المخطط الهيكلي لدولة الكويت: إعادة التطوير الثاني 1983» بلدية الكويت، التقرير النهائي، الجزء الأول، التخطيط والسياسة، ص160، 162.

(11) مرسوم في شأن تنظيم أعمال البناء، 1979، بلدية الكويت، ص17، 21، 22، 29، الخ.

(12) Colin Buchanan, Master Plan For Kuwait: Second Review, Vols. 1.2.3. Land-use, Transport Studies, Vol.3., 1983 p.9.

(13) انظر مثلا كولن بوكانن، المخطط الهيكلي لدولة الكويت: إعادة التطوير الثانية 1983، التقرير النهائي الجزء الأول، التخطيط والسياسة ص74، ص122.

(14) بلدية الكويت، «التطور والعمران»، 1980، ص24-26، وانظر بوكانن، التقرير الأول مارس 1970، ص97، وشانكلاند كوكس، الجزء الأول، 1977، ص25.

المصادر العربية

أحمد إسماعيل

1993 دراسات في جغرافية المدن، القاهرة: دار الثقافة.

بلدية الكويت

1980 «التطور والعمران»، مؤسسة فهد المرزوق: الكويت.

طلال الغرياني

1992 التخطيط والمتابعة بين النظرية والتطبيق، الرياض: العبيكان.

نجاة الجاسم

1980 بلدية الكويت في خمسين عاماً، الكويت: بلدية الكويت.

وليد عبدالله المنيس

1985 التخطيط الحضري والإقليمي: مطبعة جامعة الكويت.

المراجع الأجنبية

Clark, B.D.

1980 "Urban Planning: Perspectives and Problems", PP. 154-177 in "The Changing Middle Eastern City", by Blake G. & Lawless, R. (eds.)

Burton, M.J. (ed.)

1974 Philosophy and Purpose of Planning. PP. 23 - 64, in "The Spirit and Purpose of Planning", by M. Bruton, (eds.) Hutchinson: London.

Buchanan, C. & Partners

1970 Studies for National physical plan and Master plan for Urban areas, First Report, March, Kuwait.

Kuwait Municipality

1983 Master Plan For Kuwait, Planning and Policy, Vol. 1, First Report, Kuwait: Kuwait Municipality

Catanese, A. & Snyder, J.

1988 Urban Planning, N.Y.: McGraw Hill

Clawson, M. & Hall, p.

1973 Planning and Urban Growth: An Anglo-American Comparison, Baltimore: John Hopkins University Press.

Cox, S. & Al-Marzook - Abi Hanna

1977 Planning and Policy, First Report, 1977, Final Report, Kuwait: Kuwait Municipality

Davis, N. & Rakodi, C. (ed)

1993 Managing Fast Growing Cities, New York: Longman.

Goodman, W. (ed)

1968 Principales and Practice of Planning, N.Y.: MIT.

Golany, G.

1975 New-Town Planning: Principales and Practices, N.Y.: Wiley & Sons.

Hall, P.

1992 Urban and Regional Planning, London: Routlege.

Herington, J.

1989 Planning Processes: An Introduction for Geographers, Cambridge: Vambridge University Press.

Mcconnel, S.

1981 Theories for Planning, London: Hinaman.

Mcdouigall, H. & Thomas M. (eds.)

1981 Planning Theory, London Press: Perhamon

Pacione, M. (ed.)

1981 Urban Problems and Planning in Developed world, London: Croom Helm.

Ratcliffe, J.

1981 An Introduction to Town and Country Planning, Kondon: UCL.

Shiber, S.

1964 The Kuwait Urbanization, Kuwait: Kuwait Govt. Press.

Taylor, J. & Williams, D. (eds.)

1982 Urban Planning Practice in Developing Countires, London: Pergaman.

Weaver, C. & Babcack, R.

1979 City Zoning, Chicago: APA.

استلام البحث: مايو 1995

إجازة البحث: نوفمبر 1995

نظرية القرابة عند كلود ليفي ستروس: قراءة في الانثروبولوجيا المعاصرة

عبدالله عبدالرحمن يتيم
قسم الدراسات العامة - كلية الآداب
جامعة البحرين - البحرين

المقدمة

في أحد أحدث الحوارات التي أجريت مع كلود ليفي ستروس حول سيرته الذاتية، وأفكاره، ونظرياته الفلسفية، والانثروبولوجية، قام ديديه إريبون بسؤاله حول مدى اعتقاده بصحة نماذجه التحليلية النظرية في مجال القرابة، وخصوصا بعد مضي أكثر مما يزيد عن أربعين عاما على صدور كتابه «البنى الأولية للقرابة» (Levi-Strauss, 1949). فأجاب ليفي ستروس بإصرار على صحة عدد من المفاهيم التي أطلقها (Levi-Strauss & Eribon, 1991: 104). وأضاف أيضا أنه على الرغم من عدم توفر الاثنوغرافيات الكافية حينها عن بعض المجتمعات والثقافات، لكي تكتمل عملية المقارنة والتعميم النظري لديه، إلا أنه يرى اليوم وفي ظل وجود هذا العدد الهائل من الاثنوغرافيات أنها بمثابة الأدلة التي تحتوي على الشواهد الكامنة لإثبات أطروحته، فهو في حواره هذا مع إريبون ما زال يرى - مثلا - أنه حتى زواج أبناء العمومة (هذا النظام الذي أقامت المدرسة البنائية - الوظيفية إحدى أطروحاتها عليه في مجال نظرية النسب القرابي) لهو دليل على كون حتى هذا النظام من الزواج، وكذلك الممارسات القرابية الناتجة عنه إنما في جوهره تأكيد على صحة رأيه، ومقولاته الخاصة بالمصاهرة، والتبادل، والثنائية. فليفي ستروس يرى أن الإخوة الأشقاء أو أبناء العم - في هذا النوع من النظام الزواجي - عندما يقومون بتزويج أبنائهم وبناتهم لبعضهم البعض إنما يكرسون - برأيه - مبدأ الثنائية والتبادل القائم بين قطبي العائلة الواحدة، أو البدنة، أو العشيرة، أو حتى القبيلة. وهو يرى في هذا الشكل من الممارسات الزواجية باعتبارها تنتمي إلى نمط من

الزواج هو الزواج الخارجي (exgamous marriage)، أي أنه زواج بين طرفين يشكلان وحدات اجتماعية مستقلة (Levi-Strauss & Eribon, 1991: 104).

المشكلة كما تبدو إذن أن ليفي ستروس لا يزال يعتبر - وإلى يومنا هذا - أن نظريته في القرابة قادرة على امتلاك المصداقية الكاملة، هذا على الرغم من مرور ما يقارب نصف القرن عليها. بمعنى آخر يمكننا اعتبار ليفي ستروس ما زال حتى الآن يتحدى بنظريته نظرية ومدرسة أخرى كالبنائية - الوظيفية، واستنتاجاتها في مجال القرابة، ليس هذا وحسب، وإنما ما يزال يرى في الشواهد الاثنوغرافية التي استمدتها البنائية - الوظيفية من الشرق الأوسط والعالم العربي أنها شواهد قد قادت هذه المدرسة في الأصل إلى استنتاجات غير صحيحة[1].

ونستطيع أن نستدل أيضا من كلام ليفي ستروس على أن البنى الاجتماعية العربية في المجتمعات القبلية المحلية ليست ذات طابع انقسامي، مثلما صَوَّرتها البنائية - الوظيفية، وأن الانقسامية - مثلها مثل أي مفهوم آخر - قد جرت صياغتها من أجل بناء إطار لنموذج نظري وذلك بهدف تحليل معطيات إثنوغرافية معينة. لكون الانقسامية إطارا لنموذج نظري في التحليل فشأنها في ذلك شأن جميع الأطر النظرية التي يلجأ إليها الانثروبولوجيون (بما فيها النماذج النظرية لليفي ستروس) وغيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، أي أنها نتاج الثقافات والمؤسسات الأكاديمية التي ينتمي إليها تاريخيا الخطاب الانثروبولوجي عامة. السؤال إذن، هل يعني هذا أن بقيام الانثروبولوجي ببناء إطار نموذج نظري من وجهة نظر أبناء المجتمع نفسه (أي لما يسمى أنثروبولوجيا بالنموذج الشعبي - Folk Model) سيكون أكثر موضوعية في تمثيل الثقافة والمجتمع المحلي؟ وإذا ما نقلنا هذا السؤال إلى أوضاعنا العربية هل يصدق القول إذن: إنه إذا كان النموذج النظري للبنائية - الوظيفية غير صالح، سواء برأي العرب أو ليفي ستروس، هل يعني هذا أن «النموذج الشعبي» هو الأصلح، أم النموذج النظري الذي يطرحه ليفي ستروس؟

هذه واحدة من الإشكاليات التي قد تبرز على السطح عند التعامل مع نظرية ليفي ستروس في القرابة، والتي ولج هو، والمدرسة البنيوية، من خلالها في جدال مع البنائية - الوظيفية، وذلك سواء فيما يتعلق بمفهوم القرابة أو النموذج التحليلي النظري، أو حتى البناء الاجتماعي. وبوقفتنا التأملية السريعة هذه، والتي

قمنا بها في السطور القليلة الماضية، استطعنا أن نلحظ بعضا من المعالم التي من الممكن أن تتقاطع فيها أطروحات ليفي ستروس، والمدرسة البنيوية عامة، مع مشكلات عربية ذات طابع أنثروبولوجي، سبق وأن درستها نظريات ومدارس أنثروبولوجية أخرى. وقد تؤدي دراسات أكثر تمحيصا لمفاهيم أخرى لليفي ستروس إلى اكتشاف المزيد من التقاطعات مع واقع الثقافة والمجتمع في العالم العربي، ولكن، ومع ذلك، ولمن يلقي نظرة على طبيعة تعامل العلوم الاجتماعية عامة والانثروبولوجيا خاصة في العالم العربي مع نظريات ليفي ستروس سيلفت انتباهه المفارقة التالية، وهي أنه على الرغم من كثرة الأعمال المترجمة إلى العربية لليفي ستروس، مقارنة بأي أنثروبولوجي غربي آخر، إلا أن هذه الكثرة من الأعمال المترجمة لم ينتج عنها حتى الآن أي استفادة أنثروبولوجية عربية كافية، في حين أن هناك أنثروبولوجيين غربيين آخرين لم تترجم أعمالهم إلى العربية إطلاقا، وإن ترجم لأخذهم فلا تتعدى هذه الترجمة حدود العمل الواحد. ومع ذلك كان نصيب نظريات هذه المدارس حظا وافرا في دراسة بنى وأنساق اجتماعية في مجتمعات عربية متفرقة.[2] سؤالنا يدور - في هذا الصدد، مثلا - حول السبب وراء وجود هذه المفارقة الغريبة!!

إن دراستنا هذه عن ليفي ستروس تهدف إلى معرفة حقيقة المساهمة الانثروبولوجية التي أتى بها هذا العالم في مجال القرابة على وجه الخصوص، وفي سعينا هذا سنحاول القيام بذلك من خلال الاقتراب من نظريته وذلك من خلال دراسة وشرح مكوناتها، ومفاهيمها الرئيسة التي تستند عليها، وكذلك مقارنة هذه المكونات والمفاهيم مع تلك التي أنتجتها مدارس واتجاهات أنثروبولوجية هامة، كانت البنيوية قد ولجت معها في مشكلة صياغة نظرية القرابة. وربما تكون آراء وأفكار هذه المدارس لا تشكل صلب موضوع هذه الدراسة ولكن لغرض إيضاح ما يريد ليفي ستروس أو البنيوية قوله بصفة عامة سيكون من المفيد عقد نوع من المقارنة والتعارض - وربما الجدل أحيانا - بين البنيوية من جهة وبعض المدارس من جهة أخرى.

سأبدأ دراستي هذه من خلال القيام بعرض أهمية ومكانة ميدان القرابة في الفكر الانثروبولوجي، ثم سأنتقل لإيضاح وشرح مكونات النظرية البنيوية في القرابة، ومفاهيمها الرئيسة، وإطارها النظري والتي من خلالها جميعا كان ليفي

ستروس يريد أن ينطلق في عرض نظريته في القرابة. وسأعتمد في إيضاح نظريته من خلال محاولة وضعها في سياقها التاريخي والعملي، أي إلى ما انتهت إليه نظرية ليفي ستروس في القرابة كنموذج أخذ الانثروبولوجيون بوضعها موضع التطبيق والمقارنة مع غيرها من النظريات. هذا وقد وجدت أن أفضل السبل لتحقيق هذا الغرض هو وضع نظرية ليفي ستروس البنيوية في القرابة، والتي أصبحت تعرف نتيجة هذا السياق التاريخي والعملي بـ «نظرية المصاهرة»، في مقابل المدرسة البنائية - الوظيفية والتي عرفت نظريتها بـ «نظرية النسب». وكانت هذه المدرسة، أي البنائية - الوظيفية، من المدارس التي أسهمت بشكل كبير جدا في صياغة وتطوير النظرية الانثروبولوجية في القرابة، كما أسهمت في مجالات أنثروبولوجية أخرى هامة. ثم سوف نأتي في الجزء المتبقي من هذه الدراسة لمناقشة بعض الدلالات السياقية لنظرية ليفي ستروس ولإشكالية التفاعل الانثروبولوجي والعربي معها، ثم سوف أنتقل أخيرا إلى إيراد بعض الملاحظات الختامية.

الفكر الانثروبولوجي إزاء مشكلة القرابة:

إن تاريخ الفكر الانثروبولوجي شأنه شأن تاريخ أي علم، أعني أن تاريخه هو تاريخ محاولات علمائه لصياغة مفاهيم ونظريات العلم، كما أنه تاريخ لممارسات علمائه ولتطبيقاتهم لتلك المفاهيم والنظريات. إن هذا التعميم ينطبق فيما أرى على الأهمية التاريخية لمساهمة كلود ليفي ستروس، فالأهمية التاريخية لمساهمة ليفي ستروس تكمن فيما يميزها عن غيرها من المساهمات، فهي تعد مثلا المساهمة الأولى لانثروبولوجي فرنسي متخصص قام بتأسيس احترافه للعلم، خصوصا ذلك الجانب الذي يخص العمل الحقلي الأثنوغرافي، وفقا للتقاليد التي أرساها برنيسلو مالينوفسكي وفرانز بواز. أي أن مساهمة ليفي ستروس تختلف عن تلك المنسوبة إلى أميل دوركايم ومارسيل مووس، من حيث ارتباط مساهمة الاثنين بالجانب النظري وغياب أي تجربة للعمل الحقلي الاثنوغرافي الواسع[3].

أما الأمر الثاني والأكثر أهمية فهو أن إسهام ليفي ستروس تَرَتَّب عليه بروز اتجاه - وربما مدرسة - في الانثروبولوجيا، وإن أخذت أوجها متعددة، إلا أن هذه المدرسة التي عرفت بالبنيوية كان لها نظريتها ومفاهيمها الخاصة بها، وقد أثرت هذه المدرسة في فلسفة الانثروبولوجيا كعلم، مثلما أثرت في مناهجه

البحثية، والطريقة التي تجري بها معالجة وتحليل موضوعات العلم. فقد أثرت البنيوية في عدد من الميادين التقليدية في الدراسات الانثروبولوجية، مثل: الدين، والطقوس، والبناء الاجتماعي، والقرابة، والفن، والسحر، وغيرها. ففي الستينيات والسبعينيات كانت البنيوية هي المدرسة التي بدأ التوجه إلى مفاهيمها ونظرياتها في بحث وتحليل موضوعات هذه الميادين.

ولكن على الرغم من الأهمية التي احتلها ليفي ستروس - وما زال - في الفكر الانثروبولوجي والفلسفة عامة، إلا أن الدراسات الانثروبولوجية التي تتناول سياقيا (contextually) مساهمته ومساهمة البنيوية عموما ما زالت تعتبر محدودة. فالبنيوية قد برزت كمدرسة، وأثارت بظهورها تحولات عديدة في مسار النظرية والفكر الانثروبولوجي، ولكن مع ذلك فإن الدراسات التي أعدت في الغرب لتتناول سياقيا مساهمة البنيوية وعلاقتها ببقية مدارس الفكر الانثروبولوجي ما زالت تعد قليلة[4]. أما عربيا - وكما ذكرنا قبل قليل - فإن الدراسات المعدة من قبل الانثروبولوجيين العرب عن مساهمة البنيوية عامة وليفي ستروس خاصة في الفكر الانثروبولوجي محدودة جدا إن لم تكن معدومة[5].

وربما يتساءل القارىء عن السبب أو عن الأسباب التي جعلت من القرابة تحتل هذه المكانة الحيوية في التقليد الانثروبولوجي. وللإجابة على هذا التساؤل نقول ودون أدنى مبالغة: إن القرابة كميدان للدراسة شكّلت تاريخيا المفتاح الذي استطاعت الانثروبولوجيا عبره فهم وتحليل المجتمعات غير الصناعية، أي المجتمعات التقليدية أو البدائية، التي سعت إلى دراستها. ففي هذه المجتمعات توصلت الانثروبولوجيا عبر الدراسات الاثنوغرافية المتتالية إلى نتيجة مفادها: «إن القرابة في هذه المجتمعات هي النسق الذي يلعب الدور المهيمن، وربما النسق الأهم، الذي تتقاطع معه بقية الأنساق، والنظم الاجتماعية الأخرى، كالنسق السياسي، والديني، والاقتصادي، وغيره». ففي المجتمعات التقليدية غير الصناعية التي اتجه الانثروبولوجيون لدراستها، سواء تلك التي تميزت بوجود الدولة والمركزية كسمة لنظمها، أو تلك التي تنعدم فيها الدولة كمؤسسة والطابع المركزي للنظام السياسي، وجدوا أن الأنساق الاجتماعية بكافة أشكالها إنما تتجسد وتتجلى في نسق القرابة. وليس أدل على أهمية اكتشافهم لدور نسق القرابة في تلك المجتمعات التقليدية من تخلي بعض من مدارس الحتمية المادية،

كالاتجاهات الماركسية في الانثروبولوجيا عن الحديث عن البناء التحتي المادي المتمثل في الاقتصاد، كسببية، والتوجه بدلا من ذلك إلى إعطاء النسق القرابي (الذي هو إحدى مؤسسات البناء الفوقي كما تقول أعمال كارل ماركس) أولوية في دراسة التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية في هذه المجتمعات(6).

وهكذا شكلت القرابة ميدانا حيويا لصياغة واختبار عدد من المفاهيم والنظريات، سواء تلك المنتجة من قبل الانثروبولوجيين أنفسهم، أو تلك العائدة إلى مجالات أخرى في العلوم الاجتماعية والإنسانية. وقد ترتب على هذه الأهمية أن اقترن أحد المفاهيم الحيوية كمفهوم «البناء الاجتماعي» في مجال علم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية بالطريقة التي توصل من خلالها الانثروبولوجيون إلى تحديد هذا المفهوم، من خلال أعمالهم الحقلية الاثنوغرافية في أفريقيا وآسيا وأمريكا، وهكذا ارتبط - مثلا - مفهوم البناء الاجتماعي ارتباطا وثيقا بمفهوم القرابة خلال السنوات الممتدة حتى السبعينيات من هذا القرن، إلى درجة أصبح فيها كِلا مفهومي البناء الاجتماعي ونسق القرابة يعني كل منهما الآخر.

وقد تضاعفت أهمية ميدان القرابة إلى درجة أن عددا كبيرا من النظريات الانثروبولوجية في مجال دراسة ميادين أخرى كالسياسة، والاقتصاد، والدين، والايديولوجيا، وغيرها، أصبحت تلجأ إلى امتحان، وبالتالي إثبات كفاءة أطروحاتها من خلال دراسة هذه الميادين، والعمليات، والعلاقات الاجتماعية، والثقافية المترتبة عليها وذلك ضمن سياق آليات عمل نسق القرابة، وليس أي نسق آخر. وما زالت الأعمال الاثنوغرافية إلى يومنا هذا تحاول وضع السياق الاجتماعي المتجسد في البناء والتنظيم الاجتماعي، وهما مجالان يتمحوران حول نسق القرابة، كخلفية لمعالجتهم لقضايا شديدة التنوع، قد تبدأ من الاقتصاد وتنتهي بالفن. والأمثلة على الأعمال الاثنوغرافية التي شكل موضوع القرابة عمودها الفقري، التي بنت عليها نظرياتها الانثروبولوجية عديدة، ولعلنا نشير إلى أبرزها: كنظرية البناء الاجتماعي عند رادكليف براون (Radkliffe-Brown, 1950, 1952)، والنظرية الانقسامية لدى إيفانز بريتشارد وإرنست غيلنر (Evans-Pritchard; 1940: Gellner 1969)، ودراسة إدموند ليش لنظم الحيازة والملكية وكذلك مفهومه الديناميكي للبناء الاجتماعي (Leach, 1954. 1961). لذا فإن الوافد إلى الانثروبولوجيا، أو المطلع على برامجها التعليمية والتدريبية قد يجد في هذه

الأسباب، وغيرها، مما لا يسعنا ذكره هنا، حججا كافية لجعل القرابة من موضوعات الدراسة التي يخصص لها حيز كبير في برامج المعاهد، وأقسام الانثروبولوجيا، في الأكاديميات العريقة.

واليوم، مثلا، وعلى الرغم من تصدر موضوعات أخرى جديدة ذات أهمية وحيوية فائقة كميادين: النسق المعرفي، والرمزية، واللغة، والبيئة، وغيرها، إلا أن الجمعيات المهنية الانثروبولجية ما زالت تُولي موضوع القرابة حيزا كبيرا من دائرة اهتماماتها. فكتاب (Notes and queries, 1912)، الذي أصدرته الجمعية الملكية البريطانية للانثروبولوجيا كدليل ومرشد عمل للانثروبولوجيين في العمل الحقلي منذ بداية هذا القرن، احتلت القرابة فيه حيزا كبيرا، حاولت من خلاله الجمعية الملكية لفت انتباه الانثروبولوجيين إلى جوانب وتساؤلات، كانت تعتبرها في غاية الأهمية. وقد ظلت القرابة كموضوع يحتل نفس الأهمية في الطبعات المعدلة والمنقحة من هذا الكتاب حتى نهاية النصف الأول من هذا القرن. وفي الثمانينيات واصلت كذلك الدوائر الانثروبولوجية اهتمامها بمجال دراسة القرابة، فقد أصدرت جمعية الانثروبولوجيين الاجتماعيين ضمن سلسلة كتب «مناهج البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية» أحد كتبها حول «الممارسات البحثية في دراسة القرابة» (Barnard and Good, 1984)، وذلك لتعيد من خلاله التأكيد على التطورات المنهجية والنظرية الجديدة التي طرأت على هذا المجال وعلى الجوانب التي ينبغي على الانثروبولوجيين العناية بها عند دراسة القرابة.

ماذا نريد أن نقول من وراء كل هذا السرد لأهمية موضوع القرابة في النظرية الانثروبولوجية، وبالتالي للأهمية السياقية لإسهام ليفي ستروس. نود أن نقول: إن القرابة كنسق ربما يكون قد شهد تحولات آلت إلى احتلاله درجة ربما تكون أقل أهمية في بعض المجتمعات التي درسها الانثروبولوجيون، ولكن الشيء الأكيد أن القرابة كميدان للبحث قد أتاحت للانثروبولوجيا المجال لتطوير عدد من المقولات والنظريات التي أسهمت من خلالها الانثروبولوجيا كعلم في بلورة وإعادة إنتاج عدد من المفاهيم الفلسفية حول الإنسان بصفة عامة، ونظرية المعرفة بصفة خاصة. نقول: إنه لا سبيل لفهم النظرية الانثروبولوجية دون معرفة السياق التاريخي لتشكُّل الفكر الانثروبولوجي المعاصر ذاته، وللزوايا الهامة التي أطل من خلالها الانثروبولوجيون بمفاهيمهم على علوم وفلسفات أخرى.

بين اللغة والقرابة:

إن موضوع القرابة بالنسبة لليفي ستروس من المواضيع التي يرى أنه يجب النظر إليها بنفس المقاييس والمبادىء الخاصة بدراسة موضوع اللغة. فنموذج ليفي ستروس النظري الذي بدأ به مشروعه البنيوي في الانثروبولوجيا ينطلق من القوانين التي توصل إليها العالمان فردينان دي سوسور وورومان جاكبسون في مجال اللغة باعتبارها نموذجا نظريا. فبعد الضجة التي أحدثها كتابه «البنى الأولية للقرابة» يأتي ليفي ستروس في الجزء الأول من مؤلفه «الأنثروبولوجيا البنيوية» ليشرح نموذجه النظري، فيقول: «إن الانثروبولوجي عند دراسته لمشكلات القرابة (وكذلك أيضا وبدون شك عند دراسته لأي مشكلات أخرى) يجد نفسه في مواقف مشابهة لمواقف عالم اللغة البنيوي، ذلك أن مصطلحات القرابة مثلها مثل الوحدة الصوتية (الفونيم Phonemes)، أي أنها مكونات لمعنى ما. فهي، أي مصطلحات القرابة، إنما تحصل على المعنى الخاص بها مثلما تحصل عليها الفونيم، أي عبر طريق تكاملها في أنساق معينة. (Levi-Strauss, 1958: 34).

فاللغة وكيفية عملها كانت بالنسبة لليفي ستروس نموذجه النظري الذي ابتدأ به مشروعه البنيوي في القرابة، أولاً، ثم لينطلق بعد ذلك إلى استخدامه في مجالات أخرى كالأساطير، والطقوس، والرموز، وغيرها. فهو يريد من خلال موضوع القرابة والزواج، باعتبارهما ممارسة اجتماعية، أي فعلا اجتماعيا، أن يثبت أن البنى العميقة أو المستترة على المستوى العقلي اللاشعوري تعتبر واحدة بين كل البشر، وهي بذلك تعتبر مسئولة عن هذه الممارسات أو الفعل الاجتماعي. ولندع ليفي ستروس يقول ذلك صراحة: «وأخيرا فإن تكرر أنماط قرابية، وقوانين زواج، ومواقف يتم تحديدها بين نوع معين من الأقارب، وغيرها من الأمور، في أقاليم متفرقة من العالم، وكذلك في مجتمعات مختلفة بشكل أساسي. إن كل تلك الأمور تقودنا إلى أن الاستناد إلى الظواهر التي يتم ملاحظتها في حالة القرابة، كما في حالة اللغة، إنما تنتج عن فعل القوانين، وهذه القوانين تمتاز بكونها عامة وضمنية». (Levi-Strauss. 1958: 34).

لذلك نجد ليفي ستروس يذهب ليقسم نسق القرابة إلى أقسام فرعية مبنية على فهم اللغة باعتبارها نسقا، وهو يقوم بذلك من خلال النظر إلى القرابة باعتبارها نظام مصطلحات متداولاً بين الأفراد المنتمين لجماعة قرابية. وكذلك

أيضا من خلال التركيز على القرابة من جهة أخرى باعتبارها علاقات ومواقف اجتماعية وسيكولوجية. فهكذا يذهب ليفي ستروس لتسمية الأول بـ «نسق المصطلحات system of etrminology» ويسمي الآخر بـ «نسق المواقف system of attitudes» (Levi-Strauss, 1958: 37). وهو يرى أيضا من جهته أن استخدام أفراد الجماعة القرابية لمصطلحات القرابة ليس فقط لإتمام عملية اتصال من خلال استخدام مفردات لغوية فقط، وإنما استخدام هؤلاء الأفراد لهذه المصطلحات تجعلهم كما يقول: «ملزمين بسلوك محدد في علاقاتهم بعضهم مع البعض الآخر، كأن يتسم السلوك بالألفة والاحترام، أو الحق والواجب، أو العداوة والمحبة» (Levi-Strauss, 1958: 37) إذن، ليفي ستروس يريدنا أن نستدل من هذا الرأي على أن اللغة - باعتبارها نظاما عقليا لا شعوريا - تفرض بطريقة عمل نظامها طبيعة معينة من المواقف والعلاقات فالمطلوب إذن - حسب اقتراحه هذا - ليس البحث في وظيفة هذه المصطلحات، لأن ذلك حسب رأيه - «محض حشو أو تكرار لا معنى له» (Levi-Strauss, 1958: 37) وإنما معرفة النسق نفسه، أي كيف يعمل النسق فهو لا يريد أن تكرر الانثروبولوجيا خطأ علم اللغة الكلاسيكي الذي كان يركز في دراسته لنسق اللغة على وظيفة اللغة، فوظيفة اللغة برأي ليفي ستروس كانت واضحة ولهذا السبب توجه علم اللغة البنيوي، كما يرى هو، إلى دراسة نسق اللغة ذاته، أي بنية اللغة ذاتها وليس وظيفتها. ولهذا فهو يطالب الانثروبولوجيين هنا بأن يحذوا حذو اللغويين البنيويين، وذلك من خلال الانتقال من البحث في وظيفة نسق المصطلحات إلى البحث في كيفية عمل هذا النسق، ولهذا نجده يقول: «المشكلة أننا كما في حالة اللغة، إذ كنا نعرف وظيفة النسق ولكن النسق ذاته لم نكن نعرفه» (Levi-Strauss, 1958: 38).

فأنساق القرابة بالنسبة لليفي ستروس مثلها مثل أنساق الفونيم، أي أنها مبنية في العقل وذلك على مستوى التفكير اللاشعوري، وهو يرى مثلا أنه: «على الرغم من أن ظواهر القرابة تنتمي إلى نظام آخر من الواقع، إلا أنها تنتمي مع ذلك إلى نفس نمط الظواهر اللغوية» (Levi-Strauss, 1958: 34). ومثلما تؤثر قوانين هذه البنى العقلية في الكيفية التي تعمل بموجبها اللغة كذلك تؤثر في الطريقة التي تعمل وفقها أنساق القرابة والزواج وكذلك ميادين أخرى من الممارسة الاجتماعية. وهكذا يذهب ليفي ستروس لاستيراد عدد من المفاهيم من مجال علم اللغة ثم يقوم بعد ذلك بتطبيقها في مجال القرابة.

فمن بين تلك المفاهيم التي أتى بها ليفي ستروس مفهوم الاتصال، ومفهوم التضاد الثنائي. ولكون هذين المفهومين من المفاهيم المهمة التي تقوم عليها نظرية ليفي ستروس البنيوية عامة فإننا نرى أهمية التوقف قليلا عندهما حتى نوضح المقصود بهما، وحتى نتمكن أيضا من رؤية الكيفية التي يريد من خلالها ليفي ستروس النظر إلى القرابة من خلال آليات عمل اللغة كنظام عقلي. أما فيما يخص مفهوم الاتصال، فنقول: إن الاتصال كما يراه ليفي ستروس في مجال علم اللغة هو: عملية إرسال واستقبال للرسائل والشفرات كما أن الاتصال يأخذ أشكالا متعددة ومختلفة: فمن الممكن أن يكون لفظيا، أو لغويا، أو شبه لغوي، أو غير لغوي. وتعتبر أشكال الاتصال شبه اللغوية، والتي تصاحب اللغة، وتوفر رسائل إضافية عن اللغة ذاتها من الموضوعات الهامة التي تدرسها الانثروبولوجيا اللغوية وأنثوغرافيا الحديث. والاتصال، أنثروبولوجيا، يعتبر أمرا هاما وحيويا للحياة الاجتماعية، وللأنساق الثقافية عامة، إلى درجة أن النظرية الانثروبولوجية تتعامل مع الاتصال باعتباره النمط التحليلي لجميع الثقافات وللتنظيم الاجتماعي عامة. أما بالنسبة لليفي ستروس فإنه في نظريته حول البنى الأولية للقرابة يريد أن يبين أهمية الربط بين مفهوم الاتصال من جهة وبين البنى الأساسية للمبادلة، والتبادل من جهة أخرى، وذلك باعتبارها أمورا حيوية جداً للمجتمعات الإنسانية عامة. وبناء عليه فليفي ستروس يريد أن يدرس موضوعات مثل: أنساق التبادل وتوزيع السلع، والنساء كذلك، باعتبارها أنساقا للاتصال بين الجماعات الاجتماعية.

أما فيما يخص المفهوم الآخر وهو مفهوم التضاد الثنائي، فليفي ستروس يستخدمه بالطريقة التي تدل على وجود علاقة تعاكس بين عنصرين. ومفهوم الثنائية على الرغم من اتسامه بالبساطة إلا أنه يعتبر من المفاهيم الهامة جدا في فهم العمليات المنطقية، وهو الآن يعد بمثابة المبدأ الأساسي المستخدم في قوانين عمل الحاسب الآلي الرقمي. كما يستخدم نفس المفهوم في علم الأصوات وذلك للإشارة إلى العملية العقلية التي يترتب عليها إنتاج نظام الأصوات.

السؤال التقليدي الذي يشغل عادة أذهان من يحاولون الاقتراب من نظرية ليفي ستروس في القرابة يدور حصراً حول الكيفية التي يرى من خلالها ليفي ستروس اللغة كنموذج نظري، أي كيف يُقيم ليفي ستروس العلاقة بين اللغة والقرابة والزواج؟ بمعني آخر كيف تنطبق هنا قوانين اللغة على قوانين القرابة

والزواج؟ نبدأ بالقول إن ليفي ستروس يعتقد مبدئياً أن كلًا من اللغة والانثروبولوجيا ينتميان إلى ميدان واحد وهو العلوم الاجتماعية، لذلك فهو يرى أن الإنجازات التي حققها علم اللغة في مجال الكيفية التي تعمل بها اللغة يجب أن تكون مثالًا يحتذي به الأنثروبولوجيون (Levi-Strauss, 1958: 33,34). فعلم اللغة، وفق رأي ليفي ستروس، أصبح يتعامل مع اللغة باعتبارها نسقاً للاتصال يعتمد في آلية عمله على الصوت كوسيلة. وأن النواة الأصلية لهذا الصوت تنقسم إلى مستوى من الصوت وآخر نقيض له. ويسمي علم اللغة هذين المستويين من الأصوات التي يخرجها الإنسان بالثنائية (binarism)، أي أن العقل على المستوى اللاشعوري يخرج ثنائية متنوعة من الأصوات، وأن هذه الأصوات هي بمثابة الرموز التي يطلقها الإنسان على العناصر الخارجية التي يقوم هو عقلياً بتصنيفها. وأن هذه العمليات التي يقوم بها العقل إنما تحدث جميعها على المستوى اللاشعوري، أي على المستوى الباطني أو التحتي للبنى العقلية.

وهكذا يستمد ليفي ستروس مجموعة مفاهيم مثل: البنى العقلية، والثنائية، والاتصال، من مجال اللغة ليقوم بمزجها مع مفاهيم إميل دوركايم ومارسيل مووس السوسيولوجية والخاصة بالثقافة والمجتمع (كمفهوم التصنيف (Classiffication)، والمبادلة (reciprocity)، والتبادل (exchange). وهنا ينبغي، مرة أخرى، أن نتوقف قليلًا حتى نوضح المقصود بهذه المفاهيم، حتى نستطيع لاحقاً أن نرى الكيفية التي يتعامل بموجبها ليفي ستروس مع هذه المفاهيم، وكذلك الطريقة التي يوظف بها هذه المفاهيم في موضوع دراسة القرابة. نبدأ بمفهوم الاتصال أولًا، فنقول: إن هذا المفهوم الذي يشكل أهمية بالغة لدى مدرسة الانثروبولوجيا البنيوية، ومدارس أخرى كالانثروبولوجيا المعرفية، و الانثروبولوجيا الرمزية، وكذلك كان الأمر بالنسبة للمدرسة البنائية - الوظيفية البريطانية. ويعود هذا المفهوم أصلًا إلى العمل المشترك الذي قام به أميل دوركايم ومارسيل مووس والمتمثل في مؤلفهما المعروف بـ «الأشكال البدائية للتصنيف» (Durkheim and Mauss, 1903). فقد رأى كل من دور كايم ومووس المجتمع باعتباره النموذج الأوَّلي للتصنيف العقلي المنطقي، وبناءً عليه فقد نظر كل منهما إلى المجموعات الإنسانية باعتبارها من المجموعات الأولى المعنية في هذا التصنيف. وقد تم تفسير التصنيفات المنطقية التي تحدث على المستوى العقلي في المجتمعات

البدائية على أنها امتداد لعمليات تصنيفية اجتماعية في الأصل. وأن هذا التصنيف في المجتمعات البدائية قد تطور في مراحل لاحقة إلى نمط أكثر تعقيداً حيث أخذ أشكالاً فلسفية وعلمية ترتب عليها أن آلت هذه الأشكال إلى الانفصال التدريجي عن سياقها الاجتماعي الأصلي، أي عن نظم رُتَبِها الاجتماعية. وكانت مدرسة البنائية - الوظيفية عامة، ورائدها الأول رادكليف براون خاصة، قد أخذت مفهوم التصنيف بدورها ووظفته في دراسة الأنساق والنظم الاجتماعية. وفي توظيفها لهذا المفهوم ربطت هذه المدرسة بين التصنيف كأنساق وبين النظام الاجتماعي، وتوصلت إلى استنتاج مفاده أن التصنيف ما هو إلا انعكاس للنظام الاجتماعي.

أما بالنسبة لليفي ستروس فإنه ينطلق في كتابهِ «البنى الأولية للقرابة» من مفهوم «التصور الجمعي» الخاص بإميل دوركايم، وخصوصا رؤية دوركايم لهذا التصور باعتباره وقائع اجتماعية مستقلة عن الأفراد (Durkheim, 1912) . ولكن ليفي ستروس يتعامل مع التصنيف عامة والتصنيف الاجتماعي خاصة من واقع تأثير النتائج التي حققها علم اللغة وخاصة علم الأصوات، لذا فهو ينطلق في تعامله مع التصنيف من واقع النموذج اللغوي، أي من واقع التضاد الثنائي في نظام الأصوات على المستوى العقلي.

وفي سبيل اكتمال الصورة المرجوة لنذهبْ ونَرَ الآن المقصود بالمفهوم الثاني عند ليفي ستروس، ألا وهو مفهوم المبادلة. فكما في مفهوم التبادل كذلك في مفهوم المبادلة فإن دوركايم وموس يعتبران معاً المسئولين عن صياغة هذين المفهومين. وكان الاثنان يهدفان من وراء ذلك التوصل إلى معرفة الكيفية التي تعمل بموجبها النظم الاجتماعية. وسوسيولوجيًا يقصد هنا بالمبادلة العلاقة القائمة بين الأفراد أو بين الجماعات التي توحدهم عملية المبادلة ذاتها، وهي العملية التي تقوم أيضا بتفريقهم في الوقت نفسه وذلك من جراء دخولهم في علاقات المبادلة. إن هذه السمة هي التي تجعل المبادلة تحمل خاصية التناقض على هذا النحو. وأخيراً فإن المبادلة برأي هذين العالمين هي الأساس الذي تقوم عليه عملية التبادل.

وفي سياق آخر استخدمت المبادلة أيضاً كمفهوم من قِبَل عدد من الانثروبولوجيين العاملين في المجال الاقتصادي، فقد تبنى عدد من هؤلاء الانثروبولوجيين على سبيل المثال التقسيمات التي قام بها المؤرخ الاقتصادي كارل

بولاني للنظم الاقتصادية التقليدية والمبنية على مفهوم المبادلة. وكان بولاني قد قسم هذه الاقتصاديات إلى: اقتصاديات التوزيع، واقتصاديات إعادة التوزيع، والاقتصاديات الثالثة والأخيرة وهي تلك المؤسسة على التبادل وفق نظام السوق. كما قسم عالم آخر وهو عالم الانثروبولوجيا الأمريكي مارشال سالينز المبادلة ذاتها إلى ثلاثة أنواع، هي: المبادلة العامة، والمبادلة المتوازنة، والمبادلة السلبية. هذا، وربط سالينز بين أنواع هذه المبادلة كاقتصاديات، وبين أنساق القرابة في المجتمعات المعنية، ورأى من جهة أخرى أن هذه الأنواع الثلاثة من المبادلة إنما تتحكم فيها أساساً التمايزات الاجتماعية (Sahlins, 1972).

وأما فيما يخص المفهوم الثالث، أي مفهوم التبادل، فإن هذا المفهوم يرتبط أيضاً ارتباطا وثيقاً بمفهوم المبادلة والاتصال، وكان مارسيل مووس قد أتى بهذا المفهوم في كتابه (The Gifts, 1925)، ليشير من خلاله إلى العلاقة القائمة بين الأفراد وأشكال المحافظة عليها. والمقصود بهذا المفهوم هو أنه حتى تدوم العلاقة بين الأفراد والجماعات فإن على هذه العلاقة أن تتجسد من خلال تبادل الأطراف لموضوعات معينة، وقد يكون موضوع التبادل إما سلعاً ذات طابع اقتصادي، أو أشياء ذات خصائص شعائرية، أو قد تكون مسائل تدخل في صلب التواصل اللغوي. أو تبادل النساء كما في حالة الزواج بين جماعة اجتماعية (ذات طابع قرابي أو طبقي أو طائفي أو أثني) وجماعة أخرى. والتبادل عامة قد يكون أيضا متكافئاً، أو غير متكافىء.

وموضوع التبادل يشكل أَحَدَ الموضوعات الهامة التي تبحثها الانثروبولوجيا بصفة عامة في مجالات مثل الاقتصاد والسياسة والقرابة وذلك بهدف التوصل إلى المبادىء الجوهرية التي تتحكم في النظم الاجتماعية والثقافية، أما بالنسبة إلى ليفي ستروس وإلى البنيوية عامة فهناك ميل لاستخدام التبادل كنموذج بنائي يجري التعامل من خلاله بصفة موحدة مع حقول عديدة كاللغة والزواج والاقتصاد.

بعد هذه السطور التعريفية التي قمنا بها لعدد من المفاهيم التي تشكل الدعائم الرئيسة للنظرية البنيوية لليفي ستروس عامة، نريد الآن أن ننتقل لنرى الكيفية التي يستفيد بموجبها ليفي ستروس من مناهج المدرسة البنيوية اللغوية في مجال دراسة اللغة بحيث يذهب هو بصحبة مناهج هذه المدرسة إلى دراسة مواضيع مثل القرابة والزواج، هذه الطريقة التي سنرى مايميزها عن الطريقة التي

وظفت مدرسة مثل البنائية - الوظيفية مفاهيم دوركايم ومارسيل مووس السوسيولوجية والتي أتينا على ذكرها في السطور القليلة الماضية.

بين البنى العقلية ومبادىء الزواج:

تعتمد نظرية ليفي ستروس في القرابة على مبدأ النظر إلى كافة أشكال التنظيم الاجتماعي، ونظم الزواج، على أنها مهما تعددت وتنوعت واختلفت من مجتمعات وثقافات إلى أخرى فإنما تعتمد جميعها على قوانين عقلية وكونية الطابع وهي تتحكم في موضوع القرابة والزواج مثلما تتحكم في اللغة. وبناء عليه فإن ليفي ستروس ينظر إلى الزواج بوصفه مُعَبِّراً في جوهره عن وجود نسق للاتصال يتحكم على المستوى العقلي اللاشعوري في العلاقات القرابية، في مؤسسة الزواج، مثلما يتحكم في ميادين أخرى؛ كاللغة، والاقتصاد، والسياسة، وحتى السكن. ويربط ليفي ستروس مفهوم الاتصال - باعتباره نسقا - بعدد آخر من المفاهيم؛ مثل تلك التي أتينا على ذكرها، كالمبادلة، والتبادل. فالاتصال كمفهوم ونسق - حيث أثبت فردينان دي سوسور آلية عمله على المستوى العقلي في مجال اللغة - يرى ليفي ستروس أن عملية عقلية مثل التصنيف التي يقوم بها العقل في مجال اللغة يقوم بها العقل أيضاً في مجال آخر، وذلك عند تعامله مع عناصر أخرى (الطبيعة والمجتمع). فاللغة ما هي إلا نسق من الاتصال يحدث من خلالها تبادل الرسائل، أو الشفرات الخاصة بهذه العناصر. أي أن اللغة ما هي إلا بمثابة الحاجة لدى الإنسان لإطلاق الأسماء على تلك العناصر، التي يقوم بعملية تصنيفها بشكل يومي، وذلك حتى يستطيع تنظيم عملية اتصاله معها. فالزواج، حسب هذا التصور، يتم وفق نسق من الاتصال؛ حيث الإنسان يدخل عبره في علاقات اتصالية الطابع يحدث بموجبها اختياره لمن يستطيع أو لايستطيع أن يتزوج بهم. وإن جميع مبادىء الاختيار في الزواج إنما تحدث، برأي ليفي ستروس، وفق تحكم البنى العقلية اللاشعورية؛ حيث يشكل نسق الاتصال أحد أركانها الأساسية[7].

من الجهة الأخرى يرى ليفي ستروس في نسق الاتصال هذا باعتباره قواعد عامة تتحكم في البنى العقلية اللاشعورية. وتعتمد هذه البنى العقلية في آلية عملها في مجال التصنيف (هذا التصنيف الذي ستترتب عليه أشكال السلوك والممارسة) على مبدأ التضاد الثنائي. أي أن العقل الإنساني في مجال اللغة يتوصل إلى

اكتشاف اسم، أو مفهوم لعنصر، أو شيء مًّا من خلال مقارنته بعنصر نقيض له (فهناك أرض وبحر، وبارد وحار، وأسود وأبيض، وحُر وعبد، وفوق وتحت، وهكذا)، ويرى ليفي ستروس في هذه الثنائية التي تعمل في مجال اللغة أنها تعمل أيضاً وبنفس الطريقة في مجال السلوك والعلاقات الاجتماعية، أي على مستوى البنى الاجتماعية. وقد سعي ليفي ستروس من خلال استخدامه لعلم الرياضيات أن يشرح العلاقة المنطقية لموضوع التضاد الثنائي في مجال اللغة والثقافة والزواج أن يذهب إلى إثبات علمية منهجية مقارنة بعلمية مناهج اللغويين (Levi-Strauss, 1958: Chap 4). فها هو يقول مدافعاً عن رأيه: «ألا يمكن للانثروبولوجي باستخدامه لمناهج مشابهة من حيث الشكل - إن لم يكن من حيث المضمون - لتلك المستخدمة من قبل اللغويين البنائيين، أن يحقق تقدماً في مجاله العلمي مشابهاً لذلك الذي تحقق في مجال علم اللغويات» (Levi-Strauss, 1958: 34).

إن ليفي ستروس يفترض أن آلية عمل البنى العقلية في مجال العلاقات القرابية وخاصة في مجال الزواج تعتمد على مبدأ التضاد الثنائي، أي أن البنى العقلية تتحكم على المستوى اللاشعوري في الجوانب التي تتعلق بالاتصال والمحرمات والمبادلة من خلال مبدأ التضاد الثنائي هذا، وهو تضاد بين الشيء والآخر. فالعلاقات القرابية بين الأفراد والجماعات التي تأخذ شكل الزواج أو المحرمات إنما تعتمد على عملية التصنيف اللاشعورية التي يقوم بها عقل الإنسان، وإن هذا التصنيف يَحْدُث إنجازه عقلياً عن طريق إدراك شيء ما وذلك بمقارنته بأمر آخر مناقض له. إن هذه العملية العقلية اللاشعورية التي يقوم به عقل الإنسان في مجال التصنيف وذلك بإقامة التناظر أو المقارنة بين الأمور والأشياء إنما تحدث في مجال علاقة الإنسان بالطبيعة وكذلك تحدث في مجال الثقافة والمجتمع. فالإنسان يقوم بعملية تصنيف مستمرة لما يراه ويتعامل معه في الطبيعة، وكذلك في مجال علاقاته الاجتماعية مع الأفراد والجماعات. فالتصنيف العقلي الذي يقوم به عقل الإنسان للأفراد والجماعات، بناءً على مبدأ التضاد الثنائي، يترتب عليه مستويات من العلاقات الاجتماعية تتفاوت في الدرجة من حيث اقتراب وابتعاد الإنسان عن الأفراد أو الجماعات التي يدخل في إطار من العلاقات معها. فهناك أفراد أو جماعات قد يتزوج منهم الإنسان أو لا يتزوج. وهكذا تتفاوت عملية تدرج إمكانية استعداد الإنسان للزواج من فرد أو آخر، أي

الاقتراب أو الابتعاد عنه، وذلك بناء على عملية التصنيف اللاشعورية التي أقامها العقل مسبقاً.

وهكذا ففي «البنى الأولية للقرابة» نحن إزاء سعي من قبل ليفي ستروس للكشف عن آلية عمل التضاد الثنائي في البنية العقلية العميقة، وذلك من خلال ميدان الممارسة الزواجية، وضمن إطار نسق القرابة. فها هو يأتي على شرح الكيفية التي تعمل بموجبها ثنائيات مثل: (الزواج الخارجي/ الزواج الداخلي، أخ/ أخت، نسب/ مصاهرة، نسب أبوي /نسب أُمّيّ، حرام/حلال، أب/أم) وذلك بهدف الكشف عن الدور الحيوي لهذه المتضادات الثنائية في تفسير الصفات الشمولية للبنى القرابية في كل المجتمعات باختلاف ثقافاتها. وتجري مناقشة هذه الثنائيات ضمن مفهومين رئيسين: الأول هو الاتصال، كما جرى الحديث في السطور السابقة، والثاني هو المبادلة كما سوف نوضح بعد قليل. وعلى كل حال فإن ليفي ستروس سيعاود في سنوات قليلة لاحقة على صدور «البنى الأولية للقرابة» شرح نظريته البنيوية في مجال القرابة في الفصل الأول من المجلد الأول لـ «الانثروبولوجية البنيوية» موضحاً منهجه البنيوي ومحاولاً أيضاً إثبات أن ما ينطبق على استخدام هذه المتضادات الثنائية، من خلال الاتصال والمبادلة، في مجال اللغة، ينطبق كذلك وبنفس الدقة على مجال القرابة (Levi-Strauss, 1958: Chap I). إن ليفي ستروس يحاول أن يُثبت من خلال هذه المفاهيم جدوى مشروع منهجه الجديد في الانثروبولوجيا البنيوية في مجال الحياة الاجتماعية والثقافية.

يُقدم ليفي ستروس وفي ضوء الاتصال ومبادئه العامة التي تتقطع معها مفاهيم أخرى مثل التصنيف والتضاد الثنائي على معالجة موضوع المحرمات (taboo) بشكل عام، وزواج المحارم (incest taboo) بشكل خاص أو مايسمى بتحريم المراهقة أو وزنا المحارم. ففيما يخص الأخير يرى ليفي ستروس أن نظام زواج المحارم في شكله العام ما هو إلا نوع من أنواع الاتصال، ولمعرفة كيفية عمل زواج المحارم كنظام اجتماعي، والتوصل إلى معانيه يجب النظر إلى زواج المحارم واللغة باعتبارهما نظامين عالميين، يتشابهان في القواعد الاتصالية التي يخضعان لها (Levi-Strauss, 1949: 493). وبناء عليه فإن نظرية القرابة عند ليفي ستروس تتعامل مع نظام زواج المحارم على أنه مستوى من مستويات نسق الاتصال الخاص بالبنى العقلية، وهو لذلك يتسم بصفات مثل الكونية والعالمية.

أي أن شأن زواج المحارم وشأن اللغة واحدٌ، ولذلك نجده يقول: «إن نظام المحارم كاللغة فهو أمر عالمي، وإذا كانت معارفنا اليوم حول أصل هذا النظام محدودة، وربما أقل، مقارنة بمعارفنا بأصل وطبيعة اللغة، إلا أننا نحن - مع ذلك - على أمل بأن متابعة عمليات المقارنة التي نقوم بها إلى مرحلة نتائجها الأخيرة لابد وأن تؤدي بنا إلى تفسيرٍ مًّا أو معنىً محددٍ لهذا النظام» (Levi-Strauss, 1949: 493). هكذا إذن يرى ليفي ستروس الأمور، أي أن دليل التشابه القائم بين اللغة ونظام المحرمات هو من حيث كونهما يسودان عالميا، أي ليس لنظام المحارم علاقة بعرق أو ثقافة معينة وإنما هو واحد بين كل البشر. وأن الفروقات التي تظهر في أشكال مثل تعددية وتنوع أنماط الزواج والمحرمات ما هي إلا مسائل نسبية إذا ما قيست بمدى هيمنة المحرمات وأشكال الاتصال والتي تتجلى خصوصا في الزواج.

لنذهب أخيراً ونَرَ كيف يوظف ليفي ستروس مفهوم المبادلة في دراسته للقرابة، فبالإضافة إلى مفاهيم: الاتصال، والتضاد الثنائي، والتصنيف، والمحرمات يزج ليفي ستروس بمفهوم آخر في نظريته وهو مفهوم المبادلة، والذي أتينا على شرحه قبل قليل. فهو يرى أن المبادلة، بالإضافة إلى الاتصال والمحرمات، تعتبر من أهم ثلاثة مبادىء تتحكم في المستوى الباطني للعقل البشري. فالمبادلة برأيه هي أحد المفاهيم التي تتجسد مبادئها في العلاقات القرابية للأفراد والجماعات. ويستند ليفي ستروس في تصنيفه لممارسات الزواج، كما تحدث وفق نسق المبادلة طبعاً، على نسق عام في التبادل يندرج برأيه تحته كل أشكال الزواج. ويُقَسِّم ليفي ستروس نسق التبادل إلى قسمين: يُسمَّى الأول بـ «التبادل المقيد» (restricted exchange) والثاني بـ «التبادل العام» (generalized exchange). ويندرج برأي ليفي ستروس تحت هذين الشكلين معظم أنماط الزواج في جميع الثقافات التي يُقْبِل هو على مناقشتها لإثبات صحة فرضيته. أي أن الزواج في نَمَطَيْةِ الْمُخْتَلِفَينِ، العام والمقيد، ما هو إلا شكلٍ من أشكال ممارسة المبادلة، بمعنى آخر، إن الزواج يعد وفق هذا التصور شكلاً من أشكال التبادل الذي يحدث بين ضدين: وهذان الضدان هما الرجال والنساء. وهذا التبادل الذي يحدث عبر مؤسسة الزواج، إما أنه عام أو مقيد. وإن التبادل الذي يحدث في ميدان علاقات اجتماعية مثل الزواج يحدث أيضاً في ميادين أخرى مثل الاقتصاد

والسياسة، وإن أساس هذا التبادل هو بنى عقلية لاشعورية يتحدد بمقتضاها الجهات التي قد يحدث أو لا يحدث معها هذا التبادل. ففي جوهر عمل هذه البنى العقلية مبدأ الثنائية (Duality) في إقامة العلاقات بين الأفراد، وبعضهم البعض، أو بين الجماعات وبعضها البعض (Levi-Strauss, 1949:69).

وليفي ستروس الذي يرى أن الزواج مهما تعددت أنماطه إنما يعكس سيادة بنية تعتمد على آليات المبادلة، إنما يريد، كما يتضح هنا بصفة جلية، تأكيد ولائه لأطروحات مارسيل مووس الخاصة بمبدأ التبادل والهدية (gift) في المجتمعات التقليدية والقديمة (Mauss, 1925). فبالنسبة لليفي ستروس يعد ميدان الزواج أكثر الميادين الخصبة التي يحدث فيها التبادل ومقايضة الهدايا. فالزواج، وفق هذا التصور الذي يفترضه ليفي ستروس، سواء بين جماعتين.صغيرتين كالأسر، أو بين الجماعات الكبيرة كالعشائر والقبائل أو القري، ما هو إلا عبارة عن تبادل وحركة مستمرة من مقايضة ومبادلة الهدايا. ووفق هذه النظرية فإن النساء هنا يكون النظر إليهن من حيث كونهن اللاتي يشكلن موضوع الهدية ذاتها، أي أن المرأة هي الهدية المقدمة من قِبَل أقاربها إلى زوجها وأقاربه.

من النسب إلى المصاهرة:

المجال الآخر الذي حاولت أن تحقق فيه نظرية ليفي ستروس في القرابة قدراً كبيراً من المساهمة هو مجال المصاهرة، أو ماسُمي أنثروبولوجيًا فيما بعد بنظرية المصاهرة (alliance theory). ونرى أن من الضروري قبل أن نشرع في توضيح مساهمة ليفي ستروس في هذا المجال أن نلقي نظرة على بعض المساهمات التي كانت سائدة في مجال نظرية القرابة بصفة عامة والتي اشتركت معها البنيوية في إعادة صياغة مفاهيم هذه النظرية.

تبدأ بالقول: إن النظرية الانثروبولوجية التي كانت سائدة في مجال القرابة، سواء في بريطانيا أو أمريكا، إنما كانت تقوم على أساس من النظر إلى النّسب (descent) على أنه هو المبدأ الرئيس الذي تُركِّز عليه كافة أشكال ممارسة القرابة والزواج؛ ليس هذا وحسب وإنما النسب هو بمثابة العنصر الأساسي الذي ترتكز عليه جميع مبادىء التنظيم الاجتماعي. وقد لعبت النظريات الانثروبولوجية - والتي عرفت نظريتها بـ: (نظرية النسب descent theory) بدءا من لويس مورغان وانتهاءً بإيفانز بريتشارد وراد كليف براون - دوراً كبيراً في ترسيخ التقليد

الأنثروبولوجي الذي كان يتعامل مع كافة أشكال الزواج (الخارجي والداخلي والأبوي والأُمّي) باعتباره تكريساً لمبدأ قرابة النسب، أي أن عضوية الفرد في التنظيم الاجتماعي الذي ينتمي إليه، في أي شكل من أشكال الزواج المشار إليها أعلاه، إنما تعتمد بصفة مطلقة على النسب الذي ينتمي إليه، سواء أكان هذا النسب أبوياً أم أمِّيًا، فالجماعة القرابية حسب هذه النظرية إنما يتحدد تنظيمها الاجتماعي وفق مبدأ عضوية النسب القرابي، هذا النسب الذي يُفْتَرض أن ينتمي من خلاله الأفراد لتنظيمهم الاجتماعي. أي - بمعنى أخر - أن الافراد يستمدون شرعية انتمائهم لهذه الجماعة، أو تلك، من الجماعات القرابية، من واقع النسب المشترك الذي ينتمون إليه جميعاً. وقد قُدمت أعمال إثنوغرافية متعددة من آسيا وأفريقيا لإثبات أن جوانب أساسية من التنظيم والبناء الاجتماعي - كالنسق القرابي، والتنظيم القبلي والسياسي، ونظم الملكية، والحيازة، والميراث، والسلطة السياسية، والدينية، وحقوق الأفراد المنتمين إليها - إنما تعتمد جميعها على مبدأ النسب الذي ينتمي إليه الفرد في هذه المجتمعات سواء من جهة أبيه أو أمه أو الاثنين معاً.

وقد لعبت الدراسات المبكرة للويس مورغان وهنري مين أولاً، ثم أتت بعدها دراسات مالينوفسكي ورادكليف براون لتلعب دوراً أكثر تعمقا في بحث هذا الموضوع، وربما تعتبر أعمال رادكليف براون من الأعمال المبكرة التي دشنت البنائية - الوظيفية من خلال وجودها في أوساط الانثروبولوجيا الاجتماعية في بريطانيا، وخصوصاً دراسته المعنونة بـ «التوارث الأبوي والأمي» (Radcliffe-Brown, 1952). فقد توصل رادكليف براون في دراسته تلك إلى حقيقة أن الجماعات القرابية المتحدة يجب - وبالضرورة - أن تكون مبنية على خط النسب الأحادي، لأن النسب القرابي الأحادي هو الأمر الوحيد برأيه الذي يزود الجماعة بالإحساس بالعضوية الراسخة، والواضحة، معا، في آن واحدٍ. وهكذا نظر رادكليف براون إلى جماعات النسب القرابي الأحادي باعتبارها الحل الطبيعي لمشكلات مثل الاستقرار الاجتماعي والاستمرارية في مجتمعات مبنية على الأسس القرابية.

وقد جرى دعم وتكريس رأي رادكليف براون بشكل قوي وراسخ من قبل أنثروبولوجيين آخرين مثل إيفانز بريتشارد وماير فورتس، ففي دراسات الأول عن قبائل النوير في جنوب السودان (Evans-Pritchard, 1940)، و قبائل برقة في الصحراء

الليبية (1949)، ودراسات الثاني عن قبائل التلانسي (Fortes, 1945)، والاشانتي (Fortes, 1950; 1953) في غرب أفريقيا تم ترسيخ دور المدرسة البنائية - الوظيفية ونظريتي النسب والبدنة (Lineage)، إلى درجة أن كلا منهما (أي المدرسة البنائية - الوظيفية ونظريتي النسب والبدنة) أصبح يعني الآخر. ففي دراسات إيفانز بريتشارد وفورتس جرى تأكيد النظر إلى البناء الاجتماعي على أنه أمر مبني بشكل أساسي على التفاعل القائم بين مبدأي النسب والإقليم (territory). وبناءً عليه فقد صاغ إيفانز بريتشارد نموذجاً نظرياً للبناء الاجتماعي استمد معالمه من هذين المبدأين، أي النسب والإقليم، وتوصل كذلك من خلال هذا النموذج إلى تعميم مفاده أن وظيفة نسق البدنة هو أصلا تحديد حدود ومعالم الوحدات السياسية والإقليمية سياقياً: أي بناءً على ظروف محددة من الصراع والوحدة وعمليات مترافقة من الانقسام والاتحاد. هذا بالإضافة إلى ما يوفره نسق البدنة، على حد رأي إيفانز بريتشارد، من لغة يجري من خلالها التعبير عن العلاقات السياسية القائمة بين أجزائها.

أما بالنسبة إلى ماير فورتس ففي دراسته الأولى عن التلانسي حاول التأكيد على أن نسقاً كالنسق العشائري إنما يمتاز بعدم وضوح حدوده ومعالمه نتيجة للتداخل والتقاطع الداخلي بينها، وخصوصا تلك الحدود التي تقع بين العشائر وأجزائها الداخلية. ولقد توصل فورتس إلى نتيجة رأى من خلالها أن علاقات العشائر، بما فيها العلاقات الشعائرية وعلاقات الزواج والترابط الجينولوجي، إنما تتألف جميعها من عناصر اجتماعية ورمزية متعددة. وعلى الرغم من أن فورتس لم يجد في العشائر والبدنات - باعتبارها جماعات قرابية - ما يدعوه إلى الاعتقاد بأنها تشكل بالضرورة جماعات متحدة (corporate groups) سياسية واقتصادية مهيمنة، إلا أنه ذهب إلى التأكيد على أن النسب القرابي الأحادي يعد أمراً ضرورياً للبناء الاجتماعي ولنسق القيم عند التلانسي. كما ذهب فورتس في دراسته عن الأشانتي ليُكمل نظريته ليؤكد على مفهوم «القرابة المتممة (complementary filiation) والذي حاول من خلاله أن يأخذ بعين الاعتبار دور العلاقات الأمِّية في الأنساق القرابية ذات النسب الأبوي وكذلك دور العلاقات الأبوية في الأنساق القرابية ذات النسب الأمِّي.

هذه جوانب معينة من الخلفيات السياقية لما كان سائداً ومازال جزءٌ منه إلى

يومنا هذا، في مجال نظرية القرابة. إن هذه الخلفيات تتقاطع فيها محاولات البنائية - الوظيفية لفهم القرابة مع محاولاتها لفهم الإطار الاجتماعي الأوسع الذي تتفاعل عبره القرابة مع بقية الأنساق الاجتماعية، وكان هذا الإطار الأوسع هو البناء الاجتماعي. فالبناء الاجتماعي والأنساق المكونة له، والنسب الذي يقوم عليه نسق القرابة، هي جميعها بوجهة نظر البنائية - الوظيفية حقائق اجتماعية موضوعية قائمة ومستقلة عن إرادة الأفراد. ولكون نسق القرابة يشكل المحور الرئيس الذي تقوم عليه بقية الأنساق في المجتمعات التقليدية أو غير الصناعية، لذلك اعتبرت نظرية النسب في القرابة بمثابة المفتاح المؤدي إلى فهم آليات تَشَكُّل وعمل البناء الاجتماعي في هذه المجتمعات.

وعندما أتى ليفي ستروس بمفهوم المصاهرة إلى نظرية القرابة، جرى التعامل مع مفهومه باعتباره المدخل لدراسة القرابة وبالتالي البناء الاجتماعي في هذه المجتمعات، ولذلك كان لزاماً على ليفي ستروس أن يعود مثلاً بعد مرور تسعة أعوام على صدور «البنى الأولية للقرابة» ليشرح مفهومه للبناء الاجتماعي في «الانثروبولوجيا البنيوية» (Levi-Strauss, 1958). ونحن من جهتنا نعتقد بضرورة إيراد هذا الشرح حتى يُمَكِّننا ذلك من تفسير الميل الذي بدأ يظهر في الدراسات الانثروبولوجية منذ الستينيات نحو إما التعامل مع القرابة على أنها ترتكز على مبدأ المصاهرة بشكل كامل، أو كما جرى عند بعض البنائيين - الوظيفيين الجدد وكذلك البنائيين البريطانيين - أمثال أدموند ليش وريموند فيرث - الذين أعطوا قدراً متساوياً للنسب وللمصاهرة. وهذا برأينا يعد من التحولات الهامة التي حدثت في مجرى تطور نظرية القرابة، حيث كان لنظرية ليفي ستروس في المصاهرة دورٌ كبيرٌ في إحداثه، لذا لابد لنا من إفساح المجال لليفي ستروس لكي يعبر عن رؤيته الخاصة بالبناء الاجتماعي، لما لذلك من صلة - كما ذكرنا - بنظرية القرابة بصفة عامة ونظرية المصاهرة بصفة خاصة.

في البناء الاجتماعي والمصاهرة:

نود الآن - وفقا لما تقدم - أن نسجل إذاً حقيقة أن ليفي ستروس، وبخلاف البنائية - الوظيفية، لا ينظر إلى البناء الاجتماعي على أنه حقائق اجتماعية قائمة ومستقلة عن إرادة الأفراد، فالبناء الاجتماعي كما يقول: «ليس له علاقة مع الواقع المحسوس، ولكن علاقته إنما هي مع النماذج النظرية التي يجري تشييدها

عنه» (Levi-Strauss, 1958: 279). أي أن البناء الاجتماعي هو نموذج نظري يقوم الانثروبولوجيون بصياغته، حتى يتمكنوا من فهم الواقع الاجتماعي. هذا هو أحد المبادىء الفلسفية التي يختلف فيها ليفي ستروس مع البنائية - الوظيفية، أما المبدأ الثاني فيتجسد في الكيفية التي ينظر من خلالها ليفي ستروس إلى دور النظرية الانثروبولوجية. فليفي ستروس يرى أن دور النظرية يجب ألا ينحصر في الكشف عن الجوانب الوظيفية فقط للأنساق المتضَمَّنَة في البناء الاجتماعي وإنما في الكشف عن جوهر عمل هذه الأنساق، أي في جوانبها غير الظاهرة: «فمنذ لويس مورغان ونحن على علم بأن مصطلحات القرابة تشكل أنساقا معينة، ولكن في الجهة المقابلة نحن ما زلنا نجهل وظائف هذه الأنساق. ونتيجة لسوء التفسير الذي وقع في تلك المرحلة الأولية فقد تحولت التحليلات البنيوية لأنساق القرابة إلى محض حشو أو تكرار لا معنى له، ولذلك أصبحت هذه التحليلات تعرض الجانب الواضح من هذه الأنساق بينما تهمل الخفي وغير المعروف منها» (Levi-Strauss, 1958: 37). لذلك فإن البحث في نسق القرابة عند ليفي ستروس يجب أن يوصل الباحث الانثروبولوجي إلى الكشف عن: «العلاقات المنطقية القادرة على كشف البنى اللاشعورية والكونية الطابع» (Levi-Strauss, 1949: XXXV). ولكون الزواج أحد أنظمة النسق القرابي، فإن ليفي ستروس يريد أن ينظر إلى الجوانب البنيوية العامة التي تتحكم في كافة أشكال الزواج مثلما تتحكم هذه الجوانب البنيوية في العقل الإنساني - كعمليات الاتصال على مستوى اللغة - لذلك نجده يقول: «إن الفرد يطمح - على المستوى السوسيولوجي الجزئي - إلى الكشف عن القوانين البنيوية العامة جدا، أي بنفس الطريقة التي يكتشف فيها اللغوي البنية التحتية للوحدة الصوتية (الفونيم)، وكذلك في اكتشاف الفيزيائي للبنية التحتية الجزئية أو المستوى الذري» (Levi-Strauss, 1958: 35).

ونود الآن، بعد إيضاح رأي ليفي ستروس حول مفهوم البناء الاجتماعي وعلاقته بنسق القرابة أن نعود مرة أخرى إلى «البنى الأولية للقرابة» لنرى كيف يريد أن يتعامل ليفي ستروس مع مفهوم المصاهرة. ففي كتابه «البنى الأولية للقرابة» اهتم ليفي ستروس بتحديد العناصر الرئيسة لنظرية المصاهرة على المستوى العام، معطيا أهمية كبيرة للخصائص البنيوية والمضامين التطورية للأشكال المتعددة لسيادة المصاهرة (Levi-Strauss, 1949: Chap. 8). وقد صاغ ليفي ستروس نظريته في

المصاهرة على أساس من التمييز بين «بنى أولية elementary structures» وأخرى «بنى معقدة complex structures»، ووجد أن البنى الأولية تمتاز بسيادة نظام من الزواج يتسم بالإيجابية، أي أن الزواج بين الجماعات في هذه البنى يحدث بشكل قطعي وفق مبادىء القرابة. أما في البنى المعقدة فإن مبادىء القرابة لا تلعب أي قدر من الأهمية في اختيار الزوج أو الزوجة.

وينطلق ليفي ستروس في تبنيه لمفهوم المصاهرة من التعامل مع البنى الأولية للزواج على أنها تعتمد في عملها على مبدأ أساسي، وهو تحقيق الاتصال على المستوى الاجتماعي. وأن الاتصال الذي يحدث عبر الزواج على مستوى التنظيم الاجتماعي ما هو إلا تعبير عن سيادة قانون المبادلة. فالزواج وفق قوانين نسق الاتصال ما هو إلا إنجاز لعملية مبادلة بين جماعة اجتماعية وأخرى. ففي اللغة يقوم نسق الاتصال باستخدام الصوت كموضوع يجري تناقله أو مبادلته، وفي الزواج تعتبر النساء موضوعا للمبادلة، مثلما أيضا تعتبر السلع موضوعا للمبادلة في الاقتصاد. وفي معرض حديثه عن علاقة بنى الاتصال بالبنى الاجتماعية والقرابية، يقول ليفي ستروس: «إن الاتصال يعمل في أي مجتمع على المستويات الثلاثة: فهو تناقل للنساء، وتناقل للسلع، وتناقل للشفرات. لذلك فإن الدراسات المتعلقة بالقرابة والاقتصاد واللغويات وإن كانت تتناول من حيث المبدأ نفس المشكلات على مستويات استراتيجية مختلفة إلا أنها تنتمي جميعا في حقيقتها إلى ميدان واحد» (Levi-Strauss, 1958: 296). ومن هنا أخذ ليفي ستروس ينظر إلى الجماعة القرابية الواحدة، سواء في ضوء علاقات وحداتها الاجتماعية الصغرى مع بعضها البعض أو في ضوء علاقتها مع جماعة قرابية أخرى، على أنها تقوم من خلال علاقات الزواج هذه بتكريس مبدأ المصاهرة لا مبدأ النسب. فالعلاقات القرابية - كما تتم عبر الزواج - إنما هي تكريس لعلاقة مصاهرة بين طرف وآخر، أي أنها علاقة مصاهرة بين قطبي الثنائية. وهكذا فالوحدة القرابية تسعى إلى تدعيم وجودها عبر حركة مستمرة من الزواج بين وحداتها الصغرى، أو بينها وبين وحدات قرابية خارجية، أو أخرى خارجة عنها لا ترتبط معها بعلاقات قرابية. وبناء على هذا التصور أصبح ليفي ستروس يرى في الزواج، والذي مبدؤه المصاهرة بطبيعة الحال، على أنه حركة مستمرة من المبادلة بين وحدة قرابية وأخرى، والموضوع المتبادل هو نساء الوحدتين القرابيتين.

وليس غريبا أن نجد ليفي ستروس يعود مرة أخرى، وحتى بعد مرور أكثر من أربعين عاما على صدور «البنى الأولية للقرابة» ليجدد موقفه من أطروحاته السابقة في نظرية القرابة، خاصة تلك المتعلقة بالنظر إلى الزواج باعتباره شكلا من أشكال الاتصال، والذي يكون إنجازه عن طريق المبادلة والتبادل. ويرى ليفي ستروس، كما أوضحنا في مقدمة دراستنا هذه، أن تراكم المعارف الاثنوغرافية قد أوجدت معلومات، قد تكون غير متوفرة في سنوات كتابته لـ «البنى الأولية للقرابة»، لكن هذه الاثنوغرافيا على الرغم من تنوعها إلا أنها تأتي اليوم حسب رأيه لتدعم أطروحته حول المصاهرة. فزواج أبناء العمومة، المبني كما يبدو في الظاهر على الزواج الداخلي بين الجماعات القرابية - والسائد بين العرب وبعض شعوب بلدان الشرق الأوسط - ما هو في حقيقة الأمر إلا زواج خارجي والسبب كما يرى ليفي ستروس هو أن هذا الزواج يقع في محصلته النهائية بين جماعتين لهما وجودهما المستقل. فهاتان الجماعتان إما أنهما أسرتان، أو لبنتان، أو عشيرتان: أي أنه مبادلة قائمة على مبادىء المصاهرة بين بدنات أبناء العمومة (Levi-Strauss, 1991 & Eribon: 104-106).

وعلى العموم فإننا نلاحظ فيما سبق أن المصاهرة قد وفرت - كمؤسسة زواجية - المدخل لليفي ستروس لامتحان مفاهيمه البنيوية بدءا من الاتصال ومرورا بالمبادلة، فالتضاد الثنائي، فالتبادل، وربما وفر الزواج بأكمله - مثلما وفرت المصاهرة - الفرصة المناسبة لامتحان مفهومه في التبادل على الأخص. ومن هنا أصبح من الواضح أن نظرية ليفي ستروس حول المصاهرة بدأت مترابطة مع نظريته في مجال الانثروبولوجيا البنيوية بصفة عامة وذلك لاهتمامها بالبحث في ممارسات النظم الاجتماعية والثقافية. فبالنظر إلى الزواج باعتباره تكريسا لمبدأ المصاهرة يكون ليفي ستروس قد أكد على جدلية التبادل، أي أن بقيام الجماعة القرابية (أ) بالتزاوج مع الجماعة القرابية (ب) إنما تعمل الجماعة القرابية (أ) بعملية نفي نفسها وذلك في سبيل إعادة تأكيدها من جديد. فالزواج من حيث كونه مصاهرة وفق هذا التصور الليفي ستروسي يتم التعامل معه على أنه عملية تقوم من خلالها الجماعة القرابية بالتأكيد على ذاتها وكذلك بتكريس ودعم تحالفاتها القائمة أو تلك القادمة في الطريق.

من القرابة إلى الفلسفة:

ماذا نستطيع أن نستنتج من نظرية ليفي ستروس في القرابة؟ أحد الاستنتاجات الهامة برأينا هي تلك المتمثلة في محاولة استيعابنا التالي: وهو أن محاولة ليفي ستروس للقيام بتطبيق مقولاته الفلسفية (كمقولة العقل الكوني، والتضاد الثنائي، والمبادلة) في دراساته الاثنوغرافية يكون قد أسهم في إحداث تحول في منهج التحليل الانثروبولوجي. وبقيام ليفي ستروس بمحاولته هذه يكون قد نقض - عكسيا - الآلية التي كانت تعمل بموجبها اتجاهات البنائية - الوظيفية في بريطانيا والاتجاهات التاريخية وغيرها من التي كانت سائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن جميع هذه الاتجاهات كانت تتعامل مع الظاهرة والسلوك الاجتماعي - الثقافي على أنهما أمران خاضعان للملاحظة المباشرة، وأن البناء الاجتماعي، كما كانت تنظر إليه البنائية - الوظيفية، ما هو إلا عبارة عن علاقات ومؤسسات وتقاليد وأعراف وقيم اجتماعية يمكن ملاحظتها ورصدها اثنوغرافياً. أما بالنسبة لليفي ستروس فإنه كان يرى أن وراء هذا البناء الاجتماعي الظاهر بنية أخرى باطنية تتطلب الانتقال من المستوى الأول من الملاحظة المباشرة إلى مستوى آخر، أي الانتقال إلى نمط آخر من التحليل يعتمد على سَبْر البنية الكامنة. هذا يعني أن يقوم الانثروبولوجي بسبر وتحليل البنية العقلية المستترة، حتى يتمكن من الكشف عن دور هذه البنية العقلية الكونية الطابع في تشكُّل البنية الاجتماعية الظاهرة وليس العكس. بعبارة أخرى كان ليفي ستروس يريد الكشف عن الآلية التي تعمل بموجبها تلك المقولات الفلسفية على المستوى العقلي ومن ثم كيف تؤثر تلك المقولات في السلوك والعلاقات الاجتماعية الظاهرة.

وأخيرا فإن الدرس البنيوي الهام الذي يريد ليفي ستروس أن يؤكد عليه، كما هو واضح من خلال نظريته في المصاهرة على سبيل المثال، لا يتمثل في التفاصيل الاثنوغرافية والمفارقات العجيبة في ممارسات المصاهرة في صفوف هذه الثقافة أو تلك، وإنما يتمثل في أن المصاهرة يجري التعامل معها - مثلها مثل بقية أنساق القرابة والزواج - على أنها ميدان من ميادين البنى الاجتماعية التي يريد من خلالها ليفي ستروس امتحان مقولات ونظريات فلسفية أكثر أهمية برأيه من تلك التفاصيل الاثنوغرافية. فهو يريد من المصاهرة والزواج تأكيد وجود بنى فوقية على المستوى العقلي تتسم بباطنيتها، وبمسئوليتها عن كل العلاقات والسلوك

الاجتماعي الظاهر في مستوى البنى الاجتماعية. ولذلك فإن الزواج والقرابة في «البنى الأولية للقرابة» لا يحتلان عنده درجة الأهمية التي تحتلها المقولات الفلسفية، فليفي ستروس، كما يقول آدم كوبر، يريد أن يناقش من خلال موضوع القرابة والزواج مشكلات ذات صلة بالإنسان والمجتمع بصفة عامة وليست أوضاعا مجتمعية أو ثقافية محددة (Kuper, 1983: 175). فهو يريد من خلال «البنى الأولية للقرابة» - هذا المؤلَّف الذي كان يشكل الجزء الثاني من أطروحة ليفي ستروس لنيل الدكتوراه في السوربون - أن يثبت صحة مقولات مثل: المبادلة، والتضاد الثنائي، والثنائية، ونظام المحرمات، والتبادل، والاتصال، والتصنيف، وغيرها من المقولات. وبإثبات ليفي ستروس لصحة هذه المقولات يريد أن يؤكد مصداقية نظريته البنيوية: التي ترى أن هناك بنية عامة مشتركة للعقل الإنساني، وأن اللاشعور أو البنية المستترة لهذا العقل إنما يعملان وفق تلك المقولات المشار إليها سابقا، لذا فإن من المفترض أن تكون هذه السمة موجودة في الصين مثلما يفترض وجودها بين سكان قبيلة البرورو في أمريكا الجنوبية أو في أي مكان آخر من هذا العالم.

في تلقي ليفي ستروس:

تفاوتت تجارب التلقي (reception) لنظريات وأفكار ليفي ستروس الانثروبولوجية عامة ونظريته في القرابة خاصة من بلد إلى آخر من هذا العالم سواء من حيث الشكل أو النوع. فقد أحدثت أعماله المشار إليها في هذه الدراسة وتلك الأخرى التي اختصت مثلا بمجال الميثولوجيا (Levi--Strauss, 1964; 1966: 1968: 1971) تأثيرا هائلا في أوساط المهتمين بعلم الانثروبولوجيا والفلسفة والنقد والفولكلور والأدب. وقد تفاوتت مثلا تجارب تلقي الانثروبولوجيين في كل من فرنسا وبريطانيا وأمريكا لنظريات وأفكار ليفي ستروس، وذلك تبعا للسياق التاريخي لتطور علم الانثروبولوجيا، وطبيعة المدارس، ونوعية المشكلات التي كانت سائدة في تلك الدول، والتي تقاطعت نظريات وأفكار ليفي ستروس معها. وقد أتينا في الجزء الخاص بـ «من النسب إلى المصاهرة» من هذه الدراسة بشكل سريع وموجز على بعض من أشكال هذا التلقي في التجربة البريطانية، وقد يستدعي هذا إفراد دراسة خاصة تبحث في أشكال تلقي ليفي ستروس في هذه

الدول، أما دراستنا هذه فستحاول في هذا الجزء الأخير منها الإسهام في إلقاء الضوء البسيط على تجربة الاستقبال والتلقي العربي.

إشكالية التلقي الانثروبولوجي العربي:

ربما تكون من أبرز سمات الممارسات الانثروبولوجية في العالم العربي أنه ترتب على سيادة مناهج ونظريات المدرسة البنائية - الوظيفية، في مجال الكتابة الانثروبولوجية والاثنوغرافية، في هذا الجزء من العالم منذ خمسينيات هذا القرن حالة من الاستغراق الطويل في تطبيق مناهج ونظريات هذه المدرسة في دراسة ثقافة بعض المجتمعات المحلية العربية لدرجة أن أدبيات هذه المدرسة، سواء في مجال النظرية الانثروبولوجية، أو الكتب الجامعية التعليمية، أو الدراسات الاثنوغرافية، أصبحت تشكل اليوم قرابة التسعين في المائة مما هو منشور عربيا في مجال الانثروبولوجيا والاثنوغرافيا عامة[8]. ولأن القرابة تشكل العمود الفقري لمعظم المقولات والأطروحات الانثروبولوجية للبنائية - الوظيفية في بريطانيا، حيث نشأت وترعرعت هذه المدرسة، فإن القرابة تصدرت كذلك وبنفس الطريقة معظم المؤلفات الصادرة عن الانثروبولوجيين العرب ممن ينتمون إلى هذه المدرسة سواء في مجال الكتابة النظرية الانثروبولوجية أو الدراسات والأعمال الاثنوغرافية المعدة عن بعض المجتمعات المحلية العربية[9]. أما نصيب النظريات الانثروبولوجية الأخرى في مجال دراسة نسق القرابة في العالم العربي من قبل الانثروبولوجيين العرب وحتى الأجانب فهو يسير جدا إن لم يكن معدوما[10].

وهكذا فإن نصيب الانثروبولوجيا البنيوية ونظريتها في القرابة بين الانثروبولوجيين العرب ينسحب عليه ما ينسحب على بقية النظريات الانثروبولوجية التي لا تنتمي للبنائية - الوظيفية. ومما يدعو إلى التساؤل هنا أنه على الرغم من اشتراك البنيوية مع البنائية - الوظيفية في عدد هام من مصادر الفكر الفرنسي السوسيولوجي كتلك العائدة لأميل دوركايم ومارسيل مووس، وكذلك تشابه موقفهما المتسم بالسلبية تجاه التاريخ والمدارس التطورية عامة، إلا أن نظرة على الأدبيات الانثروبولوجية والاثنوغرافية العربية تكشف غياب أي استفادة أنثروبولوجية عربية من فكر ليفي ستروس عامة ونظريته في القرابة خاصة. فقد اقتصر التفاعل العربي، كما تقول أحد الانثروبولوجيات، على الأدباء والنقاد بينما تجاهلها الانثروبولوجيون (Shami, 1989)[11].

إن الإشكالية الانثروبولوجية التي يطرحها ليفي ستروس على المهتمين بدراسة الثقافة والمجتمع في العالم العربي، والتي أتينا على ذكرها في مقدمة هذه الدراسة، ما زالت قائمة وربما أفضل ما تستطيع أن تقدمه هذه الدراسة في هذه العجالة هو محاولة الاجتهاد في عملية الكشف عن أسباب هذه السلبية. نحن نعتقد أن أسباب الغياب قد تكون كثيرة ولكننا نورد الأهم منها، وهو ذلك السبب المتمثل - حسب اعتقادنا - في عدم ميل الامبريقية الانكلوساكسونية أساسا، وامتداداتها في العالم العربي، للبنائية ولطبيعة الأفكار التي يتناولها ليفي ستروس وخصوصا ذلك الشق من الموضوعات التي تتطلب البحث في ما وراء المحسوسات والسلوك الملاحظ وما يؤدي ذلك من فتح الباب أمام التيارات الفلسفية الشكية والمدارس التأولية.

أما السبب الآخر فيتمثل في معاداة الماركسية والاتجاهات الفلسفية المشابهة لها لأفكار ونظريات ليفي ستروس وذلك نتيجة مناداة الأخيرة بمقولات مناقضة للماركسية، من بينها على سبيل المثال نفي البنيوية لتأثير الشروط المادية على الشعور، وكذلك مناداة البنيوية ببنية غير مادية على المستوى العقلي ذات طابع كوني تلعب دورا في التأثير على العلاقات والبنى الاجتماعية وليس العكس. أما السبب الثالث فيعود إلى معاداة الاتجاهات والتيارات السياسية اليسارية الطابع (كالماركسية والوجودية حينها) لأفكار ليفي ستروس النابعة من خلافاته الفلسفية مع هذه التيارات. وكانت لهذه التيارات مواقف عقائدية سلبية من بعض الاتجاهات التي كان ينتمي إليها ليفي ستروس في فترة من الفترات كالسوريالية والرمزية، وكذلك من مواقف ليفي ستروس النقدية اللاذعة لأقطاب هذه الاتجاهات كنقده لجون بول سارتر، وموقفه السلبي والتحفظي من ثورة أيار الطلابية في فرنسا في عام 1968.

ونحن نرى أنه نظرا لسيادة هذه التيارات العقائدية أيضا في العالم العربي لذلك فإنه ليس من المستبعد أن يحدث تبني نفس المواقف من ليفي ستروس على المستوى الثقافي والسياسي العام، وربما أيضا يؤدي إلى تجنب التعاطي مع نظرياته في الأكاديميات العربية. وكانت هذه المواقف في حد ذاتها توفر لتلك الأكاديميات مجالا جيدا لإبعاد الشبهة عنها أو ما يجعلها بعيدة عن الخوض في قضايا جدالية لا تقع - حسب رأيها - في دائرة اختصاصها.

كما أن بين الأسباب المؤدية إلى غياب أفكار ونظريات ليفي ستروس عن الوسط الانثروبولوجي العربي ما يتصل بحداثة وجود هذا العلم في الأكاديميات العربية. فالانثروبولوجيا كتخصص علمي ما زال يعاني من غياب كامل كاختصاص مستقل في كل الجامعات العربية، وربما هنالك القليل من الجامعات التي تمنح بعض الدرجات العلمية على مستوى الدراسات العليا. هذا، بالإضافة أيضا إلى أن عدد المختصين في هذا العلم وحتى الثمانينيات الماضية لم يتجاوز أصابع اليد. وحتى إن وجد هؤلاء المختصون فإن معظمهم يعمل في أقسام تكون تابعة إما لعلم الاجتماع أو الآثار.

أما السبب الأخير فيعود - بنظرنا - إلى أن معظم الذين درسوا هذا العلم (في العقود الممتدة منذ الأربعينيات وحتى الستينيات) قد تلقوا علومهم في جامعات بريطانية أو أمريكية. وكانت تلك العقود هي العقود الذهبية للبنائية - الوظيفية بصفة عامة، وللمدارس والاتجاهات الصغيرة المتفرعة عنها أو عن الوظيفية، لذلك فإن هذا الجيل قد نقل معه إرث هذه المدرسة الهائل والحيوي جدا حينها[12]. ولذلك أصبحت نظريات هذه المدرسة هي السائدة في الأكاديميات العربية، وهي التي أصبحت بعد ذلك تُقيد معالم طريق الجيل الجديد من الانثروبولوجيين العرب الذين تلقوا تقاليد هذا العلم في مراحل تعليمهم العليا في جامعات مثل القاهرة والإسكندرية.

وعلى الرغم من أن عدداً من الأسباب الآنفة الذكر تعود إلى سياقات تاريخية لم تعد قائمة إلى الآن، حيث الأمر القائم في الوقت الراهن - ومن الناحية الفعلية - بين مدارس العلوم الاجتماعية والإنسانية هو السعي الدائم إلى تجاوز حدود ومعالم العلم والمدرسة الواحدة، وإلى السير الحثيث نحو التعاون بين هذه العلوم والمدارس المتفرعة عنها. فإذا ما حدث التسليم عربيا بذلك فإنه لا بد للعاملين في الانثروبولوجيا في العالم العربي أن يُشرعوا نوافذهم حتى يتلقوا شعاع عدد كبير من المدارس والاتجاهات الانثروبولوجية، والتي بات عدد كبير من نظرياتها يعالج جوانب هامة من مشكلات البنى الاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية.

إن تفاعل الانثروبولوجيين العرب سلبيا مع البنيوية عامة ومع نظرياتها في القرابة خاصة أمر غير مقبول، وخصوصا إذا ما عرفنا أن النسق القرابي

والممارسات القرابية في المجتمعات والثقافات العربية القبلية هما اللذان شكلا الأسس المركزية التي أقامت عليها البنائية - الوظيفية أطروحاتها ونماذجها النظرية الهامة: كالنسق الانقسامي، أو نسق البدنات الانقسامية، ونظام زواج أبناء العمومة، لهذا فإن من الضروري الالتفات إلى إسهام نظريات أخرى في مجال القرابة. إذ إن مجال القرابة يشهد أنثروبولوجيًا تحولات عديدة منذ نهاية الستينيات الماضية، وهي تحولات لم تلعب فقط دورا في نقد وتصحيح بعض الأطروحات التقليدية للبنائية - الوظيفية وإنما حتى في إعادة النظر في المناهج والكيفية التي يُدرس بموجبها نسق القرابة بأكمله[13]. لهذا فنحن نرى أنه قبل أن يحدث الانتقال أو الالتفات إلى النظريات والمدارس الانثروبولوجية الحديثة في مجال دراسة القرابة، كالمدارس الرمزية والتأويلية والمعرفية والمادية الثقافية وغيرها، لا بد من التوقف عند البنيوية باعتبارها ليس فقط المدرسة التي لعبت نظرياتها في مجال القرابة الدور الكبير على المستوى التحليلي والمنهجي، وإنما لكونها المدرسة التي لعبت دورا أكثر أهمية في دراسة ميادين مثل: الدين، والطقوس، والأساطير، والرمزية، والبناء الاجتماعي، وهذه الميادين تشكل بمجملها محاور هامة في البنى الاجتماعية العربية، الأولية والمعقدة، ماضيا وحاضرا. وإذا كان لجيل الرواد من الانثروبولوجيين العرب الفضل في التعريف بالبنائية - الوظيفية فإنه آن الأوان للأجيال التالية أن تتعرف وتتفاعل مع مدارس أخرى جديدة وحديثة حتى تتمكن من الإسهام في فلسفة هذا العلم، مثلما أسهم الجيل السابق بتفاعله مع البنائية - الوظيفية.

ملاحظات ختامية:

على الرغم من بيانات نعي البنيوية اليوم في بعض ميادين العلوم الإنسانية، كالفلسفة، والنقد، والأدب، وظهور بيانات جديدة تعلن سيادة عصر ما بعد البنيوية أو البنيوية الجديدة. فإذا كان كل ذلك قد حدث، وما زال، في مجالات كالنقد والأدب، على وجه الخصوص، فإن لذلك أسبابا ليس لموضوع هذه المقالة اختصاص فيها، أما في ميدان الانثروبولوجيا فإن مفاهيم وأفكار ليفي ستروس، وإن أخذت صيغا متعددة، فهي لا تزال تلهب خيال عدد غير محدود من الانثروبولوجيين العاملين في مجال أنثروبولوجيا المعرفة والأنثروبولوجية الرمزية. إن مكانة ليفي ستروس في الفكر الانثروبولوجي لا تتمثل فقط فيما أحدثه لدى

البنائية - الوظيفية من إعادة النظر في بعضٍ من أهم مفاهيمها. أو إسهام كتاباته وأساليبه في التحليل في قيام بعض الاتجاهات الوظيفية المتعددة الأوجه والتي كانت سائدة بين مدارس الانثروبولوجيا الثقافية في أمريكا ببلورة مفاهيمها، وإنما الأهم من كل ذلك قيام ليفي ستروس، على حد قول كليفرد غيرتز: «بجعل الأنثروبولوجيا شأنا عقليا وفلسفيا، وبربطها كذلك بالاتجاهات الفكرية العامة السائدة في العالم، أي أنه قد أخرجها من الميدان الامبريقي» (Geertz, 1991: 609).

وقد ترتب على ذلك في رأينا ليس فقط تناول الانثروبولوجيا لموضوعها بشكل مختلف، وإنما حتى في إعادة النظر في الكيفية التي تعاملت بموجبها النظريات الانثروبولوجية مع موضوعات مثل: البناء الاجتماعي، والقرابة، والطقوس، والأساطير، ونظم المعتقدات، واللغة، والرمز، والفن، وغيرها.

الهوامش والملاحظات:

- عبر المراحل العديدة التي مرت بها عملية إعداد وكتابة هذه الدراسة تلقيت مساعدات جليلة من قِبَل عدد من الأصدقاء، والزملاء، والجهات، مما يستدعي مني توجيه الشكر لهم جميعا. أرغب في توجيه شكري أولا إلى سليمان نجم خلف (من جامعة الإمارات) وإبراهيم غلوم وسلام الصعيدي ومحمد البنكي وباقر النجار (من جامعة البحرين) لما أبدوه من أشكال عديدة من المساعدات. وكانت لجهود وخبرة الأستاذ سلام الصعيدي في مساعدتي على استخدام الحاسب الآلي في تنظيم البيلوغرافيا الخاصة بهذه الدراسة، وغيرها من الدراسات الأثر الكبير في تطوير نشاطي البحثي. كما أنني أود أن أنوه بالاقتراحات القيمة التي قُدمت إليّ من قِبل محكمي مجلة العلوم الاجتماعية. وأخيراً أرغب في أن أقدم بصفة خاصة شكري لشيخة راشد الجنيد، زوجتي وصديقتي، التي قرأت واستمعت باهتمام للآراء وللأفكار الواردة في هذه الدراسة. وفيما عدا ذلك فإنني أتحمل وحدي مسئولية ما ورد في هذه الدراسة من أفكار.

(1) نشير في هذا الصدد إلى عدد من هذه الدراسات الاثنوغرافية والتي من بينها على سبيل المثال: دراسة إيفانز بريتشارد عن قبائل برقة (Evans- Pritchard, 1949)، ودراسة إرنست غيلنر عن قبائل البربر في جبال الأطلس (Gellner, 1969) ودراسة روبرت فارنيا ومصطفى شاكر سليم عن قبائل أهوار العراق (Fernea, 1970; Salim, 1962) ودراسة ريتشارد أنطوان للمجتمع القبلي الفلاحي في الضفة الشرقية لنهر الأردن (Antoun, 1971).

(2) نلفت النظر إلى كتاب إيفانز بريتشارد «الانثروبولوجيا الاجتماعية» والذي قام بترجمته إلى العربية الانثروبولوجي العربي: أحمد أبوزيد، ثم قيام حسن قبيسي

لاحقا بترجمته أيضاً تحت اسم آخر «الإناسة المجتمعية». أما فيما يخص أعمال ليفي ستروس المترجمة إلى العربية فنحيل القارىء إلى القسم العربي من ببلوغرافية دراستنا هذه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن دراستنا الحالية قد اعتمدت على أعماله المنشورة بالانجليزية وليست العربية، والترجمات الواردة فيها تخص كاتب الدراسة.

(3) هذا رغم تأكيدنا على تجربة العمل الحقلي المحدودة والقصيرة التي قام بها مارسيل مووس في الاسكيمو.

(4) من بين الأعمال المنشورة حتى الآن عن ليفي ستروس نذكر التالي منها: (Leach, Claude Levi-Strauss- Anthrpologist as Philosopher 1965; Levi-Strauss 1970; Boon, From Symbolism to Structuralism, 1972; Claude Levi-Strauss 1985; Pace, Claude Levi-Strauss, 1983).

(5) تجدر الإشارة هنا إلى محاولات بعض المفكرين العرب، من المهتمين بالفلسفة والنقد، بالكتابة عن ليفي ستروس أو البنيوية، ولعل من أهم هذه المحاولات تلك التي تمثلت في الأعمال التالية: (فؤاد زكريا، الجذور الفلسفية للبنائية، 1980)؛ و(زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، 1975)؛ و(عبد الرزاق الدواي، موت الانسان في الخطاب الفلسفي المعاصر، 1992). أما أنثروبولوجيًا فأشير إلى الدراسات المفردة التي قام بها: (محمد بن أحمودة، الانثروبولوجيا البنيوية أو حق الاختلاف، 1987). كما أن هناك بعض الإشارات المخصصة التي أوردها بعض من الانثروبولوجيين العرب للبنيوية، انظر مثلاً: (أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي (الجزء الأول - المفهومات، 1965) و(الحداد والنجار، الانثروبولوجيا، 1987)؛ (حسين فهيم، قصة الانثروبولوجيا، 1986)؛ و(فؤاد خوري، مذاهب الانثروبولوجيا وعبقرية ابن خلدون، 1992).

(6) انظر في هذا الصدد أعمال الانثروبولوجي الفرنسي موريس غودليه (Godelier, 1977, 1987)، وكذلك أعمال الانثروبولوجي البريطاني موريس بلوخ (Bloch, 1975, 1985)، والأمريكي مارشال سالينز (Sahlins, 1972, 1976).

(7) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الخامس، والتاسع والعشرين من «البنى الأولية للقرابة» (Levi-Strauss, 1949)، والفصل الثاني والخامس عشر من «الانثروبولوجيا البنيوية» (Levi-Strauss, 1958).

(8) راجع - على سبيل المثال لا الحصر - النتاج الانثروبولوجي والاثنوغرافي العربي التالي لاتجاه المدرسة البنائية - الوظيفية والذي ينتمي إلى أنثروبولوجيين عرب يمثلون بلداناً عربية مثل مصر، والسودان، والعراق،: (أحمد أبو زيد، 1963أ 1965-1967)؛ (فاروق إسماعيل, 1978, 1980أ)؛ (محمد الجوهري 1983,)؛ (محمد محجوب، 1981b, 1981a, 1970)؛ (السيد أحمد حامد، 1973)؛ (نبيل صبحي حنا، 1980)؛ (علياء

شكري، 1979)؛ (شاكر سليم، 1970, 1975)؛ (يوسف فضل، 1968)؛ (محمد غامري، 1989).

(9) لاحظ تصدر هذا الموضوع لعدد من الأعمال الحقلية التي قام بها الأنثروبولوجيون العرب والتي نشرت نتائج دراساتهم الحقلية في الأعمال الاثنوغرافية التالية:
(أحمد أبو زيد، 1963a, 1963b, 1967)؛ (محمد محجوب، 1970)؛ (فاروق إسماعيل، 1978, 1980)؛ (نبيل صبحي حنا، 1980)؛ (السيد أحمد حامد، 1973)؛ (علياء شكري، 1979)؛ (شاكر سليم، 1970)؛ (يوسف فضل، 1968)؛ و(عباس أحمد، 1986).

(10) لاحظ هيمنة المفاهيم النظرية للمدرسة البنائية - الوظيفية على عدد كبير من الأعمال الاثنوغرافية التي قام بها الانثروبولوجيون الغربيون حول بعض المجتمعات العربية المحلية، انظر على سبيل المثال الأعمال التالية:

(Evans-Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica, 1949; Peters, The Proliferation of Segments in The Lineage of the Bedouin of Cyrenaica, 1960; Some Structural Aspects of the Feud among the Camel-Herding Bedouin of Cyrenaica, 1967; Gellner, The Saints of the Atlas, 1969; Fernea, Shaykh and Effendi, 1970; Antoun, Arab Village, 1971; Asad, The Kababish Arab, 1970).

أما النظريات والمدارس الانثروبولوجية الأخرى فإن نصيبها من التطبيق في الدراسات الاثنوغرافية المعدة عن المجتمعات العربية المحلية تعد محدودة جدا، نشير إلى أبرزها كدراسة كليفرد غيرتز، ولورنس روسين، وديل أيكلمان عن المغرب (Clifford Geertz, 1979); (Held Geertz, 1979); (Rosen, 1979, 1984); (Dale Eickelman, 1976)، وليلى أبو لغد عن بدو الصحراء الغربية في مصر، وثريا التركي عن نساء النخبة في مجتمع جدة السعودي (Abu-Lghoud, 1986); (Altorki, 1988); (Wikan, 1982); (Eickelman, 1984). وامتازت هذه الدراسات باستخدامها مفاهيم تختلف عن تلك الخاصة بالبنائية - الوظيفية كمفهوم النسب القرابي، والانقسامية، فهي قد اتجهت إلى البحث في مفاهيم تتعلق بعلاقات السلطة في الأسرة الواحدة، وعلاقات التبعية والولاية، ومفهوم الذات والانتماء الجنسي عند الرجال والنساء وغيرها من المفاهيم.

(11) راجع الملاحظة الواردة في الهامش رقم (5).

(12) من بين أفراد هذا الجيل الذي تلقى تعليمه في بريطانيا: علي عيسى، وأحمد أبو زيد(من مصر)، حيث تلقى كل من منهما تعليمه في معهد الانثروبولوجيا الاجتماعة في جامعة أكسفورد. كما تلقى أنثروبولوجيون عرب آخرون مثل: شاكر مصطفى سليم (من العراق) وعباس أحمد (من السودان) تعليمهما في كلية

لندن الاقتصادية التابعة لجامعة لندن، أما حسين فهيم وعبد الحميد الزين وعاطف أحمد (من مصر) وفؤاد خوري (من لبنان) فقد تلقوا جميعا تعليمهم في الجامعات الامريكية.

(13) انظر إلى نماذج من تلك الانتقادات الموجهة إلى البنائية - الوظيفية (خاصة نماذجها النظرية التحليلية) في أعمال إمريز بيترز وإدموند ليش (Peters, 1960, 1967; Leach 1954)، وكذلك في الملاحظات التي أوردها ديل إيكلمان في كتابه المعروف بـ (الشرق الأوسط: مدخل أنثروبولوجي)، (Eickelman, 1981).

المراجع العربية

أحمد أبو زيد

1965 البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع، المفهومات (الجزء الأول)، الإسكندرية: الدار القومية للطباعة والنشر.

———

1967 البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع الأنساق (الجزء الثاني). الإسكندرية: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

———

1963أ دراسة انثروبولوجية في المجتمع الليبي. الإسكندرية: مطبعة دار الثقافة.

———

1963ب «دراسة انثروبولوجية في إحدى قرى الصعيد المصري». المجلة الجنائية. المجلد 6، العدد 3، : نوفمبر المركز القومي للبحوث الاجتماعية الجنائية، القاهرة.

السيد أحمد حامد

1973 النوبة الجديدة: دراسة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية. الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسين فهيم

1986 قصة الأنثروبولوجيا: فصول في تاريخ علم الإنسان، (سلسلة عالم المعرفة). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

زكريا إبراهيم
1975 مشكلة البنية. القاهرة: مكتبة مصر.

شاكر مصطفى سليم
1970 الجبايش: دراسة أنثروبولجية لقرية في أهوار العراق. بغداد: جامعة بغداد.

——
1975 المدخل إلى الأنثروبولوجيا. بغداد: مكتبة العاني.

علياء شكري
1979 بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي: دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية في المملكة السعودية. القاهرة: دار الكتاب للتوزيع.

عباس احمد
1986 دينكا أعالي النيل: النظم الاجتماعية والتغيرات المرافقة للمد العربي. دبي: دار القلم.

عبد الرزاق الدواي
1992 موت الانسان في الخطاب الفلسفي المعاصر: هيدجر، ليفي ستروس، ميشيل فوكو. بيروت: دار الطليعة.

فاروق مصطفى إسماعيل
1980أ الانثروبولوجيا الثقافية، الجزء الأول والثاني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

——
1980ب إثنوجرافيا الانقسنا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

——
1987 الأنثربولوجيا الاجتماعية: دراسة في النظم الاجتماعية لشعب كارني جنوب كردفان. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

فؤاد زكريا
1980 الجذور الفلسفية للبنائية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، العدد الأول.

فؤاد خوري

1992 مذاهب الانثروبولوجيا وعبقرية ابن خلدون. لندن: دار الساقي.

كلود ليفي ستروس

1977 الانثروبولوجيا البنيوية، (ترجمة مصطفى صالح). دمشق: منشورات دار وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

———

1983 العرق والتاريخ، (ترجمة سليم حداد). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

———

1986 الأسطورة والمعني، (ترجمة شكري عبد الحميد). بغداد: دار الشئون الثقافية العامة.

———

1987 الفكر البري، (ترجمة نظير جاهل). بيروت: المؤسسة الجامعية، ط 2.

———

1990 الإناسة البنيانية: الانثروبولوجيا البنائية الجزء الثاني، (ترجمة حسن قيسي) بيروت: مركز الإنماء القومي.

محمد بن أحمودة

1987 الانثروبولوجيا البنيوية أو حق الاختلاف. تونس: دار محمد علي الحامي للنشر.

محمد عبده محجوب

1970 الهجرة والتغير البنائي في الكويت: دراسة في الانثروبولوجيا الاجتماعية. الكويت: وكالة المطبوعات.

———

1980 مقدمة في الانثروبولوجيا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

———

1981 الانثربولوجيا السياسية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

محمد سليمان الحداد ومحمد يوسف النجار

1987 الانثروبولوجيا: مقدمة في علم الانسان. الكويت: المطبعة الدولية.

محمد حسن غامري

1989 مقدمة في الانثروبولوجيا العامة. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ط 2.

محمد الجوهري

1983 الانثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية. القاهرة: دار المعارف، ط 4.

نبيل صبحي حنا

1980 جماعات الغجر مع إشارة لغجر مصر والبلاد العربية. القاهرة: دار المعارف.

يوسف فضل حسن

1986 الشلوخ، أصلها، ووظيفتها في سودان النيل. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم.

المصادر الأجنبية

Abu-Lughod, T.

1986 Veiled Sentiments: Honor and Poetry in a Bedouin Society. Berkeley: University of California Press.

Altorki, S.

1988 Women in Saudi Arabia: Ideology and Behaviour among the Elite. New York: Columbia University Press.

Antoun, R.

1971 Arab Village: A Social Structural Study of a Transjordanian Peasant Community. Bloomington: Indiana University Press.

Asad, T.

1970. The Kababish Arabs: Power, Authority and Consent in a Nomadic Tribe. London: Hurst.

Barnard, A. and Good, A.

1984 Research Practices in the of Study Kinship. London: Academic Press.

Bloch, M. (ed)

1977 Marxist Analysis and Social Anthropology. London: Maloby Press.

Bloch, M.

1985 Marxism and Anthropology. Cambridge: Cambridge University Press.

Boon, J.

1972 From Symbolism to Structuralism: Levi-Strauss and Literary Tradition. Oxford: Oxford University Press.

———

1985 Claude Levi-Strauss. In Q. Skinner (ed.). The Return of Grand Theory in the Human Sciences. Cambridge: Cambridge University Press.

Dumont, L.

1957 Hierarchy and Marriage Alliance in South India Kinship. (R.A.I occ. Paper no.12). London: Royal Anthropological Institute.

———

1964 "Marriage in India, the Present State of the Question: Postscript to Part I". Part II: "Marriage and Status; Nayar and Newar". Contribution to Indian Sociology. 7, 77-98.

Durkheim, E. and Mauss, M.

1903 Primitive Classification. Chicago: University Chicago Press.

Durkheim, E.

1912 The Elementary Forms of the Religious Life. New York: Free Press.

Eickelman, D.

1976 Moroccan Islam: Tradition and Society in a Pilgrimage Centre. Austin Texas University Press.

———

1981 The Middle East: An Anthropological Approach. Englewood Cliffs & New Jersey: Prentice-Hall.

Eickelman, C.

1984 Women and Community in Oman. New York & London: New York University Press.

Evans-Pritchard, E.E.

1940 The Nuer: A Description of the Modes of livelihood and Political Institutions of a Nilotic People. Oxford: Oxford University Press.

Evans-Pritchard, E.E.

1949 The Sanusi of Cyrenaica. Oxford: The Clarendon Press.

Fernea, R.

1970 Shaykh and Effendi: Changing Patterns of Authority Among the El-Shabana of Southern Iraq. Cambridge: Harvard University Press.

Fortes, M.

1945 The Dynamics of Clanship among the Tallensi. Oxford: Oxford University Press.

———

1950 Kinship and Marriage among the Ashanti. In A.R. Radcliffe-Brown and D. Forde (eds.). African Systems of Kinship and Marriage. Oxford: Oxford University Press.

———

1953 "The Structure of Unilineal Descent Groups". American Anthropologist. 55,67-95.

Geertz, C., Geertz, H. and Rosen, L.

1979 Meaning and Order in Moroccan Society. New York: Cambridge University Press.

Geertz, H.

1979 The Meaning of Family Ties. In Meaning and Order in Morocan Society. C. Geertz, H. Geertz and L. Rosen. New York: Cambridge University Press.

Gellner, E.

1969 Saints of the Atlas. London: Weidenfeld & Nicolson, Chicago: University Press.

Geertz, C.

1991 "Interview with Clifford Geertz". Current Anthropology. 32,5,603-612.

Godelier, M.

1977 Perspectives in Marxist Anthropology. Cambridge: Cambridge University Press.

———

1987 "Infrastructures, Societies, and History". Current Anthropology. 19,4,763-771.

Kuper, A.

1983 Anthropology and Anthropologists: The Modern British School. London: Routledge and Kegan Paul.

Leach, E.

1954 Political System of Highland Burma: A Study of Kachin Social Structure. London: The Athlone Press.

———

1961 Pul Eliya: A Village in Ceylon. Cambridge: Cambridge University Press.

———

1965 Claude Levi-Strauss-Anthropologist and Philosopher. New Left Review. 34.

———

1970 Levi-Strauss. London: Fontana.

———

1982 Social Anthropology. London: Fontana Paperebacks.

Levi-Strauss, C.

1949 The Elementary Structures of Kinship. Boston: Beacon Press.

———

1958 Structural Anthropology. (Vol.I) London: Penguin Books.

———

1964. The Raw and the Cooked. New York: Harper and Row.

______

1966. From Honey to Ashes. London: Benguin Books.

______

1968. The Origin of Table Manners. New York: Harper and Row.

______

1971. The Naked Man. New York: Harper and Row.

______

1973. Structural Anthropology. (Vol. II) London: Penguin Books.

Levi-Strauss, C. and Eribon, D.

1991. Conversation with Claude Levi-Strauss. Chicago and London: University of Chicago Press.

Mauss, M.

1925. The Gift: The Form and Reason for Exchange in Archaic Societies. London: Routledge.

Pace, D.

1983. Claude Levi-Strauss: The Bearer of Ashes. London: Routledge.

Peters, E.L.

1960. "The Proliferation of Segments in the Lineage of the Bedouin of Cyrenaica". Journal of the Royal Anthropological Institute. 90, 29-53.

______

1967. "Some Structural Aspects of the Feud among the Camel-Herding Bedouin of Cyrenaica". Africa. 37, 261-81.

Radcliffe-Brown, A.R.

1935. "Patrilinial and Matrilineal Succession". Iowa Law Review. 20,2,286-303.

______

1950. Introduction. In, A.R. Radcliffe-Brown and D. Forde (eds.). African systems of Kinship and Marriage. London: Kegan Paul International.

Radcliffe-Brown, A.R.

1952. Structure and Function in Primitive Society. London: Routledge & Kegan Paul.

Rosen, L.

1979. Social Identity and Point of Attachment: Approaches to Social Organization. In Meaning and Order in Moroccan Society. C. Geertz, H. Geertz and L. Rosen. New York: Cambridge University Press.

———

1984. Bargaining for Reality: The Construction of Social Relation in Muslim Community. Chicago: University Press.

Sahlins, M.

1972 Stone Age Economics. London & New York: Routledge.

———

1976 Culture and Practical Reason. Chicago: Chicago University Press.

Salim, S.

1962 Marsh Dwellers of the Euphrates Delta. London: The Anthlone Press.

———

1989 "Socio-cultural Anthropology in Arab Universities.

Current Anthropology". 30,5,649-654.

Wikan, U.

1982 Behind the Veil in Arabia: Women in Oman. Baltimore & London: The John Hopkins University Press.

استلام البحث: فبراير 1994.

إجازة البحث: يوليو 1995.

تجارب دولية في الخصخصة: دروس من تجارب ماليزيا ونيوزيلاندا والمكسيك

مهدي إسماعيل الجزاف*
معهد الكويت للأبحاث العلمية

مقدمة

تواجه العديد من دول العالم صعوبات اقتصادية حقيقية نتيجة للركود الاقتصادي العالمي خلال الثمانينيات وأوائل هذا العقد، ونتيجة لاستمرار نمو مصروفات القطاع العام بمعدلاتها التاريخية. وقد أدى هذا الأمر إلى بروز ظاهرة العجز في الموازنات المالية وتدني حجم الفائض في الموازنات العامة في العديد من هذه الدول، وتراكم الديون الخارجية لمجموعة كبيرة من الدول النامية.

فاتجه العديد من دول العالم نحو خصخصة أنشطتها الاقتصادية كوسيلة لتقليص الإنفاق العام للحد من هذه المشكلة المتفاقمة. والمقصود بالخصخصة هنا نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما - جزئيا أو كليا - من القطاع العام إلى القطاع الخاص. لقد انطلقت برامج الخصخصة بشكل واسع في بريطانيا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وتبعتها دول عديدة مثل ماليزيا، ونيوزيلندا، والمكسيك وشيلي وغيرها. وسرعان ما تضاعف عدد الدول التي أبدت عزمها على التوجه نحو سياسات تحرير السوق والخصخصة مع بداية هذا العقد ولا سيما بعد فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي في شرقي أوروبا وآسيا. فلقد بدأت عمليات خصخصة واسعة النطاق في كل من هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وطاجكستان

* باحث في إدارة الاقتصاد التقني في معهد الكويت للأبحاث العلمية وعضو في فريق الخصخصة المنبثق من اللجنة المالية والإقتصادية بمجلس الأمة الكويتي.

وغيرها. وقد أبدى العديد من الدول العربية كمصر والمغرب وتونس والأردن وبعض دول مجلس التعاون الخليجي كالسعودية، وعمان، والكويت والإمارات العربية عزمها على المضي في هذا الاتجاه، خاصة في أعقاب الخسائر المالية الكبيرة التي سببها العدوان العراقي على دولة الكويت، وانحسار الإيرادات البترولية نتيجة لضعف السوق النفطية العالمية.

تُعتبر عملية الخصخصة عملية معقدة ذات أبعاد وآثار سياسية، واقتصادية، واجتماعية وقانونية. فعلى الرغم من العدد الكبير من الدول التي أعلنت عن عزمها على المضي في هذا الاتجاه، إلا أن عدد الدول التي قامت بالفعل بتنفيذ هذه البرامج يعتبر محدوداً نسبياً. بل إن كل تجربة خصخصة تضيف إلى حصيلة التجارب الدولية دروساً مستفادة، تستحق الدراسة لتفادي سلبياتها واتباع إيجابياتها في تنفيذ مشاريع الخصخصة المستقبلية. ويؤكد الخبراء في هذا المجال أهمية أخذ الظروف والعوامل المحلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية بعين الاعتبار عند رسم استراتيجيات الخصخصة وتنفيذها، حيث هناك شبه اقتناع عالمي بأن تجارب الخصخصة لا يمكن نقلها بحذافيرها من دولة إلى أخرى.

يسلط هذا البحث الضوء على بعض الجوانب الهامة للخصخصة لمجموعة منتقاة من دول العالم (ماليزيا ونيوزيلاندة والمكسيك) لإبراز إيجابيات وسلبيات الخصخصة بهدف الاستفادة منها في رسم استراتيجيات وبرامج الخصخصة للدول التي تنوي المضي قدماً في هذا الاتجاه. ولقد جاء اختيار هذه الدول بناء على توصيات البنك الدولي، الذي يعتبر المؤسسة العالمية الرائدة في مجال الخصخصة.

يتناول هذا البحث الجوانب الآتية لتجارب الخصخصة في هذه الدول:

أ - سرداً للوضع الاقتصادي السائد قُبيل تنفيذ برامج الخصخصة للتعرف على الأوضاع والدوافع الاقتصادية التي دفعت هذه الدول لتبني هذا البرنامج.

ب - الأهداف المعلنة رسمياً لعمليات الخصخصة التي سعت كل دولة إلى تحقيقها.

ج - مجالات وأساليب وطرق الخصخصة التي جرى تطبيقها في كل تجربة.

د - الإطار أو النظام الرقابي الذي جرى تطويره للرقابة على الأسعار والجودة، والسبل التي استخدمت لتوسعة نطاق المنافسة التجارية وغيرها من المهام الرقابية والإشرافية.

هـ - أوضاع القوى العاملة، ولا سيما تلك العاملة في القطاع العام قُبيل الخصخصة، وكيفية نقل هذه القوى العاملة إلى الشركات التجارية الجديدة والتعامل مع القوى العاملة الفائضة.

و - الهيئة الإشرافية والجهاز الإداري التنفيذي الذي تولًّ مهام تطبيق برامج الخصخصة.

ي - مشاريع الخصخصة المستقبلية في كل من هذه الدول الثلاث.

ع - أهم الملاحظات والدروس المستفادة من كل تجربة ولا سيما مدى قابليتها للتطبيق في برامج الخصخصة في دولة الكويت.

تعتمد هذه الدراسة على زيارات ميدانية لهذه الدول الثلاث، وعلى سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين والأجهزة المنوط بها مهام تنفيذ برامج الخصخصة. كذلك تعتمدالدراسة على مقابلة مجالس إدارات بعض الشركات الخاصة الناشئة نتيجة الخصخصة، علاوة على المراجع العديدة التي أمكن الحصول عليها من كل دولة.

التجربة الماليزية في الخصخصة

1-2 الوضع الاقتصادي الماليزي: تتمتع دولة ماليزيا بمعدلات نمو اقتصادية مرتفعة جداً على الصعيد العالمي خلال السنوات الأربع الماضية، لا سيما بعد مرحلة الركود الاقتصادي في عام 1985م، الذي نتج عن تقلبات حجم الطلب وأسعار المطاط والقصدير، المنتَجين الرئيسين اللذين اعتمد الاقتصاد الماليزي على تصديرهما للخارج. فلقد بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي 8.3% سنويا خلال العامين 1991-1993 (World Bank, 1992). ويمكن عزو هذا المعدل المرتفع للنمو إلى عدة عوامل؛ أهمها:

- تطوير القطاع الزراعي، وتوسعة القاعدة الإنتاجية الزراعية، مما ساهم في زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ، وجعل هذا القطاع أقل عرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولي.

- تطوير القطاع الصناعي لتلبية الاحتياجات المحلية في مراحلها الأولى، ومن ثم التركيز على تصدير المنتجات الصناعية، إلى أن بلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 12% خلال العقدين الماضيين، أي أنه أصبح من أعلى المعدلات العالمية.
- سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة ونفذته بنجاح كبير؛ حيث تنوعت الصادرات لتشمل منتجات أخرى بالإضافة إلى المطاط والقصدير، مثل: زيت النخيل، والأخشاب، والبترول، والغاز الطبيعي، والكوكو، والكهربائيات والإلكترونيات وغيرها. كما تبنت ماليزيا مجموعة من السياسات الاقتصادية الفعالة التي جعلتها تستقطب رؤوس أموال أجنبية؛ إذ بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية 29% من إجمالي الاستثمارات في الدولة عام 1993م. ونتيجة لخصخصة القطاعات الإنتاجية والخدمية استطاعت ماليزيا توسعة قواعد الإنتاج الصناعي وتحديث البنية التحتية مستفيدة من رؤوس أموال القطاع الخاص ومهاراته الإبداعية التي ساهمت في رفع الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية.
- تطوير وتنمية القوى العاملة الوطنية، وذلك حسب الاحتياجات التنموية وفق خطة مدروسة. وتعتبر القوى العاملة الماليزية اليوم مثقفة ومقتدرة وذات إنتاجية مرتفعة مقارنة بدول آسيا المجاورة. ونظرًا لمعدلات النمو المرتفعة، يتوقع أن تعاني ماليزيا خلال الفترة القادمة من نقص في القوى العاملة الوطنية. ولقد بدأت بالفعل في استقدام قوى عاملة من الدول الآسيوية المجاورة كإندونيسيا وتايلاند وغيرها.
- الاستقرار السياسي للبلاد وعزم الدولة على المضي قدما في العملية التنموية بقوة كان لهما الأثر البالغ في تزايد معدلات النمو الاقتصادي للبلاد.

يبلغ عدد سكان ماليزيا حاليا نحو 19.5 مليون نسمة. يشكل السكان الأصليون (المالاي) حوالي 58% منهم. ويشكل ذوو الأصول الصينية نحو 32%، والبقية غالبيتها من أصول هندية. وقد شكل هذا التركيب العرقي عائقا كبيرا خاصة في أواخر الستينيات نتيجة لتفاوت المستوى المعيشي بين هذه الفئات. فقد تمركزت الأقلية ذات الأصل الصيني في المدن مسيطرة على الاقتصاد الوطني، بينما ساد الفقر بين أغلبية المالاي العاملين في قطاع الزراعة.

ولقد حققت دولة ماليزيا إنجازات كبيرة في إعادة توزيع الدخل بين هذه الفئات العرقية ضمن خطتها الاستراتيجية المعروفة بـ (New Economic Policy).

ويجري العمل الآن على تنفيذ الخطة التنموية المعروفة بالـ (2020 Strategic Plan) والتي تطمح إلى تصنيف ماليزيا كدولة صناعية بحلول عام 2020م، ورفع معدل دخل الفرد إلى أربعة أضعاف مستوياته عام 1991.

2-2 دوافع الخصخصة وأهدافها: لقد مر الاقتصاد الماليزي بمحنة حادة في النصف الأول من عقد الثمانينيات، وذلك نتيجة لاعتماده الكبير على تصدير منتجَين رئيسين؛ هما: المطاط والقصدير. ولقد أدت تقلبات الأسعار لهاتين السلعتين في السوق الدولي إلى ركود اقتصادي عام 1985م. من جانب آخر تزايدت المتطلبات المالية لبناء وتحديث البنية التحتية وتوسعة القاعدة الصناعية للبلاد. إضافة إلى ذلك ازداد حجم القطاع العام لتصل مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي إلى نسبة 48%. وبلغ حجم القوى العاملة في القطاع العام نحو 800,000 عامل (أي 15% من إجمالي السكان مقارنة بـ 3% فقط لليابان). وبلغ عدد الشركات الحكومية نحو 900 شركة. وتدنت معدلات النمو الاقتصادي لتصل في عام 1985م (سالب) 1.1% مقارنة بـ 6.3% في عام 1983م. كما بلغت قيمة المديونيات الخارجية 50.5 بليون دولار ماليزي (رينجة) في عام 1985، مقارنة بـ 7.3 بليون في عام 1980. ونتيجة لهذه الظروف الاقتصادية الصعبة تبنت الدولة سياسة اقتصادية جديدة، تدعو إلى مشاركة القطاع الخاص برؤوس أمواله وقدراته العالية في الإدارة والتسويق. وتعتبر ماليزيا من أوائل الدول - في العالم - التي اتجهت نحو الخصخصة، مما خلق لديها خبرات واسعة في هذا المجال.

حددت دولة ماليزيا أهداف عملية الخصخصة كالتالي:

1- تخفيف الأعباء المالية والإدارية عن عاتق الدولة. 2- تحسين الكفاءة والإنتاجية. 3- تعجيل النمو الاقتصادي. 4- تقليص حجم ودور القطاع العام في الاقتصاد الوطني. 5- المساهمة في تحقيق أهداف السياسة التنموية الوطنية.

3-2 أساليب ومشاريع الخصخصة: لقد اتبعت الدولة الأساليب التالية في الخصخصة:

- البيع المباشر (Sale of Equity).
- بيع الأصول (Sale of Assets).
- تأجير الأصول (Lease of Assets).

- عقود الإدارة (Management Contracts).
- بناء - تشغيل - تحويل (Build-Operate-Transfer [BOT]).
- بناء - تشغيل (Build-Operate [BO]).

ويبلغ إجمالي عدد مشاريع الخصخصة للفترة 1983-1994 نحو مائة وعشرة مشروعات. كان منها 25 مشروعاً جديداً والأغلبية المتبقية كانت نتيجة تحويل أنشطة كانت سابقاً ضمن القطاع العام. وكانت خصخصة محطة حاويات ميناء كيلانج من أوائل هذه المشاريع وسرعان ما توسعت العملية لتشمل عدداً كبيراً من القطاعات الهامة الأخرى (Rahman,A: 1992) نذكر أهمها أدناه:

- الخطوط الماليزية
- الاتصالات السلكية واللاسلكية
- توليد ونقل وتوزيع الكهرباء
- مصنع حكومي للسيارات
- ميناءي غرب كيلانج وبينانج
- خط شمال/ جنوب السريع
- خدمات البريد والمواصلات
- خدمات الصرف الصحي

لقد عملت الدولة على توسعة نطاق مشاركة السكان المالاي في تملك الشركات الجديدة، وذلك على حساب الماليزيين من الأصول الصينية والمستثمر الأجنبي. فحققت نجاحاً نسبياً في هذه السياسة الهادفة إلى توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة بين المواطنين، ولتقليل نسبة المواطنين الذين يعيشون دون مستوى الفقر. وعلى الرغم من ذلك، شارك الصينيون والمستثمرون الأجانب برؤوس أموال كبيرة في عمليات الخصخصة خلال الفترة الماضية.

4-2 الإطار الرقابي (Regulatory Framework): جرى إنشاء نظام رقابي للأنشطة التجارية والمرافق العامة التي جرت خصخصتها في ماليزيا والتي يعتبر نطاق المنافسة فيها محدوداً (مثل الموانىء) أو المجالات الاحتكارية (مثل قطاع الاتصالات والكهرباء). وتمارس الحكومة حقوقها الرقابية عن طريق أسلوبين مميزين هما:

أ - إصدار التراخيص: تنشأ وحدة تنظيمية في الجهة الحكومية المعنية بالنشاط. وتناط بها مسؤولية رقابة النشاط المعني. فمثلا جرى إنشاء مكتب رقابي في وزارة الكهرباء، ومُنحت له صلاحيات معينة تمكنه من مراقبة كافة الشركات التجارية التي تقدم خدمات تتعلق بتوليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية. لا سيما فيما يتعلق بالأسعار وجودة الخدمات. ولا تستطيع الشركات التجارية العاملة في هذا القطاع تقديم أي خدمات إلا بعد الحصول على تراخيص لذلك. وتتضمن التراخيص كافة الشروط التي تفرضها الدولة لتقديم الخدمات بكفاءة عالية وأسعار مناسبة ومواصفات قياسية للجودة، وفي نفس الوقت تحقق عائدا عادلاً لملاك شركات القطاع الخاص. ومن الأهمية هنا ملاحظة أمرين هامين؛ هما: تهيئة الوحدة الرقابية قبل خصخصة القطاع، وذلك لضمان خضوع الشركات للرقابة من أول يوم تمارس فيه أعمالها. والأمر الثاني هو أن التراخيص تمنح لمدة زمنية محددة يجري حين انقضائها تعديل شروطها حسب المتغيرات الجديدة، مثل زيادة نطاق المنافسة أو إدخال آلية جديدة للتسعير.. إلخ.

ب - عقود الامتياز (Concessikon Agreements) أو عقود الخصخصة (Privatization Agreement) يحدث في المراحل الأولى للخصخصة التعاقد بشكل مباشر بين الحكومة وشركات القطاع الخاص. ويشمل العقد كافة حقوق والتزامات الشركة، مثل: تحديد الأسعار الأولية وآلية تغييرها وشروط أخرى حسبما تراه الدولة ضروريا لمراقبة أداء الشركة. ومثالاً على ذلك عقد الخصخصة بين الدولة والشركة التي تدير ميناء كيلانج.

ويطبق الأسلوب الأول لمراقبة الخدمات العامة التي تجري خصخصتها؛ مثل قطاع الكهرباء والاتصالات. بينما يطبق الأسلوب الثاني للمرافق العامة، مثل الموانىء والطرق السريعة وغيرها. وتعتبر خبرة ماليزيا في المجالات الرقابية محدودة نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة مثل بريطانيا والولايات المتحدة، مع العلم بأن الدول المتقدمة تغيِّر من نظمها الرقابية بشكل مستمر حسب المستجدات التكنولوجية، ولتوسعة نطاق المنافسة.

2-5 قضايا القوى العاملة: لم تمثل عملية تحويل العاملين في القطاع العام إلى القطاع الخاص مشكلة كبيرة بالنسبة لماليزيا، بل ينتظر عدد كبير من العاملين في القطاع العام أن يشملهم برنامج الخصخصة لعدة أسباب؛ أهمها الآتي:

- يتمتع العاملون في القطاع الخاص بمعدل رواتب أعلى من العاملين في القطاع العام.
- حولت الحكومة كافة القوى العاملة ضمن النشاط الحكومي إلى القطاع الخاص.
- ألزمت الحكومة شركات القطاع الخاص بتوظيف القوى العاملة المنتقلة إليهم لمدة لا تقل عن خمس سنوات، ومنعت فصلهم إلا للأسباب التأديبية المنصوص عليها في القانون.
- ألزمت الحكومة القطاع الخاص بدفع رواتب إلى القوى العاملة المنقولة لا تقل عن رواتبهم السابقة كموظفين في الدولة. وفيما عدا ذلك تخضع القوى العاملة المنقولة لنفس شروط القوى العاملة في القطاع الخاص دون أي تمييز.
- منحت فرصاً استثمارية للقوى العاملة في الشركات المخصخصة. فقامت بتخصيص نسبة معينة من رأسمال الشركة المخصخصة (مثلا 5%) لاكتتاب العاملين في الشركة وفق شروط ميسرة. كما مكنتهم من شراء نسبة محددة من الأسهم بسعر الإصدار بعد مضي ثلاث سنوات من العمل في الشركة، وذلك لتحفيزهم للاحتفاظ بأسهمهم. ويجري العمل حالياً على توفير فرص استثمارية أخرى لتحفيز القوى العاملة على العمل بكفاءة للشركة.

ونظراً للنمو الاقتصادي الذي تتمتع به ماليزيا، تعتبر نسبة العاطلين فيها منخفضة جداً. لذا لم تمثل عملية الخصخصة تهديداً للعاملين في القطاع العام. بل على العكس من ذلك، ارتفعت معدلات رواتب القوى العاملة المنتقلة إلى القطاع الخاص بنسب كبيرة (مثلا: ارتفاع 70% في معدل رواتب العاملين في قطاع الكهرباء).

2-6 الجوانب القانونية: مع أن معظم مواد الدستور والقوانين لا تعوق مشروعات الخصخصة بشكل عام، إلا أنه جرى تعديل بعض مواد الدستور والقوانين لتذليل عوائق محددة في طريق تنفيذ برامج الخصخصة. فمثلا، عدلت بعض بنود الدستور الخاصة بنزع الملكية، بهدف إتاحة الفرصة للحكومة من نقل ملكية بعض الأصول والممتلكات العامة إلى القطاع الخاص. كما جرى تعديل

قانون التقاعد وقوانين المرافق الحكومية (الاتصالات والموانىء والكهرباء وغيرها) لتفعيل مشاريع الخصخصة ضمن إطار قانوني. ويلاحظ بأنه لم يصدر قانون عام للخصخصة في ماليزيا، وإنما عدلت القوانين ذات العلاقة لتنفيذ كل مشروع خصخصة على حدة. وتخضع كافة الشركات المخصخصة لقانون الشركات العاملة في القطاع الخاص دون أي تمييز. وبالنسبة للمجالات الاحتكارية مثل الاتصالات، والكهرباء، والبريد، والصرف الصحي، فأصدرت قوانين قام بموجبها تشكيل هيئات أو لجان رقابية متخصصة.

7-2 إدارة عملية الخصخصة: تخطط وتنفذ مشاريع الخصخصة من خلال وحدة تنظيمية تسمى بـ «وحدة التخطيط الاقتصادي» (Economic Planning Unit: 1993) التابعة لمجلس الوزراء. ونظراً للاهتمام البالغ الذي يوليه رئيس مجلس الوزراء لمشاريع الخصخصة، تتبع هذه الوحدة مباشرة مكتب رئيس مجلس الوزراء. من مهام ومسؤوليات هذه الوحدة النظر في الأنشطة والخدمات الحكومية، كما تقدم مقترحاتها لرئيس مجلس الوزراء بشأن خصخصة البعض منها. وبعد موافقة مجلس الوزراء تعرض على البرلمان ومجلس الشيوخ للموافقة عليها. ترسم هذه الوحدة خطة للخصخصة كل عامين وتقيّمها كل عام وتعدلها حسب الحاجة والمستجدات. وعلى الرغم من قيام هذا المكتب بالإشراف على خصخصة العديد من القطاعات الهامة في ماليزيا، إلا أنه يواجه مستجدات وتحديات جديدة في كل مشروع جديد، نظراً لاختلاف طبيعة المشاريع وتلافيا لسلبيات عمليات الخصخصة السابقة.

وتلعب الوزارات المعنية بالنشاط المراد خصخصته والحكومات المحلية دوراً هاماً في تنفيذ عمليات الخصخصة. فيجري التنسيق بين الوزارات والحكومات المحلية عبر لجنة وزارية للخصخصة ولجان خصخصة على مستوى الحكومات المحلية.

ولقد أفسحت الحكومة المجال أمام مبادرات القطاع الخاص. وجرى تطوير نظام وآلية تحفيز لمبادرات القطاع الخاص، للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية على أساس أولوية التقديم في المقترحات؛ فمثلاً: بإمكان أي مستثمر خاص أن يقدم مقترحاً بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة عامة، مرفقاً بدراسة تبين الجدوى الاقتصادية

للمشروع المقترح، وأسس حساب التكلفة والأسعار حسب نماذج موحدة معدَّة سلفاً من قِبل وحدة التخطيط الاقتصادي. تستقبل الوحدة هذه المقترحات وتدرسها وتمنح التراخيص وفق مبدأ أولوية التقدم بالمقترحات. وجرى الإعلان عن آلية التقديم والنماذج والمعلومات المطلوبة بشكل واضح لإبعاد كافة الشبهات حول تفضيل مستثمر على آخر.

2-8 مشاريع مستقبلية: تدرس الحكومة الماليزية في الوقت الحالي خصخصة العديد من الخدمات العامة، مثل شبكات الصرف الصحي وموارد المياه والخدمات غير الصحية في قطاع الصحة العامة وغيرها. ويظل باب استقبال مبادرات ومقترحات القطاع الخاص للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية مفتوحاً لكافة المستثمرين. نظراً لنجاح تجارب الخصخصة في ماليزيا، ازدادت ثقة المستثمرين. ويُتوقع لعمليات الخصخصة الاستمرار بشكل جيد خلال الفترة القادمة، لا سيما في القطاعات التصنيعية والإنتاجية.

2-9 أهم الملاحظات والنتائج: يستفاد من التجربة الماليزية بشكل واضح أن سياسة الانفتاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة الموازية ساهمت بشكل مباشر في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، ورفع مستوى الخدمات وزيادة الكفاءة ورفع إنتاجية القوى العاملة في البلاد. وتسعى الدولة في سياستها طويلة الأجل، المسماة بسياسة الـ 2020، إلى تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية بحلول عام 2020م. ويؤكد المسؤولون أنه على الرغم من مرور أحد عشر عاما على تجربة الخصخصة، إلا أنه توجد باستمرار عوائق جديدة تنشأ من خلال التطبيق (خاصة في تفعيل الجهات الرقابية وخصخصة القطاعات الحيوية الأخرى الصعبة مثل التعليم والخدمات الصحية) ويجب النظر فيها ومعالجتها لتخطي العقبات الجديدة.

لقد استطاعت الحكومة من خلال برامج الخصخصة تحقيق أهدافها التي من أجلها فُرض تبنّي البرامج، مثل تخصيص ما يقارب أكثر من مائة وعشرة أنشطة منذ عام 1983، وتحسين الخدمات، وزيادة الكفاءة والإنتاجية، وتقليل التزامات الدولة المالية، وخلق فرص عمل، وتنمية مجالات التدريب، ونقل التكنولوجيا،

وكسب الاستثمار الخارجي وتوزيع الثروة الوطنية بشكل أفضل من السابق. ويعد برنامج الخصخصة في ماليزيا من أنجح التجارب الدولية حسب تقديرات بعض الخبراء الأجانب.

التجربة النيوزيلاندية في الخصخصة

1-3 الوضع الاقتصادي النيوزيلاندي: انتعش الاقتصاد النيوزيلاندي في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة لنمو صادرات قطاعي الزراعة وتربية المواشي. ولقد ساعد نيوزيلاندا في ذلك موقعها الجغرافي البعيد نسبياً عن مناطق التوتر. واستمر هذا النمو بشكل متزن خلال الخمسينيات والستينيات، حيث بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي 4% سنوياً، بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمي من جانب، وزيادة الطلب على الأصواف خلال الحرب الكورية من جانب آخر.

في نهاية الستينيات بدأت نيوزيلاندا تواجه صعوبات اقتصادية نتيجة المنافسة الدولية الشديدة في السوق العالمي للمنتجات الزراعية والحيوانية، الأمر الذي تسبب في ظهور عجز في ميزان المدفوعات لديها واستمراره لفترة طويلة. ونظراً لسياسة الدولة حينئذ الهادفة إلى الاحتفاظ بمستوى معيشي مرتفع للمواطنين، استمر نمو المصروفات العامة وفق معدلاتها السابقة الذي بدوره تسبب في بروز مشكلة الديون الخارجية. وتزامن ذلك مع تبنِّي سياسات الحماية الضريبية لكافة السلع المستوردة من الخارج، الأمر الذي أدى إلى تدنِّي مستويات الإنتاجية والكفاءة في القطاع العام.

ازداد الوضع الاقتصادي سوءاً خلال السبعينيات نتيجة لاستمرار ضغوط المنافسة الدولية، وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية من جانب، والارتفاع المفاجىء في أسعار البترول في عامي 1973 و1979 من جانب آخر. وفي أوائل الثمانينيات، بدأت الدولة ترسم برنامجاً جدياً و جذرياً لإصلاح الاقتصاد المتدهور. فعلى صعيد الاقتصاد الكلي، استهدف البرنامج الجديد تخفيض نسبة التضخم وتحقيق توازن بين المصروفات والإيرادات العامة، للحد من مشكلة العجز المالي المزمن. أما على صعيد الاقتصاد الجزئي، سعى البرنامج إلى زيادة

الكفاءة و الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية، ورفع الدعم الحكومي عنها إضافة إلى السماح لقوى السوق لتحديد الأسعار، والتوقف عن الاستثمارات الحكومية في المشاريع الرأسمالية الضخمة، مع تحرير كافة القطاعات الاقتصادية، وفتح أبواب المنافسة للسلع المستوردة من خلال إزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي.

واليوم، أي بعد مرور ما يقارب العقد من الزمان على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، تجني نيوزيلاندا ثمار سياساتها الجديدة، حيث يرتكز الاقتصاد بشكل رئيس على التجارة الدولية؛ فقد ارتفعت الصادرات لتشكل نحو 31٪ من ناتج الإجمالي المحلي في عام 1993م؛ حيث بلغ معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي 7.1٪ خلال العامين 1992 و 1993. بينما انخفضت نسب التضخم فأصبحت لاتتجاوز الـ 2٪. كما تتجه نسب البطالة نحو الانخفاض. نتيجة لذلك استطاعت الدولة السيطرة على نمو المصروفات العامة، بينما يجري العمل على سداد الديون الخارجية بشكل مُرْضٍ.

لايزال قطاعا الزراعة والمواشي يشكلان قطاعين هامين في الاقتصاد النيوزيلاندي. بينما يشهد قطاعا الصناعة والخدمات نمواً سريعاً. ومن أهم الصناعات: صناعة المعادن، والأخشاب، والمشتقات البترولية (بعد اكتشاف مكامن للغاز الطبيعي والبترول) و الكيماويات. كما يشهد قطاع السياحة نمواً متسارعاً.

فيما يلي أهم المؤشرات العامة لنيوزيلاندا حسب الإحصائيات المنشورة لعام 1993م:

- عدد السكان نحو 3.5 مليون نسمة.
- إجمالي الناتج المحلي = 77,076 مليون دولار نيوزيلاندي (د. ن.).
- سعر الصرف: 1 دولار أمريكي = 1.6 د. ن.
- نسبة البطالة = 9.1٪.
- نسبة التضخم = 1.5 ٪.
- إجمالي الإيرادات الحكومية = 27.629 مليون د. ن.
- إجمالي المصروفات الحكومية = 29.418 مليون د. ن.

- إجمالي ديون الدولة = 48.286 مليون د. ن.

2-3 دوافع الخصخصة وأهدافها: نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها نيوزيلاندا قبل الثمانينيات، تبنت الدولة برنامجاً اقتصادياً شاملاً لتحسين الأوضاع الاقتصادية. وقد شمل برنامج الإصلاح تعديل عدة مسارات متوازية؛ مثل: رفع الحماية الضريبية، وفتح الاقتصاد للاستثمار الأجنبي، وتحرير القطاع المصرفي وتهيئة السوق والقوانين لتحفيز المنافسة إضافة إلى إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، ومن ثم تحويل ملكيتها وإدارتها إلى القطاع الخاص. أي أن الخصخصة جاءت كجزء من برنامج اقتصادي متكامل شمل العديد من التعديلات الجذرية الأخرى في الاقتصاد.

لقد حددت نيوزيلاندا الأهداف التالية لعملية الخصخصة:

1 ـ زيادة الكفاءة الاقتصادية (Economic Efficiency).

2 ـ تقليص المصروفات العامة، وزيادة إيرادات الدولة.

3 ـ تخفيض الديون الخارجية المزمنة.

4 ـ المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج الوطني للتنمية الاقتصادية.

3-3 أساليب ومشاريع الخصخصة: لقد اتبعت نيوزيلاندا طريقاً يختلف عن معظم الدول الأخرى في خصخصة الأنشطة الحكومية. فجرى تحويل العديد من الأنشطة الحكومية ذات الطابع التجاري (trading activities) في إدارات الدولة إلى شركات حكومية كمرحلة انتقالية تمهيداً لبيعها على القطاع الخاص. وتسمى هذه الطريقة بالـ Corporatization (Duncan, 1. 1992 & Jennings, S etal: 1987) . و تتمثل أهداف المرحلة الانتقالية في الآتي:

(1) تحسين الأداء المالي للنشاط، (2) تهيئة الإطالر الرقابي وفتح باب المنافسة، (3) معالجة القضايا المتعلقة بالقوى العاملة الفائضة، (4) رفع الدعم الحكومي، (5) تعظيم قيمة البيع للقطاع الخاص.

الجدير بالذكر أنه لوحظ تحسن كبير في الأداء المالي والكفاءة والإنتاجية بمجرد تحويل أي نشاطٍ من الوزارات أو الهيئات إلى شركات حكومية، فعلى سبيل المثال: حققت شركة البريد (الحكومية) أرباحاً بلغت 141 مليون دولار نيوزلندي في عام 89/87، بعدما كانت تحقق خسارة مقدارها 5 ملايين دولار

نيوزيلندي في العام المالي السابق عندما كانت الإدارة حكومية. كما حقق بنك البريد (شركة حكومية) أرباحاً بلغت 113 مليون دولار نيوزيلندي، بعدما كانت تبلغ خسارتها 46 مليون د.ن. في العام السابق للتحويل. وتمكنت شركات حكومية مثل شركات إنتاج الفحم وصناعة الأخشاب وقاطرات سكك الحديد من تحقيق أرباح بمجرد تحويلها إلى مؤسسات عامة.

يرجع نجاح الشركات الحكومية إلى عدة أسباب أهمها:

أ - توظيف أعضاء مجلس إدارات الشركات الحكومية من ذوي الخبرة الناجحة في إدارة الأعمال التجارية من القطاع الخاص، وفق عقود زمنية تجدد كل عامين بعد إجراء عمليات تقويم (حقيقية ومحايدة) لإنجازاتهم وفعالياتهم خلال فترة عملهم. وبناءً على ذلك يجري تجديد عقودهم أو استبدالهم بآخرين.

ب - منح مجلس الإدارة الموظف كافة الصلاحيات في توظيف المديرين العامين للشركات من ذوي الكفاءة من القطاع الخاص. وتعيينهم وفق شروط تشابه شروط توظيف أعضاء مجالس الإدارات. ومنح المديرين العامين كافة الصلاحيات لتوظيف مديري الشركات وهكذا.

جـ - منح الشركات صلاحيات واسعة لإدارتها على أسس تجارية بحتة (وفقاً لقانون الشركات التجارية المعدل). وبذلك تمكنت الشركات من العمل بشكل تجاري بعيداً عن التأثيرات السياسية والاجتماعية.

ولقد أصدرت الدولة في الآونة الأخيرة بياناً للشركات الحكومية يدعوها إلى تعديل أوضاعها المالية، تمهيداً لطرحها على القطاع الخاص أو تصفيتها في أية لحظة، عندما ترى ذلك مناسباً. ولقد ولَّد ذلك ضغوطاً إضافية على هذه الشركات لتحسين أوضاعها المالية.

تبنت نيوزيلاندة أسلوب البيع الخاص (Private sale)، أي بيع نسب من الملكية على مستثمرين من القطاع الخاص عن طريق المزايدة بشكل واسع مقارنةً بأساليب البيع الأخرى مثل الاكتتاب العام. ويرجع السبب في ذلك إلى أن البيع الخاص يمكن تنفيذه في فترة زمنية وبتكلفة مالية أقل وتحصل الدولة على إيرادات أعلى مقارنة بالأساليب الأخرى. على الرغم من الانتقادات التي وُجهت للدولة نتيجة ذلك، لم تشكل هذه المسألة عائقاً كبيراً في تنفيذ مشاريع الخصخصة، نظراً

لانسجامها مع أهداف الخصخصة وبرنامج الانفتاح الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، جرى بيع 90% من أسهم قطاع الاتصالات على شركتين أمريكيتين (Bell Atlantic & Amertech) وامتلكت الدولة أسهماً ذهبيةً للسيطرة على بعض القضايا الاستراتيجية، كبيع الأسهم إلى طرف ثالث، وغير ذلك. فقد اشترطت الحكومة على الشريك الأجنبي طرح نصف أسهمه للبيع إلى المواطنين النيوزيلانديين في سوق الأوراق المالية بعد ثلاث سنوات من تاريخ الشراء. ولقد حدث ذلك بالفعل حيث حقق الشريك الأجنبي أرباحاً مجزية نتيجة التحسينات الكبيرة التي طرأت على أداء الشركة خلال الأعوام الثلاثة السابقة للبيع.

فيما يلي قائمة بأهم مشاريع الخصخصة المنجزة منذ عام 1987م:

- بنك نيوزيلاندا
- نيوزيلاندا ستيل (مصنع حديد الصلب)
- شركة الناقلات النيوزيلاندية
- مكتب المطابع الحكومية
- شركة الاتصالات (تليكوم)
- بتروكورب (شركة بتروكيماويات)
- بنك البريد
- شركة التأمين الحكومية
- حقوق زراعة وقطع الغابات
- البنك العقاري

إضافة إلى ما سبق، جرى تحويل أكثر من 18 نشاطاً حكومياً إلى شركات حكومية، مثل: مؤسسة الخطوط النيوزيلاندية، وإنتاج الفحم، وقطاع الحاسبات الآلية، والبريد، وسكك الحديد، والنقل البري، ومحطات التلفزيون والاذاعة، وصناعة الأخشاب، وخدمات الأرصاد الجوية، والاستشارات الإدارية وإدارة المطارات والموانىء وغيرها. ومن المتوقع أن تطرح العديد من هذه الشركات للبيع على القطاع الخاص خلال السنوات القليلة القادمة.

4-3 الإطار الرقابي (Regulatory Framework): طورت نيوزيلاندا أسلوباً مميَّزاً وفريداً من نوعه لرقابة شركات القطاع الخاص. يتصف هذا الأسلوب بعدم تدخل

الدولة إلاَّ في الحالات الضرورية، وهو ما يدعى بـ Light-handed regulation أي الرقابة عن بعد أو ما شابه ذلك. ومثل هذا الأسلوب يتحاشى إنشاء هيئات رقابية متعددة ومكلفة من الناحية المالية (Jones, S. 1991). لقد جرى تعديل مجموعة من القوانين ذات العلاقة، بحيث تُركت الشركات التجارية لتسوية أمورها وفقاً لهذه القوانين. هذا الأسلوب يختلف تماماً عن أسلوب الرقابة في الدول الغربية، مثل بريطانيا والولايات المتحدة، حيث أنشأت نيوزيلاندا هيئات رقابية متخصصة للاتصالات، والكهرباء، والمياه والغاز وغيرها. على الرغم من عدم مضي وقت كافٍ للحكم على مدى نجاح التجربة النيوزيلاندية إلا أن المؤشرات الأولية تشير بشكل واضح إلى فعالية النظام الرقابي النيوزيلاندي. ويرتكز النظام الرقابي النيوزيلاندي على الركائز الآتية:

1 - مجموعة من القوانين تدعى في مجموعها بـ Anti Trust Laws، أهمها: قانون الشركات التجارية، وقانون المنافسة، وقانون الضريبة وقانون العمل في القطاع الأهلي. وتتيح هذه القوانين المجال لأي متضرر سواء من المستهلكين أو من شركات القطاع الخاص اللجوء إلى المحاكم العادية لتسوية أية خلافات قد تنشأ فيما بينها.

2 - مجلس الرقابة التجارية Commerce Commission التابع لوزارة التجارة يتخصص في حماية مصالح المستهلك. وبإمكان مجموعة من المستهلكين التظلم أمام هذا المجلس عند أي ارتفاع غير مبرَّر في الأسعار، أو تدني جودة الخدمات، أو التمييز بين شرائح المستهلكين وفق أسس غير قانونية، وغيرها من القضايا ذات العلاقة بشؤون المستهلكين.

3 - الأسهم الذهبية: تمتلك الحكومة أسهماً ذهبية سميت بالـ Kiwi Shares تمكّنها من التحكم والسيطرة على بعض القرارات ذات الأبعاد الاستراتيجية في مجالس إدارات الشركات المخصخصة، على سبيل المثال قرارات بيع نِسب مؤثرة من رأس المال لمستثمر أجنبي. وقرارات استثمارية أخرى ذات أبعاد أمنية. ومثال لذلك الأسهم الذهبية التي تمتلكها الدولة في شركة الاتصالات النيوزيلاندية.

4 - مكتب للرقابة الفنية: يقوم مكتب صغير - نسبياً - تابع لوزارة التجارة بالرقابة الفنية، مثل إدارة الترددات الكهرومغناطيسية، وفرض مواصفات للأجهزة وحدود دنيا لجودة الخدمات وخدمة المستهلك وغيرها.

وتشير الوقائع الحالية إلى فعالية هذا النظام الرقابي، حيث انخفضت الأسعار الحقيقية للعديد من الخدمات، وتحسن نطاق وجودة الخدمات، وتوسع نطاق المنافسة، وأثبتت المحاكم النيوزيلاندية نضوجها وجدواها في حل الخلافات بين الشركات الناشئة. ولوحظ بأن الشركات التجارية تفضل تسوية خلافاتها خارج المحاكم مما كان له الأثر الإيجابي في زيادة كفاءة النظام الرقابي.

3-5 قضايا القوى العاملة: لقد عانى القطاع العام قبل الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة من توظيف قوى عاملة فائضة عن احتياجه الحقيقي بنسبة وصلت إلى أكثر من 60%. ويرجع ذلك إلى الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته نيوزيلاندا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لا سيما خلال فترة الخمسينيات، حيث احتلت نيوزيلاندا المرتبة الثالثة في العالم لنصيب الفرد من ناتج الإجمالي المحلي. نتيجة لذلك أخذت الدولة على عاتقها كافة المسؤوليات الاجتماعية، التي منها توظيف المواطنين في كل الأحوال، مما أدى إلى تضخم حجم العاملين في القطاع العام. وفي أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم يعد بإمكان الدولة تحميل هذا العدد الهائل من العاملين على ميزانيتها، خاصة في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة المصروفات والعجز المالي وتراكم الديون الخارجية. كما تجب الإشارة إلى أن رواتب القطاعين العام والخاص كانت متقاربة قبل إجراء الإصلاحات الاقتصادية، مما سهل انتقال القوى العاملة إلى القطاع الخاص. وحرصت الحكومة على عدم تحميل القطاع الخاص أكثر من حاجته الحقيقية بهدف بناء قطاع خاص ذي إنتاجية وكفاءة عاليتين.

كما ذكرنا سابقا، تبنت دولة نيوزيلاندا سياسة تحويل أغلبية الأنشطة الحكومية إلى شركات حكومية قبيل خصخصتها. وتمكنت الدولة من تخفيض القوى العاملة في الأنشطة الحكومية على مرحلتين، المرحلة الأولى كانت قبل التحويل إلى شركة حكومية، قدّر خلالها العدد اللازم لإدارة النشاط المعني من قبل وحدة تنظيمية تابعة للخزينة. تميزت هذه المرحلة بتخفيض كبير في القوى

العاملة. والمرحلة الثانية للتخفيض جاءت بشكل تدريجي أثناء وجود النشاط على هيئة شركة حكومية. وبهذا تكون المؤسسة العامة ذات إنتاجية مرتفعة تؤهلها لخوض السوق التنافسية. وفي كلتا المرحلتين قدمت الدولة تعويضات مالية (تصل أحياناً إلى راتب ثلاث سنوات) للقوى العاملة الفائضة، ترتبط بسنوات الخدمة الفائضة خلال الأشهر الستة الأولى من إنهاء خدماتهم، وذلك لتحفيزهم على البحث عن فرص عمل في القطاع الخاص. وبعد انقضاء هذه الفترة تصرف مبالغ يسيرة (حوالي 500 دولار أمريكي شهرياً) للذين لا يجدون عملاً، لتأمين الاحتياجات الأساسية. وتقوم الدولة بمساعدة القوى العاملة الفائضة في البحث عن فرص عمل في القطاع الخاص.

ونتيجة لخصخصة العديد من الأنشطة والشركات الحكومية، فقد ارتفعت معدلات البطالة في منتصف الثمانينيات إلى أكثر من 12%. وقد واجهت الدولة العديد من الانتقادات والتحديات من قبل نقابات العمال. إلا أنها استطاعت المضي قدما في برامجها، والتصدي لهذه التحديات مستدلة بعدم جدوى العمل بالسياسات السابقة نتيجة الأوضاع الاقتصادية الرديئة. وبعد مرور ما يقارب عقداً من بدء الإصلاح الاقتصادي، انخفضت معدلات البطالة إلى ما دون 10%. وهي في طريقها نحو المزيد من الانخفاض على الرغم من عدم استكمال برنامج الخصخصة.

ولقد استفاد العديد من القطاعات من تخفيض حجم القوى العاملة. فجرى تخفيض حجم القوى العاملة في قطاع الاتصالات عقب خصخصته بنسبة 65% (من 26.000 عامل في عام 1987 إلى 9000 عامل في عام 1993). ويجري العمل على المزيد من التخفيض. ونتيجة لذلك زادت إنتاجية شركة الاتصالات النيوزيلاندية، حيث تعتبر اليوم من أكفأ شركات الاتصالات في العالم. ولقد أمكن تحقيق تخفيضات مشابهة في قطاعات أخرى، مثل قطاع الموانىء البحرية والنقل وغيرهما.

6-3 الجوانب القانونية: تمت مراعاة النقاط القانونية والرقابية التالية في برامج الخصخصة النيوزيلاندية:

أ - عدم التمييز بين الشركات الحكومية الناتجة عن تحويل الأنشطة الحكومية، وخضوعها لكافة قوانين الشركات التجارية العاملة في القطاع الخاص. فمثلاً لم تُعفَ الشركات الحكومية من دفع الضرائب (33% من الفائدة) شأنها في ذلك تماماً شأن الشركات الخاصة في نيوزيلاندا.

ب - عدم التمييز بين الشركات المخصخصة والشركات التجارية القائمة، وخضوعها لكافة قوانين الشركات التجارية دون منحها استثناءات أو امتيازات معينة.

جـ - عدم منح أي حقوق احتكارية للشركات الحكومية والمخصخصة بأي حال من الأحوال. بل فتحت أبواب المنافسة في القطاعات التي حوّلت لشركات حكومية أو مخصخصة، وذلك لتهيئتها للعمل تحت ضغوط السوق. فمثلاً، عندما أسِّست شركة الاتصالات النيوزيلاندية فتح باب المنافسة في هذا القطاع قبل أن تمارس فيه الشركة أعمالها.

د - ضرورة تهيئة النظام الرقابي وإعداده بشكل مناسب للعمل قبل خصخصة القطاعات الحكومية.

هـ - لم تقدم الحكومة أي دعم مالي أو ضمانات أو تعهدات مالية للشركات المخصخصة، وإنما أنهت كافة التزاماتها المالية قبل بيع المنشآت والشركات الحكومية. ويعرف ذلك بـ «البيع النظيف» أو (clean sale).

يلاحظ بأن الحكومة النيوزيلاندية لم تصدر قانوناً عاماً للخصخصة، بل عدلت مجموعة القوانين ذات العلاقة بالخصخصة، مثل: قانون الشركات التجارية، وقانون العمل في القطاع الأهلي، وقانون المنافسة وقانون الضرائب وغيرها. وتجدر الإشارة بأنه لم تواجِه عمليات الخصخصة معارضةً سياسية من قِبل البرلمان نظراً لانتماء رئيس مجلس الوزراء إلى حزب الأغلبية في البرلمان.

7-3 إدارة عمليات الخصخصة: يمكن إيجاز خطوات نقل نشاط تجاري ضمن إدارة حكومية إلى شركة حكومية، مما يؤدي إلى تحويل ملكيته إلى القطاع الخاص (New Zealand Development Board, 1992) كما يلي:

1 - تقترح وحدة تنظيمية تابعة للخزانة الواقعة تحت إشراف وزير المالية تحويل نشاطٍ ما إلى شركة حكومية بعد إجراء دراسة جدوى أولية تسمى دراسة

النطاق (Scoping Study) تحدد فيها نطاق النشاط، وإيراداته، ومصروفاته، وأصوله وحجم القوى العاملة اللازمة لإدارته.

2 - بعد اعتماد الدراسة من قبل مجلس الوزراء والبرلمان، يحول المشروع المقدم إلى وزير مختص للشركات الحكومية يدعى بـ (Minister of State Owned Enterprises) حيث يقوم بإجراءات تأسيس شركة حكومية لاحتواء النشاط المعني.

3 - يوظف وزير الشركات الحكومية أعضاء لمجلس إدارة الشركة الجديدة من ذوي الكفاءة والتجربة من القطاع الخاص. ويقوم المجلس بتعيين مدير عام للمؤسسة. ويراعى عدم الازدواجية بين عضوية مجلس الإدارة وإدارة الشركة (لا يوجد عضو منتدب). لقد تطرقنا - سابقا - إلى شروط تعيين مجلس الإدارة والمدير العام.

4 - تقوم الإدارة الجديدة للشركة بمعاينة الأصول وتقييمها، وتقدير حجم الأموال اللازمة لمزاولة النشاط. وبعد تقدير رأسمال الشركة تقدِّم توصياتها إلى وزير الشركات الحكومية.

5 - يتفاوض وزير الشركات الحكومية (الطرف المشتري) مع وزير المالية (الطرف البائع) حول رأسمال الشركة، وقيمة الأصول، والقوى العاملة، وسبل أداء الثمن، وغيرها من الشروط. بعد الاتفاق على شروط التحويل، يجري تحويل الأصول والعاملين إلى الشركة وتبدأ العمل.

6 - تخضع الشركات الحكومية لرقابة وزير الشركات الحكومية بصفته مالك الشركات. ويقوم مكتب تابع له بمراقبة أداء الشركات الحكومية. ويقدم تقارير حول الأوضاع المالية للشركات وتوصياتها، بما في ذلك طرح أسهم بعض الشركات الحكومية للبيع على القطاع الخاص.

3-8 مشاريع مستقبلية: لقد جرى تحويل العديد من الأنشطة الحكومية ذات الطابع التجاري إلى شركات حكومية؛ مثل: قطاع البريد، والكهرباء، والنقل الجوي، وصناعة الفحم، والأشغال العامة، والإذاعة، واستغلال الغابات، وإدارة المطارات وغيرها. من المتوقع أن تطرح أغلبية هذه الشركات للبيع على القطاع الخاص خلال السنوات القليلة القادمة؛ حيث إن الكثير منها أثبتت جدواها الاقتصادية. أما بالنسبة لقطاعي الكهرباء والخدمات الصحية فقد أُرجيء بيعها مؤقتا لأسباب سياسية.

9-3 أهم الملاحظات والنتائج: لقد استطاعت الحكومة النيوزيلاندية تنفيذ عدد كبير من مشاريع الخصخصة بنجاح، كما تمكنت من تحقيق أهداف الخصخصة بشكل كبير، فاستطاعت رفع الكفاءة الاقتصادية والانتاجية في العديد من القطاعات الخدمية والصناعية الهامة، بالإضافة إلى معالجة تضخم القوى العاملة في القطاع العام بجانب زيادة نطاق المنافسة، وكسْب الاستثمار الأجنبي مما أدى إلى دخول التجارة العالمية بعد معاناة اقتصادية كبيرة في أوائل الثمانينيات. فساهم ذلك في تقليص المصروفات الحكومية، وتحقيق عوائد كبيرة سواء من عمليات البيع أو ضرائب الشركات بعد البيع، الأمر الذي وضعها في مكانة تمكنها من سداد ديونها الخارجية.

تعتبر التجربة النيوزيلاندية فريدة من نوعها لأسباب عدة؛ أهمها: تحويل الأنشطة الحكومية إلى شركات حكومية قبيل خصخصتها، وتطوير نظام رقابي فريد وفعال وغير مكلف، وإزالة الدعم الحكومي المكلِّف للقطاعات الاقتصادية.

ويمكن لدولة الكويت الاستفادة من التجربة النيوزيلاندية لأسباب كثيرة، أهمها:

- تقارب أهداف الخصخصة في كلا البلدين. فكلا البلدين يسعيان إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية في توفير الخدمات، وجذب الاستثمار الخاص بجانب توفير فرص عمل حقيقية للمواطنين مع تقليل الأعباء المالية على الدولة وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في التنمية الاقتصادية.
- التقارب النسبي في حجم الاقتصادين، خاصة من حيث حجم السوق، وعدد السكان والناتج الإجمالي المحلي، واعتماد الاقتصادَيْن على العرض والطلب العالمين لتصدير سلعهم (النفط بالنسبة للكويت والمنتجات الزراعية والحيوانات بالنسبة لنيوزيلاندا قبل الخصخصة).
- تضخم كبير في حجم القوى العاملة في القطاع العام في كلا البلدين.

في نفس الوقت هناك اختلافات جوهرية بين الكويت ونيوزيلاندا يجب مراعاتها عند محاولة نقل التجربة النيوزيلاندية إلى الكويت. وفيما يلي أهم هذه الاختلافات:

- ارتفاع معدل رواتب القطاع الخاص في الكويت. بينما كان معدل الرواتب في نيوزيلاندا متقارباً عند الشروع في تنفيذ الخصخصة. ولا شك أن ذلك سيؤثر

على كيفية معالجة مشكلة القوى العاملة الفائضة، وتحفيز الكويتيين للانخراط في القطاع الخاص.

- اختلاف الإطار القانوني بين البلدين. فالإطار القانوني النيوزيلاندي مشتق من النظام الأنجلوسكسوني (الإنجليزي) خلافاً للإطار القانوني الكويتي المشتق من النظام اللاتيني (الفرنسي).

- اختلاف درجة نضوج وقدرات المحاكم للفصل في القضايا المتعلقة بالمنافسة التجارية. لذا قد يصعب تطبيق النظام الرقابي النيوزيلاندي في الكويت. ويجب دراسة جدوى إنشاء هيئة - أو هيئات - رقابية متخصصة، وتهيئتها قبل - أو أثناء - تنفيذ الخصخصة.

- لم تكن من أولويات الخصخصة في نيوزيلاندا توسعة قاعدة تملك الأسهم، لذلك لم يكن هناك العديد من فرص الاكتتاب العام. وقد بيعت نسب كبيرة من القطاع العام إلى شركات أجنبية. بينما في الكويت قد يختلف الوضع نظراً لحرص الدولة على مشاركة أكبر عدد من الكويتيين في تملك الأسهم.

التجربة المكسيكية في الخصخصة

1-4 الوضع الاقتصادي المكسيكي: مر الاقتصاد المكسيكي بأكبر كارثة عام 1982م منذ الكارثة الاقتصادية العالمية (Great Depression) في أواخر العشرينيات من هذا القرن، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5% عن مستواه في عام 1981م. وبلغت نسبة التضخم 98.8%، كما ارتفعت نسبة البطالة، وانخفض الاحتياطي العام. ولم تستطع الدولة السيطرة على مصروفاتها المتزايدة أو الوفاء بالتزاماتها الدولية. وفي نفس العام انهار سعر صرف العملة (البيسوز أو البيزة) المكسيكية بمعدل 4 سنتات يوميا، ففقدت 70% من قوتها الشرائية خلال شهر واحد.

خلال الفترة الممتدة من عام 1971 إلى عام 1982، ازدادت ديون الدولة بمعدل 26% سنوياً. وسجلت الديون الخارجية زيادة بنسبة 57% خلال عام واحد فقط (1981م). فاضطرت الدولة عام 1981 للتدخل لإنقاذ القطاع المصرفي.

وتحملت خسائر فادحة مما زاد الوضع الاقتصادي سوءاً. واستمر الوضع الاقتصادي الرديء إلى النصف الثاني من الثمانينيات حتى بلغت نسبة التضخم السنوي 159.2% في عام 1987.

عندها قررت الحكومة عام 1988 إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية لإنقاذ الاقتصاد المكسيكي، ربما من أبرز خطواتها كان تشكيل ما سمّي بالـ (Pact For Economic Solidarity) ضم أطرافاً سياسية واقتصادية وعُمّالية متعددة على مستوى الدولة كلها. وجرى الحوار بشأن البدائل المتاحة لإصلاح الاقتصاد، والاتفاق على الأسس والقواعد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل. ولا سيما الحد من نسبة التضخم. مما دفعها إلى اتخاذ العديد من القرارات الهامة بشأن الضرائب ورواتب العاملين وغيرها جرى تنفيذها لاحقاً.

يمكن إيجاز العناصر الأساسية للاستراتيجية الاقتصادية الجديدة (Aspe, P. 1993) كما يلي:

1 - السيطرة على الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات.

2 - تحرير القطاع التجاري.

3 - تحرير القطاع الصناعي.

4 - خصخصة المنشآت العامة المملوكة للدولة.

على الرغم من عدم مضي فترة زمنية طويلة على إجراء هذه الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، إلا أن آثار هذه الاستراتيجية الجديدة بدأت تبشر بالخير. ففي عام 1993 انخفضت نسبة التضخم إلى ما دون الـ 10%، وذلك لأول مرة منذ عشرين عاماً. كما ارتفع مستوى الاستثمار الأجنبي ليتجاوز الـ 33 مليار دولار أمريكي. بينما انخفض العجز المالي إلى أقل من 7% من الناتج المحلي الإجمالي. وثبت سعر الصرف وأمكن السيطرة على المصروفات الحكومية بشكل كبير.

2-4 دوافع الخصخصة وأهدافها: اتجهت المكسيك عقب تدهور الوضع الاقتصادي آنف الذكر نحو الخصخصة، كعملية موازية للإصلاحات الاقتصادية الجذرية الأخرى. وعلى الرغم من الشروع في برنامج الخصخصة بشكل بطيء في

النصف الأول من الثمانينيات، إلا أنه سرعان ما تسارعت العملية في النصف الثاني من الثمانينيات وأوائل العقد الحالي لتشمل قطاعات كبيرة وهامة في الاقتصاد المكسيكي.

لقد حددت المكسيك الأهداف الرئيسة التالية لعملية الخصخصة (Aspe, ,1994)

1 - ترشيد وتخفيض الإنفاق الحكومي.
2 - توفير الأموال اللازمة لقضاء الديون الحكومية (الداخلية والخارجية).
3 - جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المكسيك والاستفادة منها في توسعة البنية التحتية وتمويل المشاريع الجديدة في البلاد.
4 - زيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية والخدمية.

3-4 أساليب ومشاريع الخصخصة: نظراً للحاجة المالية الملحة، تبنت الحكومة المكسيكية أسلوبين رئيسين للخصخصة؛ وهما: البيع المباشر عن طريق المزايدة العلنية (Direct Sale through competitive Bidding) للقطاعات القائمة، وعقود الامتياز (Concession Agreements) للمشاريع الجديدة. فتمكنت الدولة من خصخصة العديد من القطاعات في فترة زمنية قصيرة نسبياً. أما أسلوب الاكتتاب العام فقد جرى تطبيقه بشكل ثانوي نظراً لبطئه وتكاليفه المرتفعة نسبياً.

بدأت خصخصة القطاعات الصغيرة - نسبياً - في المراحل الأولى، حيث تعلمت الحكومة دروساً كثيرة من هذه التجارب مكنتها من خصخصة العديد من القطاعات الاستراتيجية الكبيرة بسرعة فائقة لاحقاً. وتكونت الآن لدى المكسيك آلية محكمة وفعالة نتيجة تراكم الخبرات الواسعة في هذا المجال. ومن أهم ملامح هذه الآلية علنية إجراءات الخصخصة، والبيع النظيف، والبيع لأعلى الأسعار، وإبعاد الاعتبارات والمعادلات الاجتماعية المعقدة عن عملية البيع. تتصف عمليات الخصخصة في المكسيك بالسماح للمشاركة الأجنبية. فقد صدر قانون خاص لتنظيم الاستثمار الأجنبي في المكسيك يسمح للمستثمر الأجنبي بتملُّك نِسب في رؤوس أموال الشركات الجديدة تعتمد النسب على طبيعة القطاع. ففي بعض القطاعات سيُسمح بتملك 100% من رأس المال، بينما لم يسمح له بتملك أي نسبة في قطاعات استراتيجية؛ مثل: قطع الغابات، وبيع الغاز الطبيعي، والإذاعة

والتلفزيون، والبورصة، والتأمينات الاجتماعية وخدمات التوثيق القانونية. وفي معظم الحالات لا يمنح القانون الجديد المستثمر الأجنبي قدرة تصويتية تتجاوز عن 49% مهما بلغت نسبة ملكيته.

حسب القانون المكسيكي لا يمكن خصخصة بعض القطاعات الهامة؛ مثل: استخراج البترول والغاز الطبيعي واليورانيوم، والكهرباء، وطباعة النقد، وبعض صناعات البتروكيماويات وتكرير النفط، وسكك الحديد، وغيرها.

لقد حققت المكسيك إنجازات ضخمة في خصخصة المنشآت الحكومية حيث جرت خصخصة أكثر من 950 شركة حكومية من أصل 1115 شركة خلال الإثني عشر عاماً الماضية. وشملت الخصخصة قطاعات خدمية هامة؛ مثل: الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل الجوي، والمصارف، والتأمين، والمطارات، والموانىء، والطرق السريعة، والإذاعة والتلفزيون، والتعليم الخاص. كما شملت الخصخصة قطاعات صناعية هامة؛ مثل: الحديد الصلب، والسكر، ومشتقات الكربون، وغيرها. وحصلت الحكومة على ما يقارب 15 مليار دولار أمريكي من عمليات الخصخصة حتى عام 1993.

4-4 الإطار الرقابي (Regulatory Framework): تمت مراجعة كافة القوانين القائمة ذات العلاقة بتوفير إطار قانوني مناسب للرقابة التجارية/ الاقتصادية والفنية. وجرى استصدار ما يقارب 17 قانوناً جديداً لتنظيم القطاع الخاص وممارساته، إضافة إلى ما يقارب 40 قراراً (regulation rules). وسنتطرق بإيجاز شديد إلى هذه القوانين والقواعد لاحقاً في هذا البحث. والمهم هنا أن الإطار الرقابي جاء تفصيله ليناسب البيئة أو الوضع المكسيكي وأن عملية الرقابة عملية متواصلة لا تقتصر على إصدار تشريعات وتنفيذها، بل يتطلب الأمر مراجعتها باستمرار وتحديثها لتجنب سلبيات الماضي ومواكبة تغيرات السوق والقوى المؤثرة فيه، إضافة إلى مواكبة الابتكارات التكنولوجية (خاصة في قطاعي الاتصالات والكهرباء).

لعل من أبرز القوانين المتعلقة بالرقابة قانون المنافسة الاقتصادية، والقانون الخاص بإنشاء المجلس الاقتصادي للمنافسة (Economic Competition Commission) (Federal, 1994). تتمثل الأهداف الرئيسة للمجلس الاقتصادي للمنافسة في الآتي:

- حماية مصالح المستهلك وفق فلسفة عامة ترمي إلى توعية المستهلك وتزويده بالمعلومات ذات العلاقة.
- وضع وتنفيذ سياسات خاصة للحد من السلوكيات السلبية للشركات، مثل تثبيت الأسعار، وتشكيل تجمعات لشركات ذات مصالح مشتركة (cartels)، ورفض خدمة المستهلك، أو إجباره على شراء سلع «ملازمة» وغيرها.
- تهيئة بيئة تنافسية عادلة لكافة المستثمرين بما في ذلك المستثمر الأجنبي.
- مراقبة الشركات الاحتكارية ومخالفتها بشكل صارم في حالة استغلال وضعها الاحتكاري لتحقيق مصالح غير مشروعة.

يتمتع المجلس باستقلالية إدارية تامة، وصلاحيات واسعة. ويدار من قبل خمسة أعضاء من ذوي القدرة والخبرة والكفاءة العالية يكون تعيينهم من قبل رئيس الدولة لمدة عشرة أعوام ويجري تقييمهم كل سنتين، وإخطار المجلس بكافة عمليات الدمج التجاري (mergers) والاحتواء (takeovers) وكل تجمع لمجموعة من الشركات تتجاوز مبيعاتها أو أصولها 57 مليون دولار أمريكي. وينظر المجلس في القضايا المرفوعة إليه. كما يحق له أن يبادر بالنظر في كافة السلوكيات التنافسية داخل السوق بما في ذلك السياسات والقوانين والقرارات المقترحة من قبل الجهاز التنفيذي.

كما يقوم المجلس بتحديد الأسعار في بعض القطاعات الهامة وذلك من خلال تراخيص تمنح للشركات من قبل الجهات الحكومية (الوزارات) ذات العلاقة. وتقوم هذه الجهات بالرقابة الفنية بالتنسيق مع مكتب للخصخصة في وزارة التجارة. فمثلاً تقوم وزارة المواصلات بمنح تراخيص للشركات العاملة في مجال الاتصالات وتعتمد على مبدأ السقف الأعلى للأسعار.

4-5 قضايا القوى العاملة: أدت السياسات التي تبنتها الحكومة خلال السبعينيات إلى تضخم القطاع العام بشكل كبير. وتدنت مستويات الكفاءة والإنتاجية. ونظراً لمرور الدولة بالكارثة الاقتصادية أوائل الثمانينيات، لم تستطع الحكومة مواكبة التضخم في زيادة الرواتب أو توفير فرص عمل لقوى العمل الوطنية الناشئة. أصرت الدولة – في تنفيذ سياساتها الاقتصادية الجديدة – على عدم تحميل القطاع الخاص أعباء قوى العمل الفائضة، وذلك على الرغم من

تمثيل العمال في رسم السياسة الاقتصادية الجديدة. بذلك تجنبت الدولة إدخال اعتبارات ومعادلات اجتماعية معقدة في البيع للقطاع الخاص. لذا وظفت الشركات - فقط - حاجتها من قوى العمل وفق عقود عمل واضحة مراعية قانون العمل الجديد. واضطرت الدولة إلى إنهاء خدمات قوى العمل الفائضة، وتحملت الآثار المالية المترتبة وفق القانون.

6-4 الجوانب القانونية: يعتبر التحويل من نظام الاقتصاد الموجَّه المعتمِد على هيمنة القطاع العام في كافة القطاعات الاقتصادية إلى النظام الرأسمالي الحر تغييراً جذرياً في فلسفة دور الدولة في تقديم الخدمات وإيجاد فُرص للعمل. ولما كان الاقتصاد المكسيكي في أوائل الثمانينيات موجهاً قبل تبني البرنامج الاقتصادي الجديد الداعي لتحرير الأنشطة الاقتصادية من هيمنة الدولة، كان لا بد من إجراء مسح لكافة القوانين والتشريعات وتعديلها لتناسب الوضع الجديد. ولقد انتهجت المكسيك أسلوباً تدريجياً لتعديل البيئة القانونية، واستصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتنفيذ الخصخصة وضبطها. فبدأت بمراجعة وتعديل القوانين القائمة وإصدار قوانين جديدة أهمها:

- قانون لتعديل هيكل القطاع المصرفي.
- قانون لتنظيم الاستثمار الأجنبي.
- قانون المنافسة الاقتصادية.
- قانون لضبط عقود الامتياز (المزايدة العامة).
- قانون الشركات التجارية.
- قانون سوق الأوراق المالية.
- قانون استصلاح الأراضي.
- قانون موحد للعمل في القطاع الأهلي والعام.
- قانون حماية المستهلك.
- قانون بشأن تأسيس المجلس الفيدرالي للمنافسة الاقتصادية.
- قانون لإضفاء صيغة قانونية لعمليات الدمج والتصفية وبيع الأصول.
- قانون لنقل التكنولوجيا.

إضافة إلى تعديل وإصدار مجموعة من القوانين «المتخصصة» التي تنظم العمل في قطاعات اقتصادية محددة؛ مثل: قانون البترول، والمياه، والموانىء،

والنقل الجوي، والجمارك، والسياحة، والطرق، والجسور، والصيد البحري، وغيرها. كما صدرت العديد من القرارات والقواعد الهامة بشأن تنظيم العمل في القطاعات الهامة؛ مثل: الاتصالات، وإدارة الموانىء، والمناولة، ونقل الغاز السائل، والصناعات الاستراتيجية، وغيرها.

7-4 إدارة عمليات الخصخصة: يتولى مكتب الخصخصة في وزارة المالية والمكون من عشرة موظفين إدارة كافة عمليات الخصخصة في البلاد. ويتبع هذا المكتب وزير المالية مباشرة. ويُجري الدراسات الأولية للجدوى الاقتصادية لخصخصة الأنشطة والشركات الحكومية. ويقدمها لوزير المالية الذي يقدمها بدوره لمجلس الوزراء. وفي حالة اعتمادها من قبل مجلس الوزراء والبرلمان، تُجرى الدراسة التفصيلية وتبدأ الخطوات التنفيذية للخصخصة (Office of Privatization, 1993). نظراً لحساسية العملية تبقى المعلومات في حوزة مكتب الخصخصة فقط (من هنا تأتي أهمية صغر حجم هذا المكتب). ويستعين هذا المكتب بمجموعة كبيرة من بيوت الاستشارات المالية والمتخصصة في الخصخصة لإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية، وتقييم الأصول وغيرها. وبعد الانتهاء من إجراء الدراسة، يكلَّف بنك استثماري بتنفيذ إجراءات البيع تحت إشراف وتوجيه مكتب الخصخصة. وبالنسبة للقطاعات الكبيرة (مثل الاتصالات)، فيتحتم الاستعانة بالوزارة المعنية، وتستشار في الأمور الفنية تحت إشراف مكتب الخصخصة التابع لوزارة المالية.

ونظراً للكم والحجم الهائل لعمليات الخصخصة التي أنجزتها المكسيك خلال الاثني عشر عاما الماضية، والخبرة التراكمية الناتجة في هذا المجال، أصبح لديها الآن آلية أو «وصفة» محكمة وفعالة لتنفيذ الخصخصة بكفاءة عالية. ولا يسعنا – هنا – التطرق إلى كافة التفاصيل الإجرائية، إلا أنها موثَّقة وتوفَّر للقارىء حسب طلبه.

ونظراً لمشاركة الحكومة الأطراف السياسية والاقتصادية الهامة في وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي (PACTO) منذ البداية، وحرصها على علانية وشفافية العملية، فلقد حُيِّدت فرص المعارضة السياسية لإعاقة الخصخصة. كما حيِّدت فرص استغلال أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي للنيل من نجاح هذه العملية.

8-4 المشاريع المستقبلية: تقوم الحكومة المكسيكية حاليا بإعادة النظر في القانون الذي يمنع خصخصة قطاع الكهرباء، تمهيداً لخصخصة هذا القطاع الحيوي. ومن المتوقع منح عدة عقود امتياز في مجال توليد الطاقة الكهربائية في المستقبل القريب. كما تقوم الدولة بعد إصدار قانون جديد للموانىء بوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية لخصخصة هذا القطاع؛ حيث من المتوقع أن تشرع الدولة في خصخصة 27 ميناء بحوزتها. إضافة إلى ذلك تنظر الحكومة الآن في خصخصة قطاع التعليم، ولكنه من غير المتوقع أن تنفذ الخصخصة في هذا المجال «الصعب نسبياً» خلال السنة أو السنتين القادمتين.

9-4 أهم الملاحظات والنتائج: لقد استطاعت الحكومة المكسيكية تحقيق إنجازات ضخمة في خصخصة القطاع العام (Newell, R, 1994: 3) وهناك العديد من الدروس التي يمكن الاستفادة منها؛ لعل أهمها الآتي:

- تعتمد إيرادات الدولة من عملية الخصخصة على ظروف الاقتصاد الكلية للبلاد، وعلى مدى إدراك مخاطر الاستثمار. فإن تهيئة الجو الاستثماري المناسب يؤثر بشكل كبير في القدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي.
- تهيئة الإطار الرقابي المناسب ضرورية لإنجاح الخصخصة.
- أهمية تسعير الخدمات بشكل صحيح يعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج أمر ضروري لإنجاح الخصخصة.
- اختيار المستثمر الأجنبي «المناسب» يؤثر تأثيراً كبيراً على تطوير الخدمات وزيادة جودتها.
- بيع الأسهم إلى قاعدة واسعة من المستثمرين قد يبطىء من تنفيذ برنامج الخصخصة ويضعف من فرص الإدارة الجيدة للمشاريع المخصخصة.
- إزالة الدعم الحكومي المباشر والدعم المتباين (cross subsidization) خطوة ضرورية للخصخصة الناجحة.
- تحديد عقود الامتياز بمدد زمنية معلَنة يزيد من فرص فتح باب المنافسة.
- عدم ربط الخصخصة بأية معادلات أو اعتبارات اجتماعية معقدة غير قابلة للقياس.
- البدء بالمشاريع الصغيرة في الخصخصة مفيد ويزيد من فرص نجاح خصخصة المشاريع الكبرى المعقدة.

- تجنب تعديل القطاعات قبل خصخصتها قد يوفر أموالاً كبيرة للدولة، ويعجل من تنفيذ الخصخصة.
- الاستعانة بأسواق المال العالمية لخصخصة المشاريع الكبرى التي لا يستطيع القطاع الخاص المحلي استيعابها.

الخلاصة

تناول هذا البحث تجارب كل من ماليزيا ونيوزيلاندا والمكسيك في خصخصة القطاع العام. وعلى الرغم من الاختلافات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين هذه الدول، إلا أن الضغوط الاقتصادية كانت الدافع الرئيس وراء عمليات الخصخصة. لقد اختلفت أهداف الخصخصة بين هذه الدول، وبالتالي اختلفت أساليب تنفيذها لتناسب الأهداف المرجو تحقيقها في كل دولة. ونظراً لاختلاف النظام القانوني لكل دولة، جرت معالجة القضايا القانونية المتعلقة بالخصخصة بطرق مختلفة تماماً. وفي كل الأحوال لم يجر استصدار قانون عام وشامل للخصخصة. إنما بدأت هذه الدول بخصخصة المشاريع الصغيرة أولاً. واستفادت من تجاربها في خصخصة القطاعات الكبرى. وعلى الرغم من التجارب الكبيرة لهذه الدول، ما زالت تواجه تحديات جديدة في خصخصة القطاعات العامة، نظراً لاختلاف طبيعة كل قطاع عام عن الآخر.

تراوحت النظم الرقابية بين النظام النيوزيلاندي الداعي إلى فتح أبواب المنافسة إلى حدودها القصوى، وعدم تدخل الدولة إلا في الحالات الضرورية، ومن خلال قنوات محدودة، إلى النظام الماليزي (المشابه للنموذج البريطاني) الداعي إلى بناء هيئات رقابية متخصصة لكل قطاع استراتيجي. واختلف وضع العاملين في القطاع العام وحجمهم ورواتبهم والتزامات الدولة تجاههم من دولة إلى أخرى. كما اختلفت كيفية معالجة هذه القضية الحساسة وفقاً لمعطيات كل دولة. ومن الممكن الاستفادة من بعض هذه الحلول لمعالجة الوضع الكويتي.

لوحظت فوارق كبيرة بين هذه الدول من حيث الجهات المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ عمليات الخصخصة، ودور الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ولا يمكن الحكم بأفضلية نموذج على آخر؛ إذ يجب تقييم كل نموذج وفقاً للمعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة، والتزام القائمين على الخصخصة والصلاحيات الممنوحة لهم، وقدراتهم التنفيذية.

وبالنسبة لدولة الكويت، لا شك بأن هذه الحصيلة من التجارب يمكن الاستفادة منها؛ إذ إنه من الممكن تبنِّي جزء منها، وتعديل جزء آخر، وربما استنباط أجزاء جديدة تلائم الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلاد. ولم يحاول البحث الخوض في السبيل الأمثل لخصخصة القطاع العام في دولة الكويت، وإنما أثار النقاط الأساسية التي يجب دراستها واختيار السبيل المناسب للوضع الكويتي. ويبقى أن نقول إن التنفيذ هو الحكم الأخير في مدى إمكانية النجاح في انتقاء سياسة مجدية للخصخصة لدولة الكويت.

المصادر

التجربة الماليزية في الخصخصة:

World Bank.

1992 {Malaysia: Country Memorandum}. Country Development 1, East Asia and the Pacific Region, Report No. 10758 (Restricted), World Bank, Washington D.C.. USA.

Rahman, A.

1992 The Privatization of Public Telecommunication Services: The Malaysian Experience. Confernece on Privatization in Developing Contries, Islamabad, Pakistan, 2-6 March,.

Economic Planning Unit.

1993 {Privatization in Malaysia} Prime Minister's Department, Kuala Lumpur Malaysia. May.

التجربة النيوزيلاندية في الخصخصة

Duncan, I. and Bollard,

1992 A. {Corporatization & Privatization: Lessons from New Zealand}. Auckland, N.Z., Oxford University Press,.

Jennings S. and Cameron,

1987 R. {State Owned Enterprise Reform in New Zealand}. In Bollard, A. and Buckle, R. {Economic Liberalization in New Zealand} Allen and Unein., p.339.

Jones. S.

1991 {The Road to Privatization: The Issues Involved and Some Lessons from New Zealand's Experience} Finance and Development, March, p.39.

Privatization: The New Zealand Experience.

1992 Ministry of External Relations and New Zealand Developmen Board.

التجربة المكسيكية في الخصخصة

Aspe, P.

1993 Economic Reansformation: The Mexican Way MIT Press.

——

1994 Thoughts on the Mexican Privatization Experienc. The McLinsey Quarterly, No.2, p. 11.

Federal Competition Commission.

1994 Regulatory Reform and Competition Policy: Setting the Incentives for and Efficient Economy. A.Mexican Investment Board Publication. February.

Office Of Privatization.

1993 The Divestiture Process in Mexico. Secertariat of Finance and Public Credit. Office or Privatization. December .

Newell, R.

1994 Learning from Mexican Privatization. The McKinsey Quarterly, No.2, pp. 3.

استلام البحث: يوليو 1995.
إجازة البحث: يناير 1996.

أثر القلق على مهارات الأداء اللغوي الشفهي لدى طلاب كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية

جمال مصطفى العيسوي
قسم المناهج وطرق التدريس
كلية المعلمين بالمدينة المنورة

حسن محمد ثاني
قسم التربية وعلم النفس
كلية المعلمين بالمدينة المنورة

المقدمة

تعد دراسة القلق لدى الأفراد وتأثيره على ما يقومون به من أداء من الدراسات التي شغلت علماء النفس منذ نصف قرن تقريبا، حيث ركزت هذه الدراسات التي أجريت في هذا المجال على اختبار الفروض المشتقة من نظرية الدافع (Drive Theory) لكل من تايلور وسبنس، وقد أوضحت هذه النظرية أن القلق يؤثر في أي أداء يقوم به الفرد سلبياً أو إيجابياً (زكريا أحمد، 1989:77-87)، بحيث يعد القلق المحرك الأساسي - إلى حد كبير - لأنواع عديدة من السلوك السوي والمرَضي (الديب، 1986:21-44) فمستويات القلق المرتفعة الزائدة عن الحد تعوق الأداء، ومستوياته المتوسطة تسهله (عبدالخالق والنيال، 1991:28-45).

وتشير البحوث إلى وجود علاقة وثيقة بين مظاهر القلق بوصفه ظاهرة مَرَضية، والحالة التي تنتاب الفرد الذي يتعرض للتحدث في المواقف الاجتماعية، التي تخضع إلى التقييم من الآخرين (Borkovec, 1985: 59-64). وهذه المظاهر متمثلة في الحصر،

وبرود الجسم، وخوار القوة، وتصبب العرق، ودوار الرأس، وطنين الأذن، وشحوب اللون، وسرعة ضربات القلب، وجفاف الحلق، والتوتر، وعدم الراحة، وصعوبة الكلام وكذلك التغيُّر في درجة الصوت. . وغيرها (شعيب، 1988:96-118).

ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به معلم المرحلة الابتدائية (طلاب كليات المعلمين حالياً) فإن هذا يستدعي مزيداً من الدراسات والبحوث، التي تتناول التحديد العلمي لأدواره، وكفاياته، التي يمكن أن تُبنى في ضوئها برامج إعداده العلمي المهني، وأيضاً حالته النفسية التي يجب أن يتمتع بها، بوصفه معلماً يقوم بدور أساسي في مراحل التعليم العام. (الخطابي ومخلوف، 1993:36).

وقد أشارت بعض الدراسات العلمية التي أجريت على طلاب كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية، إلى وجود نقص يعاني منه التعليم الابتدائي بالمملكة العربية السعودية، يتمثل في عدم توافر المعلم الكفء، الذي يستطيع أن يسهم في إكساب تلاميذه المهارات الأساسية، التي تمكنهم من مواصلة مراحل تعليمهم بصورة جيدة، وهذا يتطلب أن يكون هذا المعلم على مقدرة وكفاءة في هذا الجانب، حتى يستطيع القيام بهذا الدور، وبمعنى آخر ينبغي أن يتمتع هذا المعلم بمجموعة من مهارات الأداء اللغوي الشفهي التي تساعده على إدارة المناقشات، وتبادل الآراء، وحسن صياغة الأسئلة، وإلقاء الدروس بما يحقق الأهداف التربوية المرجوة، والرد على استفسارات التلاميذ، وتصحيح أخطائهم بأسلوب مناسب، وتحديد نقاط القوة والضعف في أدائهم، وإفهامهم الأفكار الرئيسة. (غزالة وعثمان، 1993:4). وكل ما سبق يستلزم أن يكون نطق المعلم للألفاظ واضحاً وصحيحاً ويعبر صوته عن الثقة والسيطرة، وألا يتكلم على وتيرة واحدة، كما يتطلب ذلك أن يتمتع هذا المعلم بحالة جيدة، وخالية من القلق بوصفه ظاهرة مرَضية، حيث كثيراً ما يؤثر هذا على أدائه أمام تلاميذه، مما يمكن أن يؤثر على سلوك هؤلاء التلاميذ في هذه المرحلة المهمة من العمر. (الركابي، 1986:34).

الدراسات السابقة

برغم أن دراسة العلاقة بين الأفراد، وما يقومون به من أداء من الدراسات المعقدة والصعبة، نظراً لصعوبة التحكم في المتغيرات التي تدخل في مجال

الدراسة، ونظراً لندرة الدراسات التي أُجريت في هذا المجال، فإن هذه الدراسة ستعرِض لبعض البحوث التي اهتمت بالكشف عن العلاقة بين القلق وطبيعة المادة الدراسية، كما ستعرِض بعض الدراسات التي هدفت إلى تعرُّف العلاقة بين القلق والقدرة على التحصيل الدراسي، فضلاً عن تعرُّف العلاقة بين القلق والمواقف الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد.

وهناك دراسات حاولت تعرُّف العلاقة بين القلق وطبيعة المادة الدراسية التي يدرسها الأفراد حيث أوضحت هذه الدراسات أن الفرق بين استيعاب الأفراد ذوي القلق العالي، واستيعاب الأفراد ذوي القلق المنخفض تقرره طبيعة المادة الدراسية، بمعنى أن المادة السهلة يكون استيعابها أيسر بالنسبة للأفراد ذوي القلق العالي، أما المادة الأكثر صعوبة فيصعب على هذه الجماعة ذات القلق العالي بلوغها (الكيال، 23:1967). ومن الدراسات التي حاولت تعرُّف العلاقة بين القلق لدى الأفراد والاختبارات التي يتعرضون لها، دراسة قام بها (Holahan and Cullor, 1980: 16-20) وكانت عينة الدراسة تتكون من 65 طالباً من ذوي القلق العالي و31 طالباً من منخفضي القلق، وقد أظهرت الدراسة التباين بين الطلاب مرتفعي القلق والطلاب منخفضي القلق، حيث جاءت نتائج منخفضي القلق أعلى من درجات الطلاب مرتفعي القلق، وقد أُرجِع ذلك إلى أن الطلاب مرتفعي القلق يقضون نصف الوقت في عملية الاستعداد للاختبار، ويقضون وقتاً أقل في الدراسة، كما أنهم أكثر تغيباً عن الدروس.

أما دراسة توباس (Tobas, 1975) فقد أشارت إلى أن العوامل الكامنة وراء قلق الاختبار ليس سببها الاختبار نفسه، وإنما الطريقة التي يَدرُس بها الطالب، والأسلوب الذي يؤدي به الاختبار، ويَرى أن أفضل أسلوب للتقليل من حدة القلق، هو تدريب الطالب على اكتساب مهارات تساعده على أن يدرس بطريقة فعالة، واكتساب مهارات تعينه على أداء الاختبار، وهذا ما أكدته دراسة كل من (Wittmaier, 1972: 352-354) وتريون (Tryon, 1980:343-372) وعندما بينت أن علاج مشكلة قلق الاختبار، يمكن التغلب عليها عندما يركِّز المعلم على تدريب طلابه على تبني الأساليب التي تساعدهم على اكتساب مهارات أداء الاختبار.

ومن بين الدراسات التي حاولت تعرُّف العلاقة بين القلق لدى الأفراد، وقدرتهم على التحصيل الدراسي، دراسة سبيلبرجر (Spielberger, 1966) التي

أوضحت أن الطلاب ذوي القدرة العقلية المرتفعة، يحققون مستوى عالياً من التحصيل الدراسي، برغم ارتفاع القلق لديهم، أما الطلاب ذوو القدرة العقلية المنخفضة والقلق المرتفع غالباً ما يحققون مستوى منخفضاً من التحصيل الدراسي، وهذا يشير إلى أن القلق العالي، كان حافزاً لزيادة الجهد في المهام العقلية، التي يقوم بها الطلاب الذين لديهم قدرة عقلية مرتفعة.

أما دراسة ديني (Denny, 1966) فقد توصلت إلى أن الطلاب منخفضي الذكاء، وذوي القلق المرتفع، قد تميزوا بتحقيق مستوى جيد من التحصيل الدراسي، عند مقارنتهم بذوي القلق المنخفض، غير أن هذه الفروق لم تكن دالة، أما دراسة كينج (King, 1976) فقد أوضحت أن سِمة القلق تؤثر في التحصيل الدراسي لدى الأفراد، غير أن العلاقة بين حالة القلق لدى الأفراد، وقدرتهم على التحصيل الدراسي كانت غير واضحة.

كما تشير نتائج دراسة هينرتش (Henrich, 1979) الخاصة بتأثير سِمة القلق على كل من حالة القلق والتحصيل الدراسي، إلى أن العلاقة بين حالة القلق والتحصيل الدراسي كل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به، بمعنى أن ارتفاع حالة القلق يؤثر في قدرة الفرد على التحصيل الجيد، والتحصيل المنخفض يزيد من حالة القلق لدى الفرد.

وهذه النتيجة توصلت إليها دراسة (زكريا أحمد، 1989:77-87) التي وصفت العلاقة بين حالة القلق والأداء الذي يقوم به الفرد على أنها علاقة عكسية، بمعنى أن كلا منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به.

ومن الدراسات التي حاولت تعرف العلاقة بين القلق لدى الأفراد، وطبيعة المواقف الاجتماعية، دراسة بروكفك (Berkovec, 1985:59-64) التي أوضحت أن ارتفاع حالة القلق لدى الأفراد، مرتبطة بطبيعة الموقف الاجتماعي الذي يتعرض له الأفراد، ومدى امتلاكهم للمهارات التي تمكنهم من تخطي هذا الموقف بنجاح، وكلما تعرض الفرد لموقف اجتماعي يخضع للتقييم من الآخرين، زاد مستوى القلق لديه، خاصة في الحالات التي يفتقر فيها الفرد إلى المهارات اللازمة لهذا الموقف (شعيب، 1988:95-116).

تعقيب على الدراسات السابقة

بعد عرض بعض الدراسات التي أجريت لفحص العلاقة بين القلق وبعض المتغيرات، يتضح أن بعض هذه الدراسات يدل على أن القلق العالي لدى الفرد معوِّق لأي أداء يقوم به، وأسفر بعض هذه الدراسات عن خلاف ذلك، حيث بينت أن القلق العالي يؤدي إلى تحسن في أداء الفرد، وبعض هذه الدراسات تشير إلى أن العلاقة بين القلق لدى الفرد وما يقوم به من أداء علاقة عكسية، أي أن كلا منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به. ومن ثم لم تتفق هذه الدراسات فيما بينها على نتيجة واحدة فيما يتعلق بالعلاقة بين ما يقوم به الفرد من أداء وحالة القلق لديه، ومن الأهمية بمكان – تفسيرا لهذا التضارب في النتائج – ألا نغفل طبيعة العينات والمقاييس المستخدمة.

كما يلاحظ أنه لم تُجْرَ أي دراسة تحاول توضيح أثر القلق – الحالة والسمة – على الأداء اللغوي لدى الطلاب السعوديين العاديين، وهذا ما تحاول هذه الدراسة أن تميط اللثام عنه.

أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

1 – التعرف على مستوى أداء الطلاب (عينة الدراسة) في المهارات اللغوية الشفهية بوجه عام.

2 – تحديد مواطن القوة والضعف لدى الطلاب فيما يتعلق بكل مهارة من المهارات اللغوية الشفهية اللازمة لهم.

3 – التعرف على مدى شيوع حالة القلق وسمة القلق بين الطلاب (عينة الدراسة).

4 – تحديد أثر القلق (الحالة والسمة) على أداء الطلاب للمهارات اللغوية الشفهية.

5 – اقتراح أنسب الأفكار والأساليب التدريسية، التي من شأنها تحسين مستوى أداء الطلاب للمهارات اللغوية الشفهية.

6 – العمل على خفض القلق (السمة والحالة) لدى الطلاب في حالة كونه معوِّقاً للأداء.

تحديد المشكلة

إن ضعف طلاب كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية في التعبير عما لديهم من أفكار، وعدم إقبالهم على المناقشة داخل المحاضرات أصبح أمراً ملموساً لدى معظم من يمارس التدريس داخل هذه الكليات، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات التي أجريت على طلاب هذه الكليات، وقد أشارت نتائجها إلى ضعف خريجي هذه الكليات في المهارات اللغوية ومن بينها المهارات اللغوية الشفهية، وعدم كفاية تأهيلهم فيها (الخطابي ومخلوف، 1993:17-43). كما جاء في توصيات ندوة كليات التربية ومركز البحث التربوي، ما يؤكد الحاجة الماسة إلى إجراء دراسات علمية، لتقويم أداء معلم المرحلة الابتدائية، والعمل على تحسين طاقات هذا المعلم، لما لوحظ على كثير منهم من ضعفهم اللغوي بوجه عام.

وقد أشار خطاب الوكيل المساعد للشئون الفنية بالمملكة العربية السعودية (1413هـ)[1] إلى ما يؤكد ضعف مستوى خريجي كليات المعلمين، مما ينعكس أثره على العملية التعليمية في المرحلة الابتدائية، وهذا ما يدعو إلى ضرورة القيام بدراسات متعمقة حول هذه الظاهرة (الضعف في المهارات اللغوية بوجه عام).

وقد جاء في توصيات بعض الدراسات التي أجريت في المملكة العربية السعودية، ضرورة إعطاء مزيد من الاهتمام بالمهارات الأساسية في اللغة العربية، عند توجيه المعلمين والإشراف عليهم، وعلى وجه التحديد ما يتلعق بالمهارات اللغوية الشفهية اللازمة لهم، بوصفهم معلمين يمارسون مهنة التدريس.

ومن الشواهد التي تشير إلى انخفاض مستوى الطلاب، فيما يتعلق بمهارات اللغة الشفهية، انصرافهم عن مواقف المناقشة ونفورهم منها وإحجامهم عن المشاركة في المحاضرة، حيث يندر وجود طالب يتقدم للكلام عن رغبة وحماسة، فضلاً عن عدم التوفيق في اختيار الألفاظ التي تُعبِّر عن المعنى، وإذا تحدث لا يكاد يُفهَم كلامه، ولا ما يريد أن يقول، وإذا سأل سؤالاً فإنه يستغرق وقتاً طويلاً، ومع ذلك لا يُفهَم منه شيء، لأن كلامه تعوزه الدقة والتحديد.

تساؤلات الدراسة

يمكن تحديد مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي:

«ما أثر القلق (السمة والحالة) على الأداء اللغوي الشفهي لدى طلاب كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية؟» ويتفرع عن هذا السؤال التساؤلات التالية:-

1 - ما مستوى أداء الطلاب (عينة الدراسة) للمهارات اللغوية الشفهية بوجه عام؟

2 - ما مستوى أداء الطلاب (عينة الدراسة) للمهارات اللغوية الشفهية، كل مهارة على حده؟

3 - إلى أي مدى يختلف مستوى أداء الطلاب للمهارات اللغوية الشفهية باختلاف درجة سمة القلق لديهم، كما يقيسه مقياس القلق للكبار (الحالة والسمة)؟

4 - إلى أي مدى يختلف مستوى أداء الطلاب للمهارات اللغوية الشفهية باختلاف درجة حالة القلق لديهم، كما يقيسه مقياس القلق للكبار (الحالة والسمة)؟

5 - ما العلاقة بين درجات الطلاب في اختبار حالة القلق، ودرجاتهم في اختبار سمة القلق؟

6 - ما العلاقة بين درجات الطلاب في المهارات اللغوية الشفهية(كل مهارة على حدة) ودرجاتهم في اختبار حالة القلق؟

7 - ما العلاقة بين درجات الطلاب في المهارات اللغوية الشفهية (كل مهارة على حدة) ودرجاتهم في اختبار سمة القلق؟

حدود الدراسة

أجريت هذه الدراسة في إطار الحدود التالية:-

1 - من حيث الأداء اللغوي، تقتصر الدراسة على مهارات الأداء اللغوي الشفهي اللازمة للطلاب بكلية المعلمين بوصفهم يُعَدُّون لمهنة التدريس على اختلاف تخصصاتهم، مستبعدة بذلك مهارات الأداء اللغوي الأخرى كالقراءة والكتابة. . . وغيرها.

2 - اقتصر إجراء هذه الدراسة على جميع الطلاب الذين جاءوا للدراسة الصيفية عام 1414هـ بكلية المعلمين بالمدينة المنورة وبلغ عددهم 41 طالباً من معظم أنحاء المملكة (انظر الجدولين 1 و2).

مصطلحات الدراسة

تعددت وجهات النظر إلى القلق، ونعرض بعضها على النحو التالي:.

- القلق انفعال سلبي (يرتبط بالخوف والمخاوف الشاذة) وهو حافز يُعَوِّق الأداء أو يسهله، فمستوياته المرتفعة تعوق الأداء ومستوياته المتوسطة تسهله (عبدالخالق، 1984:3-30).
- القلق بوجه عام شعور خاص يتكون لدى الفرد في موقف ما من المواقف، يجعله يبدو غير طبيعي، أو غير عادي أو غير سوي خلال مواجهته هذا الموقف، ومحاولة تجنب مواجهته والهروب منه قدر إمكانه (سيد أحمد، 1989:31).
- أما فرويد فيرى أن القلق رد فعل لحالة العجز التام كاستدعاء للعون من أجل التخلص من مواقع الخطر. (الكيال، 1976:12).
- وقد قدم سبيلبرجر (Spielberger, 1966) تعريفاً يَفْرِق بين القلق كحالة والقلق كسمة، حيث أوضح أن سمة القلق ثابتة نسبياً، أما حالة القلق فهي حالة انفعالية مؤقتة تختلف في الشدة والتغير تبعاً للزمن كدالة للضغوط الواقعة على الفرد. وهذا هو التعريف الذي أخذت به هذه الدراسة.

أما الأداء اللغوي الشفهي، فيقصد به مظاهر الأداء المقيسة التي تتصل بمهارات التحدث، والتي يمكن قياسها عند عرض المتحدث لموضوع ما.

المنهج والإجراءات

العينة: تشمل عينة الدراسة جميع الطلاب الذين تقدموا إلى الدراسة بكلية المعلمين بالمدينة المنورة في الفصل الدراسي الصيفي لعام 1414هـ، وهم يمثلون معظم أنحاء المملكة، بلغ عددهم واحداً وأربعين طالباً والجدول التالي يوضح بيانات العينة.

جدول (1)

بيانات عينة الدراسة وفق المواطن

المواطن	تبوك	المدينة المنورة	الرس	مكة المكرمة	جدة	عرعر	بيشة	الإحساء	المجموع
الأعداد	8	8	6	4	4	4	4	3	41

جدول (2)

بيانات عينة الدراسة وفق التخصص الدراسي

التخصص	دراسات قرآنية	علوم	رياضيات	لغة عربية	تربية بدنية	تربية فنية	المجموع
الأعداد	5	10	8	10	5	3	41

أدوات الدراسة

فيما يلي وصف مختصر لمقياس القلق وبطاقة الملاحظة اللتين طُبقتا على عينة الدراسة:

أ - مقياس القلق للكبار (الحالة والسمة) وهو من المقاييس الشائع استخدامها في الدراسات العربية، من وضع (سبيلبرجر وآخرون، 1984) وقام بتعربيه وتقنينه عبدالرقيب البحيري، كما قام أيضاً بحساب ثباته وصدقه، واختير هذا المقياس على وجه التحديد لصلاحيته في الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

ب - بطاقة ملاحظة لقياس الأداء اللغوي الشفهي[2]، وهذه البطاقة من إعداد (جمال العيسوي، 1991,1988) حيث استمدت بنودها من التراث التربوي، وبخاصة المراجع المتخصصة، فضلًا عن الخبرة العامة لواضع البطاقة، وقد أجريت للبطاقة العمليات الإحصائية من صدق وثبات قبل تطبيقها.

- أما الصدق فجاء عن طريق المحكَّمين وذلك بعرض البطاقة على أساتذة متخصصين في طرائق التدريس والمناهج وأساتذة اللغة العربية وأساتذة في التربية وعلم النفس، وقد أبدوا على البطاقة مجموعة من الملاحظات والتعديلات، وبعد إجراء هذه التعديلات، وبعرضها عليهم مرة ثانية أقروها.
- أما الثبات فكان باستخدام نسبة الاتفاق بين الملاحظين[3] باستخدام معادلة كوبر (المفتي، 1989 :62). وقد أوضحت النتائج أن نسبة الاتفاق (92.5٪) مما يشير إلى ارتفاع درجة ثبات البطاقة وبذلك أصبحت البطاقة قابلة للاستخدام.

خطوات تنفيذ الدراسة

طُبقت الأداتان المستخدمتان في هذه الدراسة على عينة الدراسة خلال الفصل الدراسي الصيفي، في الفترة ما بين 1414/1/20هـ و 1414/3/30 هـ وقد رُوعيت الشروط اللازمة لتطبيق مقياس القلق، وذلك بتطبيق اختبار سمة القلق أولًا ثم

اختبار حالة القلق ثانياً وقد حرص الباحثان على أن يكون تطبيق اختبار حالة القلق قبل تحدث الطلاب مباشرة عن موضوع خطبة الجمعة التي استمعوا إليها، حيث كُلِّف كلُّ طالب من قبْل بنقد خطبة الجمعة التي استمع إليها في الأسبوع السابق، لتحديد تطبيق القلق، وعُد هذا العمل ضمن أعمال السنة التي يحصل الطالب من خلالها على درجات تؤهله للنجاح في المادة.

وتجنباً لعامل التعب حرص الباحثان على أن يكون التطبيق في بداية اليوم الدراسي (صباحاً). وقد استُعين بأشرطة تسجيل لحديث الطلاب، وجهاز للتسجيل صغير الحجم، وحُلِّل محتوى هذه الأشرطة (حديث الطلاب) ورُصدت الدرجات في ضوء مهارات الأداء اللغوي الشفهي التي أُعِدت لهذا الغرض، ولضمان أكبر قدر من الموضوعية في هذا الإجراء، اشترك في عملية تحليل محتوى هذه الأشرطة محلِّل آخر[4] مع أحد الباحثَين، واستخدمت معادلة نسبة الاتفاق بعد عملية التحليل.

جدول (3)

نسبة الاتفاق بين المحلِّلين

المستويات	المهارات المقيسة	مجموع الأداءات	الاتفاق	الاختلاف	النسبة المئوية
الأصوات	ينطق أصوات الحروف نطقاً صحيحاً	41	34	7	٪82.9
	ينطق الكلمات والجمل خالية من عيوب النطق.	41	36	5	٪87.8
	يخلو نطقه من اللازمات المعيبة	41	38	3	٪92.68
الكلمات	يعبر عن أفكاره بكلمات متنوعة.	41	32	9	٪78.05
	يختار الكلمات المعبرة عن أفكاره بدقة.	41	32	9	٪78.05
	يفصّح كلماته مستخدماً العربية السهلة.	41	37	4	٪90.24
السياق	يعرض الأفكار في تسلسل منطقي.	41	39	2	٪95.12
القواعد	يتخير لتعبيره التراكيب الصحيحة لُغوياً	41	35	6	٪85.36
السرعة	يتحدث بشكل متصل ينبيء عن ثقة بالنفس.	41	37	4	٪90.24
	يراوح بين البطء والسرعة بما يناسب المعنى والموقف.	41	36	5	٪87.8
	يتوقف في أثناء التحدث الوقوف الملائم.	41	39	2	٪95.12
	يستوفي نطق الكلمات بإكمال حروفها.	41	38	3	٪92.68
المجموع	اثنتا عشرة مهارة.	492	433	59	٪88

من الجدول (3) يتضح أن نسبة الاتفاق بين المحللين (88٪) وهي نسبة اتفاق مرتفعة تجعل الوثوق بالدرجات التي رُصدت للطلاب (عينة الدراسة) أمراً مطَمْئناً وموثوقاً به.

المعالجة الإحصائية

استخلصت الدراسة النسب المئوية لتحديد المستويات، كما أدخلت البيانات عن طريق مركز المعلومات والحاسب الآلي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

النتائج ومناقشتها

أولاً: فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الأول، الخاص بمستوى أداء عينة الدراسة للمهارات اللغوية بوجه عام. يوضح الجدول (4) المستوى العام للطلاب في الأداء اللغوي الشفهي طبقاً لتحليل هذه الأداءات، وذلك باستخدام أداة الدراسة التي أُعِدت لهذا الغرض وقد قُسمت المستويات إلى خمسة مستويات، في ضوء التقسيم الأكثر لكل مهارة، وهي أربع درجات، وبذلك تكون الدرجة العظمى للأداء ثمانيا وأربعين درجة.

جدول (4)

مستوى أداء عينة الدراسة لمهارات الأداء اللغوي الشفهي بوجه عام

م	المستوى	الدرجة		العدد	النسبة المئوية
		من	إلى		
1	الأول (ممتاز)	43	48	-	-
2	الثاني (جيد جداً)	37	42	2	٪4.88
3	الثالث (جيد)	31	36	3	٪7.32
4	الرابع (مقبول)	24	30	2	٪4.88
5	الخامس (ضعيف)	-	23	34	٪82.93

بالرجوع إلى النسب الموضحة بالجدول (4) يبدو الانخفاض الملحوظ في مستوى أداء الطلاب – بوجه عام – في مهارات الأداء اللغوي الشفهي؛ حيث جاء المستوى الأول (ممتاز) خالياً من أي طالب من أفراد العينة، أما المستوى الخامس (ضعيف) فقد وقع فيه أكثر أفراد العينة(82.93٪) وهذه النسبة مرتفعة جداً.

ثانياً: فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الثاني، والخاص بمستوى أداء عينة الدراسة للمهارات اللغوية الشفهية، كل مهارة على حده. يوضح الجدول (5) تبويباً لهذه المستويات.

جدول (5)

يوضح مستوى أداء عينة الدراسة لمهارات الأداء اللغوي الشفهي كل مهارة على حدة

المستويات	الأصوات							
رقم المهارة	1		2		3			
الأداء	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪		
ممتاز	2	4.88	1	2.44	-	-		
جيد جدا	15	26.58	6	14.06	13	3.32		
جيد	18	43.9	20	48.8	11	26.83		
مقبول	2	4.88	9	21.95	9	21.95		
ضعيف	4	9.76	5	12.21	18	43.9		
المستويات	الكلمات							
رقم المهارة	1		2		3			
الأداء	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪		
ممتاز	4	9.76	2	4.88	6	14.6		
جيد جداً	1	2.44	1	2.44	1	2.44		
جيد	11	26.83	12	29.27	20	48.8		
مقبول	12	29.27	18	43.9	7	17.07		
ضعيف	13	31.7	8	19.51	7	17.07		
المستويات	السياق							
رقم المهارة	1							
الأداء	العدد	٪						
ممتاز	1	2.44						
جيد جيدا	6	14.6						
جيد	12	29.27						
مقبول	15	36.58						
ضعيف	7	17.07						
المستويات	القواعد							
رقم المهارة	1							
الأداء	العدد	٪						
ممتاز	1	2.44						
جيد جدا	3	7.32						
جيد	12	29.27						
مقبول	6	39.02						
ضعيف	9	21.95						

تابع الجدول رقم (5)

المستويات	معدل السرعة							
رقم المهارة	1		2		3		4	
الأداء	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ممتاز	2	4.88	2	4.88				
جيد جداً	5	12.19	3	7.32	4	9.76	10	24.4
جيد	4	9.76	1	2.44			20	48.8
مقبول	7	17.07	6	14.6	6	14.6	7	17.07
ضعيف	23	56.10	29	70.7	32	75.61	4	9.76

ثمة نتيجة عامة يمكن الخلوص إليها من الجدول (5) وهي وقوع نسبة كبيرة من أفراد العينة في المستوى الثالث (جيد) فيما يتعلق بالمهارات التالية: -

- ينطق أصوات الحروف نطقاً صحيحاً بنسبة (43.9٪).
- ينطق الكلمات والجمل خالية من عيوب النطق، بنسبة (43.9٪).
- يفصّح كلماته مستخدماً العربية السهلة، بنسبة (48.8٪).
- يستوفي نطق الكلمات بإكمال حروفها بنسبة (48.8٪).

وهذه النتيجة ترجع إلى طبيعة اللغة التي يتحدث بها أفراد جميع الأسرة في المملكة العربية السعودية، أمام الطفل منذ ميلاده فهم يحرصون على إخراج الحروف من مخارجها الصحيحة، ويفضلون التحدث بالفصحى، وبالتالي لا يجد الطالب صعوبة في نطق أصوات الحروف نطقاً صحيحاً وأيضاً نطق الكلمات خالية من عيوب النطق أو استخدام العربية السهلة واستيفاء نطق الكلمات، ولا يحتاج تدريباً على هذه المهارات لأنه اكتسبها نتيجة المحاكاة والتقليد المحيطين به منذ الصغر.

- وقوع نسبة كبيرة جدا من أفراد العينة في المستوى الأخير (ضعيف) فيما يتعلق بالمهارات التالية: -
- يتحدث بشكل متصل ينبيء عن ثقة بالنفس، بنسبة (56.10٪).
- يراوح بين البطء والسرعة بما يناسب المعنى والموقف، بنسبة (70.7٪).
- يتوقف أثناء التحدث الوقوف الملائم، بنسبة (75.61٪).
- لم يقع في المستوى الأول (ممتاز) إلا نسبة قليلة جداً في جميع المهارات لم تتجاوز (4.88٪). مما يشير إلى انخفاض مستوى أداء الطلاب لهذه المهارات.

وتُرجِع الدراسة السبب في ذلك إلى طبيعة الموقف: الإلقاء المباشر، ومواجهة الآخرين، والإحساس بأنه يُقيَّم من الآخرين، ومثل هذه المواقف لم يُدرَّب عليها الطالب من قبل، سواء مع الأسرة أو داخل المدرسة. فمن الملاحظ أن النظام الأسري لا يشجع الفرد على طرح ما لديه من أفكار أو التعبير عما لديه من مشاعر أمام الآخرين، حيث يُعَدُّ ذلك سوء سلوك، فضلًا عن أن برامج التعليم في المملكة كثيراً ما تعتمد على أسلوب المحاضرة والإلقاء من قِبَل المعلم، والمتعلم يرى ويسمع ولا يتحدث، وهذا الموقف لا يفسح المجال لتنمية المهارات اللغوية الشفهية (شرابي، 1975).

كما أنه لا توجد مادة دراسية ضمن المناهج الدراسية بالمملكة العربية السعودية تُعنى بمهارات الاتصال الشفهي خاصة، كما هو متبع في كثير من الدول الأخرى، وبالتالي فالطالب في حاجة إلى التدريب على هذه المهارات من خلال مواقف طبيعية أو مصطنعة داخل المدرسة وخارجها حتى يمكن التقليل من حالة القلق لديه وزيادة ثقته بنفسه.

ثالثاً: فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الثالث، يبين جدول (6) العلاقة بين أداء الطلاب للمهارات اللغوية، وسمة وحالة القلق لديهم (كما يقيسه مقياس القلق) بحساب معامل بيرسون للارتباط (Wright, 1976).

جدول (6)

المتوسطات والانحرافات المعيارية

ومعاملات الارتباط بين الأداء اللغوي للطلاب والقلق (الحالة السمة)

م	المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الدلالة
1	الدرجات الكلية للطلاب في مهارات الآداء اللغوي الشفهي مع درجاتهم في اختيار القلق (السمة).	16.02 41.46	9.67 10.114	-0.078	- -
2	الدرجات الكلية للطلاب في مهارات الأداء اللغوي الشفهي مع درجاتهم في اختيار القلق (الحالة).	10.02 42.85	9.67 7.91	-0.329	دالة
3	الدرجات الكلية للطلاب في اختيار القلق (الحالة) مع درجاتهم في اختبار القلق (السمة).	42.85 41.46	7.91 10.114	0.119	- -

بالرجوع إلى جدول (6) يتضح أن معامل الارتباط بين أداء الطلاب للمهارات اللغوية الشفهية وسمة القلق لديهم (0.078-) وهو غير دال إحصائياً.

وتُرجِع الدراسة هذه النتيجة إلى الانخفاض الملحوظ في درجات الطلاب (عينة الدراسة) في اختبار القلق كسمة، مما يشير إلى انخفاض القلق كسمة لدى هؤلاء الطلاب بوجه عام. وقد يَرجع ذلك إلى شعور الطلاب بالأمان، وعدم الخوف (القلق) من المستقبل، بسبب المستوى الاقتصادي المتميز الذي تتمتع به المملكة، مما ترتب عليه ارتفاع ملحوظ في مستوى دخل الأفراد. ومن ثم توافر معظم الإمكانات المادية اللازمة لهم من مسكن وملبس وطعام ووسائل نقل وغيرها من متطلبات الحياة الأساسية (الجلال، 1985:51-112).

وعلى ضوء هذه الظروف البيئية التي تتميز بالدفء والعناية، والتي من شأنها أن تخفض من مستوى القلق (عبدالخالق والنيال، 1991:28-45). كل هذا جعله في حالة طمأنينة على مستقبله وشبه خالٍ من القلق كسمة وذلك بخلاف درجات الطلاب (عينة الدراسة) في المهارات اللغوية الشفهية التي جاءت متفاوتة ومتباينة وفق مستويات أدائهم لهذه المهارات.

رابعاً: فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الرابع والخاص بالعلاقة بين أداء الطلاب للمهارات اللغوية الشفهية وحالة القلق لديهم (كما يقيسه مقياس القلق). يبين جدول (6) أن معامل الارتباط بين أداء الطلاب للمهارات اللغوية والشفهية وحالة القلق لديهم (0.329-) وبالكشف عن هذه القيمة عند درجة حرية (39) وجد أن لها دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) وفي ذلك إشارة إلى وجود ارتباط دال وسالب، وهذا يؤكد أن الطلاب الذين كان أداؤهم منخفضاً في المهارات اللغوية الشفهية، هم أنفسهم الذين حصلوا على درجات مرتفعة في مقياس حالة القلق، ومعنى ذلك أنه كلما ارتفعت حالة القلق لدى الطلاب انخفض مستوى أدائهم، وكلما انخفضت حالة القلق لدى الطلاب ارتفع مستوى أدائهم، مما يفسر لنا ارتباط القلق كحالة بمستوى الأداء اللغوي الشفهي.

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات التالية: - دراسة (Cullor and Holahan, 1980). وكذلك دراسة (Henrich, 1979) ودراسة (زكريا أحمد، 1989) حيث أوضحت هذه الدراسات أن العلاقة بين القلق والأداء الذي يقوم به الفرد علاقة تبادلية بمعنى أن كلًا منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به.

كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Brqkovec, 1985) التي تؤكد أن ارتفاع حالة القلق لدى الأفراد مرتبطة بطبيعة الموقف الاجتماعي الذي يتعرض له الأفراد، ومدى امتلاكهم للمهارات التي تمكنهم من تخطي هذا الموقف بنجاح، وكان من الطبيعي ارتفاع حالة القلق لدى الطلاب (عينة الدراسة) لكونهم يتعرضون لموقف اجتماعي يخضع للتقييم من الآخرين، في الوقت الذي يفتقرون فيه للمهارات اللازمة لهذا الموقف، حيث أوضحت النتائج السابقة الانخفاض الملحوظ في مستوى أدائهم اللغوي (انظر جدول 5).

خامساً: فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الخامس، والخاص بالعلاقة بين درجات الطلاب في اختبار حالة القلق، ودرجاتهم في اختبار سمة القلق.

بالرجوع إلى جدول رقم (6) يتضح أن معامل الارتباط بين درجات الطلاب في اختبار حالة القلق ودرجاتهم في اختبار سمة القلق (0.119) وبالكشف عن هذه القيمة عند درجة حرية (39) وجد أنها غير دالة إحصائياً، وهذا يعني أن ارتفاع القلق أو انخفاضه لدى الطلاب (عينة الدراسة) كان مرتبطاً بالموقف الذي تعرضوا له، أكثر من ارتباطه بسمة القلق لديهم. وهذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة (زكريا أحمد، 1989) التي أكدت نتائجها أن العلاقة بين سمة القلق وحالة القلق قوية، وفي واقع الأمر جاء هذا الارتباط غير متوقع رغم أن المقدمات النظرية تدفع إلى التوقع بأن نجد ارتباطاً موجباً جوهرياً بين سمة القلق وحالة القلق لدى أفراد العينة في ضوء نظرية (سبيلبرجر، 1966)، حيث أوضحت هذه النظرية أنه إذا كانت سمة القلق لدى الأفراد منخفضة فإن حالة القلق تكون منخفضة لديهم تبعاً لذلك.

ولهذا فإن إمكانية تعميم هذه النتيجة محدودة بعينة هذه الدراسة وإجراءاتها. كما يشير ذلك إلى أن هذا المجال في حاجة إلى مزيد من الدراسات على عينات أكبر للوقوف على طبيعة هذه العلاقة.

وقد أوضحت الدراسة - من قبل - أن درجات الطلاب في اختبار القلق كسمة كانت منخفضة انخفاضاً ملحوظاً، لأسباب سبق ذكر بعضها، أما درجات هؤلاء الطلاب في اختبار القلق كحالة، فقد جاءت متفاوتة ومتباينة، وهذه نتيجة حتمية لأسباب تتعلق بطبيعة الموقف الذي تعرض له الطلاب، قبل إجراء اختبار القلق كحالة.

سادساً: للإجابة عن السؤال السادس فُحِصت العلاقة بين درجات الطلاب في المهارات اللغوية الشفهية - كل مهارة على حدة - ودرجاتهم في اختبار حالة القلق (انظر جدول 7).

جدول (7)

معاملات الارتباط بين درجات الطلاب في مهارات الأداء اللغوي الشفهي (كل مهارة على حدة) مع درجاتهم في اختبار القلق (الحالة - السمة)

م	المهارات	حالة القلق			سمة القلق		
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة	نوع الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	نوع الدلالة
1	ينطق أصوات الحروف نطقاً صحيحاً	-0.334	-	دالة	-0.25	-	غير دالة
2	ينطق الكلمات والجمل خالية من عيوب النطق	-0.225	-	غير دالة	0.175	-	غير دالة
3	يخلو صوته من اللازمات الصوتية المعيبة	-0.259	-	غير دالة	0.007	-	غير دالة
4	يُعبرٌ عن أفكاره بكلمات متنوعة	-0,322	0.05	دالة	-0.042	-	غير دالة
5	يختار الكلمات المعبرة عن الأفكار بدقة.	-0.309	0.05	دالة	-0.125	-	غير دالة
6	يفصّح كلماته مستخدماً العربية السهلة.	-.30	0.05	دالة	-0.075	-	غير دالة
7	يعرض أفكاره في تسلسل منطقي.	-0.3	0.05	دالة	-0.075	-	غير دالة
8	يختار التراكيب الصحيحة لغوياً لتعبيره	-0.3	0.05	دالة	-0.051	-	غير دالة
9	يتحدث بشكل متصل ينبيء عن ثقة بالنفس.	-0.326	0.05	دالة	-0.01	-	غير دالة
10	يراوح بين البطء والسرعة بما يناسب المعنى والموقف.	-0.184	-	غير دالة	0.16	-	غير دالة
11	يتوقف أثناء التحدث الوقوف الملائم.	-0.064	-	غير دالة	-0.082	-	غير دالة
12	يستوفي نطق الكلمات بإكمال حروفها.	-0.21	-	غير دالة	0.054	-	غير دالة

بالرجوع إلى جدول (7) كشفت الدراسة عن ارتباط سالب ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين درجات الطلاب في اختبار حالة القلق ودرجاتهم في المهارات اللغوية الشفهية التالية:-

1 - نطق أصوات الحروف نطقاً صحيحاً (-0.334)
2 - يعبر عن أفكاره بكلمات متنوعة (-0.322)
3 - يختار الكلمات المعبرة عن الأفكار بدقة (-0.309)
4 - يُفَصِّح كلماته مستخدماً العربية السهلة (-0.3)
5 - يعرض أفكاره في تسلسل منطقي (-0.3)
6 - يختار التراكيب الصحيحة لغوياً لتعبيره (-0.3)
7 - يتحدث بشكل متصل ينبىء عن ثقة بالنفس (-0.326)

وهذا يعني أن الطلاب الذين كان أداؤهم منخفضاً في هذه المهارات، هم أنفسهم الذين حصلوا على درجات مرتفعة في مقياس حالة القلق.

وتفسيراً لهذه النتيجة ينبغي الإشارة إلى الأسس التي يقوم عليها الأداء اللغوي الشفهي، والمتمثلة في الأسس المعنوية، وهي الأفكار، أي ما يدور في ذهن المتحدث من عمليات عقلية ولغوية، تتمثل في اختيار الكلام، وأسس لفظية تتمثل في العبارات والجمل، والأساليب التي ينطق بها المتحدث معبراً عن الفكرة أو مجموعة الأفكار التي توجد في ذاكرته، والتي يود نقلها إلى الآخرين. وأسس صوتيه تتمثل في عنصر الأداء اللغوي، أو الكلام في الموقف الفعلي، وذلك وفق القواعد التي يسير الكلام منطوقاً وفقاً لها (العيسوي، 1988).

وهذا يؤكد لنا مدى العلاقة بين أداء الطلاب لهذه المهارات بشكل جيد وحالة القلق لديهم، بمعنى أن حالة الاضطراب الناجمة عن تعرض الطلاب لهذا الموقف ساهم في اضطراب تفكيرهم مما جعلهم يعبِّرون بشكل مضطرب ومن ثم لم يمكنهم من أداء هذه المهارات بالشكل المطلوب.

ولأن هذه المهارات أكثر ارتباطاً بالعمليات العقلية، والتفكير - كما هو معلوم - عملية استحداث استرجاع الرموز من ذاكرة نشطة، وإدخالها في علاقة رموز أخرى، فكانت هذه المهارات أكثر تأثراً من المهارات الأخرى من حيث كونها تحتاج من المتحدث أن يكون في حالة نفسية طبيعية، خالية من القلق المرتفع. كما كشفت الدراسة عن عدم وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين درجات الطلاب في اختبار حالة القلق ودرجاتهم في المهارات اللغوية التالية:.

1 - ينطق الكلمات والجمل خالية من عيوب النطق (0.225)
2 - يخلو صوته من اللازمات المعيبة (0.259)
3 - يراوح بين البطء والسرعة بما يناسب المعنى والموقف (0.184)
4 - يتوقف أثناء التحدث الوقوف الملائم (0.064)
5 - يستوفي نطق الكلمات بإكمال حروفها (0.21)

وتَرجِع هذه النتيجة غالباً إلى أن هذه المهارات أكثر ارتباطاً بالجانب الصوتي المتمثل في عنصر الأداء اللغوي أو الكلام في الموقف الفعلي وفق القواعد التي يسير الكلام منطوقاً وفقاً لها. ومن ثم فإن أداء الطلاب لهذه المهارات لم يتأثر بطبيعة الموقف الذي تعرضوا له. لأن المهارات أصبحت عادة مكتسبة نتيجة المحاكاة والتقليد لأفراد الأسرة والمجتمع، وبذلك أصبحت سمة أساسية في أدائهم.

ويدعم هذا التفسير أنه رغم انخفاض مستوى أداء الطلاب في المهارات بوجه عام، (انظر جدول 4، 5) يلاحظ وقوع (48.8٪) من أفراد العينة في المستوى الثالث (جيد) فيما يتعلق بمهارتي: «يستوفي نطق الكلمات بإكمال حروفها»، «وينطق الكلمات والجمل خالية من عيوب النطق» في الوقت الذي وقع فيه نسبة مرتفعة من أفراد العينة في المستوى الأخير (ضعيف) في المهارات التالية:-

1 - يخلو صوته من اللازمات الصوتية المعيبة (43.9٪)
2 - يراوح بين البطء والسرعة بما يناسب المعنى والموقف (70.7٪)
3 - يتوقف في أثناء التحدث الوقوف الملائم (75.6٪)

سابعاً: فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال السابع، والخاص بالعلاقة بين درجات الطلاب في المهارات اللغوية الشفهية - كل مهارة على حدة - ودرجاتهم في اختبار سمة القلق.

بالرجوع إلى جدول (7) كشفت الدراسة عن عدم وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية - سلباً أو إيجاباً - بين درجات الطلاب في مهارات الأداء اللغوي الشفهي ودرجاتهم في اختبار سمة القلق.

وثمة نتيجة عامة يجدر الإشارة إليها، وهي انخفاض مستوى درجات الطلاب في اختبار سمة القلق، وقد يَرجع ذلك إلى الظروف الاجتماعية والأسرية بالمملكة العربية السعودية؛ حيث يلاحظ تماسك الأسرة السعودية، فضلاً عن شعور الطالب السعودي بأنه لا يواجه كثيراً من الضغوط الاقتصادية، حيث تصرف له مكافأة مالية (معونة) أثناء الدراسة، وفرصة حصوله على وظيفة أمر يكاد يكون أكيداً.

كما أن تعيين الطلاب في وظيفة مدرس داخل المملكة ليس مرهوناً بالتفوق الدراسي؛ إذ يتساوى الطلاب الذين يحصلون على تقدير منخفض بغيرهم من الطلاب الذين يحصلون على تقدير ممتاز، فكلاهما يُعيَّن مدرساً في الأماكن نفسها. ولا توجد أي حوافز مادية للطلاب المجتهدين بالكلية، فالجميع يتساوى في الحصول على مكافأة مالية واحدة أثناء الدراسة. فضلاً عن شعور الطلاب بإمكانية الحصول على دخل مادي يعادل - بل يفوق أحياناً - ما سيحصل عليه بعد تخرجه من الكلية، وذلك مقابل ممارسة أي عمل كالتجارة مثلاً أو غيرها من الأعمال المتيسرة بالمملكة. (الجلال، 1985).

التوصيات والمقترحات

على ضوء نتائج هذه الدراسة يوصى بالآتي:.

1 - إدراج مقرر دراسي خاص بمهارات الاتصال الشفهي، ضمن مقرر اللغة العربية في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي، بما يساعد المتعلم على اكتساب هذه المهارات.

2 - تغيير أسلوب التدريس المتبع في جميع مراحل التعليم، والذي يُعتَمد فيه على المحاضرات والإلقاء، وضرورة الاهتمام بمناقشة المتعلم داخل حجرة الدراسة.

3 - تشجيع الطلاب على الاشتراك في الأنشطة اللغوية بالمدارس، والاهتمام بهذه الأنشطة وإعطائها العناية الكافية.

4 - للأسرة دور أساسي في مساعدة الأبناء على اكتساب المهارات اللغوية الشفهية، وذلك عن طريق إفساح المجال أمام الأبناء لإبداء الرأي والمشاركة في التحدث، وضرورة تغيير نظرة الأسرة في المجتمع السعودي نحو كلام الأبناء أمام الكبار على أنه سوء سلوك.

5 - عدم الإفراط في اتكال الأبناء على الآباء، لأن ذلك يؤدي إلى شعور الأبناء بالعجز، كما يؤدي إلى نشأة سمة الخجل، ونتيجة لذلك يصبح الطالب في كثير من الأحيان خجولاً ولا يستطيع مواجهة الآخرين.

6 - إجراء دراسات أخرى لبحث أسباب انخفاض مستوى الطلاب في مهارات الاتصال اللغوي.

7 - بناء برامج لتنمية المهارات اللغوية الشفهية اللازمة للطلاب في جميع مراحل التعليم.

ملحق «بطاقة ملاحظة»

مهارات الأداء اللغوي الشفهي لدى طلاب كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية

المستويات	المهارات المقيسة	مستويات الأداء				
		-	1	2	3	4
		ضعيف	مقبول	جيد	جيد جداً	ممتاز
الأصوات	ينطق أصوات الحروف نطقاً صحيحاً.					
	ينطق الكلمات والجمل خالية من عيوب النطق					
	يخلو نطقه من اللازمات المعيبة.					
الكلمات	يعبر عن أفكاره بكلمات متنوعة.					
	يختار الكلمات المعبرة عن أفكاره بدقة.					
	يفصِّح كلماته مستخدماً العربية السهلة.					
السياق	يعرض الأفكار في تسلسل منطقي.					
القواعد	يتخير لتعبيره التراكيب الصحيحة لغوياً.					
معدل السرعة	يتحدث بشكل متصل ينبيء عن ثقة بالنفس.					
	يراوح بين البطء والسرعة بما يناسب المعنى والموقف.					
	يتوقف في أثناء التحدث الوقوف الملائم.					
	يستوفي نطق الكلمات بإكمال حروفها.					
		الدرجة الكلية للطالب:				
	اسم الطالب:	الدرجة العظمى: 48				

تعليمات

ضع علامة (√) أمام كل مهارة من المهارات السابقة، وذلك في التقدير الذي يستحقه الطالب أثناء تحدثه، طبقاً للمعايير التالية:-

- يُعطى الطالب تقدير ممتاز (4) في حالة أدائه المهارة دون الوقوع في أي خطأ.
- يعطى الطالب تقدير جيد جداً (3) في حالة أدائه المهارة مع أخطاء لا تتجاوز مرة واحدة إلى مرتين في المهارة نفسها.
- يعطى الطالب تقدير جيد (2) في حالة أدائه المهارة مع أخطاء لا تتجاوز مرتين إلى ثلاث مرات في المهارة نفسها.

- يعطى الطالب تقدير مقبول (1) في حالة أدائه المهارة مع أخطاء لا تتجاوز ثلاث مرات إلى أربع مرات في المهارة نفسها.
- يعطى الطالب تقدير ضعيف (لا شيء) في حالة عدم أدائه المهارة أو تجاوز مرات الخطأ أكثر من أربع مرات.

الهوامش

(1) خطاب الوكيل المساعد للشئون الفنية بالمملكة العربية السعودية رقم 4001 ف بتاريخ 1414/11/3 هـ.

(2) ملحق (بطاقة ملاحظة).

(3) اشترك مع الباحثين في الملاحظة د. محمود رجب المزين مدرس النحو بكلية المعلمين بالمدينة المنورة.

(4) سبق لهذا المحلل الاشتراك مع الباحث في التأكد من ثبات الأداة نفسها قبل تطبيقها.

المصادر العربية

احمد عبدالخالق

1984 «قائمة القلق (الحالة والسمة)» وضع سبيلبيرجر وزملائه الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية: 3-30.

أحمد عبدالخالق ومايسه النيال

1991 «بناء مقياس قلق الأطفال وعلاقته ببعدَي الانبساط والعصابية» علم النفس. العدد الثامن عشر والتاسع عشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 28-45.

أميرة عبدالعزيز الديب

1986 «بناء مقياس حالة القلق الاختباري» مجلة كلية التربية. العدد العاشر. القاهرة: مطبعة عين شمس: 21-44.

توفيق زكريا أحمد

1989 «دراسة تأثير القلق في التحصيل الدراسي لدى طلاب ذوي قدرات عقلية مختلفة» علم النفس. العدد العاشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب: 77-87.

جمال مصطفى العيسوي

1988 «برنامج مقترح لتنمية مهارات التعبير الشفهي لدى طلاب المرحلة الثانوية» رسالة ماجستير (غ.م) جامعة طنطا: كلية التربية.

1991 «بناء برنامج لتنمية مهارات التحدث وأثره على الاستماع الهادف لدى تلاميذ الصفين الرابع والخامس من التعليم الأساسي» رسالة دكتوراه (غ.م) جامعة طنطا: كلية التربية.

جودت الركابي

1986 طرائق تدريس اللغة العربية، دمشق: دار الفكر. ط 2 : 32.

دحام الكيال

1967 علاقة القلق بالترتيب الذهني، بغداد: مكتبة دار العتيبي: 12-23.

شارلز سبيلبيرجر وآخرون

1984 «اختبار حالة القلق للكبار» إعداد عبدالرقيب أحمد البحيري. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

شعبان غزالة وعثمان مصطفى

1993 «الكفايات التدريسية واللغوية لدى معلمي المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية» المؤتمر الثاني لإعداد معلم التعليم العام. مكة المكرمة: 13-15 أبريل: 4-36.

شكري سيد أحمد

1989 «قلق التحصيل في الرياضيات» رسالة الخليج العربي. العدد الثلاثون. السنة التاسعة. الرياض: مطبعة مكتب التربية لدول الخليج: 33-34.

محمد أمين المفتي

1989 سلوك التدريس. القاهرة: مؤسسة الخليج العربي: 62.

عبدالحميد الخطابي ولطفي مخلوف

1993 «تقويم برنامج الإعداد التربوي لمعلم المرحلة الابتدائية بكليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية» المؤتمر الثاني لإعداد المعلم. مكة المكرمة: 13-15 أبريل 17-43.

عبدالعزيز عبدالله الجلال

1985 تربية اليسر وتخلف التنمية. عالم المعرفة. الكويت: مطابع الرسالة: 51-112.

علي محمود شعيب

1988 «قائمة قلق الاختبار لدى طلاب وطالبات المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية» رسالة الخليج العربي. العدد الخامس والعشرون. السنة الثامنة. الرياض: مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج: 96-118.

هشام شرابي

1975 مقدمات لدراسة المجتمع العربي، بيروت: الدار المتحدة للنشر. ط2:59-81.

المصادر الأجنبية

Berkovec, D.

1985 "What's the use of worrying?" Psychology Today. 12: 59-64.

Cullor, R. & Hollhan.

1980 "Test anxiety and academic performance: The effect of study related behaviors". Journal of educational Psychology. 72:16-20.

Denny, J.P.

1966 "Effects of anxiety and intelligence on concept formation". Journal of Experimental Psychology. 72:596-602.

Heintich, D.L.

1979 "The Causal influence of anxiety on academic acheivement for students of differing intellctual ability". Applied Psychological Measurement. 3: 351-359.

King, F.J.

1976 "An Investigation of the causal influence of state and anxiety on achievement". J. of Educational Psychology. 68:330-340.

Spence, J. & spence, K.

1958 "The Motivational Components of Manifest Anxiety. Drive Stimuli". In C.D. Spielberger (Ed). Anxiety and Behavior. N.Y. Acedemic press.

Spielberger, C. D.

1966 "The effect of anxiety on complex learning and academic achievement. In C.D. spielberger (Ed) Anxiety and Behavior. N.Y. Academic press.

Tobias, S.

1975 "Anxiety research in educational psychology". The Journal of Educational Psychology. 71:578-585.

Tryon, G.

1980 "The measurement and treatment of test axnxiety". Review of Educational Research. 50:343-372.

Wrigh, R.

1976 Understanding Statistics and Informal Informal Introduction for the Behavior Sciences. Harcour Brace. Jovonovich. Inc.

Wittmaier.

1972 "Test anxiety and study habits". The Journal of Educational Research. 65:352-354.

استلام البحث: أكتوبر 1994.

إجازة البحث: يوليو 1995.

علاقة بعض عوامل البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والفيزيقية بدرجة انتشار بعض الأمراض المعدية (دراسة حالة في قرية مصرية)

عدلي علي أبو طاحون
قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي - جامعة المنوفية - ج.م.ع

مقدمة

يعتبر الإنسان غاية عملية التنمية، وفي نفس الوقت يعتبر الرافعة الرئيسة لهذه العملية، بل إنه بغير الاستثمار في التنمية البشرية - جنبا إلى جنب مع الاستثمار في المدخلات المادية - فإن عائدات عملية التنمية ستتناقص بدرجة كبيرة، وذلك باعتبارها محصلة لكل من التنمية البشرية والتنمية المادية.

ولقد تعددت الدراسات العلمية، التي تعرضت للدور الإنساني في عملية التنمية، وتشعبت هذه الدراسات في اتجاهات متعددة، منها ما ركز على صحة الإنسان النفسية والعقلية والبيولوجية، ومدى انعكاس ذلك على عمليات الإنتاج، ومنها ما تعرض لموضوع السمات والمهارات والقدرات الإنسانية وعلاقة ذلك بالدافعية لإنجاز عملية التنمية، ونوع ثالث من هذه الدراسات العلمية ركز على الخصائص الشخصية والمعرفية للإنسان، وما تلعبه من دور خطير في استعدادات السكان لقبول التغيير وتبنّي ما يطرحه من أفكار جديدة (دبوس، 1989).

وتعد الظروف الصحية السيئة التي تعاني منها مجتمعات العالم الثالث وراء الانخفاض الواضح في إنتاجية عنصر العمل، وكذا زيادة معدل وفيات الأطفال، وانخفاض العمر المتوقع، وزيادة معدلات العجز، وأخيرا التبديد الواضح في موارد السياسة العلاجية.

وتعتبر الأمراض المعدية - بحق - من أعظم مآسي الحياة، فمهما تقدمت حضارة الإنسان فإن الفيروسات والبكتيريا والحيوانات الأولية وغير ذلك من مسببات العدوى ستظل متحفزة للانقضاض على الإنسان، عندما يكثر الإهمال، أو تنتشر الفاقة، أو تشتد المجاعة.

إن من يدرك خصائص البيئة الفقيرة، حيث تدنّي مستوى المعيشة، والتكدس السكاني، وغياب المرافق الصحية، وظروف الإسكان التعسة، والبيئة الملائمة لتكاثر الحشرات والقوارض، والافتقار إلى النظافة الشخصية، ونقص الوعي الصحي، لا بد أن يستنتج أن المناطق الفقيرة هي مهد الأوبئة (عطية، 139:1992).

وتحاول هذه الدراسة التحقق من طبيعة العلاقة بين بعض العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية من جانب، وبين درجة انتشار الأمراض المعدية من جانب آخر.

المشكلة البحثية وأهميتها

يعكس المرض - بالمعنى العام للكلمة - اختلالاً في البيئة الداخلية للإنسان، وتكوينه العضوي، وغالبا ما يعكس اختلالاً في العلاقة بين الإنسان وبيئته الخارجية، التي تهيىء له مختلف مسببات الأمراض كسوء التغذية، والتي ترتبط بالفقر والأمية، أو الجراثيم المعدية، أو العوامل الفيزيائية والكيميائية الضارة، وغيرها من المسببات. وفي معظم البلدان النامية ما زالت الأمراض المعدية من المشكلات الصحية الكبرى، حيث إن هذه الأمراض هي السبب الرئيس للاعتلال والوفاة.

وتشير بيانات منظمة الصحة العالمية (**منظمة الصحة العالمية**، 1992) إلى انتشار الأمراض المعدية بشكل كبير في دول الإقليم، ومنها مصر، حيث بلغت المعدلات السنوية لانتشار حالات الالتهاب الكبدي المعدي المؤكدة، والمبَلَّغ عنها سنة 1990 فقط 14209 مقابل 6056 حالة بالمملكة العربية السعودية، و20102 بباكستان، و13809 بإيران، كما بلغت حالات التهاب السحايا عن نفس العام 3976 في مصر مقابل 92 حالة بالمملكة العربية السعودية، و4481 بباكستان، و709 بإيران وبالنسبة للمعدلات السنوية لانتشار حالات الحمى التيفودية عن سنة 1990 فلقد بلغت 6569 في مصر، و700 حالة في المملكة العربية السعودية، و64695 بباكستان،

و25436 بإيران، وأخيرا بلغت المعدلات السنوية لانتشار حالات الدرن الرئوي المؤكدة، والمبلَّغ بها عن نفس العام 2732 في مصر، مقابل 2991 بالسعودية، و14871 بباكستان، و12005 بإيران، وهي أرقام تشير إلى انتشار هذه الأمراض بصورة خطيرة بالدول العربية والإسلامية.

ويلاحظ أن هناك الكثير من حالات الأمراض المختلفة، تعالج عن غير طريق المستشفيات الحكومية، وفي الغالب لا يبلَّغ عنها.

وفي الريف المصري حيث البيئة الملائمة لانتشار الأمراض المعدية فإن الأمر أكثر سوءا، ولقد انعكس ذلك على معدلات الوفيات به مقارنة بالحضر، حيث بلغت معدلات وفيات الأطفال الرضع حسب نتائج إحصاء 1988 نحو 114.8 لكل ألف من المواليد الأحياء مقابل 65.6 لكل ألف من المواليد الأحياء في الحضر، كما بلغ معدل وفيات الأطفال من 1-5 سنوات نحو 55.5 لكل ألف من المواليد الأحياء عام 1990 مقابل 24.8 في الحضر.

كما تشير الدراسات (مصطفى، 16:1992) إلى أن نحو 80 ألف طفل دون سن الخامسة يموتون سنويا، نتيجة إصابتهم بأمراض يمكن تحصينهم ضدها، كما يوجد نحو 300 ألف طفل دون سن الخامسة في الريف المصري، يعانون من الأنيميا.

إن انتشار الأمراض المعدية يؤدي بدرجة كبيرة إلى زيادة معدلات وفيات الأطفال، كما أنه يؤدي أيضا إلى تقصير الفترة الإنتاجية من عمر الاستثمار البشري. ولهذا فإن الأمر يتطلب إعادة توزيع الإنفاق الاجتماعي، بهدف زيادة الإنفاق الاجتماعي المخصص لتحقيق التنمية البشرية، وتحسين خصائص السكان، ففي مصر يبلغ الإنفاق العام على الصحة نحو 1.1% من الناتج القومي الإجمالي، وهذا الرقم يعتبر قليلا للغاية، خاصة إذا عرفنا أن مصر من الدول النامية، حيث تشير الإحصاءات (الطويل، 1984) إلى أن معدل الإنفاق العام على القطاع الصحي للفرد الواحد في السنة في البلاد المتقدمة يصل إلى 244 دولارا بينما يصل في الدول النامية إلى 62 دولاراً، وفي البلاد الأكثر فقراً يصل إلى 1.7 دولار.

وبالإضافة إلى ضعف الإنفاق على النواحي الصحية فإن توزيع الخدمات الصحية فيه إجحاف كبير بسكان الريف مقارنة بالحضر، حيث تشير بيانات سنة 1990 (مصطفى، 10:1992) إلى أن عدد السكان لكل طبيب بالريف 5.000 مقابل 958

بالحضر، وعدد السكان لكل ممرضة 12.000 بالريف مقابل 1353 بالحضر، وعدد السكان الذين يتمتعون بالمياه النقية 61% على أساس أن 100 = تكافؤا بين الريف والحضر، والأمر كذلك بالنسبة للصرف الصحي، والذي يبلغ 34% مقارنة بالحضر.

إن الآفة الكبرى في الدول النامية بصفة عامة ومنها مصر هي القصور الكبير في الموارد المالية المتاحة على مستوى الدولة، وعلى مستوى الفرد، لذا فإن الأمر يتطلب معرفة أهم مسببات هذه الأمراض، حتى يمكن وضع برامج التخطيط الصحي الملائمة، والتي تتفق مع حجم الموارد المتاحة، وهو ما ستعنى به هذه الدراسة.

الإطار النظري والمرجعي:

تعد تلبية احتياجات الموارد البشرية قضية أساسية، وذات أهمية حيوية، في ممارسة القوى العاملة لنشاطها الحيوي الطبيعي، حيث إن مجمل أسباب الحياة من غذاء وكساء وتعليم ورعاية صحية.. الخ يجب أن يكون كافيا لجعل القوى العاملة قادرة على ممارسة النشاط الحيوي الطبيعي، ومن هنا ينظر البعض إلى مدخل التنمية البشرية على اعتبار أنه المدخل الصحيح لتحقيق التنمية، ولقد ظهر الكثير من المناهج لتحقيق ذلك، منها منهج التربية المخططة، والذي يركز على التعليم، ومنهج التطوير الذاتي بهدف رفع كفاءة وتحسين أداء العنصر البشري من خلال سعي الأفراد لتحسين قدراتهم ومهاراتهم، وأخيرا المنهج الصحي، والذي يحاول من خلال برامج الصحة العامة وبرامج التوعية الغذائية تحسين خصائص العنصر البشري (دبوس، 1989).

ولا يمكن الفصل بأي حال بين التنمية الصحية والجوانب الأخرى لعملية التنمية البشرية، فلا يمكن أن تتحقق تنمية معينة لإنسان يعاني من الأمراض، وفي نفس الوقت محكوم عليه باتجاهات غيبية وفكرية عن مفهوم الصحة والمرض، وهذا ما يجعل موضوع الصحة أحد الموضوعات الهامة في مجال تنمية الموارد البشرية.

ولقد وصفت منظمة الصحة العالمية عند إنشائها في سنة 1946 كأحد المنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة تعريفا للصحة على أساس أنها: حالة من الرفاهية البدنية والذهنية والاجتماعية، وليست مجرد غياب المرض أو العجز وفي

ضوء هذا التعريف يؤدي إشباع الحاجات مجتمعة إلى الصحة الجيدة (عطية، 1992:259؛ الطويل، 1984:24) ولذا، فإن من حق الإنسان التمتع بالظروف الملائمة لحياة آمنة، ولعل هذا هو ما جعل إعلان آلمآتا (WHO & Unicef, 1978) يأخذ هذا التعريف في الحسبان عند تناول مفهوم الرعاية الصحية الأولية، كوسيلة لتحقيق الصحة للجميع عام 2000.

ويضع تقرير منظمة الصحة العالمية (Mayer & Solnsbury, 1975) مسئولية تقديم الحاجات الصحية للمجتمعات المحلية على عاتق الخدمات الصحية المحلية، فهذه الخدمات يتم تنظيمها بناء على تقدير محدد لحاجات ومطالب السكان المعنيين، من حيث عددهم وتوزيعهم المكاني والإطار الثقافي، والمعتقدات الدينية، والتركيب الاجتماعي وتطلعاتهم ومعاييرهم السلوكية، ويتعين أن يكون الهدف الأول للفريق الصحي هو تحديد المشكلات البيئية للمجتمع المحلي والتي تؤثر في صحة الناس وسعادتهم، وهو ما يستلزم التعرف على العوامل المناوئة في كل من البيئة الفيزيقية، كالصرف الصحي غير الكافي، والمشروعات الناقلة للأمراض، وعدم توافر المياه الصالحة للشرب، وسوء التغذية.. الخ. وكذلك يتعين أن يحدد الفريق الفئات المعرضة للمرض بحكم أوضاع خاصة، مثل: الفقراء المعدمين وأصحاب المهن الأكثر تعرضا للمرض.

ونظرا لتباين مجموعة الأمراض التي اشتملت عليها الدراسة - وبالتالي تباين ظروف انتشار كل مرض - فسيتم تناول كل من هذه الأمراض على حدة.

أوَّلُ هذه الأمراض هو مرض التدرن الرئوي، أو السل، ويعتبر هذا المرض من أمراض الفقر واسعة الانتشار، ويبلغ عدد الإصابات الجديدة به كل عام في الدول الإسلامية وحدها حوالي أربعة ملايين، ويرى العلماء أنه إذا لم تعالج حالات المرض المعدية معالجة فعالة كافية، فإن ثلثي المصابين يموتون خلال عامين، وإذا عاشت الإصابة الواحدة مدة عامين دون تشخيص ومداواة فإنه يمكنها أن تُعْدي 24 شخصا آخر قبل أن يموت حامل جرثومتها، ويموت كل عام ثلاثة ملايين شخص، أكثرهم من الدول النامية، حيث نسبة التعرض للمرض أعلى بـ 20 إلى 50 مرة من نسبتها في الدول المتقدمة (الطويل، 1984).

ويقول (ماهلر، 1982) إن سبب المرض يرجع إلى مزيج من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية مثل: نقص التغذية، وعدم وجود المسكن

الصحي المناسب، وفقدان النظافة في الأشخاص، والبيئة، وعدم وجود الماء، والإرهاق، ونقص الوعي الصحي.

المرض الثاني الذي تناولته الدراسة بالبحث هو الالتهاب الكبدي الوبائي، وهناك عدة أنواع منه مثل النوع A، والنوع B، والنوع C، والنوع D. وتحتل مشكلة الالتهاب الكبدي من النوع B مركزا متميزا، نظرا للمضاعفات الخطيرة لهذا المرض، ويتوطن (فيرس) الالتهاب الكبدي A - والذي يؤدي إلى الالتهاب الكبدي الوبائي - جميع أنحاء العالم، لكن مدى انتشاره يرتبط بمستوى الصحة العامة، خاصة توافر المياه النقية، وأنظمة الصرف الصحي، فهو من مجموعة الفيروسات المعدية التي تُنْقَل عادة من البراز إلى الفم، من خلال تلوث الطعام والشراب، كما يمكن أن تنقل بواسطة المريض - أو بدونه - وتشيع في المناطق الفقيرة ومناطق التكدس السكاني، (عطية، 157:1992) كما أن النوع E ينتقل بنفس الطريقة.

وبالنسبة للنوع B فإن هذا الفيرس ينتقل بواسطة نقل الدم، كما أن الاتصال الحميم بين الأشخاص والافتقار إلى العادات الصحية، والتكدس، يساعد على نشر المرض، ومن مضاعفاته حدوث مرض السرطان (Vranck, 1988) ويبلغ عدد حاملي الفيرس في العالم - ومعظمهم يتركز في العالم الثالث - ما يزيد على 200 مليون شخص (عطية، 160:1992).

كما ينتقل أيضا عن طريق المحاقن غير المعقمة، ومن الأم لجنينها، وبالاتصال الجنسي، وباستعمال آلات غير معقمة من شخص لآخر، كما في عيادات الأسنان، ولدى الحلاقين. وبالنسبة للنوع C فهو ينتقل أيضا بنفس الطريقة فيما عدا الاتصال المشيمي، كما أن الانتقال عن طريق الجنس غير مؤكد. وبالنسبة للنوع D ففيرس هذا النوع لا يستطيع الحياة بمفرده، ويحتاج الفيرس B لتنشيطه.

ثالث الأمراض التي تناولتها الدراسة هو التهاب السحايا، ويقول (عطية، 166:1992): إن (Lapeyssonnie) قد قام بأول مسح تفصيلي لما يعرف الآن بالحزام الأفريقي لالتهاب السحايا، حيث تَحْدُثُ أوبئة التهاب السحايا بالأغشية الرقيقة المغلِّفة للمخ والحبل الشوكي، بشكل دوري على فترات تتراوح بين 5-10

سنوات، ويقدر أحد الباحثين (Wilcocks, 1978) أن نحو مليون حالة قد سجلت داخل هذا الحزام خلال أربعين عاما فقط.

ويعتبر الازدحام في السكن، والتكدس السكاني، من أهم مسببات المرض، ولعل هذا يرجع إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

رابع الأمراض التي تناولتها الدراسة هو مرض التيفود والباراتيفود، وهو أحد أهم الأمراض المعدية، وذلك لمضاعفاته الخطيرة، حيث إنه من أمراض التسمم الغذائي، وتعتبر البيئات الملوَّثة مصدراً من أهم مصادر انتشار المرض، وكذلك المياه غير النقية، ومخلفات عملية الصرف الصحي، والأماكن المزدحمة (Wilcoks & Manson, 1978).

من هذا يتضح - ومن خلال الدراسات التي تناولت موضوع الأمراض المعدية - أن البيئة الاجتماعية، والفيزيقية، والثقافية، والاقتصادية، من العوامل المساعدة على انتشار هذه الأمراض، وفي هذا يقول (بيومي، 1990) : إنه بالرغم من أن معظم المجتمعات النامية قد شهدت تقدما ملحوظا في صحة شعوبها، إلا أنه ما زالت هناك ثلاثة أمور تقلق حكومات وشعوب كثير من هذه المجتمعات، هي: (1) أنه رغم كل جهود الطب الحديث إلا أن هذه المجتمعات لم تحقق إلا نجاحا جزئيا في التغلب على الأمراض المنتشرة بها، وذلك بسبب أن هناك عوامل أخرى غير طبيعية، تساهم في صحة الإنسان، مثل: التعليم، والإسكان، والعمل. (2) أن هذه المجتمعات تعاني من النقص الشديد في عدد الأطباء والمستشفيات. (3) أن كثيراً من الأمراض ترجع إلى الضعف المزمن الناجم عن الحرمان الاقتصادي، والعادات التي لا تقبل المناقشة، فالدراسات الطبية لا يمكن أن تحقق نجاحا إلا بما تسمح به البيئة الاجتماعية والفيزيقية.

وستحاول هذه الدراسة التعرف على الظروف البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المساعدة، على انتشار كل مرض من مجموعة الأمراض التي تناولتها الدراسة بالبحث.

المنهج البحثي

العينة البحثية: اختير لإجراء هذه الدراسة عينة من سكان قرية كفر طنبدي مركز شبين الكوم بمحافظة المنوفية، ولقد اختيرت هذه العينة - وقوامها مائة رب أسرة - بطريقة عشوائية، من خلال بطاقات صرف المقررات التموينية، ولقد

اختيرت قرية كفر طنبدي لقربها من مدينة شبين الكوم، كما أنها تقع على الطريق العمومي الذي يصل مدينة طنطا بمدينة شبين الكوم، مما يجعل سكانها معرضين بدرجة كبيرة لآثار التلوث بأنواعه المختلفة، وبالإضافة إلى أن عددا كبيرا من سكان القرية يعمل بمصنع شبين الكوم للغزل والنسيج، مما يساعد كذلك في تعرضهم للتلوث البيئي، وهو أحد المتغيرات الهامة الذي تناولته هذه الدراسة، وذلك في علاقته بانتشار الأمراض.

المتغيرات البحثية: تشتمل الدراسة على ثمانية متغيرات مستقلة، وأربعة متغيرات تابعة، ولقد أمكن الحصول على البيانات اللازمة من خلال استمارة استبيان جرى جمعها من أفراد العينة. ومتغيرات الدراسة المستقلة هي:

1 - **متغير المهنة**: ولقد جرى قياسه من خلال طبيعة عمل المستبين، فإذا كان مزارعا منح درجة واحدة، وإذا كان موظفا منح درجتين.

2 - **متغير الحالة التعليمية**: حيث صنفت الحالة التعليمية إلى: أمي - يقرأ ويكتب - مؤهل متوسط - جامعي - أعلى من الجامعي. ومنح الأمي صفراً، يقرأ ويكتب 1، مؤهل متوسط 2، جامعي 3، أعلى من الجامعي 4.

3 - **متغير الدخل**: ولقد كان قياسه من خلال وضع فئات معينة للدخل الشهري، كالآتي: أقل من 50 جنيها منح درجة واحدة، من 50-100 جنيه منح درجتين، ومن 100-150 جنيها منح ثلاث درجات، من 150-200 جنيه منح أربع درجات، 200-250 جنيها منح خمس درجات، من 250-300 جنيه منح ست درجات، وأكثر من 300 جنيه منح سبع درجات.

4 - **متغير التعرض لمصادر المعلومات**: جرى قياسه من خلال مدى تمتع المستبين بوسائل نشر المعلومات المختلفة، من راديو وتليفزيون - صحف ومجلات - سينما - مكتبات. حيث منح لكل منها درجة.

5 - **متغير درجة التثقيف الصحي**: والذي جرى قياسه من خلال درجة مشاهدة المستبين لبرامج التثقيف الصحي، أو حضور الندوات المتعلقة بالتثقيف الصحي، وكذلك درجة العمل على ما جاء بها. ويختلف هذا المتغير عن متغير درجة التثقيف الصحي، في أنه ليس بالضرورة أن كل من يتعرض لمصادر المعلومات يشاهد برامج التثقيف الصحي.

6 - **درجة التثقيف الصحي للأبناء**: والتي كان قياسها من خلال مدى مشاهدة

الأبناء لبرامج التثقيف الصحي في التليفزيون، أو من خلال الندوات، من عدمه، وكذلك درجة العمل على ما جاء بها.

7 - **الحالة المسكنية**: وجرى قياسها من خلال إعطاء درجات بواقع درجة لكل حجرة من حجرات المنزل، وكذلك درجة واحدة لكل من درجة توافر المياه النقية، والكهرباء، ودورة مياه مستقلة، وحوض غسيل، ودُشّ (مصب ماء الاستحمام) ومرحاض عربي أو أفرنجي، وصرف صحي. والحالة المسكنية هي مجموع الدرجات المتحصل عليها.

8 - **متغير تلوث البيئة**: وجرى قياسه من خلال مجموعة من الأسئلة عن مدى توافر فُرْن بلدي بالمنزل، فإذا كان غير موجود يُمنح صفراً، وموجوداً يمنح 1 ومدى توافر صرف صحي، فإذا كان موجوداً يمنح صفراً وغير موجود يمنح 1، ومدى صرف مخلفات الصرف الصحي في التُّرع، فإذا كانت تصرف في الترع يمنح 1 وإذا لم تصرف في الترع صفرا، ودرجة استخدام المبيدات الزراعية في القرية، فإذا كانت أكثر من اللازم يمنح 1 وعادية يمنح صفرا، ومدى اشتراك الأبناء في رش المبيدات، فإذا كانوا يشتركون يمنحون 1 وإذا لم يكونوا مشتركين يمنحون صفرا، ومدى تطهير الترع والمصارف (إزالة ما يعترض مجرى الماء من أعشاب وغيرها) باستمرار، وقد حددت ثلاثة مستويات، فإذا كانت الإجابة بنعم يمنح صفرا، وإذا كان لحدٍّ ما يمنح 1، وإذا كان لا يحدث ذلك أي الإجابة بلا يمنح درجتين، ودرجة متغير تلوث البيئة هي مجموع الدرجات المتحصل عليها.

أما المتغيرات التابعة فتشمل درجة انتشار مجموعة من الأمراض المعدية وهي: (1) مرض الدرن الرئوي، (2) الالتهاب الكبدي الوبائي، (3) الالتهاب السحائي، (4) التيفود. ولقد جرى تناول كل منهم على حدة كمتغير اسمي بمعنى تقسيم أفراد العينة إلى مجموعة تضم الأفراد المصابين، ومجموعة تضم الأفراد غير المصابين، لكل مرض على حدة.

الأسلوب الإحصائي: استخدم لتحليل بيانات الدراسة الأسلوب الإحصائي المعروف باسم التحليل التمييزي (Discriminat Analysis)، ويحاول هذا التحليل التمييزي وصف العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، عن طريق نموذج خطي، وهو في ذلك يكون مشابها لتحليل الانحدار، إلا أن التحليل التمييزي

يختلف عن تحليل الانحدار في أن المتغير التابع في التحليل التمييزي هو متغير اسمي (نوعي) (Nominal Variable)، كما هو الحال في هذه الدراسة.

والمشكلة الإحصائية هنا تكمن في إيجاد دالة التمييز (Discriminant Function)، وفقا للمعايير، أو القياسات التي يمكن الحصول عليها من الأفراد، والتي بواسطتها يمكن تصنيف أو تمييز الأفراد. وستقتصر هذه الدراسة على إجراء التحليل بين مجموعتين، حيث سيجرى تصنيف حالات الدراسة إلى مصابين، وغير مصابين، حسب طبيعة المتغير التابع (حبيب، 1992) و (Klecka, 1986; Huli, Nie, 1981).

ودالة التمييز تحسب من المعادلة:

$$F_{iKm} = U_0 + U_1X_1Km + U_2X_2Km + \ldots UpXpKm$$

حيث إن:

دالة التمييز والتصنيف للمجموعة K	FIKM
وقيمة أعلى تمييز للمتغيرين في المجموعة	Xikm
والمعاملات التي تعطي الخصائص المطلوبة في الدالة	UO

ولتحديد عدد الدَّوال المميزة التي يمكن اشتقاقها فإن ذلك يتطلب البحث عن قيمة Eigen Value، والارتباطات المرتبطة بها ومنها يمكن معرفة القدرة النسبية لكل دالة على الفصل، أو التمييز، حيث إنه من معرفة قيم (الإيجن) لمعادلات التمييز المختلفة يمكن معرفة النسبة المئوية لدرجة تمييز متغيرات كل دالة، وبالتالي مقدرتها على التمييز بين مجاميع الدراسة، والدالة الأولى هي التي لها درجة كبيرة من المعنوية، ومن هنا فستتناول الدراسةُ الدالةَ المميزة الأولى.

فروض الدراسة: يمكن صياغة الفروض التي تسعى الدراسة إلى اختبارها في الآتي:

1 - من المرجح أن تزداد درجة الإصابة بالأمراض المعدية بين المشتغلين بمهنة الزراعة، مقارنة بالمهن الأخرى.

2 - من المرجح أن يزداد انتشار الأمراض المعدية بين الطبقات الفقيرة، أو الأقل دخلاً.

3 - من المرجح أن يزداد انتشار الأمراض المعدية بين الفئات الأمية، والأقل حظا من التعليم.

4 - من المتوقع أن الفئات الأقل تعرضا لوسائل الإعلام يزداد بها انتشار الأمراض المعدية.

5 - من المتوقع أن الفئات التي لا تتعرض لبرامج التثقيف الصحي، ولا تتبع تعليماتها، تكون أكثر تعرضا للإصابة بالأمراض المعدية.

6 - من المتوقع أن الفئات التي لا يتعرض أبناؤها لبرامج التثقيف الصحي، والذين لا يتبعون تعليماتها، تكون أكثر تعرضا للإصابة بالأمراض المعدية.

7 - من المرجح أن تزداد فرصة الإصابة بالأمراض المعدية كلما ساءت حالة المسكن.

8 - من المرجح أنه كلما ازدادت درجة تلوث البيئة ازدادت درجة انتشار الأمراض المعدية.

النتائج البحثية

جرى تصنيف الحالات التي شملتها الدراسة بالنسبة لكل مرض على حدة إلى مجموعتين، إحداهما مصابة بالمرض، والأخرى غير مصابة به، كما جرى افتراض مجموعة من المتغيرات المستقلة، يُفْتَرَض أن لها دوراً كبيراً في انتشار كل مرض، وهذه المتغيرات هي:

(1)- المهنة (X_1)، (2)- الحالة التعليمية (X_2)، (3)- الدخل (X_3)، (4)- التعرض لمصادر المعلومات (X_4)، (5)- التثقيف الصحي (X_5)، (6)- التثقيف الصحي للأبناء (X_6)، (7)- حالة المسكن (X_7)، (8)- درجة تلوث البيئة (X_8)، وأجري التحليل التمييزي بغرض:

1 - التيقن من علاقة هذه المتغيرات بدرجة انتشار كل مرض من الأمراض التي تناولتها الدراسة.

2 - معرفة الأهمية النسبية لكل متغير في تفسير ظاهرة انتشار كل مرض.

3 - إلى أي مدى يمكن أن تساهم هذه المتغيرات في تمييز الحالات المستقبلية المصابة عن الحالات غير المصابة.

وستتناول فيما يلي نتائج الدراسة:

أولاً: التحليل التمييزي لدراسة تأثير مجموعة من العوامل على احتمال الإصابة بمرض الدرن الرئوي:

لاجراء عملية التمييز بين المجموعتين المصابة وغير المصابة استُخْدِمَت مجموعة من المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، لتحديد هذا الفصل. ولقد وُزِّعَ أفراد العينة البحثية من حيث إصابتها بمرض الدرن الرئوي على مجموعتين، إحداهما مصابة بالمرض، والأخرى غير مصابة به. ولقد بلغ عدد أفراد المجموعة المصابة سبعة أفراد بنسبة 7%، كما بلغ عدد أفراد المجموعة غير المصابة 93 فردا بنسبة 93%.

ولقد أظهرت النتائج البحثية أن متوسطات المتغيرات المستقلة في كلتا المجموعتين يوجد بينها تباين واضح، وكذلك الحال بالنسبة للانحراف القياسي، وهذا يعني صحة مُفْتَرَض الدراسة، من حيث إن لهذه المتغيرات دورا كبيرا في انتشار مرض الدرن الرئوي.

ولمحاولة التيقن من صحة هذا المفترض فلقد أوجدت قيمة λ حيث إن قيمتها تساعد في التنبؤ بأثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، كذلك فإن قيمتها تعكس الاختلافات بين المجموعات/ الاختلافات داخل المجموعات.

وكلما اقتربت قيمتها من الواحد فإن هذا يعني أن متوسطات المجموعات قريبة من بعضها، في حين أنه إذا اقتربت قيمتها من الصفر فإن هذا يعني أن المجموعة المصابة تختلف بدرجة تامة مع المجموعة غير المصابة، وهذه حالة نادرة، حيث يعني ذلك أن كل التباين يرجع إلى المتوسطات.

ولقد أوضحت النتائج البحثية أن قيمة λ، والتي تعكس الفصل التمييزي بين مجموعتي أفراد الدراسة المصابين وغير المصابين بمرض الدرن الرئوي قد بلغت 871,.، وهي قيمة تعني أن التمييز المتبقي كبير، كما بلغت قيمة مربع كاي 12.915، وهي قيمة معنوية على المستوى الاحتمالي 1,.، وهذه القيمة الأخيرة وإن كانت ضعيفة نسبيا إلا أنه يمكن قبولها إحصائيا (جدول 1).

جدول (1)
التميز المتبقي واختبار المعنوية باستخدام مربع كاي

Wil ks Lambda	مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية
0.8716	12.915	8	0.1148

ولتحديد عدد الدوال التي يمكن اشتقاقها فإن هذا يتطلب إيجاد قيمة Eigen Value، والارتباطات المرتبطة بها Canonical Correlation، ومنها يمكن معرفة القدرة النسبية لكل دالة على الفصل بين مجموعتي الدراسة، ويلاحظ أن دالة واحدة هي التي لها درجة عالية من المعنوية.

ولقد أوضحت النتائج أن قيمة الـ Canonical Correlation قد بلغت 0.358 (جدول 2)، وهي قيمة تتمشى إلى حد كبير مع قيمة λ والتي تعكس القدرة التنبئية للمتغيرات التمييزية ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقة بينهما، والتي توضحها المعادلة الآتية:

$$r_i = \sqrt{\frac{\lambda i}{1 + \lambda i}}$$

جدول (2)
قيمة Eigen Value وبعض المقاييس الهامة الأخرى

Eigen value	Percent of variance	Cumulative percent	Canonical correlation
0.1473	100.0	100.0	0.358

كما أوجدت قيم المعاملات المعيارية للتمييز، وذلك بهدف معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات التمييزية المستخدمة في إحداث الفصل بين مجموعتي الأفراد المصابين وغير المصابين بمرض الدرن الرئوي، حيث تبين أن أهم المتغيرات هو متغير X8 (درجة تلوث البيئة)، يليه متغير X4 (درجة التعرض لمصادر المعلومات)،

ثم متغير X7 (حالة المسكن)، فمتغير X5 (درجة التثقيف الصحي)، فمتغير X6 (درجة التثقيف الصحي للأبناء)، فمتغير X1 (المهنة)، فمتغير X2 (الحالة التعليمية)، وأخيرا متغير X3 (الدخل)، جدول (3).

جدول (3)

متغيرات التمييز مرتبة حسب أهميتها النسبية في إحداث الفصل التمييزي بين مجموعتي الأفراد المصابين وغير المصابين بمرض الدرن الرئوي، وفقا للمعاملات المعيارية للتمييز.

المتغيرات	متغيرات التمييز	المعاملات المعيارية للتمييز
X8	درجة تلوث البيئة	0.72639
X4	درجة التعرض لمصادر المعلومات	0.5223-
X7	حالة المسكن	0.488-
X5	درجة التثقيف الصحي	0.44586
X6	درجة التثقيف الصحي للأبناء	0.4095-
X1	المهنة	0.33614
X2	الحالة التعليمية	0.28398
X3	الدخل	0.09071-

كما أكدت قيم معاملات الارتباط بين الدالة التمييزية والمتغيرات التمييزية أن ترتيب المتغيرات وفقا لقيم معاملات الارتباط كانت كالآتي: X_8 (درجة تلوث البيئة)، يليه X_7 (حالة المسكن)، ثم X_5 (درجة التثقيف الصحي)، ثم X_4 (درجة التعرض لمصادر المعلومات)، ثم X_6 (درجة التثقيف الصحي للأبناء)، ثم X_1 (المهنة)، ثم X_3 (الدخل)، ثم X_2 (الحالة التعليمية)، ويلاحظ أن أغلب المتغيرات تكاد تتماثل في وظيفتها التمييزية مع الدالة التمييزية.

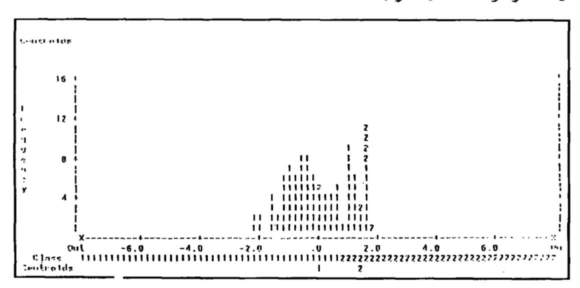
وللحصول على متوسط القيم المميزة فإن ذلك يمكن أن يحدث من خلال المتوسطات الحسابية للقيم المميزة لكل الحالات المنتمية لكل من مجموعتي

الدراسة المصابة وغير المصابة. وهكذا نستطيع تحديد مقياس مدرج لمتوسط المقادير المميزة لكل مجموعة. ولقد أظهرت النتائج أن متوسط المقادير المميزة للمجموعة غير المصابة -0.10422، وبالنسبة للمجموعة المصابة 1.38475، مما يوضح أن هناك تباينا بين مجموعتي الدراسة وفقا للأثر المجمع لمتغيرات التمييز.

ويلاحظ أن المجموعة المصابة استطاعت أن تحصل على أعلى متوسط للمقادير المميزة.

تصنيف النتائج: يمكن تصنيف النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن المجموعة غير المصابة عدد أفرادها 93 فردا، ومن المتوقع أن يكون عدد الأفراد الذين لهم صفات المجموعة 66 فردا بنسبة 71%، وعدد الأفراد الذين ليس لهم صفات المجموعة 27 فردا بنسبة 29% وبالنسبة للمجموعة المصابة فإن عدد أفرادها سبعة أفراد، منهم 6 أفراد يمتلكون خصائص المجموعة بنسبة 85.7% بينما هناك فرد واحد بنسبة 14.3% لا يمتلك خصائص المجموعة. كما بلغت النسبة المئوية لمتوسط التوقع الكلي لانطواء الأفراد داخل المجاميع 72%.

كما يوضح الشكل رقم (1) توزيع أفراد المجموعة المصابة وغير المصابة وفقا لمراكز الفئات والتكرارات.



شكل رقم (1) توزيع أفراد العينة المصابة وغير المصابة بمرض الدرن الرئوي، وفقا لمراكز الفئات والتكرارات

ملحوظة: 111 أفراد المجموعة غير المصابة.
222 أفراد المجموعة المصابة.

ثانيا: التحليل التمييزي لدراسة تأثير مجموعة من العوامل على احتمال الإصابة بمرض الالتهاب الكبدي الوبائي:

جرى توزيع أفراد عينة الدراسة - حسب إصابتها بمرض الالتهاب الكبدي الوبائي - على مجموعتين، إحداهما مصابة بالمرض، والأخرى غير مصابة. ولقد بلغ عدد أفراد المجموعة المصابة فردين فقط بنسبة 2%، كما بلغ عدد أفراد المجموعة غير المصابة 98 فردا، بنسبة 98%.

ولقد أظهرت النتائج البحثية أن متوسطات المتغيرات المستقلة في كلتا المجموعتين يوجد بينهما تباين كبير، وكذلك الحال بالنسبة للانحراف القياسي. وهذا يعني صحة مفترض الدراسة، من حيث إن لهذه المتغيرات دوراً كبيراً في انتشار مرض الالتهاب الكبدي الوبائي.

ولقد أوضحت النتائج البحثية أن قيمة λ للفصل التمييزي بين مجموعتي أفراد الدراسة المصابين وغير المصابين بالالتهاب الكبدي الوبائي قد بلغت 0.851، مما يعني أن التمييز المتبقي كبير، كما تم إيجاد قيمة مربع كاي حيث بلغت 15.163، وهي قيمة معنوية على المستوى الاحتمالي 0.05، جدول (4).

جدول (4): التمييز المتبقي واختبار المعنوية باستخدام مربع كاي

مستوى المعنوية	درجات الحرية	مربع كاي	Wil ks Lambda
0.05	8	15.163	0.851

ولتحديد عدد الدوال التي يمكن اشتقاقها فلقد جرى إيجاد قيمة Eigen Value، والارتباطات المرتبطة بها (Canonical Correlation) بهدف معرفة القدرة النسبية لكل دالة على الفصل بين مجموعتي الدراسة. ويلاحظ أن دالة واحدة هي التي لها درجة عالية من المعنوية، وهي الدالة الأولى التي تناولتها الدراسة. ولقد بلغت قيمة الـ Canonical Correlation 0.386، وهي تتمشى إلى حد كبير مع قيمة λ جدول (5).

جدول (5) قيمة Eigen Value، وبعض المقاييس الهامة الأخرى

Eigen value	Percent of Variance	Cumulative Percent	Canonical Correlation
0.175	100.0	100.0	0.3859

كما تم إيجاد قيم المعاملات المعيارية للتمييز S.C.D.F.C وذلك بهدف معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات التمييزية المستخدمة في إحداث الفصل بين مجموعتي الأفراد المصابين وغير المصابين بمرض الالتهاب الكبدي الوبائي، حيث تبين أن متغير X_8 (درجة تلوث البيئة) هو أهم المتغيرات، يليه متغير X_1 (المهنة)، ثم متغير X_5 (درجة التثقيف الصحي)، ثم متغير X_7 (درجة التحسن المسكني)، ثم متغير X_3 (الدخل)، ثم متغير X_6 (درجة التثقيف الصحي للأبناء)، ثم متغير X_4 (درجة التعرض لمصادر المعلومات)، وأخيرا متغير X_2 (الحالة التعليمية)، جدول (6).

جدول (6):

متغيرات التمييز مرتبة حسب أهميتها النسبية في إحداث الفصل التمييزي بين مجموعتي الأفراد المصابين وغير المصابين بمرض الالتهاب الكبدي الوبائي، وفقا للمعاملات المعيارية للتمييز

المتغيرات	متغيرات التمييز	المعاملات المعيارية للتمييز S.C.D.F.C.
X8	درجة تلوث البيئة	1.88
X1	المهنة	1.391
X5	درجة التثقيف الصحي	0.591
X7	درجة التحسن المسكني	0.585
X3	الدخل	0.442-
X6	درجة التثقيف الصحي للأبناء	0.36-
X4	درجة التعرض لمصادر المعلومات	0.261
X2	الحالة التعليمية	0.161

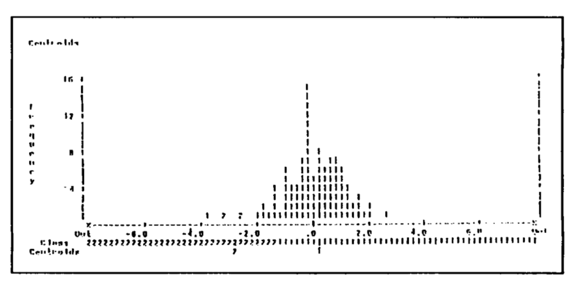
كما أكدت قيم معاملات الارتباط بين الدالة التمييزية (Canonical discriminate Function) والمتغيرات التمييزية (discriminating variable) أن ترتيب المتغيرات - وفقا لقيم معاملات الارتباط - كانت كالآتي: X_4 (درجة التعرض لمصادر المعلومات)، ثم X_5 (درجة التثقيف الصحي)، ثم X_7 (درجة التحسن المسكني)، ثم X_1 (المهنة)، ثم X_2 (الحالة التعليمية)، ثم X_3 (الدخل)، ثم X_6 (درجة التثقيف الصحي للأبناء)، ثم X_8 (درجة تلوث البيئة).

وللحصول على متوسط القيم المميزة نأخذ المتوسطات الحسابية للقيم

المميزة لكل الحالات المنتمية لكل من مجموعتي الدراسة المصابة وغير المصابة. وهكذا نستطيع تحديد مقياس مدرج لمتوسط المقادير المميزة لكل مجموعة، حيث أوضحت النتائج أن هذه القيمة للمجموعة غير المصابة قد بلغت 0.5917، وللمجموعة المصابة -2.8993، مما يعني الأثر الكبير لمتغيرات الدراسة في تفسير انتشار المرض. ويلاحظ أن المجموعة المصابة استطاعت أن تحصل على أعلى متوسط للمقادير المميزة.

تصنيف النتائج: يمكن تصنيف النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن المجموعة غير المصابة عدد أفرادها 98 فردا، ومن المتوقع أن يكون عدد الأفراد الذين لهم خصائص المجموعة 92 فردا، بنسبة 93.9%، وعدد الأفراد الذين ليس لهم خصائص المجموعة ستة أفراد، بنسبة 6.1%، وبالنسبة للمجموعة المصابة فإن عدد أفرادها فردان، لهم خصائص المجموعة بنسبة 100%، كما بلغت النسبة المئوية لمتوسط التوقع الكلي لانطواء الأفراد داخل المجاميع 94%.

كما يوضح الشكل رقم (2) توزيع أفراد المجموعة المصابة وغير المصابة وفقاً لمراكز الفئات والتكرارات.



شكل رقم (2) توزيع أفراد العينة المصابة وغير المصابة بمرض الالتهاب الكبدي الوبائي، وفقا لمراكز الفئات والتكرارات

ملحوظة: 111 أفراد المجموعة غير المصابة
222 أفراد المجموعة المصابة

ثالثا: التحليل التمييزي لدراسة تأثير مجموعة من العوامل على احتمال الإصابة بمرض الالتهاب السحائي:

وُزِّع أفراد العينة البحثية من حيث إصابتها بمرض الالتهاب السحائي على مجموعتين، إحداهما مصابة بالمرض، والأخرى غير مصابة. ولقد بلغ عدد أفراد المجموعة المصابة خمسة أفراد، بنسبة 5%، كما بلغ عدد أفراد المجموعة غير المصابة 95 فردا، بنسبة 95%.

ولقد أظهرت النتائج البحثية أن متوسطات المتغيرات المستقلة في كلتا المجموعتين يوجد بين أغلبها تباين واضح، وكذلك الحال بالنسبة للانحراف القياسي. وهذا يعني صحة مفترض الدراسة من حيث إن لهذه المتغيرات دوراً كبيراً في انتشار مرض الالتهاب السحائي.

ولقد أوضحت النتائج البحثية أن قيمة ٧، والتي تعكس القدرة التنبئية للمتغيرات التمييزية في الفصل التمييزي قد بلغت 0.847، وهي قيمة تعني أن هناك جزءاً كبيراً متبقياً لم يجر تفسيره. وباختبار مستوى المعنوية باستخدام مربع كاي تبين أن هذه القيمة تبلغ 15.574، وهي قيمة معنوية على المستوى الاحتمالي 0.05، جدول (7).

جدول (7): قيمة التمييز المتبقي، واختبار المعنوية باستخدام مربع كاي

مستوى المعنوية	درجات الحرية	مربع كاي	Wil ks Lambda
0.0489	8	15.574	0.8473

ولتحديد عدد الدوال التي يمكن اشتقاقها فإن هذا يتطلب إيجاد قيمة Eigen value والارتباطات المرتبطة بها (Canonical Correlation)، ومنها يمكن معرفة القدرة النسبية لكل دالة على الفصل التمييزي بين مجموعتي الدراسة، ويلاحظ أن دالة واحدة هي التي لها درجة عالية من المعنوية وهي التي تناولتها الدراسة. ولقد أوضحت النتائج البحثية أن قيمة الـ Canonical Correlation قد بلغت 0.391، جدول (8).

جدول (8): قيمة Eigen Value، وبعض المقاييس الهامة الأخرى

Eigen value	Percent of Variance	Cumulative Percent	Canonical Correlation
0.1802	100.0	100.0	0.391

كما أوجدت قيم المعاملات المعيارية للتمييز .S.C.D.F.C، وذلك بهدف معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات التمييزية المستخدمة في إحداث الفصل بين مجموعتي الأفراد المصابين وغير المصابين بمرض الالتهاب السحائي، حيث تبين أن متغير X5 (درجة التثقيف الصحي) هو أهم المتغيرات التمييزية، يليه متغير X1 (المهنة)، ثم متغير X7 (التحسن المسكني)، ثم X3 (الدخل)، ثم X8 (درجة تلوث البيئة)، ثم X2 (الحالة التعليمية) ثم X6 (درجة التثقيف الصحي للأبناء)، ثم X4 (درجة التعرض لمصادر المعلومات)، جدول (9).

جدول (9):

متغيرات التمييز مرتبة حسب أهميتها النسبية في إحداث الفصل التمييزي بين مجموعتي الأفراد المصابين وغير المصابين بمرض الالتهاب السحائي، وفقا للمعاملات المعيارية للتمييز

المتغيرات	متغيرات التمييز	المعاملات المعيارية للتمييز .S.C.D.F.C
X5	درجة التثقيف الصحي	1.1301
X1	المهنة	1.116
X7	التحسن المسكني	1.1061
X3	الدخل	0.4213-
X8	درجة تلوث البيئة	0.2259
X2	الحالة التعليمية	0.1743-
X6	درجة التثقيف الصحي للأبناء	0.1171-
X4	درجة التعرض لمصادر المعلومات	0.03653-

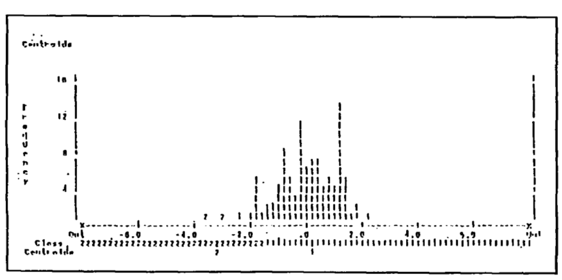
كما أكدت قيم معاملات الارتباط بين الدالة التمييزية والمتغيرات التمييزية أن ترتيب المتغيرات - تبعا لقيم معاملات الارتباط - كانت كالآتي: X_1 (المهنة)، و X8 (درجة تلوث البيئة)، و X5 (درجة التثقيف الصحي)، و X6 (درجة التثقيف

الصحي للأبناء)، وX4 (درجة التعرض لمصادر المعلومات)، وX7 (التحسن المسكني)، وX3 (الدخل)، وX2 (الحالة التعليمية).

وللحصول على متوسط القيم المميزة نأخذ المتوسطات الحسابية للقيم المميزة لكل الحالات المنتمية لكل من مجموعتي الدراسة المصابة وغير المصابة، وهكذا نستطيع تحديد مقياس مدرج لمتوسط المقادير المميزة لكل مجموعة. ولقد بلغت هذه القيمة للمجموعة غير المصابة -0.0964، وللمجموعة المصابة 1.8218، مما يوضح الدور الكبير الذي تلعبه متغيرات الدراسة في تفسير درجة انتشار المرض.

تصنيف النتائج: يمكن تصنيف النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن المجموعة غير المصابة عدد أفرادها 95 فردا، ومن المتوقع أن يكون عدد الأفراد الذين لهم صفات المجموعة 75 فردا، بنسبة 78.9%، وعدد الأفراد الذين ليس لهم خصائص المجموعة عشرون فردا، بنسبة مئوية قدرها 21.1%، وبالنسبة للمجموعة المصابة فإن عدد أفرادها خمسة أفراد يتمتعون جميعا بخصائص المجموعة، بنسبة مئوية قدرها 100%، كما بلغت النسبة المئوية لمتوسط التوقع الكلي لانطواء الأفراد داخل المجاميع 80%.

كما يوضح الشكل رقم (3) توزيع أفراد المجموعة المصابة، وغير المصابة وفقا لمراكز الفئات والتكرارات.



شكل رقم (3) توزيع أفراد العينة المصابة وغير المصابة بمرض الالتهاب السحائي، وفقا لمراكز الفئات والتكرارات

ملحوظة: 111 **أفراد المجموعة غير المصابة.**

222 **أفراد المجموعة المصابة.**

رابعا: التحليل التمييزي لدراسة تأثير مجموعة من العوامل على احتمال الإصابة بمرض التيفود:

وُزعت أفراد العينة حسب إصابتها بمرض التيفود على مجموعتين، إحداهما مصابة بالمرض، والأخرى غير مصابة به، ولقد بلغ عدد أفراد المجموعة المصابة فردين فقط، بنسبة 2%، كما بلغ عدد أفراد المجموعة غير المصابة 98 فردا، بنسبة 98%.

ولقد أظهرت النتائج البحثية أن متوسطات المتغيرات المستقلة في كلتا المجموعتين يوجد بينهما تباين كبير وكذلك الحال بالنسبة للانحراف القياسي، وهذا يعني صحة مفترض الدراسة، من حيث إن لهذه المتغيرات دورا كبيرا في انتشار مرض التيفود.

ولقد أوضحت النتائج البحثية أن قيمة λ للفصل التمييزي بين مجموعتي أفراد الدراسة المصابين وغير المصابين بالتيفود قد بلغت 0.821، وهي قيمة تعني أن هناك تمييزاً متبقياً بما يعني أن هناك متغيرات أخرى تتسبب في إحداث التمييز بالإضافة إلى متغيرات الدراسة، كما بلغت قيمة مربع كاي 18.513، وهي قيمة معنوية على المستوى الاحتمالي 0.01 تقريبا، جدول (10).

جدول (10): التمييز المتبقي، واختبار المعنوية باستخدام مربع كاي

Wil ks Lambda	مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية
0.821	18.513	8	0.01

ولتحديد عدد الدوال التي يمكن اشتقاقها فلقد جرى إيجاد قيمة Eigen Value والارتباطات المرتبطة بها (Canonical Correlation)، ومنها يمكن معرفة القدرة النسبية لكل دالة في الفصل بين مجموعتي الدراسة، ويلاحظ أن دالة واحدة هي التي لها درجة عالية من المعنوية وهي التي تناولتها الدراسة.

ولقد أوضحت النتائج أن قيمة Canonical Correlation قد بلغت 0.4228، وهي قيمة تتمشى إلى حد كبير مع قيمة λ، والتي تعكس القدرة التنبئية للمتغيرات المميزة. جدول (11).

جدول (11): قيمة Eigen Value، وبعض المقاييس الهامة الأخرى

Eigen value	Percent of Variance	Cumulative Percent	Canonical Correlation
0.1802	100.0	100.0	0.391

كما أوجدت قيمة المعاملات المعيارية للتمييز S.C.D.F.C.، وذلك بهدف معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات التمييزية المستخدمة في إحداث الفصل بين مجموعتي الأفراد المصابين وغير المصابين بمرض التيفود، وذلك بهدف معرفة الأهمية النسبية للمتغيرات التمييزية المستخدمة في إحداث الفصل بين مجموعتي الأفراد المصابين وغير المصابين بمرض التيفود، حيث تبين أن متغير X8 (درجة تلوث البيئة) هو أهم المتغيرات، يليه متغير X5 (درجة التثقيف الصحي)، ثم متغير X4 (درجة التعرض لمصادر المعلومات)، ثم متغير X1 (المهنة)، ثم متغير X6 (درجة التثقيف الصحي للأبناء)، ثم متغير X3 (الدخل)، ثم متغير X2 (الحالة التعليمية)، وأخيرا متغير X7 (حالة المسكن)، جدول (12).

جدول (12):

متغيرات التمييز مرتبة حسب أهميتها النسبية في إحداث الفصل التمييزي بين مجموعتي الأفراد المصابين وغير المصابين بمرض التيفود، وفقا للمعاملات المعيارية للتمييز

المتغيرات	متغيرات التمييز	المعاملات المعيارية للتمييز S.C.D.F.C.
X8	درجة تلوث البيئة	1.589
X5	درجة التثقيف الصحي	1.008
X4	درجة التعرض لمصادر المعلومات	0.934-
X1	المهنة	0.93
X6	درجة التثقيف الصحي للأبناء	0.671-
X3	الدخل	0.551
X2	الحالة التعليمية	0.173-
X7	حالة المسكن	0.146

كما أكدت قيم معاملات الارتباط بين الدالة التمييزية (Canonical Discriminate Function) والمتغيرات التمييزية (Discriminiating Variable) أن ترتيب المتغيرات حسب

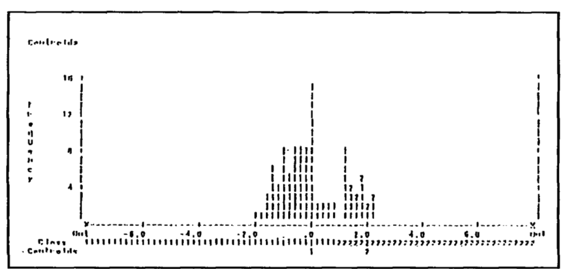
قيم معاملات الارتباط كالآتي: متغير X8 (درجة تلوث البيئة)، يليه متغير X4 (درجة التعرض لمصادر المعلومات)، يليه متغير X6 (درجة التثقيف الصحي للأبناء)، ثم متغير X1 (المهنة)، يليه متغير X5 (درجة التثقيف الصحي)، ثم متغير X7 (حالة المسكن)، ثم متغير X2 (الحالة التعليمية)، وأخيرا متغير X3 (الدخل).

ولقد تم تحديد مقياس مدرج لمتوسط المقادير المميزة لكل مجموعة، ويلاحظ أن المجموعة المصابة استطاعت أن تحصل على أعلى متوسط للمقادير المميزة، حيث بلغت هذه القيمة -3.233 للمجموعة المصابة، مقابل 0.0659 للمجموعة غير المصابة. ويلاحظ أن المجموعة المصابة استطاعت أن تحصل على أعلى متوسط للمقادير المميزة، مما يتفق مع مفترضات الدراسة من كون أن المتغيرات التمييزية تفسر بدرجة كبيرة انتشار المرض.

تصنيف النتائج: يمكن تصنيف النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن المجموعة غير المصابة عدد أفرادها 98 فردا، ومن المتوقع أن يكون عدد الأفراد الذين لهم خصائص المجموعة 90 فردا بنسبة 91.8%، وعدد الأفراد الذين ليس لهم خصائص المجموعة 8 أفراد، بنسبة 8.2%.

وبالنسبة للمجموعة المصابة فعدد أفرادها فردان، بنسبة 2% ومن المتوقع أن يكون 100% من هؤلاء الأفراد منتمين إلى المجموعة المصابة. كما بلغت النسبة المئوية لمتوسط التوقع الكلي لانطواء الأفراد داخل المجاميع 92%.

كما يوضح الشكل رقم (4) توزيع أفراد المجموعة المصابة وغير المصابة، وفقا لمراكز الفئات والتكرارات.



شكل رقم (4) توزيع أفراد العينة المصابة وغير المصابة بمرض التيفود، وفقا لمراكز الفئات والتكرارات

ملحوظة: 111 أفراد المجموعة غير المصابة. 222 أفراد المجموعة المصابة

التوصيات

1 - أظهرت نتائج الدراسة أن متغير درجة تلوث البيئة قد احتل المرتبة الأولى في الأهمية، وذلك كأحد أهم المتغيرات في درجة انتشار ثلاثة أمراض، وهي: الدرن الرئوي، والالتهاب الكبدي الوبائي، والتيفود، وذلك من ضمن الأمراض الأربعة التي تناولتها الدراسة. وربما يرجع ذلك إلى ما أصاب البيئة الريفية من تدهور بيئي، نتيجة الاستخدام الزائد عن الحد، للمبيدات، والأسمدة، وصرف المخلفات الصلبة والسائلة في المجاري المائية، إلى غير ذلك من أسباب التلوث، وفي هذا الصدد يُقْتَرَحُ استخدام أصناف المبيدات الحشرية التي تتميز بسميتها العالية على الآفات، وفقدان هذه السمية بسرعة، حيث تتحلل، ولا تترك أثرا بالبيئة، وكذا عدم السماح باستخدام المبيدات الحشرية قبل استخدامها في بلد المنشأ، كذلك يقترح الحد من استخدام المخصِّبات، والهرمونات في الإنتاج الزراعي، وذلك بوضع قواعد جديدة لتداول هذه المركَّبات.

كما تشكل المخلفات الصلبة والسائلة أكبر مصدر لنقل وانتشار العدوى بالأمراض المعدية، وأكبر مصدر لتلويث المجاري المائية (مياه الشرب) إذا لم يكن التخلص منها بالطرق التكنولوجية السليمة، حيث يؤدي تراكم هذه المخلفات إلى تكاثر الحشرات، والقوارض الناقلة للأمراض، وفي هذا الصدد يُقْتَرَحُ الأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة التي طبقتها الدول المتقدمة، وأهمها: تصنيع القمامة، واستخدام ما يصلح منها استخداما مُنتِجا، وتوليد غاز البيوغاز منها.

2 - كما أوضحت النتائج البحثية أن متغيرَيْ التثقيف الصحي، والتعرض لمصادر المعلومات احتلا مرتبة متميزة في علاقتهما بدرجة انتشار الأمراض المعدية التي تناولتها الدراسة، وهناك ارتباط كبير بين المتغيرَيْن من منطلق أنه من خلال مصادر الإعلام المختلفة، وقنواته المتعددة، أنه هو المسئول، وبدرجة كبيرة، عن نشر التثقيف الصحي، والتوعية بالممارسات الصحية السليمة، وفي هذا الصدد يُقْتَرح ضرورة عمل برامج إعلامية مبسطة لفئات الشعب ذوي الدخل المحدود وكذلك إعداد خطة إعلامية متصاعدة، ومستمرة للتوعية بالنظافة كقيمة، كذلك التركيز على أهمية سلامة البيئة

الصحية، مع التركيز على كيفية تعوُّد الأشخاص على عدم تلويث البيئة، وكذا إعداد برامج من شأنها التركيز على الوعي الصحي، وغرس بذور ذلك منذ الطفولة في المنزل، وفي مراحل التعليم المختلفة، ومن خلال ممارسة مختلف الأنشطة.

3 - كذا أوضحت النتائج البحثية أن متغير حالة المسكن احتل المرتبة الثالثة في الأهمية، في درجة انتشار مرض الدرن الرئوي، والالتهاب السحائي، كما احتل المرتبة الرابعة في الأهمية في درجة انتشار مرض الالتهاب الكبدي الوبائي، حيث يعتبر المسكن الصحي أحد أهم العوامل المؤثرة في صحة الإنسان، حيث تشير الدراسات إلى أن عدم.وجود مصادر جيدة للتهوية تؤدي إلى تركيز (الرادون) وهو من النظائر المشعة المتولدة من الراديوم، كذلك فإن استخدام المخلفات الزراعية - خاصة حطب القطن - داخل المنزل لتوليد الطاقة، يمكن أن يعيد انتشار المبيد المستخدم أثناء عملية إنتاج القطن، داخل هواء المسكن. كما أن عدم توافر دورات مياه صحية يصعب من عملية التخلص من المخلفات الصلبة والسائلة، وكلها عوامل تساعد على انتشار الأمراض. وفي هذا الصدد يُقْتَرَح الإسراع بتنفيذ قانون التخطيط العمراني رقم 3 لعام 1982، والحد من التجمعات السكانية العشوائية، وتطوير ما أقيم من هذه التجمعات، واتخاذ كل الوسائل للتقليل من الكثافة السكانية.

4 - تبين من نتائج الدراسة أن متغير المهنة قد احتل المرتبة الثانية في الأهمية، وذلك في علاقته بدرجة انتشار مرض الالتهاب الكبدي الوبائي، والالتهاب السحائي، والمرتبة الرابعة في درجة انتشار مرض التيفود. ولما كان لبيئة العمل دور كبير في التعرض للملوثات، وبالتالي للإصابة بأمراض المهنة فإنه يوصى بضرورة الاهتمام بالبحوث والدراسات الخاصة بالمجالات المتعلقة بأمراض المهنة، والعمل على تطبيق نتائج هذه البحوث على العاملين، حفاظا على النواحي الصحية والنفسية لهم، مما سينعكس على الإنتاجية.

5 - تعتبر الأمراض المعدية من أمراض الفقر، حيث يلعب الفقر دورا كبيرا في انتشار الأمراض، وفي هذا الصدد يذكر (مصطفى، 1992) أن 41.4% من

الأسر الريفية في مصر، تعيش تحت خطر الفقر حسب إحصاءات 1984، كما تبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات 70% مقابل 55% للذكور البالغين، لذا فإن متغيرَيْ الدخل والتعليم - كما أوضحت الدراسة - يلعبان دورا كبيرا في انتشار الأمراض المعدية. وفي هذا الصدد يُقْتَرَح الاهتمام بعملية التنمية البشرية، وإعادة توزيع الإنفاق الاجتماعي، بهدف زيادة الإنفاق الاجتماعي المخصَّص للتنمية البشرية، ففي مصر يبلغ الإنفاق على التعليم والصحة 5.5%، 1.1% على التوالي، وذلك كنسبة من الناتج القومي عام 1986، وهذه تعتبر نسبا متواضعة للغاية.

المصادر العربية

فيليب عطية

1992 «أمراض الفقر، المشكلات الصحية في العالم الثالث»، عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ماهلر

1982 من كلمة مدير عام منظمة الصحة العالمية، منشورات منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للسل.

مجدي عبدالكريم حبيب

1992 الإحصاء في التربية وعلم النفس، استنسل، كلية التربية، جامعة طنطا.

محمد أحمد بيومي

1990 علم الاجتماع وقضايا السياسة الاجتماعية وتشريعاتها، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

محمد سمير مصطفى

1992 «مستقبل التنمية البشرية في القرية المصرية، مشاكل القرية المصرية في التسعينيات»، مجلة تنمية المجتمع، السنة السادسة عشرة، عدد رقم 2.

محمد محمود محمد دبوس
1989 الوعي الغذائي للمرأة الريفية، دراسة ميدانية بقرية علوان محافظة أسيوط، المؤتمر الدولي الرابع عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، 25-30 مارس 1989، المجلد الثامن، جامعة عين شمس.

منظمة الصحة العالمية
1992 النشرة الوبائية لإقليم شرق البحر المتوسط، العددان 20، 21.

نبيل صبحي الطويل
1984 الحرمان والتخلف في ديار المسلمين، كتاب الأمة، قطر، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية.

المصادر الأجنبية

Huli, C.H., Nie, N.H.
1981 Spss, up DATE 7-9, N.Y., MC Graw - Hill Book Company.

Klecka. R.W.
1986 Discriminant Analysis. London SAGE Puplications, Beverly Hills.

Meyer, E. and Sainsbury
1975 Promoting Health in the Human Environment, Geneva, WHO.

Vranck, R. et al.,
1988 Pre valence of - anti delta antibodies in pregnant Women in Bandung, Indonesia, Trop, geog - Med Vol 40, No 1.

WHO/ unicef
1978 Final Report of the International Conference on Primary Health, Alma Ata, b-12 septemper.

Wilcocks and Manson
1987 Tropical diseases.

استلام البحث: إبريل 1994.
إجازة البحث: يوليو 1995.

تكوين مقياس اتجاهات طلاب الجامعة نحو المعاقين

أحمد عبدالمجيد الصمادي
قسم علم النفس ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة

عبدالعزيز مصطفى السرطاوي
قسم التربية الخاصة - جامعة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

يعد الاهتمام بتربية المعاقين ورعايتهم - بأساليب منظمة - أمراً حديثاً، بالنسبة لمعظم البلاد العربية. فعلى حين يرجع إلى خمسين عاما في بعضها، نجده قد ظهر في بعضها الآخر منذ عشر سنوات تقريباً. وترجع الاستراتيجيات العربية المنظمة لرعاية المعاقين إلى مطلع السبعينات من هذا القرن، ومنها: ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية، والذي أقره مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في عام 1971، وقد جاء في أهداف العمل الاجتماعي التي حددها هذا الميثاق: «تأهيل كل مواطن يعاني من عجز جسدي، أو عقلي، وبخاصة الأطفال والشباب». وكذلك أكدت استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي عام 1979 على ضرورة الاهتمام بفئات المعاقين جسديا وعقليا، ووضع ذلك بين أولويات العمل الاجتماعي، كما أشارت إلى أهمية تمكين هذه الفئة من المشاركة في الحياة العادية (المومني والصمادي، 1994).

ويشير مفهوم المعاق: إلى كل شخص مصاب بقصور، كلي أو جزئي، في أي مكان من حواسه، أو قدراته الجسمية، أو النفسية، أو العقلية، إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم، أو التأهيل، أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعاقين (وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، 1989).

وعلى الرغم من تعدد الندوات والمؤتمرات التي استهدفت زيادة الوعي

الاجتماعي، وتطوير الخدمات المقدمة للمعاقين بمختلف فئاتهم ومستوياتهم، إلا أنه مازالت رعايتهم في كثير من الدول العربية متأخرة، وبنفس الأسلوب الذي بدأت به الدول المتقدمة، منذ أكثر من مائة عام، والذي يتضمن رعايتهم في مؤسسات، أو مدارس خاصة، منعزلة عن المجتمع. حيث تشير نتائج الدراسات الحديثة إلى أن هذا الأسلوب هو السائد في معظم البلدان العربية، برغم وجود أساليب أخرى تتضمن وضعهم في فصول خاصة، ملحقة بالمدارس العادية، إلّا أن هذا الأسلوب لا يمثل أيضاً أية صورة من صور الإندماج، وإنما هو نظام عزلي في جوهره، حيث يتم عزل المعاقين في فصول خاصة، بعيدة عن أقرانهم العاديين في الصفوف الأخرى (الشخص، 1987). ويعود السبب في ذلك ولو بشكل جزئي إلى أن اهتمامات واتجاهات الناس عامة، وذوي القرار خاصة، تتركز نحو العاديين من فئات المجتمع. أما فئة المعاقين فهي تكاد تكون محرومة - إلى حد كبير - من اهتمامات ورعاية المجتمع عامة، بما في ذلك متخذي القرارات، والقائمين على تنفيذها. ويشير عمار (1982) إلى أن الاتجاهات نحو المعاقين في المجتمعات العربية تعد أهم العوائق النفسية والاجتماعية، التي تقف في طريق تقديم برامج تربوية مخصصة.

فهذه الاتجاهات قد ترفع من قدراتهم تارة، وتحط من قيمتهم تارة أخرى، نتيجة الربط بين الإعاقة من جانب، والقصور والاضطرابات الانفعالية والسلوكية من جانب آخر، مما يترك آثاراً سالبة في شخصياتهم، ويجعلهم يمتثلون لتوقعات الآخرين منهم.

كما أورد القريطي (1992): أن الاتجاهات الاجتماعية الإيجابية نحو المعاقين يمكن أن تهيىء المناخ لتخطيط البرامج اللازمة لرعايتهم، وتطويرها، وتحسينها، بينما يمكن أن تحول الاتجاهات السلبية نحو المعاقين دون ظهور هذه البرامج إلى حيز الوجود، وقد تطمس ما يفترض أن تتركه من آثار إيجابية على المعاق في حال وجودها.

لذا فإن دراسة هذه الاتجاهات نحو المعاقين تحتل مكانة خاصة، لا سيما وأن للاتجاهات فعل توجيه السلوك خلال التعامل معهم. ومن هنا فإن قياس هذه الاتجاهات بدرجة عالية من الصدق والثبات يصبح أمراً ذا أهمية بالغة، من الناحيتين: النظرية، والعملية، (الزغل والخليلي، 1989).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك محاولات سابقة لتطوير أداة لقياس اتجاهات طلبة

الجامعة في دولة البحرين، نحو المتخلفين عقليا، قد تم إنجازها عام 1988 (القريوتي، 1988). ولكن إجراء مراجعة سريعة لهذه الأداة يجعلنا نلاحظ أنها تقيس اتجاهات طلبة جامعة البحرين نحو المتخلفين عقليا فقط، ولا تشمل فئات الإعاقة الأخرى.

يرى الخليلي (1989): أن المختصين في بناء أدوات لقياس الاتجاهات أمثال شرغلي وكوبالا (Shrigley & Koballa, 1984)، وبلوسر (Blosser, 1984) وشيبيس (Schibeci, 1984) يتشددون في أمر صدق هذه الأدوات، وأن معظم اللوم في عدم اتساق نتائج قياس الاتجاهات يقع على استخدام الباحثين لأدوات غير صحيحة (Blosser, 1984)، وأن العديد من الدراسات والأبحاث التي أجريت في مجال قياس الاتجاهات توحي بالتشدد في إجراءات صدق وثبات أدوات قياس الاتجاهات (الصمادي، 1991؛ الخليلي، 1989؛ الخليلي والزغل، 1989).

ويُعزى بعض هذا الاهتمام بصدق أدوات قياس الاتجاهات وثباتها إلى طبيعة الاتجاهات نفسها، لكونها سمات مفترضة يحملها الإنسان في عقله، وتنعكس في بعض جوانب سلوكه. فالاتجاهات تكوين فرضي يتوسط المثير الخارجي (موضوع الاتجاه) واستجابة الأفراد له (سلوكات)، وهي إلى حد ما ذاتية، وغير موضوعية، ولا سبيل لملاحظتها، أو مشاهدتها بشكل مباشر (سلامه وعبدالغفار، 1980). لذا يلزم تعريف هذه الاتجاهات قبل أي محاولة لقياسها، ومن هنا نجد أن كثيراً من الباحثين يركزون على ضرورة ارتباط أداة قياس الاتجاهات بتعريف الاتجاهات نفسها، (الخليلي، 1989؛ الصمادي، 1991؛ Shrigley & Koballa, 1984).

وللوصول إلى إطار شامل في تحديد معنى الاتجاه، لابد من الإشارة إلى وجود عناصر رئيسة في تحديد مفهومه، وهي أن الاتجاهات:

أ – متعلمة: ويتضمن ذلك الجانب المعرفي، ب – تنبيء بالسلوك، ج – تتأثر بسلوك الآخرين، د – هي استعدادات للاستجابة، هـ – وهي تقييمية، أي تشمل الجانب الانفعالي (emotional domain), (Rajecki, 1990; Shrigley, 1983) ويوصي مصممو أدوات قياس الاتجاهات: أن يأخذوا هذه العناصر الرئيسة بوصفها مباديء في أعمالهم، ويجب أن تعكس مقاييس الاتجاهات مايلي:–

أولا : الطبيعة الشخصية للاتجاهات، بفقرات تتمركز حول الذات (ego centric) وهي الفقرات التي تعبر عن مشاعر الفرد وعواطفه نحو موضوع الاتجاه.

ثانيا: الأثر الاجتماعي، بفقرات تتمركز حول الجماعة (Social Centered)، بحيث تصور أفكار الفرد بما يجب أن يكون عليه سلوك الآخرين.

ثالثاً: الاتساق مع فقرات، تتمركز على الفعل (action centered)، وهي الفقرات التي تصف سلوك الفرد الفعلي، في المواقف الفعلية، ذات الارتباط بموضوع الاتجاه.

ويشدد بعض الباحثين على ضرورة أن تعكس فقرات مقاييس الاتجاهات ما سمِّي بالشدة الانفعالية (emotional intensity) (Shrigley & Koballa, 1984)، وذلك، لأن من خصائص الاتجاهات - كما تمت الإشارة سابقا - أنها تقييمية، أي يتدخل فيها الجانب الانفعالي، لذا فقد وضعا عدداً من المحكات يستنير بها مصممو أدوات قياس الاتجاهات، من نوع ليكرت (Likert -type) في تحكيم كل فقرة من فقرات المقياس، للتأكد من قدرتها على قياس الشدة الانفعالية، ومن أبرز هذه المحكات:

1 - يجب أن تتوزع الاستجابات لكل فقرة، على مدى التدريج لمقياس ليكرت، بحيث لا يكون التوزيع ملتويا، سواء أكان ذلك التواء موجباً أو سالباً.

2 - يجب أن تكون الفقرة قادرة على التمييز بين الفئتين العليا والدنيا، المحددتين بأدائهما على المقياس ككل. باعتبار أن الفئة العليا هي أعلى 27٪، ويمكن معرفة ذلك إما من اختبار (ت)، لمقارنة أداء هاتين المجموعتين، أو من خلال معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية على المقياس، والذي يجب أن يكون ذا دلالة إحصائية على مستوى 0,01.

3 - التوزيع التكراري لأداء المجموعة العليا: يجب أن يكون ملتويا، بحيث ترتفع النسبة في جهة «موافق»، وموافق بشدة، لنفس الفقرة. والعكس بالنسبة للفئة الدنيا، بحيث ترتفع النسبة في جهة «معارض»، ومعارض بشدة، وتقل في جهة «موافق»، «وموافق بشدة»، لنفس الفقرة.

4 - يجب أن لا تزيد نسبة من أجابوا «غير متأكد» عن 25٪ من عدد التكرارات الكلية.

5 - يجب أن يتراوح الوسط الحسابي لمن أجابوا على الفقرة بين 2-4، والانحراف المعياري بين 0,75 - 1,5.

ويرى الخليلي (1989): أن التوجه الحديث في إجراءات حساب صدق أدوات القياس يعتمد على تحليل فقرات المقياس، ويستبعد استخدام المحكمين لحساب صدق

أدوات قياس الاتجاهات، حيث تعرض هذا الأسلوب إلى نقد شديد من قبل العديد من الباحثين، (الخليلي، 1989؛ Lucas, 1975; Munby, 1982) وذلك، لأن استخدام جماعة المحكمين لا يضمن الصدق والدقة في قياس الاتجاهات، لكون فهم المحكمين لسياق الفقرات قد يختلف عن فهم من تجري عليهم هذه الأدوات. وحتى تكون أدوات القياس صادقة وثابتة فإنه لابد من أن يفهمها جميع المفحوصين بنفس المعنى، حتى ولو أجريت عليهم من وقت إلى آخر (Anastasi, 1976).

وبالرغم من أن الخليلي ومقابله (1989) يتفقان مع الانتقاد الموجه إلى استخدام أسلوب المحكمين في التحقق من صدق أدوات قياس الاتجاهات، الّا أنهما يريا أن ذلك لا يقلل من أهمية استخدام المحكمين في الأمور التالية:

- التعرف إلى سلامة العبارات، من حيث الصياغة اللغوية.
- التعرف إلى مناسبة فقرات المقياس للمجيب.
- التعرف إلى مطابقة فقرات المقياس لمعايير صياغة عبارات الاتجاهات.
- تزويد مصمم الأداة بتغذية راجعة حول فقرات الأداة قيد التطوير وأبعادها.

ويحذر الزغل والخليلي (1989) من أن اللجوء إلى المحكمين وملاحظاتهم، وتعديل المقياس وفق ذلك، لا يضمن التوصل إلى أداة صادقة في قياس الاتجاهات، بل إنه قد يساعد على تحسين الأداة ظاهريا. فالمحكمون لا يساعدون الباحث الإ فيما يسمى بالصدق الظاهري للأداة.

مشكلة الدراسة وهدفها

تقوم اتجاهات طلاب جامعة الإمارات نحو المعاقين - من مختلف فئاتهم ومستوياتهم - بدور أساسي في تحديد استجاباتهم وتصرفاتهم نحو هذه الفئة المحرومة، وتحدد تفاعلاتهم مع ظاهرة الإعاقة بشكل عام.

ولما لطلبة الجامعة من دور مهم في البناء الاجتماعي المنظور، وما يتوقع منهم من تولي مراكز وظيفية واجتماعية وقيادية في المستقبل، فإن توفير أداة تتمتع بمعاملات صدق وثبات عالية تقيس اتجاهاتهم نحو المعاقين تصبح ضرورية جداً قبل التعامل مع هذه الاتجاهات في المستقبل، وتتمثل مشكلة الدراسة في عدم توفر أداة لقياس اتجاهات طلاب الجامعة نحو المعاقين، تأخذ بعين الاعتبار التوجهات الحديثة في بناء مقاييس الاتجاهات (حسب علم الباحثين). وقد سعى الباحثان إلى بناء مثل

هذه الأداة في هذه الدراسة، مستفيدين من هذه التوجهات. وبناء عليه فإن هذه الدراسة حاولت الإجابة عن السؤال التالي: ما الأبعاد التي تشكل بمجملها بنية اتجاهات طلاب جامعة الإمارات نحو المعاقين؟ وما أفضل الفقرات لقياسها؟.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية البعد الانفعالي في مجال قياس الاتجاهات نحو المعاقين. وتزداد هذه الأهمية من خلال بناء أداة تقيس هذه الاتجاهات وتتمتع بدرجة معقولة من الصدق والثبات لاستخدامها في دراسات لاحقة، أو لأغراض تطبيقية في مجال إرشاد الفئات الخاصة، والتعرف إلى الحاجز النفسي الذي يقف بين طلاب الجامعة الأسوياء وغيرهم من المعاقين في المجتمع. فضلا عن ذلك فإن المكتبة العربية التربوية والنفسية تفتقر إلى مثل هذا المقياس الذي يمهد لدراسات لاحقة.

إجراءات تكوين المقياس[1]:

للإجابة عن سؤال الدراسة اتبع الباحثان ما قام به الزغل، والخليلي (1989)، والصمادي (1991)، نقلا عن (Shirgley & Koballa, 1984) في إجراءات تطوير أدوات قياس الاتجاهات، تتمتع بدرجة عالية من الصدق والثبات. ويتلخص هذا الأسلوب فيمايلي: -

الخطوة الأولى: تحديد الأبعاد التي تكون بمجملها مجالات الاتجاهات نحو المعاقين:

تعتبر هذه الخطوة أساس الأداة إذ أنها تتطلب تحديد مفهوم الاتجاه نحو المعاقين، تحديدا إجرائيا، يمكن قياسه. واستفاد الباحثان في هذا الشأن من الإطار النظري الذي يجمع عليه إخصائيو التربية الخاصة (Macmillan, 1982) والذي يحدد المعاقين كموضوع للاتجاه. كما استفاد الباحثان من التعريفات التي تبناها مصممو أدوات القياس في مجالات أخرى، أمثال الصمادي (1991)، والخليلي (1989)، واستناداً إلى هذه المصادر يعرف الباحثان الحاليان الاتجاهات نحو المعاقين، والتي لها فعل التوجيه لاستجاباتهم لجميع المواقف التي تستثير هذه الاستجابات. وقد حدد الباحثان هذه العناصر كمايلي: -

- الاتجاهات نحو أنواع الإعاقة المختلفة.
- الاتجاهات نحو الخوف من الإعاقة.

- الاتجاهات نحو التعامل مع المعاقين.
- الاتجاهات نحو الزواج مع المعاقين.
- الاتجاهات نحو حقوق المعاقين.
- الاتجاهات نحو رعاية المعاقين.
- الاتجاهات نحو دمج المعاقين.
- الاتجاهات نحو تشغيل المعاقين.

الخطوة الثانية: كتابة فقرات الأداة: بالاعتماد على خبرات الباحثين والاستفادة من مقياس القريوتي (1988) وبالإضافة إلى الاستشارات التي قدمها خبراء في هذا المجال، تمكن الباحثان من كتابة اثنتي عشرة فقرة من نوع ليكرت، على كل بعد من الأبعاد الثمانية السابقة.

واستخدمت البدائل الخمس الآتية للاستجابة: «موافق بشدة»، «موافق»، «غير متأكد»، «غير موافق»، «غير موافق بشدة».

وقد كتبت الفقرات بحيث تصف الفقرات سلوكا يرغب فيه المستجيب، أو يتجنبه، أو يقوم به فعلا، أو تصف شعوراً تجاه ممارسة يقوم بها الآخرون،أو تصوراً لما يجب أن تكون عليه الممارسة أو المشاعر. أي روعي في كتابة الفقرات أن تكون ذات طبيعة ذاتية، وبعضها ذات طبيعة اجتماعية، وبعضها ذات طبيعة عملية. كذلك أخذ في الحسبان المحكات التي وضعها أدواردز (Edwards, Cited in Payne, 1974).

وتم كتابة الفقرات بحيث كان نصفها في كل بعد إيجابياً، ونصفها الآخر سلبياً. ورتبت فقرات المقياس الست والتسعين في قائمة، بشكل منتظم، بحيث تأتي الفقرة الأولى من المجال الأول موجبة، والفقرة الثانية من المجال الثاني سالبة، والفقرة الثالثة من المجال الثالث موجبة، والفقرة الرابعة من المجال الرابع سالبة، وهكذا، حتى المجال التاسع. ثم يقلب الترتيب فتؤخذ فقرة سالبة من المجال الأول، يليها فقرة موجبة من المجال الثاني، وهكذا، إلى أن تنتهي الدورة، ومن ثم يتم البدء بدورة جديدة في الترتيب، وهكذا، حتى استكمال ترتيب جميع الفقرات. ثم عرضت الفقرات على عشرة محكمين من المتخصصين في مجال التربية الخاصة، وعلم النفس، وفي مجال اللغة العربية، للتأكد من سلامة اللغة، ومناسبة الفقرات للمستجيب، ومطابقتها لمعايير الصياغة التي وضعها أدواردز (Edwards, Cited in Payne, 1974).

الخطوة الثالثة: تجريب الفقرات: قام الباحثان بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية، مؤلفة من خمسين طالبا وطالبة. نصفهم من الذكور، والنصف الآخر من الإناث، حيث بين لهم الباحثان أهمية استجاباتهم، وأكدا لهم ضرورة الجدية في الإجابة، وطلبا منهما إبداء الرأي والملاحظات حول أية عبارة تبدو غير مفهومة أو غير محددة. ثم جمعت الملاحظات، وتم تفريغ استجاباتهم، وعلى ضوء ذلك جرى تعديل العبارات التي أبديت حولها الملاحظات. كما جرى تعديل جميع الفقرات الإيجابية التي كانت نسبتها مرتفعة (90٪) للذين أجابوا عليها بموافقة بشدة أو موافق. كذلك عدلت العبارات السلبية التي كانت نسبة الذين أجابوا عنها «غير موافق بشدة» أو «غير موافق» أكثر من (90٪)، ويبين الملحق الأداة بعد الانتهاء من هذه المرحلة، حيث تم إعادة صياغة هذه الفقرات لتصبح أكثر انسجاما مع المعايير المستخدمة في الصياغة، كما وضعها أدواردز (Edwaeds, Cited in Payne, 1974).

الخطوة الرابعة: تطبيق الأداة على عينة الصدق والثبات: طبقت الأداة على عينة متيسرة، مؤلفة من (313) طالباً وطالبة، تم اختيارهم من جامعة الإمارات العربية المتحدة، في الفصل الدراسي الثاني، للعام الجامعي 1933-1994 حيث كان العدد الإجمالي للإناث (255) طالبة، وللذكور (58) طالبا. وهذه النسبة تعكس واقع مجتمع جامعة الإمارات، حيث إن عدد الذكور قليل جداً، مقارنة مع عدد الإناث، والذي يمثل 5:1.

وقد اختار الباحثان عينة الصدق والثبات بهذا الحجم، لأنها سوف تستخدم لإجراء التحليل العاملي، الذي يستلزم أن يكون عدد أفراد العينة 10 أمثال عدد الفقرات المتوقع بقاؤها في المقياس كحد أدنى، كما يرى الخليلي (1989). كما أنهما افترضا أن عددا من الفقرات سوف يسقط بعد تطبيق المحكات التي تمت الإشارة إليها، بحكم التجارب التي ظهرت في دراسات أخرى. (الصمادي، 1991؛ الخليلي، 1989؛ الخليلي والزغل، 1989).

الخطوة الخامسة: اختيار الفقرات التي تقيس الشدة الانفعالية: أدخلت البيانات إلى ذاكرة الحاسوب، واستخدمت المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-X)، لاستخراج مؤشرات صدق قياس كل من فقرات المقياس للشدة والانفعالية التي أكد عليها شرغلي وكوبالا (Shrigley & Koballa, 1984) ولأجل ذلك أجرى مايلي: -

أولاً: استخرج التوزيع التكراري لبدائل الإجابة الخمسة، لكل فقرة من فقرات المقياس الست والتسعين، ثم استخرجت النسب المئوية للذين أجابوا بموافق بشدة، أو موافق، أو غير متأكد، أو غير موافق، أو غير موافق بشدة، على مضمون الفقرة. وكرر ذلك على جميع العبارات، وبذلك تم الحصول على (96) توزيعاً تكراريا، مكنت الباحثين من تحديد العبارات التي تفي بالمحك: «أن لا تتجاوز نسبة الذين يجيبون بغير متأكد أكثر من 25٪».

ثانياً: رسم المضلع التكراري لكل من التوزيعات التكرارية السابقة يدوياً وبذلك تم تحديد العبارات التي يكون المضلع التكراري لها ملتويا، كمؤشر ضعف (انظر شكل 1) كنموذج، والعبارات التي لا يكون توزيعها ملتويا، والتي يتوقع الإبقاء عليها في المقياس (انظر شكل 2) كنموذج.

ثالثاً: استخرجت الدرجة على كل فقرة، باعتبار أن موافق بشدة تساوي (5) درجات، وموافق تساوي (4) درجات، وغير متأكد تساوي (3) درجات، وغير موافق تساوي درجتين، وغير موافق بشدة تساوي درجة واحدة، وذلك للفقرات الإيجابية.

أما الفقرات السالبة فقد عكست فيها الدرجات. ثم استخرجت الدرجة الكلية على الاختبار.

استخرج كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأداء جميع الطلاب على كل فقرة من فقرات المقياس. كما استخرج معامل الارتباط بين الأداء على كل فقرة، والأداء على المقياس ككل. وقد تم تحديد العبارات التي تفي بالمحكات الآتية: -

1 - يتراوح متوسط الأداء من 2-4.

2 - يتراوح الانحراف المعياري بين 0,75-1,5.

3 - يجب أن يكون معامل الارتباط بين الأداء على الفقرة، والدرجة على المقياس الكلي - بعد استبعاد هذه العبارة - ذا دلالة إحصائية على مستوى ثقة 0,001.

4 - استخدام الدرجة الكلية على المقياس كمحك، حددت المجموعتان العليا (أعلى 27٪)، والدنيا (أدنى 27٪)، ثم استخرج التوزيع التكراري المئوي

لإجابات كل من هاتين الفئتين على درجات المقياس الخمس، وذلك على كل عبارة من عبارات المقياس الست والتسعين، ثم رسم لكل عبارة مضلعان تكراريان مئويان، أحدهما للفئة العليا، والآخر للفئة الدنيا. والشكل رقم (3) يمثل فقرة تميز بين هاتين الفئتين تمييزا جيدا، يستدعي إبقاءها في المقياس، والآخر (شكل رقم 4) لعبارة لا تميز بين هاتين الفئتين مما يستوجب حذفها.

بعد تطبيق المحكات السابقة على عبارات المقياس الست والتسعين لم يصمد منها سوى ثلاثين فقرة، انظر جدول (1). وقد كانت هذه العبارة موزعة على المجالات الثمانية التي خطط المقياس لقياسها، انظر جدول (2).

الخطوة السادسة: تحديد البناء العاملي: نظراً لاستبعاد عدد من فقرات المقياس الأصلية (66 من أصل 96) وبقاء ثلاثين فقرة بعد تطبيق محكات قياس الشدة الانفعالية، فقد أصبح من الضروري التعرف إلى البنية العملية للمقياس بصورته النهائية. وللوصول لهذا الغرض فقد تم استخدام أسلوب المكونات الأساسية وتدوير العوامل الناتجة على محاور متعامدة بطريقة فاريمكس (Varimax Rotation). وقد تم تكرار هذا الإجراء تحت ظروف مختلفة، من حيث تحديد عدد العوامل المطلوب تدويرها. فقد تم في الخطوة الأولى إجراء التحليل المذكور دون تحديد لعدد العوامل المطلوب تدويرها، وأظهرت النتيجة وجود تسعة عوامل دالة إحصائياً (الجذر الكامن Eigenvalue أكثر من واحد) فسرت بمجموعها 56,7٪ من التباين، كما يظهر في جدول (3). وقد قام الباحثان بتوزيع الفقرات على العوامل التسعة، حيث اعتبرا أن التشبع الذي يزيد عن 032, يكفي لتصنيف الفقرة ضمن العامل الذي حصل عليه هذا التشبع. أما إذا كان تشبع الفقرة أكثر من 0,32 على عاملين أو أكثر صنفت العبارة في المجال الذي كان تشبعها به أكثر.

ويوضح جدول (4) توزيع الفقرات على العوامل التسعة، ونظراً لقلة الفقرات في العوامل (9,8,7,4,3) فقد تقرر النظر في نتائج التحليل عند تحديد عدد العوامل المطلوب تدويرها (7 عوامل، 6 عوامل، 5 عوامل، 4 عوامل، 3 عوامل). وقد نظر الباحثان لنتائج هذه التحليلات على أساسين:

أولاً: التخلص من مشكلة قلة عدد الفقرات في غالبية المجالات، حيث لا يقل عدد الفقرات في كل عامل عن 3 فقرات.

ثانياً: الاحتفاظ ما أمكن بالبنية العاملية الأساسية.

وبناء على ذلك فقد تحقق الأساسان المذكوران عندما حددت العوامل بخمسة. والجدول رقم (5) يبين هذه العوامل، وتشبعات فقرات المقياس عليها. ولدى تفحص مضمون جميع الفقرات في كل مجال من المجالات الخمسة، أمكن تسمية هذه العوامل كمايلي:-

العامل الأول: الاتجاه نحو التعامل مع المعاقين. ويقابل البعدين الخامس والسابع في بناء المقياس بصورته الأصلية.

العامل الثاني: الاتجاه نحو مساواة المعاقين، ودمجهم. ويقابل البعدين الخامس والسابع في بناء المقياس بصورته الأصلية.

العامل الثالث: موقف الناس من الإعاقة. ويقابل البعد الأول في بناء المقياس بصورته الأصلية.

العامل الرابع: الاتجاه نحو تشغيل المعاقين وحقوقهم. ويقابل البعد الخامس والثامن في بناء المقياس بصورته الأصلية.

العامل الخامس: الحياة الأسرية للمعاقين، ويقابل البعد الرابع في بناء المقياس بصورته الأصلية.

وهذه العوامل الخمسة تقيس أبعادا مستقلة، ويوضح جدول (7) مصفوفة معاملات الارتباط المتبادلة بين العوامل.

تم إجراء تحليل عاملي من الرتبة الثانية لهذه العوامل الخمسة، باستخدام مصفوفة الارتباطات المقلوبة (Inverse Matrix) بين العوامل الخمسة بعضها بعضاً، ثم تم تدوير المحاور تدويرا متعامدا بطريقة فاريمكس نظرا لاستقلالية العوامل بعضها عن بعض؛ وتم استخلاص عاملين زاد الجذر الكامن لكل منهما عن واحد صحيح، حسب محك كايزر لاستخلاص العوامل. والجدول (8) يوضح تشبعات العوامل الخمسة على العاملين المستخلصين من التحليل العاملي من الرتبة الثانية. وبالنظر في التشبعات العاملية مع تحديد الدلالة حسب محك جيلفورد، وفي حدود عينة مقدارها 313 حالة تكون دلالة التشبعات كالآتي:

العامل الأول: تشبعات موجبة دالة، وتشمل تشبع العامل الأول (0,77) وتشبع العامل الخامس (0,68) ، وتشبع سالب دال، وهو تشبع العامل الثالث (-0,53).

العامل الثاني: تشبع موجب دال، وهو تشبع العامل الرابع (0,72)، وتشبع سالب، هو تشبع العامل الثاني (-0,80).

وبالنظر إلى العوامل المستخلصة من التحليل العاملي من الرتبة الثانية، يتضح أن العامل الأول عامل قطبي، حيث تشبع عليه عاملان موجبان: هما الأول (0,77)، والخامس (0,68). وتشبع عليه عامل سالب، وهو العامل الثالث (-0,53). وبذلك يمكن أن نسمي هذا العامل «الاهتمام بالمعاقين، مقابل عدم الاهتمام بهم». كذلك الأمر بالنسبة للعامل الثاني، حيث اتضح أنه عامل قطبي، كذلك تشبع عليه عامل موجب، وهو العامل الرابع (0,72)، وعامل سالب، هو العامل الثاني (-0,80) وبذلك يمكن تسمية هذا العامل «الشفقة على المعاقين، مقابل عدم الشفقة عليهم». ووجد أن هذين العاملين يفسران ما نسبته (52,7) من التباين.

الصدق التمييزي للمقياس:

افترض الباحثان أن الطلاب الذين سبق أن تعاملوا مع المعاقين لديهم اتجاهات أكثر إيجابية من الطلاب الذين لم يسبق لهم التعامل مع المعاقين. وأنه إذا كان أداء المجموعة الأولى أعلى – وبدلالة إحصائية – بالمقارنة إلى أداء المجموعة الثانية على نفس المقياس، اعتبر الفرق دليلا على صدق تمييزي للأداة، بمعنى أن الأداة قادرة على التمييز بين الذين سبق أن تعاملوا مع المعاقين وغيرهم، ممن لم يسبق لهم ذلك ويلخص جدول (9) المقارنة التي تشير إلى أن مجموعة الذين لديهم اتصال مسبق بالمعاقين قد حققوا درجات أعلى ممن لم يسبق لهم الاتصال بالمعاقين – وبدلالة إحصائية – مما يؤكد أن الأداة قد ميزت بين المجموعتين.

ثبات الأداة:

بعد أن حددت الفقرات التي تتمتع بدرجة عالية من الصدق العاملي في قياسها للشدة الانفعالية (وهي الفقرات الثلاثين)، وبعد أن حدد البناء العاملي لهذه الفقرات (انظر جدول 5) بخمسة عوامل، أو مجالات، استخرج معامل كرونباخ – الفا بوصفه مؤشرا للاتساق الداخلي لكل من الأبعاد على انفصال، وللأداة ككل –

وقد دلت النتائج (انظر جدول 6) على تمتع الأداة ككل بمعامل ثبات 0,82، كما كان معامل الثبات للبعد الأول 0,81، وللبعد الثاني 0,71، والبعد الثالث 0,65، والبعد الرابع 0,55، والبعد الخامس 0,43.

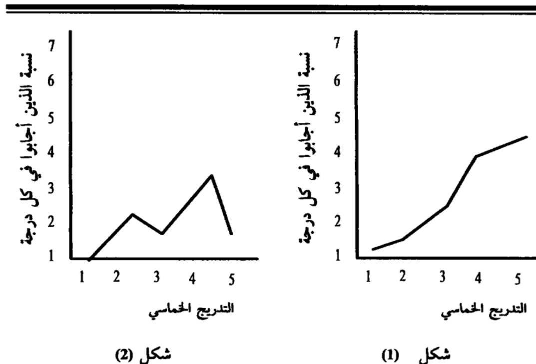
ويعود السبب في انخفاض معامل الثبات في البعدين الأخيرين إلى قلة عدد الفقرات في كل منهما. ونظرا لانخفاض معامل ثبات الأبعاد: الثالث، والرابع، والخامس، فإنه يوصي باستخدام الأداة ككل، لما تتمتع به من درجة ثبات معقولة (0,82).

الخلاصة والتوصيات

تواجه البحوث التربوية والاجتماعية صعوبات في تطوير أدوات قياس تستند إلى البنية النظرية للاتجاهات، وتقيس بصدق الشدة الانفعالية التي تعتبر عنصرا رئيسا في بناء الاتجاهات. وربما يكون من المفيد اعتماد محاكات علمية دقيقة للتأكد من صدق كل فقرة من فقرات مقياس الاتجاهات في قياس الشدة الانفعالية.

وتأتي أداة قياس اتجاهات طلبة جامعة الإمارات نحو المعاقين - والتي طورها الباحثان - مستندة إلى إطار نظري واسع، حددا فيه بنية هذه الاتجاهات، كما أنها تقتصر على ثلاثين فقرة تتصف بدرجة عالية من الصدق، من خلال إيفائها لعدد من محكات قياس الشدة الانفعالية، واستبعاد الفقرات التي لا تفي بهذه المحكات، (استبعدت 66 فقرة). وهذا العدد المحدود من الفقرات (30 فقرة) لا يتطلب من المستجيب سوى وقت قصير.

لكل ما سبق فإن الباحثين يوصيان باستخدام الأداة بصورتها الأخيرة في قياس الاتجاهات نحو المعاقين، فيما بين الطلبة المماثلين لعينة الصدق والثبات المستخدمة في بنائها (طلبة الجامعة). كما أن استخدام هذا المقياس ساعد في التعرف إلى الحاجز النفسي الذي يحول بين الطلاب والتفاعل مع المعاقين، وبالتالي تبني استراتيجيات إرشادية لإزالة مثل هذه الحواجز. وتأكيداً على أهمية ترسيخ صدق وثبات الأداة فإن الباحثين يوصيان بإعادة إجراءات الدراسة، باستخدام عينات مختلفة في المجتمع الواحد، مع إضافة عدد أكبر من الفقرات.

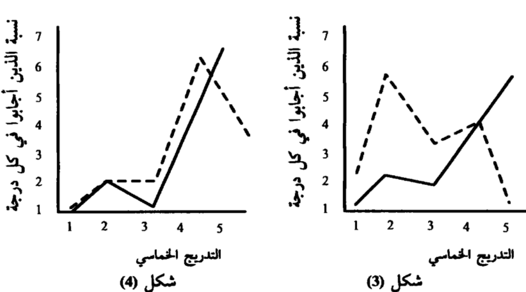


شكل (1)

الشكل رقم (1) المضلع التكراري المئوي على الفقرة رقم (8) في المقياس والتي تنص على (توظيف المعاقين لا يساهم في دفع عجلة الإنتاج)، والتوزيع هنا ملتو، لذلك حذفت من المقياس.

شكل (2)

الشكل رقم (2) المضلع التكراري المئوي للاستجابات على الفقرة (83) في المقياس، والتي تنص على (تعامل مع المعاقين كما اتعامل مع العاديين) والتوزيع هنا غير ملتو، لذلك بقيت في المقياس كما هي.



شكل (3)

المضلعان التكراريان لاستجابات الفئتين العليا والدنيا على الفقرة رقم (83) في القياس، والتي تنص على (أتعامل مع المعاقين كما أتعامل مع العاديين) والعبارة هنا مميزة بين الفئتين.

شكل (4)

المضلعان التكراريان المئويان لاستجابات الفئتين العليا والدنيا على الفقرة رقم (30) في القياس، والتي تنص على (يجب إنشاء أندية خاصة بالمعاقين) والعبارة هنا غير مميزة بين الفئتين

جدول (1)

ملخص البيانات لفقرات المقياس التي أوفت بجميع المحكات

رقم الفقرة	رقم الفقرة في المقياس الأصلي	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة غير متأكد
1	1	0,32	3,64	1,18	%16
2	5	0,32	3,39	1,14	%25
3	6	0,27	3,70	1,21	%13
4	9	0,31	3,67	0,99	*%34
5	10	0,22	3,48	1,10	%17
6	15	0,48	3,89	1,13	%15
7	19	0,43	3,74	0,83	*%32
8	23	0,42	3,92	0,98	%16
9	24	0,59	4	0,93	%20
10	28	0,29	3,93	0,99	%19
11	29	0,39	4	1,16	%8
12	31	0,32	3,21	1,10	*%32
13	34	0,46	3,77	1,07	%21
14	35	0,50	3,85	0,89	%23
15	36	0,27	3,45	1,06	%28
16	37	0,47	4	0,83	%18
17	38	0,23	3,76	1,15	%20
18	49	0,25	4	1,18	%13
19	50	0,28	3,47	1,25	%22
20	51	0,58	3,95	0,89	%21
21	64	0,43	4	0,91	%20
22	72	0,58	3,76	0,94	%26
23	77	0,39	3,93	1	%20
24	79	0,45	3,56	1,01	%29
25	82	0,22	3,05	1,08	%28
26	83	0,32	3,44	1,11	%18
27	84	0,32	3,19	1,06	*%32
28	88	0,32	3,36	1,07	%14
29	94	0,43	3,73	0,89	*%30
30	95	0,45	3,74	0,86	%26

* استبقيت هذه الفقرات على الرغم من أن الذين أجابوا «غير متأكد» أكثر من 25٪ وذلك، لأنها تمتعت بمعاملات ارتباط عالية بالدرجة الكلية للمقياس.

جدول (2)

أرقام الفقرات في المقياس التي أوفت بمحكات الصدق في قياس الشدة الانفعالية

	اسم البعد و أرقام الفقرات	عدد الفقرات الموجبة	عدد الفقرات السالبة	العدد الإجمالي
1	الاتجاهات نحو الإعاقة 1، 4، 5، 18	2	2	4
2	الاتجاهات نحو الخوف من الإعاقة 19، 25	1	1	2 3
	الاتجاهات نحو التعامل مع المعاقين 7، 14، 20، 26	4	-	4
4	الاتجاهات نحو زواج المعاقين 10، 15، 27	1	2	3
5	الاتجاهات نحو حقوق المعاقين 2، 11، 13، 16، 23	2	3	5
6	الاتجاهات نحو رعاية المعاقين 3، 17، 29	1	2	3
7	الاتجاهات نحو دمج المعاقين 6، 8، 12، 21، 24، 31	4	6	
8	الاتجاهات نحو تشغيل المعاقين 9، 22، 28	-	3	3
	المجموع	13	17	30

جدول (3)

الجذر الكامن ونسبة التباين لكل (عامل) ونسبة التباين المجمع لكل العوامل

العامل	الجذر الكامن	نسبة التباين	نسبة التباين المجمع
1	5,57	%18,6	%18,6
2	2,28	%7,6	%26,2
3	1,96	%6,5	%32,7
4	1,44	%4,8	%37,5
5	1,27	%4,2	%41,7
6	1,25	%4,2	%45,9
7	1,25	%3,8	%49,6
8	1,1	%3,7	%53,3
9	1,1	%3,4	%56,7

جدول (4)

البناء العاملي لفقرات مقياس الاتجاهات نحو المعاقين التي أوفت بمحكات قياس الشدة الانفعالية عندما لم يحدد عدد العوامل

رقم الفقرة	الفقرة	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس	العامل السابع	العامل الثامن	العامل التاسع
5	أشارك في نشاطات تحرير المعاقين من القيود المفروضة عليهم	0,67								
19	أشعر بالفخر عند مرافقة المعاق إلى الأماكن العامة	0,55								0,39
34	أبتعد عن المعاقين تجنبا للإحراج	0,53		0,34	0,37					
35	أفخر بأن لدي صداقة مع أحد المعاقين	0,68								
51	أرحب بالانضمام إلى عضوية نادي أصدقاء المعاقين	0,77								
94	أشعر بالسرور عند دخولي إحدي مدارس المعاقين	0,64								
1	لا فرق عندي بين معاق وآخر		0,56							
10	أشعر بأن المعاقين أفراد عاديون		0,70							
31	وجود أطفال معاقين في غرفة الصف للعاديين يعيق العملية التربوية		0,52					0,40	0,31	
79	أشعر بأن دمج المعاقين مع العاديين سيؤدي إلى كثير من المشكلات الاجتماعية		0,57							
83	أتعامل مع المعاقين كما أتعامل مع العاديين		0,63							
29	أعارض وجود مواقف خاصة بسيارات المعاقين			0,64						
49	أعارض إجراء فحوص طبية قبل الزواج			0,68						
6	أشعر بالشفقة على من يعمل مع المعاقين				0,74					
88	أشعر بالشفقة عند رؤية المعاق يمارس عملا ما				0,77					

تابع جدول (4)

رقم الفقرة	الفقرة	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس	العامل السادس	العامل السابع	العامل الثامن	العامل التاسع
24	توظيف المعاقين في المؤسسات العامة يعيق العمل					,42		0,41		
36	أنصح بعدم الزواج من شخص في أسرته إعاقة					0,68				
37	أرحب بفكرة تمثيل المعاقين في المجالس والمؤسسات	0,37		0,32		0,43				
64	اعتقد بأن المعاقين قادرون على أداء جميع المهارات لو اتيحت لهم فرص العمل					0,62				
72	أعتقد بأن صاحب العمل على حق عند رفضه تشغيل المعاقين		0,39			0,41		0,37		
15	أشعر بالشفقة على الأطفال العاديين عندما يوجدون في أماكن فيها معاقون .						0,48			
38	إنشاء عيادات خاصة ، بالمعاقين يعتبر ترفاً حضارياً						0,66			
77	سن تشريعات خاصة بالمعاقين يضر بمفهوم العدالة الاجتماعية			0,45			0,56			
95	أشعر باليأس عند تدريب المعاقين على القيام بالأعمال التي يؤديها العاديون				0,36		0,46			
9	أعتقد أنه لا فرق بين التخلف العقلي والمرض العقلي							0,55		
23	أشعر بالارتياح عند رؤية المعاقين في الصفوف العادية							0,47		
50	الإعاقة قدر محتوم لا تجدى الوقاية منه							0,47		
82	إنجاب طفل معاق يعتبر كارثة تصيب الأسرة								0,70	
84	أنصح بمنع التزاوج بين المعاقين								0,76	
28	أشعر بالسعادة عند سماعي خبر زواج أحد المعاقين									0,86

جدول (5)

البناء العاملي لفقرات مقياس الاتجاهات نحو المعاقين التي أوفت بمحكات قياس الشدة الانفعالية عندما حددت العوامل بخمسة

رقم الفقرة	الفقرة	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس
5	أشارك في نشاطات تحرير المعاقين من القيود المفروضة عليهم	0,57				
19	أشعر بالفخر عند مرافقة المعاق إلى الأماكن العامة	0,64				
23	أشعر بالارتياح عند رؤية المعاقين في الصفوف العادية.	0,33	0,31			0,31
28	أشعر بالسعادة عند سماعي خبر زواج أحد المعاقين	045			0,38	
34	ابتعد عن المعاقين تجنبا للإحراج	0,46			0,45	
35	أفتخر بأن لدي صداقة مع أحد المعاقين	0,72				
37	أرحب بفكرة تمثيل المعاقين في المجالس والمؤسسات	0,40				
51	أرحب بالانضمام إلى عضوية نادي أصدقاء المعاقين	0,75				
94	أشعر بالسرور عند دخولي إحدى مدارس المعاقين	0,92				
1	لا فرق عندي بين معاق ومعاق آخر		0,62			
10	أشعر بأن المعاقين أفراد عاديون		0,66			
31	وجود أطفال معاقين في غرفة الصف للعاديين يعيق العملية التربوية		0,44			0,4
64	أعتقد بأن المعاقين قادرون على أداء جميع المهارات لو اتيحت لهم فرص العمل		0,46			
72	أعتقد بأن صاحب العمل على حق عند رفضه تشغيل المعاقين		0,50	0,40		
79	أشعر بأن دمج المعاقين مع العاديين سيؤدي إلى كثير من المشكلات الاجتماعية		0,60		0,35	
83	أتعامل مع المعاقين كما أتعامل مع العاديين		0,59			

تابع جدول (5)

رقم الفقرة	الفقرة	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس
9	أعتقد أنه لا فرق بين التخلف العقلي والمرض العقلي			0,43		
15	أشعر بالشفقة على الأطفال العاديين عندما يوجدوا في أماكن			0,50		
	فيها معاقون					0,36
24	توظيف المعاقين في المؤسسات العامة يعيق العمل			0,45		
29	أعارض وجود مواقف خاصة لسيارات المعاقين		0,35	0,62		
38	إنشاء عيادات خاصة بالمعاقين يعتبر ترفاً حضارياً			0,44		
49	أعارض إجراء فحوص طبية قبل الزواج			0,48		
50	الإعاقة قدر محتوم لا تجدي الوقاية منه			0,49	0,35	
77	سن تشريعات خاصة بالمعاقين يضر بمفهوم العدالة الاجتماعية			0,62		
	أشعر بالشفقة على من يعمل مع المعاقين				0,70	
6	أشعر بالشفقة عند رؤية المعاق يمارس عملا ما				0,64	
88	أشعر باليأس عند تدريب المعاقين على القيام بالأعمال التي				0,52	
95	يؤديها العاديون					
36	أنصح بعدم الزواج من شخص في أسرته اعاقة					0,34
82	إنجاب طفل معاق يعتبر كارثة تصيب الأسرة					0,57
84	أنصح بمنع التزاوج بين المعاقين					0,75

جدول (6)

معامل الثبات الداخلي للمجالات الخمسة التي يغطيها مقياس الاتجاهات نحو المعاقين

رقم المجال	المجالات	عدد الفقرات في كل مجال	معامل كرونباخ الفا
1	الاتجاه نحو التعامل مع المعاقين	9	0,76
2	الاتجاه نحو مساواة المعاقين ودمجهم	7	0,71
3	موقف الناس من الاعاقة	8	0,65
4	الاتجاه نحو تشغيل المعاقين وحقوقهم	3	0,55
5	الحياة الأسرية للمعاقين	3	0,43
المقياس ككل		30	0,82

جدول (7)

معاملات الارتباط بين عوامل المقياس

	العامل الأول	العامل الثاني	العامل الثالث	العامل الرابع	العامل الخامس
العامل الأول	1	0,08	0,25	0,11	0,20
العامل الثاني		1	0.,22	0.,22	0,08
العامل الثالث			1	0,13	0,13
العامل الرابع				1	0,10

جدول (8)

تشبعات عوامل الدرجة الأولى على عوامل الدرجة الثانية بعد التدوير المتعامد

عوامل الدرجة الأولى / عوامل الدرجة الثانية	1	2	3	4	5
العامل الأول	-0,77	-	-0,53	-	0,68
العامل الثاني	-	-0,80	0,39	0,72	-

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيمة التائية لمجموعتي الصدق التمييزي

	العدد	المتوسطات الحسابية	الانحراف المعياري	قيمة ت
المجموعة الأولى (تعاملوا مع المعاقين)	184	114,0	12,23	-
المجموعة الثانية (لم يتعاملوا مع المعاقين)	128	105.90	11.60	5.91
المجموع	312			

* ذات دلالة احصائية عند مستوى . 0,01

الهوامش

(1) يتوجه الباحثان بجزيل الشكر للدكتور أحمد سعد جلال في وحدة البحوث التربوية بجامعة الإمارات، لما قدمه من مساعدة في مجال التحليل الإحصائي لهذه الدراسة.

المراجع العربية

أحمد عبدالعزيز سلامة، وعبدالسلام عبدالغفار

1980 علم النفس الاجتماعي. القاهرة: دار النهضة العربية.

أحمد الصمادي

1991 «مقياس اتجاهات الشباب نحو الزواج» أبحاث اليرموك. (3) :93-126.

خليل الخليلي

1989أ «الاتجاهات نحو الفيزياء: بنيتها وقياسها» أبحاث اليرموك. 5 (1): 197 - 225.

خليل الخليلي، ونصر مقابلة

1989ب «دراسة تطويرية لمقياس الاتجاهات نحو مهنة التدريس» أبحاث اليرموك. 6 (1) :59 :80.

عبدالرازق عمار

1982 «عوائق التربية الخاصة» المجلة العربية للتربية. السنة الثانية، :124-198 (1).

عبدالعزيز الشخص

1987 «دراسة لمتطلبات إدماج المعاقين في التعليم والمجتمع الفردي» رسالة الخليج العربي. 7 (21) :189-213.

عبداللطيف القريطي

1992 «دراسة لاتجاهات طلاب الجامعة نحو المعوقين وعلاقتها ببعض المتغيرات» المؤتمر الثامن لعلم النفس في مصر، الجمعية المصرية للدراسات النفسية، ابريل.

علي الزغل، وخليل الخليلي

1989 «مقياس حافظ الاتجاهات الشباب نحو مركز المرأة في المجتمع: دراسة صدق للبيئة الأردنية» أبحاث اليرموك، 7 (3) :79-101.

محمد المومني، وأحمد الصمادي

1994 «أثر الجنس والمستوى التعليمي والاقتصادي في مفهوم الذات ومركز الضبط لدى المعاقين حركيا» أبحاث اليرموك (مقبولة للنشر).

وزارة التنمية الاجتماعية
1989 «دليل مؤسسات ومراكز التربية الخاصة في الأردن» عمان: الأردن

يوسف القريوتي
1988 «اعداد مقياس الاتجاهات نحو المتخلفين عقليا» المجلة العربية للعلوم الإنسانية. 8 (19) :158-176 الكويت.

المراجع الأجنبية

Anastasi, A.
1976 Psychological testing, 4th Ed., New York: Macmillan.

Blosser, P.
1984 Attitude research in science education. Columbus, OH; Eric Clearing House for Science, Mathematics, and Environmental Education.

Lucas, A.
1975 Hidden assumptions in measures at knowledge about science and scientists. Science Education, 59(4), 418-485.

Macmillan, D.
1982 Mental retardation in school and society. Little Brown & Company, Bosten, Toronto.

Munby, H.
1982 The impropriety of «Panel of judges» Validation of science attitude scale: A research comment. Journal of Research in Science Teaching, 19(7), 617-619.

Payne, D.
1974 The assessment of learning: cognitive and affective. Toronto, London, D .C. Health and Company.

Rajecki, D.
1990 Attitudes (2nd Ed.) Sunderland, Ma: Sinauer.

Schibeci, R.
1984 Attitudes to science: An update. Studies in Science education: 11, 26-59.

Shrigley, R.
1983 The attitude concept and science teaching. Science Education, 67(4), 425-442.

Shrigley, R. & Koballa, T.
1984 Attitude Measurement: Judging the emotional intensity of Likert-type science attitude statement. Journal of Research in Science Teaching, 21(2), 111-118.

De Koninck, J. & Brunette
1991 Presleep suggestion relate to a phobic object: Successful manipulation of reported dream affect. Journal of General Psychology, 118, 185-200.

Haré, R. & Lamb, R. (Eds.)
1986 The dictionary of physiological and clinical psychology. Cambridge: The MIT Press.

Hartman, E.
1988 Insomnia: Diagnosis and treatment. In R.L. Williams, I. Caracan & C.A. Moore (Eds.) Sleep disorders: Diagnosis and treatment. New York: Wiley, 2nd ed., pp. 29-46.

Jenkins, C.D., Stanton, B. Niemcryk & Rose, R.M.
1988 A scale for the estimation of sleep problems in clinical research. Journal of Clinical Epidemiology, 41, 313-321.

Kaplan, H.I. & Sadock, B.J.
1991 Synopsis of psychiatry: Behavioral sciences, clinical psychiatry. Baltimore: Williams & Wilkins, 6th ed.

Kraft, A.M. et al
1984 Changes in thought content following sleep deprivation in depression. Comprehensive Psychiatry, 25, 283-289.

Lundh, L., Lundqvist, K. Broman, J. & Hetta, J.
1991 «Vicious cycle of sleeplessness, sleep phobia, and sleep incompatible behaviors in patients with persistent insomnia». Scandinavian Journal of Behavior Therapy, 20, 101-114.

Ruisk, Linda, Bertelson, A.D. & Waslh, J.K.
1989 Presleep cognitive hyperarousal and affect as factors in objective and subjective insomnia. Perceptual and Motor Skills, 69, 1219-1225.

Rutter, S & Waring - Paynter, K.
1992 Prebedtime activity and sleep satisfaction of short and long sleepers. prerceptual and Motor Skills, 75, 122.

SPSS INC.
1990 S PSS-X users guide. Chicago: SPSS Inc., 3rd ed.

Vein, A.M., Sidorov. A.A. Murtazaev. M.S., Karlov, A.V. et al.,
1991 Physical exercise and nocturnal sleep in healthy humans. Human Physiology, 71, 391-397.

Williams, R.L., Karacan, I. & Moore, C. (Eds.)
1988 Sleep disorders: Diagnosis and treatment. New York: Wiley, 2nd ed.

استلام البحث: يونيو 1994.

إجازة البحث: مارس 1995.

مراجعات الكتب

الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان

تأليف: لستر ثارو
ترجمة: أحمد فؤاد بلبع.
سلسلة عالم المعرفة - عدد رقم 204 ديسمبر 1995

مراجعة: محمد إبراهيم طه السقا.
قسم الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت.

هذا كتاب لا غنى عن قراءته من جانب المثقفين عموما، والمهتمين بمجال الاقتصاد الدولي والعاملين في حقل السياسة بصفة خاصة. أما العاملون في مجال الأعمال فلا ينبغي أن تفوتهم فرصة الاطلاع على هذا الكتاب القيم. والكتاب عبارة عن تقييم للقوة الاقتصادية العالمية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنافسيها في هذا المجال بعد أن خرج الاتحاد السوفيتي من لعبة المنافسة الدولية على الأقل من الناحية الاقتصادية. ويركز الكاتب على مقارنة القوة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية في مقابل كل من اليابان والمجتمع الأوروبي خلال القرن الحادي العشرين.

ويتكون الكتاب من تسعة فصول، يأخذ أولها عنوانا مثيرا هو «اختفاء الدب من الغابة». أي الاتحاد السوفيتي الذي انهارت قواه مع مطلع التسعينيات من هذا القرن؛ والذي يعاني حاليا من أزمات اقتصادية طاحنة بالشكل الذي تجعله غير قادر على توفير السلع الاستهلاكية لمواطنيه.

وباختفاء الدب انتهت صورة العالم الذي تتنازعه قوتان عظميان عسكريتان، وأخذت صورة أخرى تطفو على السطح إنها صورة العالم الذي تقف فيه قوة

عسكرية عظمى واحدة هي الولايات المتحدة، والتي أوضحت حرب الخليج أنها هي وحدها التي تستطيع أن تحرك جيشا حديثا ضخما إلى أي مكان في العالم في غضون بضعة أشهر، وأن تفرض قدرتها العسكرية على ما كان يعد وقتها رابع أكبر جيش في العالم. وإن كان ذلك دليلا على أنها قوة عسكرية عظمى، وأنها ستستمر كذلك في القرن القادم، إلا أن ذلك ليس ضمانا بأنها سوف تكون قوة اقتصادية عظمى في القرن الحادي والعشرين. فالعالم الآن تتنازعه ثلاث قوى اقتصادية عظمى؛ هي: الولايات المتحدة، واليابان، وأوروبا المتمركزة حول ألمانيا، لمحاولة إثبات سيادتها الاقتصادية في هذا العالم؛ فقد تحولت المباراة العالمية من صراع ذي صبغة عسكرية إلى صراع اقتصادي.

ويشير الكاتب إلى أن القواعد التي تحكم الصراع الاقتصادي تختلف بصورة واضحة عن تلك التي حكمت الصراع العسكري الذي ساد فيما قبل التسعينيات. ذلك أن الميزة التنافسية للدولة ستتوقف في المستقبل على الميزة النسبية في مجال الإبداع العقلي وليس على الميزة النسبية في وفرة عناصر الإنتاج بمفهومها التقليدي. فالمنافسة الآن تدور حول الأسئلة الآتية: من الذي يستطيع أن يصنع أفضل المنتجات؟ من الذي يرفع مستويات المعيشة بسرعة أكبر؟. من الذي لديه قوة العمل الأفضل تعليما ومهارة في العالم؟. من الذي يقود العالم في مجال الاستثمار في المصانع والمعدات والبحوث والتطوير والبنية الأساسية؟. من الذي لديه تنظيم أفضل؟. من الذي تتمتع مؤسساته بالصدارة العالمية من حيث الكفاءة؟. إن الإجابة على هذه الأسئلة سوف تحدد من يقود العالم في القرن المقبل.

إن الوضع الدقيق للولايات المتحدة الأمريكية الآن يتمثل في أنها إذا أرادت أن تستمر كقوة عظمى من الناحية العسكرية فإن عليها أن تستثمر مبالغ ضخمة في مجال البحوث والتطوير في القطاع العسكري وفي المعدات العسكرية وفي مجال البنية الأساسية العسكرية وعمليات التدريب وتنمية المهارات العسكرية. أما إذا ما أرادت أن تستمر كعملاق اقتصادي فإن عليها أن تستثمر مبالغ ضخمة في مجال البحوث والتطوير في القطاع المدني وفي المصانع والمعدات وفي رأس المال

الاجتماعي والبشري. أما إذا ما أردت أن تجمع بين الأمرين فإن عليها أن تجمع بين الاثنين. فالقوة العسكرية لا تقود إلى القوة الاقتصادية، وإلا لما انهار الاتحاد السوفيتي.

ويستهل الكاتب الفصل الثاني للكتاب - والذي أعطاه عنوان «مباراة اقتصادية جديدة» - بالحديث عن فقدان (مارجريت تاتشر) لمعركتها الانتخابية لأنها أصرت على ممارسة لعبة القرن العشرين الاقتصادية، ناسية أن العالم قد تغير، وأن عليها أن تتغير معه، ولذلك فقدت اتصالها بالواقع. ونسيت السيدة تاتشر أنه في ظل الاقتصاد العالمي الجديد فإن ما كان يحدث في الماضي لا يمكن أن يحدث الآن. فلو لم تنضم المملكة المتحدة إلى الجماعة الأوروبية لانتقلت العاصمة المالية لأوروبا من لندن إلى فرانكفورت ولفقدت بريطانيا بالتالي أهم صناعة فيها وهي المال.

من هذا المنطلق يريد الكاتب أن يؤكد أنه إن كان على الولايات المتحدة أن تستمر في موقعها في الاقتصاد العالمي الجديد فإن عليها أن تعي قواعد اللعبة وأن تتكيف معها وإلا واجهت نفس المصير الذي واجهته السيدة تاتشر. فالولايات المتحدة عملاق العالم الاقتصادي منذ الأربعينيات إلى الثمانينيات، تبدأ التسعينيات من موقع مختلف تماما. فمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في اليابان وألمانيا أعلى من مثيله في الولايات المتحدة. كذلك فإن الكثير من مواقع القيادة في المجال الصناعي توجد الآن في ألمانيا واليابان، ولم تعد الولايات المتحدة تقود كل شيء. أكثر من ذلك فإنها في بعض المجالات؛ مثل السيارات تعد تابعا، وفي مجالات أخرى؛ مثل الالكترونيات الاستهلاكية لم تعد حتى ترقى إلى مرتبة اللاعب الأساسي. فالمؤسسات الأمريكية التي اعتادت أن تجعل منافسيها يبدون أقزاما بجوارها، تجد نفسها الآن بدرجة متزايدة هي الجانب الأصغر حجما.

ومن الواضح أن ما كان يعد عصرا هادئا للمنافسة في النصف الأخير من القرن العشرين سيصبح عصراً لمنافسة الند للند في القرن الحادي والعشرين. بل إن السيد ايشيهارا في كتابه «The Japan that Can Say No» يشير إلى «أن الحروب الاقتصادية سوف تحل محل الحروب العسكرية للدولة العظمى في القرن الحادي والعشرين، وأن اليابان سوف تكون هي الفائز في الحروب الاقتصادية لذلك

القرن». كذلك قال المستشار هيلموت كول في حديث عبر التليفزيون الألماني عام 1990 «بأن التسعينات سوف تكون عقد الأوروبيين وليست عقد اليابانيين»، وهو ما يوحي ضمنيا أنه يعتبر الولايات المتحدة خارج المباراة بالفعل.

ثم يتناول الكاتب ما أسماه بالمصادر الجديدة للميزة الاستراتيجية؛ حيث يوضح أن نجاح أمريكا الاقتصادي يرجع - في جانب كبير منه - إلى الأراضي الزراعية والمواد الأولية الرخيصة والوفيرة. إلا أن الموارد الطبيعية قد خرجت من المعادلة الاقتصادية. وانقلبت التكنولوجيا رأسا على عقب فلم تعد تكنولوجيا الإنتاج تحتل المرتبة الأولى من بين مصادر الميزة التنافسية، بل أصبحت تكنولوجيا العمليات الجديدة تحتل المرتبة الأولى. وفي القرن الحادي والعشرين ستصبح مهارات قوة العمل والتعليم هي سلاح المنافسة الأول. فإذا ما نظرنا إلى ما يعتقد بأنه بوجه عام الصناعات الرئيسة السبع للعقود القليلة القادمة؛ وهي: الالكترونيات الدقيقة، والتكنولوجيا الحيوية، وصناعات المواد الجديدة، والطيران المدني، والاتصالات، وأجهزة الروبوت القادرة على القطع والتشكيل، والحاسبات الآلية، بالإضافة إلى المبرجات Software، فإننا نجد أنها صناعات للمقدرة العقلية التي يمكن توطينها في أي مكان في العالم. إلا أن الموقع الذي ستقام فيه سيتوقف على من يستطيع تنظيم المقدرة العقلية من أجل السيطرة عليها.

لقد أصبح البريطانيون والأمريكيون أغنياء في القرن الماضي والقرن الحالي لأنهم ركزوا على تكنولوجيا المخترعات الجديدة. إلا أنه في القرن الحادي والعشرين فإن الميزة التنافسية ستنشأ من تكنولوجيا الابتكارات الجديدة. ويمكن رؤية طبيعية عملية التغيير هذه من خلال دراسة التاريخ الاقتصادي لثلاثة منتجات جديدة دخلت سوق الاستهلاك الجماهيري خلال العشرين سنة الماضية؛ وهي: الفيديو، وكاميرا الفيديو، وجهاز الاسطوانات المدمجة CD. فقد اخترع الأمريكيون الفيديو وكاميرا الفيديو، واخترع الهولنديون جهاز الاسطوانات المدمجة. غير أن هذه المنتجات الثلاثة جميعا أصبحت اليوم منتجات يابانية من حيث حجم المبيعات والقوى العاملة والأرباح. ومغزى هذه القصة واضح وهو أن من يستطيعون أن يصنعوا منتجا أرخص يستطيعون سلبه من مخترعة.

إن هذا الواقع سوف يرغم الولايات المتحدة الأمريكية على تغيير أنماط إتفاقها على البحث والتطوير. كما أنه يتطلب وبدرجة أصعب تغييراً أكبر بكثير في توزيع الموارد البشرية الأمريكية. فبالرغم من أن التكنولوجيا تخلق ميزة نسبية من صنع الإنسان إلا أن الإمساك بتلك الميزة يتطلب أيادي عاملة ماهرة من القمة إلى القاع. فمهارات الأيدي العاملة في سبيلها إلى أن تصبح مصدر المنافسة الرئيسي في القرن الحادي والعشرين. فالمقدرة العقلية ستخلق تكنولوجيات جديدة، ولكن الأيدي العاملة الماهرة ستكون الأذرع والأرجل التي تسمح باستخدام ما يجري توليده من تكنولوجيات جديدة للمنتجات والعمليات. وبالرغم من أن المؤسسات الأمريكية تنفق مبالغ ضخمة على تدريب قوتها العاملة أكثر مما تستثمره المؤسسات اليابانية أو الألمانية إلا أن جانبا كبيرا من هذه الاستثمارات لا يقوم على المهارات الأساسية التي تجعل من الممكن استيعاب التكنولوجيا الجديدة.

وتحت عنوان «البيت الأوروبي قوة دافعة على التغيير» يحاول الكاتب – في الفصل الثالث – أن يتحدث عن القوة الاقتصادية لأوروبا الموحدة؛ حيث يرى الكاتب أن هناك حدثين رئيسيين يجعلان من أوروبا محور الاهتمام في التسعينيات؛ وهما: الاتحاد الأوروبي الذي أصبح أضخم سوق اقتصادية في العالم (380 مليون نسمة)، والثاني تلاشي الشيوعية في بلاد أوروبا الغربية والتي يجري إحلال الرأسمالية محلها، حيث تجري محاولات للانتقال من التخطيط المركزي إلى السوق الحرة، والاتحاد في سوق شديدة الاتساع وبعيدة عن التجانس اللغوي وتضم أعداء الأمس. وتمثل النقطة الثانية محور قلق للدول النامية. أما بالنسبة لليابان وأمريكا فيساورهما القلق من أن يجعل الاتحاد الاقتصادي لأوروبا عملية بيع منتجاتهما في الأسواق الأوروبية مسألة صعبة. على سبيل المثال فإن الشركة الألمانية المنافسة للشركة الأمريكية ستكون لها ميزة على الأمريكية. وكذلك الحال بالنسبة للشركة الإيطالية المنافسة للشركة اليابانية. والأوروبيون يدركون أنه إذا لم تتحقق لهم هذه المزايا على منافسيهم فلن يكون هناك معنى للاتحاد.

إن العالم اليوم قد نما بدرجة تتجاوز النظام الاقتصادي الدولي الذي وضع في بريتون وودز إبّان الحرب العالمية الثانية. ومن المعلوم أن قواعد التجارة إنما

يكتبها أولئك الذين يتحكمون في سبل الوصول إلى أكبر سوق في العالم. وكل بلد آخر ليس أمامه من خيار سوى أن يلعب وفقا لقواعد اللعبة المقررة؛ فبريطانيا هي التي كتبت قواعد التجارة العالمية في القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة فعلت ذلك في القرن العشرين أما السوق الأوروبي بوصفه أكبر سوق في العالم فهو الذي سيكتب قواعد التجارة العالمية في القرن الحادي والعشرين، وسيكون على بقية دول العالم أن تتعلم كيف تمارس اللعبة الاقتصادية وفقا لهذه القواعد.

أما في الفصل الرابع، والذي أعطاه الكاتب عنوان «اليابان: تحديات اقتصاد المنتجين» فإنه يذكر أنه بالرغم من أنه من المتوقع أن تقوم أوروبا برسم الخطوط الخارجية لِلَوحة الاقتصاد العالمي، فإن اليابانيين هم الذين سيرسمون نقوشها التفصيلية التي تجعل هذه اللوحة ممتعة للغاية. حيث سيجد المراقب اليقظ لهذه اللوحة أن المياه تجري في النقوش اليابانية في كل مكان صاعدة نحو القمة. وهو شيء يتعارض مع القوانين المعروفة للجاذبية.

فعندما نأتي للمنافسة فإننا نجد أن اليابانيين فائزون دائماً فقد كانت (جنرال موتورز) قلعة صناعة السيارات في العالم. أما بعد دخول اليابان فإنه من المشكوك فيه أن تبقى صناعة للسيارات على قيد الحياة في العشرين سنة القادمة في الولايات المتحدة. إن شركة (تويوتا) تبلِّغ وكلاءها في الولايات المتحدة أنها عاقدة العزم على أن تسبق (جنرال موتورز) في نهاية هذا القرن وهي منكبة على العمل لتحقيق ذلك.

وفي السبعينيات كانت أشباه الموصِّلات Semi-Conductors هي القلعة الفعلية للمنظمين الأمريكيين في مجال التقنية الرفيعة. ومع ذلك فإن حصة اليابان اليوم في السوق العالمي أكبر من حصة الأمريكيون وتُواصل الارتفاع. وما حدث للسيارات وأشباه الموصلات حدث لسلع كثيرة غيرها. فلا يوجد بلد صناعي لديه فائض تجاري في المنتجات الصناعية سوى اليابان. فأكبر المصدرين في العالم - وهم الألمان- لا يستطيعون المنافسة بنجاح في اليابان. كذلك فإن نمور آسيا الصغيرة لديها عجز مماثل مقارنة مع اليابان. بل إن ارتفاع قيمة الين الياباني لم يؤثر على الصادرات اليابانية بقدر ما دفع باليابانيين لأن يكونو أكثر كفاءة. واليابانيون هم الأكثر من حيث الادخار والاستثمار، وهم الأقل من حيث

الاستهلاك، كما أنهم يَقبَلون معدلات أدنى للعائد على استثماراتهم. ونظام المِنح والمكافآت في اليابان مصمم لحفز أسلوب عمل الفريق، ويرتبط أساسا بنمو الشركة بأسرها وبإنتاجيتها وحصتها في السوق، بعكس الحال في النظم الأوروبية أو الأمريكية. ومن ثم فإن النجاح في النظام الياباني ينبع أساسا من فريق ماهر، استطاع أن يحقق نتائج باهرة في كافة المجالات بالصورة التي تجعل العملاق الياباني لا يبارى في لعبة أساسها المنافسة.

أما الفصل الخامس فقد أعطاه الكاتب عنوانا مثيرا وهو «الولايات المتحدة الأمريكية: السور العظيم ينهار». يقول المؤلف: إن الولايات المتحدة كانت في عام 1950 تقبع خلف سور مؤلف من خمس ميزات اقتصادية هي:

1 - اتساع حجم السوق الذي كان أكبر بمقدار 9 مرات من ثاني أكبر سوق يليه، وهو المملكة المتحدة.
2 - أن التفوق التكنولوجي كان في صالح الولايات المتحدة بعد أن دمرت الحرب المقومات العلمية في معظم أنحاء العالم.
3 - أن العلماء الأمريكيين كانوا أكثر مهارة من نظرائهم في الخارج.
4 - أن أمريكا كانت غنية على حين كانت البلدان الأخرى فقيرة.
5 - أن المديرين الأمريكيين كانوا أكثر مهارة من نظرائهم في باقي دول العالم.

فإذا ما اجتمعت هذه الجوانب الخمسة لدولة ما في الوقت الذي جرى فيه تدمير بقية العالم في حرب كبرى فإن النتيجة ستكون مملكة عظيمة. على أن الأمور أخذت في التدهور السريع. ففي الوقت الذي كانت فيه منتجات أمريكية لا يستطيع الآخرون إنتاجها، فإنه توجد الآن منتجات لا يستطيع الأمريكيون - من الناحية التكنولوجية - تصنيع منتج منافس من نفس نوعيتها. وبينما كان الإنفاق الأمريكي على البحث والتطوير هو الأول في العالم فإن أمريكا تحتل اليوم المركز الخامس، أما إذا ما طرحنا الإنفاق العسكري جانبا فإن أمريكا تنزلق إلى المركز العاشر، وإذا ما نظرنا إلى إنفاق القطاع الخاص على البحوث والتطوير فإن أمريكا تكاد تكون في القاع عند المركز العشرين من بين 23 بلدا صناعيا. أي أنه في الوقت الذي كان نجاح بقية دول العالم يعمل على تفكيك سور أمريكا العظيم، فإنه في داخل الأسوار كان الاقتصاد الأمريكي يضعف شيئا فشيئاً. وتُعطي صناعة

الالكترونيات الدقيقة مثالا لذلك؛ فجميع الفتوحات العلمية الخاصة بهذه الصناعة فتوحات أمريكية، إلا أن عالم الالكترونيا الدقيقة تتضاءل فيه حصة أمريكا في السوق العالمية بسرعة بالشكل الذي أصبحت فيه الشركات الثلاث التجارية الرئيسية لأشباه الموصّلات هي جميعا شركات يابانية؛ إنْ إي سي، وتوشيبا، وهيتاشي. أما تاريخ الألكترونيات الاستهلاكية فقد أصبح الآن من مخلفات التاريخ في الولايات المتحدة الأمريكية. وقصة الألكترونيات الاستهلاكية تتكرر في الكثير من الصناعات؛ مثل: الصلب والمواد الكيماوية والمنسوجات والسيارات وغيرها.

ويعرض الكاتب في الفصل السادس بعنوان «اكتساب الثروة» احتمالات النمو الاقتصادي لبلدان العام خلال القرن الحادي والعشرين؛ إذ يذكر أن التاريخ يعلمنا أنه من الصعب جدا أن تصبح غنيا. ومن خلال استعراض قائمة الدول الغنية خلال أكثر من قرن يستخلص الكاتب أنه في خلال 128 عاما لا توجد حقا إلا قصة نجاح واحدة هي في اليابان. ومن خلال استعراض قصة سعي الدول المختلفة نحو النمو الاقتصادي يرى الكاتب أن السباقات الاقتصادية الحقيقية في هذا العالم ليست لعدائي المسافات القصيرة. فهي تتطلب عدائي المسافات الطويلة الذين يتجمع لديهم خلال قرن من الزمان معدلات نمو كافية، وهي مهمة شاقة للغاية. ولذلك فإن هناك احتمالاً ضئيلاً جدا أن تنضم دولة بعينها إلى قائمة أغنى عشرين دولة عند نهاية القرن الحادي والعشرين. ويرى الكاتب أن السبب في ذلك يرجع إلى أن جعْل الأشخاص الجدد عمالا منتجين عصْريّين يتطلب استثمارات ضخمة. وإذا كانت هناك أعداد ضخمة من هؤلاء الجدد فإن الأشخاص الموجودين ينبغي أن يكون لديهم الاستعداد لتقييد استهلاكهم بشدة بغية استثمار الأموال التي تلزم هؤلاء الجدد. ويكشف تاريخ أغنى بلدان العالم عن قانون حديدي للتنمية الاقتصادية؛ فليس باستطاعة أي بلد أن يصبح غنيا دون مائة عام من الأداء الاقتصادي الجيد ومائة عام من النمو السكاني البطيء جدا.

أما في الفصل السابع بعنوان «مشاكل موجعة». فإن الكاتب يعرض لبعض المشكلات التي تواجه العالم. ومن هذه المشاكل ما يتطلب عملا تعاونيا، مثل مشكلة الحفاظ على البيئة. كما يتطرق إلى مشكلة ميزان المدفوعات الأمريكي، ومشكلة تمويل هذا العجز. ثم يتناول مشكلة حاجة العالم إلى آلية لفض

المنازعات التجارية الدولية أو شرطي لتعقب الخارجين عن النظام التجاري الدولي. كذلك فإن هناك حاجة لدى العالم نحو توفير آلية تكون بمثابة المُقرِض الأخير لدول العالم، كبنك مركزي عالمي يستطيع أن يتحمل الخسائر التي قد تنشأ عن عدم قدرة الدول النامية عن السداد، وفي ذات الوقت يوفر للدول المتقدمة احتياجاتها عندما تصاب بالذعر المالي الناتج عن عدم استقرار أسواق المال العالمية. باختصار فإن النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين في حاجة إلى مدير للنظام. وقد قامت أمريكا بهذا الدور في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد ولّىَ هذا العهد. وفي القرن الحادي والعشرين سيكون مدير الاقتصاد العالمي شريكا بين أنداد. ففي المناخ التنافسي الكثيف الذي سيوجد في القرن الحادي والعشرين ينبغي لجميع البلدان المشاركة أن تذكّر نفسها كل يوم بأنها تلعب مباراة تنافسية تعاونية. وليس مجرد مباراة تنافسية. فكل بلد يريد أن يكسب، ولكن التعاون ضروري أيضا إذا أُريد للمباراة أن تُلعب من الأساس.

ثم يحاول الكاتب - في الفصل الثامن بعنوان «لمن القرن الحادي والعشرون - أن يرسم صورة الصراع الثلاثي في القرن الحادي والعشرين. يقول الكاتب في السباق القادم ستكون إحدى القوى الاقتصادية الثلاث الكبيرة مؤهلة لأن تسبق القوتين الأخْريين. ومهما تكن تلك القوة التي تتصدر السباق فإنها ستكون مؤهلة لأن تظل في الصدارة، وسيمتلك ذلك البلدُ أو تلك المنطقةُ من المعمورة القرن الحادي والعشرين بالمعنى الذي امتلكت به المملكة المتحدة القرن التاسع عشر، وامتلكت به الولايات المتحدة القرن العشرين. وسيكون عليه أن يبنى أفضل نظام اقتصادي للعالم في القرن الحادي والعشرين. فهل تكون اليابان؟ يقول الكاتب: إنه لا توجد دولة تستثمر في مستقبلها مثلما تفعل اليابان. فمجموع الاستثمارات الثابتة فيها يبلغ ضعف مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية. ومصدر قوة اليابان هو ثقافتها الداخلية المتماسكة القوية، ومن ثم فمن المرجح أن يكون القرن الحادي والعشرين هو القرن الياباني.

ثم يعدد الكاتب المزايا التي تتمتع بها أوروبا كقائد لهذا العالم خصوصا وأنها مقبلة على تجميع اقتصاد لا يستطيع أحد أن يجاريه. فضلا عن المزايا التعليمية التي يتمتع بها السكان وتوافر تكنولوجيا الإنتاج الألمانية والعلوم الرفيعة

السوفيتية ومواهب التصميم الإيطالية والفرنسية وسوق لندن للأوراق المالية. كل هذه المزايا كفيلة بجعل البيت الأوروبي متمتعا بالاكتفاء الذاتي ومنطقة تنمو بسرعة تمكنها من أن تنطلق بعيدا عن بقية المجموعة. ولكن الكاتب يرى أن ذلك لا يعني أن أوروبا ستكتسب، وإنما يعني فقط أنها تستطيع إن تكسب إذا أجرت على وجه التحديد النقلات الصحيحة بصرف النظر عن الكيفية التي ستلعب بها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتنحصر النقلات الصحيحة في محورين:

الأول: أن اقتصاديات أوروبا الغربية يجب أن تتحد بصورة حقيقية، وأن ذلك الاتحاد يجب أن يمتد سريعا إلى وسط وشرق أوروبا.

الثاني: أن الاقتصاديات الشيوعية السابقة يجب أن تصبح اقتصاديات سوق ناجحة. وكلتا المشكلتين ليست بالمهمة السهلة؛ حيث تتطلب استعداد من الأوروبيين للتضحية اليوم من أجل الغد.

أما عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تبدأ القرن الحادي والعشرين بأصول اقتصادية حقيقية أكبر من أي دولة أخرى، ويمكن استخدامها في المنافسة الاقتصادية خلال القرن المقبل. كما أن مستواها التكنولوجي يعد متفوقا فضلا عن أن لديها أفضل قوة عمل من نوعها في العالم، وسوقها الداخلية أكثر اتساعا من اليابان، فضلا عن أنها أكثر تجانسا من السوق الأوروبية. ولكن المشكلة أن الولايات المتحدة قد بددت كثيراً من المزايا لديها بسماحها بضمور نظامها التعليمي وسماحها بأن تدير مجتمعا مفرطا في الاستهلاك منخفضا في الاستثمار وتحملها لديون دولية ضخمة. كما أن الأمريكيين يتميزون بالمرونة، واستجابة الأمريكيين في أوقات الأزمات رائعة وقدرتهم على تنظيم أنفسهم عندما يواجهون تحديا مباشرا تثير الإعجاب. وعلى ذلك فإن هناك جوانب قوة لكل من المتنازعين الثلاثة.

وأخيرا يتناول الكاتب في الفصل التاسع والذي أسماه «الخطة الأمريكية للمنافسة» محاولة لتحليل الاستراتيجية التي يجب أن تتبعها الولايات المتحدة في المنافسة في القرن الحادي والعشرين.

وينطلق الكاتب مما قاله (جاك اتالي) رئيس البنك الأوروبي للتعمير والتنمية بأن الأمريكيين يرفضون تصديق أنهم قد شرعوا في التخلف عن معظم الأجزاء المتقدمة في العالم الصناعي وأنهم بسبب هذا الاعتقاد لم يُحْدِثوا التغيرات اللازمة ليحافظوا على قدراتهم التنافسية. فليس هناك من يستطيع أن يحل مشكلة يرفض أن يراها. ولذلك يرى الكاتب أن المشاكل الاقتصادية للحاق بالآخرين أصعب كثيراً من مشاكل الحفاظ على التقدم. ولذلك فإن الكاتب يرى أن البلد الذي يريد أن يكسب عليه أن يبدأ بدراسة مدققة لعناصر المنافسة.

ويرى الكاتب أنه إن كان لأمريكا أن تستمر في المنافسة فإن عليها أن تعزز قدرتها على المنافسة بدءاً بتعزيز قدراتها الادخارية والإستثمارية، وأن يكف الأمريكيون عن التبذير في حياتهم الخاصة خاصة الاقتراض الاستهلاكي. وأن يكف الأمريكيون عن التبذير في حياتهم العامة أي العجز المالي الحكومي. ثم الأخذ بنظام ضريبي يتضمن حوافز للادخار ومثبطات قوية للاستهلاك. وأخيرا إيجاد الحوافز القوية للاستثمار الخاص. ويرى أن هناك حاجة إلى تنمية المهارات التعليمية والإنتاجية لقوة العمل الأمريكية.

هذا كتاب أنصح بقراءته لما فيه من تفاصيل مهمة حول مستقبل النظام العالمي خلال القرن الحادي والعشرين. فالحصيلة التي سيخرج بها القارىء من هذا الكتاب لا شك أنها غزيرة. على أنه ينبغي الإشارة إلى أن أهم مشكلات هذا الكتاب أنه ترجم بواسطة شخص غير متخصص في المجال الاقتصادي فكانت النتيجة أنه ترجم بعض المصطلحات بصوْرة خاطئة، كما جاءت بعض العبارات ركيكة من الناحية العلمية. وافتقد الكتاب في بعض مواقعه الرصانة المعهودة للّفظ الاقتصادي. وإن كان ذلك لا يقلل من الجهد الضخم الذي بذله المترجم في الكتاب إلا أنني كنت أتمنى أن يرجع المترجم إلى أحد المتخصصين في علم الاقتصاد للاستشارة حول المصطلحات الفنية التي لا يملك السيطرة عليها. صحيح أن العودة لِلْقواميس قد تساعد في توفير المقابل العربي للمصطلح إلا أنه في كثير من الأحيان ربما لا يكون هو المصطلح الصحيح أو الدارج استخدامه في العلم.

المتطوعون
السلوك التنظيمي للعاملين بغير أجر

(Volunteers, The Organizational Behavior of Unpaid Workers)

جون ل. بيرس

روتلدج، لندن، 1993، 223 صفحة.

مراجعة: عثمان حمود الخضر

قسم علم النفس - كلية الآداب - جامعة الكويت.

على الرغم من الكم الهائل من البحوث التي تناولت دراسة السلوك الإنساني داخل بيئة العمل كالقيادة الإدارية، والدافعية للعمل، والصراعات، والاتصالات داخل التنظيم، والتغيير والتطوير التنظيمي، فإن معظمها جرى خلال دراسة عينات من العاملين الرسميين الذين يحصلون على أجر مقابل ما يبذلونه من جهد لمنظماتها، وقليلة بل نادرة تلك البحوث التي حاولت دراسة سلوك المتطوعين الذين لا يحصلون على مثل هذا الأجر، باعتبار أن جهدهم تطوعي بالدرجة الأولى وعلى اعتبار أنهم ليسوا جزءا أصيلا من كيان التنظيم. والكتاب الذي بين أيدينا - والذي تعتبره المؤلفة المحاولة الشاملة الأولى في هذا المجال - يعد تجربة طيبة لتجميع ومراجعة تلك البحوث الجادة التي تناولت دراسة سلوك المتطوعين، فنحن نعرف القليل جدا عن السبب في تطوع هؤلاء، وكيفية عملهم داخل التنظيم، وكيفية إدماج جهودهم وتنظيمها وتوجيهها مع جهود غيرهم من العاملين بأجر، وكيفية إمكان الاستفادة القصوى من عطائهم، وكيفية نظر المتطوعين إلى زملائهم العاملين بأجر، وهل نظريات السلوك التنظيمي التي بنيت أساسا لتفسير سلوك العاملين الرسميين قادرة على تفسير سلوك المتطوعين؟

تبدأ المؤلفة في الفصل الأول من هذا الكتاب، المكوَّن من تسعة فصول، بالإشارة إلى أن الظاهرة العامة المصاحبة للسلوك التنظيمي للمتطوعين هي الغموض الذي يكتنف دورهم داخل التنظيم؛ حيث تشير استجاباتهم المختلفة إلى

محاولات مبذولة من قبلهم لتفهم ماهية دورهم ومسئولياتهم، إلى جانب الإحباطات التي تبرز نتيجة هذا الضياع وعدم الوضوح في طبيعة الدور المطلوب منهم القيام به داخل التنظيم، وبرغم أن غموض الدور يمكن أن يعاني منه أي موظف رسمي فإن الوضع يعتبر أكثر قسوة بالنسبة للمتطوعين، وربما لا يلام المتطوعون في ذلك نظراً لأن المشكلة تكمن أساساً في عدم وجود نظرة محددة وواضحة من قبل المؤسسات التطوعية لماهية الدور المتوقع القيام به من قِبَل هؤلاء المتطوعين، وخاصة إذا علمنا أن أغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات اجتماعية في الأساس وليست مؤسسات تجارية أو صناعية، ومن أمثلتها الجمعيات الخيرية والأحزاب السياسية والمنظمات الشبابية وغيرها، مع ما تتسم به هذه المؤسسات من حرية أكبر في تحديد أهدافها من قبلْ أعضائها وتنظيم أنفسهم، ومن تراخٍ ملحوظ في تنفيذ أهدافها، ومن سعة كبيرة في تحمل تقصير أفرادها عن أداء واجباتهم.

لقد عرفت هذه المؤسسات التطوعية بالحرية الكبيرة التي تمنحها للفرد في تحديد الدور الذي يريد القيام به، ومقدار الجهد الذي يرغب المساهمة به، قياسا إلى المؤسسات الحكومية الرسمية والمنظمات الصناعية والتجارية التي تهتم بالربح، ومن أجل ذلك تحرص هذه المؤسسات الرسمية على الضبط الإداري والهيكلة الصارمة والرقابة الشديدة على العاملين من قبل أرباب العمل ومجالس إداراتها وحاملي أسهمها، ولذا قد تبدو المؤسسات التطوعية براقة وجذابة للعمل بها بالنسبة للمتطوعين، نتيجة الحرية التي تمنحها لهم، غير أن ذلك له ضريبته من تشرذم وضياع وعدم وضوح بطبيعة الدور المطلوب منهم القيام به بالتحديد. وإذا ما أراد المتطوعون أن ينسقوا أدوارهم وأن يعملوا بصورة أكثر تنظيماً من أجل إزالة جميع تلك المشاكل وتحقيق أهدافهم فعليهم إيجاد الطريقة الفعالة التي يضمنون من خلالها تناسق جهودهم، وتناغم سلوكياتهم داخل التنظيم. وتحاول الكاتبة في دراستها هذه توضيح كيفية تحقيق مثل هذا الهدف من خلال عرضها لدراسات إمبيريقية ونظرية، إلى جانب محاولتها إيجاد أرضية نظرية تساعد على فهم سلوكهم التنظيمي. وفي الواقع فإن دراسة سلوك المتطوعين تساعدنا على فهم دوافع العاملين الرسميين واتجاهاتهم أيضاً، وفهم دور الأجر في تحفيز العامل.

في الفصلين الثاني والثالث من الكتاب تتناول المؤلفة النظرية الاجتماعية الخاصة بالمتطوعين ومنظماتهم، محاوِلةً استخلاص بعض تطبيقاتها السلوكية، وتخلص إلى أن الدور الاجتماعي للمتطوعين والافتراضات المرتبطة بالعمل التطوعي تختلف بشكل جوهري عن تلك المرتبطة بعمل العمال الرسميين، وهي ليست بتلك القوة والوضوح كما هو الحال في العمل الرسمي، كما يتوزع المتطوعون بين منظمات تطوعية جميع أعضائها من المتطوعين، ومنظمات يشارك فيها المتطوعون مع زملائهم من العاملين الرسميين، ولا شك أن كِلا الوضعين يفرض بعض الظروف التي تحدد طبيعة عمل المتطوع. وتطرح المؤلِّفة سؤالا، هو: كيف ينظر المجتمع إلى المتطوعين مقارنة بالعاملين الرسميين؟ وما الذي يختلفون فيه عن غيرهم من العاملين الرسميين؟ فنظرة المجتمع إلى العمل التطوعي قائمة على أساس أنه عمل داخل هيكل رسمي لتقديم خدمة للآخرين، ويحصل المتطوع نظير ذلك على عائد غير مادي، كما ينظر بعض الناس إليه باعتباره نشاطاً ترفيهياً للمتطوع يمكن أداؤه في أي وقت يشاء وليس عملاً ملزماً أن يقوم به.

ويختلف المتطوعون عن العاملين الرسميين ليس فقط في عدم حصولهم على أجر مقابل جهدهم، لكن أيضاً في طريقة تنظيم ساعات عملهم وتحديدها؛ فعمل المتطوع غالبا ما يكون خلال ممارسة العمل بشكل جزئي وليس كاملا، وغالبا لبضع ساعات في الشهر، كما أن طبيعة عملهم لا تتسم بالتخصص والدقة بل بالبساطة والعمومية، وهذا يعني فرصا محدودة للالتقاء بالزملاء الآخرين داخل التنظيم، سواء المتطوع منهم أو العامل الرسمي، كما يستدعي من القائمين على المؤسسة تقسيم العمل إلى مهام صغيرة يمكن توزيعها على مجموعة متغيرة من المتطوعين، وحيث إنهم متطوعون ولا يحصلون في الأساس على أي مقابل مادي يُذكَر فليس هناك ما يدعو إلى الاهتمام بعملية انتقائهم أو تدريبهم أو تقييم أدائهم أو ترقيتهم أو غيرها من الأمور الإدارية المرتبطة بالعمل الرسمي.

ثم تتناول المؤلِّفة في الفصل الرابع موضوع دوافع المتطوعين، وهو من أكثر الموضوعات التي تناولها المهتمون بدراسة سلوك المتطوعين، وتشير إلى أن المتطوعين ليس لديهم سبب مادي يحدد قرار التحاقهم أو بقائهم في منظماتهم،

وتستعرض عدة احتمالات لمصدر دافعيتهم هذه؛ منها: الإيثار أو الراحة النفسية التي يشعر بها المتطوع من خلال مساعدة الآخرين دون مقابل، والحاجة للاتصال الاجتماعي مع زملائهم خاصة وأن غالبيتهم قد انضموا للعمل التطوعي عن طريق زملائهم، والرغبة في التعلم، وزيادة احترام الذات، أو لشغل وقت الفراغ. ويستعرض الفصل بعض النظريات المعروفة في الدافعية للعمل وبعض تطبيقاتها الهامة في مجال العمل التطوعي.

أما الفصل الخامس فيتناول اتجاهات العاملين نحو أعمالهم ومنظماتهم، حيث تشير الدراسات إلى أن المتطوعين يحملون اتجاها إيجابيا قويا نحو ما يقومون به من أعمال ونحو منظماتهم التي يعملون بها أكثر من العاملين بأجر، كما أن المتطوعين لا يقومون بتقييم البدائل الممنوحة لهم - من الناحية المعرفية - قبل اتخاذ قرار الالتحاق بهذه المنظمة أو تلك، ولكنهم يعتمدون أسلوب التجربة أولاً، ومن ثم اتخاذ قرار البقاء أو الانفصال، وحيث إنهم يحصلون على دعم خارجي محدود فلا بد أنهم يلتحقون تطوعيا بالمؤسسة بسبب نظرتهم الإيجابية المسبقة عن المنظمة وعملها ومهامها وأفرادها، وهم غالبا ما يُرجعون سبب ارتياحهم في عملهم التطوعي لذواتهم لأنهم لا يحصلون أصلاً إلا على قدر ضئيل من الدعم الخارجي، وكل ذلك قد يكون سببا هاما من أسباب نظرتهم الإيجابية، لكن هل ينعكس مثل هذا الاتجاه الإيجابي للمتطوعين على طبيعة عملهم وسلوكهم داخل التنظيم؟ تعتقد الباحثة أن الأدلة التي تدعم هذا الرأي محدودة.

إن ضعف كل من الارتباط التنظيمي والضبط الإداري الذي يصاحب عمل المتطوعين عادة، له انعكاساته الهامة على عملهم، إنه يخلق أعباء إضافية لأولئك الذين يقومون بواجب الإشراف عليهم والمسئولين عن تنسيق جهودهم وتنظيمها، فالمتطوعون ليسوا مرتبطين بالتنظيم الرسمي كزملائهم العاملين الرسميين، وعلى ذلك فهم أحرار في العمل بشكل أكثر استقلالية ومرونة من غيرهم، فلا يوجد أصلاً ما يربطهم للعمل في تنظيم بعينه، فهم يستطيعون أن يحققوا ما يريدون من وراء عملهم سواء مع هذا التنظيم أو غيره، لأن أبواب العمل التطوعي مفتوحة لهم من جهات عدة، فهم لا يكلِّفون أي تنظيم أعباءً ماليةً أو إدارية كبيرة، لكن الحرية هذه لها ضريبتها، فكثير من المنظمات تنظر إلى المتطوعين باعتبارهم أفرادا

يصعب الاعتماد عليهم في إنجاز المهام والانتظام في الحضور، وهم بذلك يصعب إدماجهم في آلية العمل التنظيمي بِيُسر، ولا يمكن الاعتماد - والوضع كذلك - على نظريات السلوك التنظيمي المعروفة في تفسير سلوكهم ورفع أدائهم، ويبدو أن أغلب المنظمات تشترك في هذه النظرة تجاه المتطوعين.

أما الفصل السادس من هذا الكتاب فيناقش أنظمة الضبط الإداري المستخدمة من قبل المنظمة لتنظيم عمل المتطوعين، ومن ذلك: الارتباط التنظيمي الذي يستمد طاقته من القيم المشتركة للمتطوعين، من التأثير الخلاب (الكاريزمي) لأحد أعضاء التنظيم، أو من الاختيار الذاتي للفرد للعمل في منظمة يؤمن هو برسالتها، أو من اختيار الفرد للمهام التي تناسبه والتي يعرضها التنظيم، أو من خلال تأثير العلاقات الفردية بين أفراد التنظيم، ويطرح هذا الفصل أسباب انخفاض جودة عمل المتطوعين، وعدم القدرة على الاعتماد على جهود كثير منهم.

يتناول الفصل السابع بالتفصيل أحد صور الضبط الإداري هذه، وهو الارتباط الفردي بين المتطوعين وقوة العلاقة الشخصية والتأثير الكاريزمي، وتُقدِّم المؤلِّفة نماذج من المنظمات التطوعية التي يقودها أفراد من المتطوعين يتمتعون بنظرة ثاقبة للأمور، وبمهارات تقنية وإنسانية عالية، ويبرزون بوصفهم نماذج لغيرهم في التضحية والإخلاص لقيمهم، وهم بذلك يكسبون ثقة زملائهم المتطوعين الآخرين ويدفعونهم للتفاني، ومن خلال هذه النماذج تتحرك المنظمة وتستمر في العطاء، غير أن قوة الربط هذه لا تعني أنها بديلة تماما للأنظمة الرسمية وللتوصيف الوظيفي المتعارف عليه، لكنها تقوم - بلا شك - بدور رئيس مساعد. وتستعرض المؤلفة في هذا الفصل أيضاً طبيعة العلاقة القائمة بين العمال الرسميين والمتطوعين، وتشير إلى أن العمال أو الموظفين الرسميين يشكلون قوة شرعية ذات خبرة، ويحتلون المراكز العليا في التنظيم قياسا إلى زملائهم المتطوعين، لكنهم في المقابل ليسوا أكثر ولاء للمنظمة من زملائهم العاملين دون مقابل، على الأقل في عيون المتطوعين أنفسهم، وقد يكون ذلك سببا في سوء العلاقة بين الطرفين، والتي تشعر بها عديد من المنظمات، من ذلك الانتقادات الحادة التي يطلقها المتطوعون على زملائهم العاملين بأجر بأنهم يأخذون أجرا

أعلى بكثير مما يستحقون، في حين يتهم الموظفون الرسميون المتطوعين بأنهم متسيبون إداريا ولا يمكن الاعتماد عليهم، وهذا يتطلب من الإدارة العليا مهارة عالية في التوفيق بينهما[6].

وفي الفصل الثامن تتطرق المؤلِّفة إلى الدور الحقيقي للأجر في دفع العامل للعمل والاجتهاد، وتشير إلى أن الهالة الكبيرة التي يَتَبَوَّؤُها المال بوصفه دافعاً للعمل في أذهان كثير من مُنَظِّري السلوك التنظيمي بحاجة إلى المراجعة خاصة بعد الدراسات العديدة حول دوافع المتطوعين للعمل. قضية أخرى تثيرها المؤلفة وهي مشكلة غموض الدور الذي يشعر به المتطوع، فهو - بوصفه عضوا مشاركا - يعتبر أحد مساهمي المنظمة، وبوصفه مقدم خدمة يعتبر عاملا فيها، وربما أيضا يشعر بأنه «زبون» لها يستفيد من خلال عمله بها في إشباع حاجاته النفسية، ولهذه المشكلة انعكاساتها على سلوك المتطوع داخل التنظيم، فغموض الدور ليس مرتبطا بالوظائف ذات العائد المادي ولكنه يمكن أن يحدث لأي عضو في المنظمة تتصارع لديه حاجات التوفيق بين أدواره المتعارضة.

ومن ناحية أخرى تعاني المنظمات التي ينتمي لها المتطوعون من مشكلة عدم وضوح حدودها، فكثيراً ما تجد المنظمة صعوبة في التمييز بين الأعضاء العاملين بها وبين من هم «زبائن» لها، نظراً لطبيعة الانتساب المفتوح الذي تسمح به لأي متطوع يرغب في المشاركة في تنفيذ برنامجها، وينعكس ذلك - مثلا - في تحديد من يجب دعوته لحضور الاجتماعات، والأنشطة الخاصة، ومن يجب أن يمنح تسهيلات مكانية ومادية كي يقوم بعمله، ومن يتعين أن يعطى تصريحا وسلطة في عمل شيء ما، وهذه مشكلة تشبه مشكلة أولئك العاملين بعقود محددة أو بوقت عمل جزئي، وتثير المؤلِّفة مسألة أن غالبية المتطوعين لا يرغبون في المشاركة في اتخاذ قرارات المنظمة أو الاضطلاع بمهام الإدارة العليا نظرا لحساسيتها وصعوبتها وكل ما يريدونه هو التأثير في قرارات تمسهم مباشرة. كما تتناول المؤلِّفة بعض التطبيقات الخاصة بالعمل بوقت عمل جزئي، وعملية انتقاء العاملين، وطبيعة القيادة الفعالة، والارتباط الشعوري بين العامل ومنظمته، وقيمة أهداف المنظمة بالنسبة لأعضائها.

ويتضح في الفصل التاسع التطبيقات العملية لأولئك المهتمين بإدارة المنظمات التي يسهم بها المتطوعون، فالموظف الجديد غالباً ما يكون لديه توقعات كافية عن طبيعة عمله، ومن سيكون رئيسه ومن سيكونون مرؤوسيه، وما هو اسمه الوظيفي، وهو عندما يلتحق بمنظمته فإنه غالبا ما يبدأ خطواته الأولى من خلال ارتباطه برئيسه المباشر، غير أن الوضع يختلف بعض الشيء بالنسبة للمتطوع الذي غالبا ما يجهل كل هذه الأمور، ولا يجد الترحيب الكافي من قبل الأعضاء الحاليين في المنظمة، وربما كان المسئول عنه متطوعا أيضاً وليس لديه ذلك الاهتمام الكافي بالقادم الجديد، وهذا يشكل ضغطا نفسيا على المتطوع الجديد ويسهم في زيادة التوتر لديه، وقد يفسر معدل الدوران العالي بالنسبة للمتطوعين قياسا لأقرانهم الموظفين الرسميين. وتطرح المؤلِّفة تطبيقات أخرى هامة منها أثر شبكة العلاقات الشخصية داخل التنظيم في انتقاء الأفراد وتوجيههم لإنجاز المهام وتأثيرها في إنتاجية الأفراد والعلاقة بين المتطوعين والموظفين الرسميين، وتقييم الأداء الوظيفي للمتطوعين.

تعليق عام على الكتاب

من النادر أن نجد في كتب السلوك التنظيمي تناولاً جاداً لموضوع سلوك المتطوعين على الرغم من أنهم جزء هام بالنسبة لكثير من المنظمات، كالمنظمات الخيرية والطلابية والصحية والحزبية والاجتماعية، هذا فضلاً عن المنظمات الصناعية والخدمية ذات الأهداف الربحية بطبيعة الحال، وهذا الإغفال له أسباب عديدة؛ منها أن البحوث حول المتطوعين لا تلقى الدعم المادي الكافي من مراكز دعم البحوث العلمية ومن المنظمات التي تستفيد من جهودهم، نظراً لمحدودية العائد المادي لهذه المراكز والمنظمات من مثل هذه البحوث، كما أن المجتمع ينظر للمنظمات التطوعية على أنها ليست الجهات الرئيسة والمسئولة عن التصدي للقضايا التي أُنشِئت من أجلها، بل الجهات الرسمية الحكومية هي المسئولة أولاً عن توفير الخدمات وخدمة أفراد المجتمع، أما المنظمات التطوعية فإنها تقوم بجهود مساعدة فقط، ولا يستطيع المجتمع محاسبتها في حالة التقصير، والنتيجة لمثل هذا الإهمال هو ما نعانيه من فهم ضيِّق لطبيعة سلوك المتطوعين داخل التنظيم، وكيف ينتظمون، وماهية الدوافع التي تدفعهم للعمل والاستمرار فيه، وعندما يأتي كتاب مثل هذا الذي بين أيدينا ليساعدنا على فهم هذا الموضوع الحيوي فلا شك أنه سيكون موضع ترحيب شديد من قبل المهتمين بدراسة السلوك التنظيمي.

وقد حرصت المؤلِّفة بشكل واضح على مزج النظرية بالتطبيق، فهي تحاول وضع إطار نظري يمكن الاعتماد عليه لتفسير السلوك التطوعي، مستعينة تارة بنظريات نفسية وأخرى اجتماعية، سواء وضعت لفهم سلوك الموظفين الرسميين أو سلوك المتطوعين، والحقيقة أن مهمتها لم تكن سهلة البتة، فميدان جديد كهذا يحتاج إلى كثير من الجهود التنظيرية لاستيعاب الظواهر السلوكية للمتطوعين، ومما زاد من صعوبة مهمتها توزع المتطوعين بين العمل في المنظمات التطوعية البحتة والمنظمات الرسمية البحتة، وبين عملهم مع زملاء متطوعين أمثالهم، ومع زملاء موظفين رسميا ويحصلون على أجر مقابل عملهم، ومحاولة تعميم أي استنتاج استُخلِص من دراسة جرت في ظرف ما لا يعني الثقة المطلقة في إمكانية تعميمها على واقع آخر.

وتجدر الإشارة إلى مراجع الكتاب، فالملاحظ أنها موزعة بين دراسات قديمة وأخرى حديثة، وذلك أمر مقبول عرفاً في الدراسات الرائدة التي تحاول تجميع النتائج واستخلاصها من كم كبير من الدراسات، موزعة على محور زمني واسع، بل إن الاقتصار على الدراسات الحديثة فقط في مثل هذا النوع من الكتب قد يعتبر مأخذا عليه لا ميزة مستحسنة.

على أن لغة الكتاب في الحقيقة ليست سهلة للقارىء العادي؛ حيث كُتِبَت أساساً للباحثين والدارسين المتخصصين في هذا المجال، فقد أُلِّفَ بلغةٍ جافة احتوت على العديد من النظريات والمصطلحات التي افترضت الكاتبة إلمام القارئ بها، وعلى ذلك فإن الكتاب له قيمته الخاصة بالنسبة للمتخصصين بشكل مباشر.

بقي أن نقول إن العمل التطوعي في بلادنا العربية والإسلامية له جذوره الضاربة والعريقة في أعماق تاريخنا، فالعمل التطوعي في بلادنا يستمد أصالته ووقوده من قيم الإسلام الحنيف ومعانيه السامية، ورموزه الإنسانية الراقية من الطبيعة السمحة لأبنائه، ولعل الناظر لواقعنا اليوم يراه زاخرا بعديد من المؤسسات التطوعية من شتى الألوان والأشكال، بل أصبح العمل التطوعي - بالكويت خصوصا - مثالا راقيا في التنظيم والتنسيق والإخلاص والتفاني، وهذه المؤسسات بحاجة - بلا شك - لأي جهد يسهم في التأصيل العلمي لرسالتها كي تستمر في البقاء والنماء، ودراسة كهذه ستكون موضع ترحيب وتقدير.

Moving Experiences: Understanding Television's Influences and Effects

David Gauntlett
London-John Libbey-1995-148 pp

مراجعة/ عباس أحمد
قسم الاجتماع - جامعة الإمارات العربية المتحدة

يتناول الكتاب موضوعاً هاماً - يعتبر من أهم الموضوعات التي حظيت بالدراسة والبحث في العقود الأخيرة - هو موضوع أثر جهاز التلفاز على المشاهدين بعامة وعلى سلوك الشباب والصغار بخاصة. ويمكن القول بأنّ هنالك وجهتي نظر بالنسبة لهذا الأمر؛ فهنالك من وضع التلفاز موضع الاتهام والمسؤولية عن معظم المشكلات الاجتماعية والانحرافات السلوكية، مؤكداً أنّ هذا الجهاز السحري هو المسؤول الأول عما آل إليه حال النّاس اليوم فأصبحوا مجانين وأشراراً. "Mad and Bad" وفي المقابل، هنالك بعض الدراسات التي اتجهت نحو البحث عن إيجابيات التلفاز والفوائد المترتبة على دخوله عالم الاتصال.

وتعد دراسة جونتليت دراسة مَسْحية ونقدية شاملة لأدبيات البحوث المتصلة بأثر التلفاز على المشاهدين. وإن كانت تركز بصفة خاصة على موضوعات محددة، هي: العنف التلفازي، والحملات الإعلامية الموجهة، والمحتوى الإعلامي للبرامج اليومية والبرامج التربوية، مع أمثلة للبرامج والمسلسلات المشهورة في التلفاز الغربي.

ويتبنى الباحث موقفاً أساسياً في دراسته؛ يتمثل في رفضه للدراسات والأبحاث السابقة، التي تناولت الأثر السلبي للتلفاز على عقول وسلوك الصغار،

ويؤكد أنّ هذه الأبحاث لم تنجح في إبراز أي شيء محدد ومؤكد علمياً. وإنّما جنحت فقط نحو القفز إلى نتائج عامة وتصميمات مفترضة. ويقضي بأنّ عهد أبحاث التأثير التلفازي قد انتهى إلى غير رجعة، ويجب أن تحال هذه الأبحاث إلى مُتحف التاريخ الطبيعي. ويستدرك الباحث أنّ هذا الموقف لا يعني القول بعدم تأثير التلفاز على أفكار وتصورات المشاهدين واتجاهاتهم نحو الحياة ونحو علاقاتهم بالآخرين، ونحو التوقعات والآمال المتعلقة بعالمهم. وهنا يفرق جونتليت بين «التأثير Influence» والأثر الناتج Effect، وبين الجانب الفكري (ويعني الجانب المتعلق بالأفكار thoughts) والجانب السلوكي (المتعلق بالسلوك Behaviour)؛ فيرى أنّ التلفاز قد يكون له تأثير فكري ولكن ليس له أثر أو مفعول مباشر في سلوك النّاس، ويرى أنه من الصعب قبول فرضية أنّ مشاهدة المواقف العنيفة أو الأعمال العدوانية على شاشة التلفاز تدفع النّاس - وخاصة الصغار - إلى القيام بأعمال وأفعال مماثلة. ويضرب الباحث مثالا لتأكيد هذه النقطة من عالم الأدب بالقول إنّ الأدب والروايات الأدبية قد يكون لها تأثير على تفكير القراء ونظرتهم إلى العالم، وقد يأخذون دروساً من النماذج والمواقف (الحياتية) التي تتضمنها هذه الروايات، وقد يبنون آراء ويتحصلون على معرفة تؤثر في نظرتهم إلى العالم الذي يجري تسليط الضوء عليه في هذه القصص وهذه الروايات. ولكن بالرغم من ذلك كله، لا يمكن القول بأنّ الروايات والقصص لها أثر مباشر وملموس على السلوك الفعلي للنّاس، والمؤكَّد أنّ الكل يعرف الفاصل بين عالم «الخيال» الذي تعكسه الروايات وعالم «الواقع» الذي يعيش فيه النّاس، وأنّ مجرد التفكير في التأثيرات الروائية اليوم قد يثير الضحك ويبدو أمراً غير منطقي يعيد للأذهان التفكير الساذج الذي ساد في نهاية القرن الماضي بشأن التأثيرات الروائية واتهام الأدب الروائي بالإسهام في الجريمة والظواهر اللاأخلاقية التي برزت في الغرب آنذاك، والدليل على ذلك أنّه ليس هنالك أي اهتمام جماهيري أو انشغال للرأي العام اليوم بما يمكن تسميته بالتأثيرات الروائية.

ويُرجع الباحث ما أسماه بالذعر الأخلاقي من التأثيرات السالبة للتلفاز إلى انسياق الباحثين وراء الزحام الإعلامي في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى، الذي نجح في دفع هذه الفكرة إلى أذهان العامة؛ بحيث أصبح من الصعب اتخاذ

موقف معارض أو مشكك. ويؤكد الباحث أنّ وراء هذا الزحام الإعلامي عوامل سياسية ترجع إلى المحاولات المستميتة للسياسيين إلى جعل التلفاز كبش فداء أو (شماعة) يعلقون عليها عجزهم في التصدي لمشاكل الجماهير فيسعون إلى اتهام التلفاز بأنه المسؤول الأول عن المشكلات الاجتماعية والأخلاقية التي أخذت تهدد المجتمع الغربي. وهنا يستدل الباحث بمواقف معينة تؤكد مدى انسياق الباحثين وراء الدعوات والتوجهات السياسية في هذا الصدد. ومن ذلك الإعلان الذي أصدره - عام 1994 - مجموعة مكونة من خمسة وعشرين من علماء النفس في بريطانيا يؤيدون فيه تقريراً يؤكد الآثار الخطيرة لأفلام العنف في الفيديو على الأطفال. ولم يأت هذا الموقف من العلماء نتيجة لوقوفهم على نتائج أو شواهد بحثية معينة، وإنّما استجابة لدعوة أو طلب من أحد أعضاء مجلس النواب البريطاني، والذي كان يقود حملة آنذاك لتعديل القانون الجنائي بحيث يتضمن تشريعاً يحرّم عرض وتداول برامج وأفلام الفيديو غير المناسبة.

ومن الأمثلة الأخرى في هذا الصدد أيضاً الخطوة التي اتخذتها شبكات التلفاز الأربع الرئيسة في أمريكا - عام 1993م - بشأن اعتماد مبدأ الرقابة الوالدية عن طريق إدخال نظام التحذيرات الموجهة للآباء وأولياء الأمور عن العنف قبل عرض البرامج أو الأفلام على شاشات التلفاز. وكان الهدف الأساسي وراء هذه الخطوة - كما يرى الباحث - هو قطع الطريق أمام تحرك مجلس الشيوخ والنواب لسن تشريع لنظام التصنيف الرقابي على برامج التلفاز.

كما يؤكد الباحث أنّ الاتهامات الموجهة للتلفاز تزداد ضراوتها عند حدوث ظواهر أو أفعال إجرامية خطيرة تُحدِث صدمة جماهيرية أو صدىً واسعاً لدى الناس. ويضرب أمثلة لذلك؛ منها اتهام أفلام الرعب بالتسُّبب في مقتل أحد الأطفال في عمر السنتين في بريطانيا عام 1993م، وإرجاع ظاهرة الحرائق وإشعال النيران في أمريكا عام 1993م إلى أحد أفلام الكرتون اشتهر بشخصياته المولعة بالحرائق وإشعال النيران. كذلك ربط عدد من حالات القتل التي ظهرت عام 1994م بالفيلم السينمائي «قتلة بالفطرة» (Natural Born Killers).

ويسعى الباحث - جاهداً - إلى بيان أنّ هذا الاتجاه نحو تضخيم أثر العنف التلفازي لا ينسجم مع نتائج قياسات الرأي العام واتجاهات جمهور مشاهدي

التلفاز التي تضمنتها بعض الدراسات الاجتماعية والاتصالية؛ فعلى سبيل المثال: أشارت نتائج مسح اجتماعي أجراه المجلس البريطاني لتصنيف الأفلام (BBFC) لنخبة من حوالي ألف مشاهد - عام 1993م - إلى أنْ لا أحد من العينة أبدى رغبة في مشاهدة برامج أو أعمال تلفازية خضعت للحذف أو الرقابة. بل أكدت الأغلبية على حقها في الحصول على معلومات كافية عن الأعمال والبرامج تمكنها من اتخاذ القرار الذي يناسبها ويناسب أطفالها، بحيث يكونون هم أصحاب القرار فيما يشاهدونه ومع من يشاهدونه.

وتشير نتائج مسح اجتماعي آخر أجراه دوشري Dochery - عام 1990 - لعينة من ألف مشاهد في بريطانيا لأنّ 90٪ من المشاهدين أشاروا إلى أنهم استمتعوا بفيلم واحد على الأقل جرى تصنيفه ضمن أفلام العنف. ويستنتج الباحث من ذلك أنّ تصنيف النّاس لبرامج أو أفلام معينة بإنها عنيفة أو مزعجة لا يعني بالضرورة أنّهم يرون عدم عرضها.

ويشير الباحث أيضاً إلى دراسة لمجموعة من علماء الاتصال في بريطانيا - عام 1992 - تضمنت عرض برامج تلفازية تحتوي على مشاهد عنيفة على مجموعة من النساء تضم حوالي 91 امرأة من بينهنّ 52 امرأة سبق تعرضهن للعنف المنزلي. وقد أكدت المجموعة التي كانت ضحية للعنف المنزلي أنّها وجدت المشاهد المختارة (وقد كانت من مسلسل سكان شرق لندن East Enders) مشاهد عنيفة فعلاً ولكنها مقتنعة بأنها مشاهد مقبولة وتعطي صورة صادقة عن بعض صور وأشكال العنف المنزلي الذي تتعرض له المرأة في بريطانيا. وكان رأي المجموعة أنّه من المهم عرض هذه المشاهد لإثارة الوعي لدى عامة النّاس لوجود مثل هذه الاعتداءات وضرورة الاهتمام بمواجهتها والإسهام في حلها.

ويشير الباحث أيضاً إلى دراسة اجتماعية اتصالية أُجريت في بريطانيا، - عام 1992 - سعت إلى استقصاء أثر التلفاز على سلوك الجانحين، وقد عمدت الدراسة إلى اختيار مجموعتين من الصغار في الفئة العمرية 12-18 عاماً؛ مجموعة من 538 تلميذاً من تلاميذ المدارس. ومجموعة من 78 جانحاً من الذين جرى اعتقالهم على الأقل ثلاث مرات خلال عام واحد، واعترفوا بارتكابهم لحوالي عشر مخالفات أو جُنَح، عام 1992م. ومن بين النتائج التي كشفت عنها الدراسة ما يلي: هنالك

تماثل في أذواق المجموعتين من حيث اختيار البرامج التلفازية الخمسة المفضلة لكل منهم، وهي على العموم برامج «عائلية». وهنالك أيضاً تماثل في مدة وفترة مشاهدة التلفاز وبخاصة الفترة بين التاسعة والحادية عشرة ليلاً، وهي الفترة التي تعرض فيها عادة البرامج والأفلام التي يجري تصنيفها بأنها أفلام أو برامج عنف. أما الفوارق بين المجموعتين فقد كانت بالإشارة إلى الإمكانات والتسهيلات المتوفرة لمشاهدة التلفاز، وقد كانت مجموعة الجانحين أقل حظاً في هذا الصدد؛ فقد أشار ثلث المجموعة إلى أنهم لا يملكون سوى جهاز تلفاز واحد في المنزل بينما يملك 97٪ من مجموعة تلاميذ المدارس أكثر من جهاز واحد في المنزل، من بينهم حوالي 78٪ يملكون جهاز تلفاز في غرف نومهم، كما أشار ثلث مجموعة الجانحين إلى أنهم لم يستأجروا أفلام فيديو إطلاقاً، وأشار أكثر من نصفهم إلى أنهم لم يذهبوا للسينما، أو كان ذهابهم لها نادراً.

ومن الفوارق في إجابات المجموعتين تلك المتعلقة بالسؤال عن أفضل خمسة أفلام شاهدوها. فقد تضمنت اختيارات تلاميذ المدارس الأفلام الأكثر عنفاً آنذاك ومنها الجندي العالمي وفيلم "Lethal Weapon 3". بينما كانت اختيارات الجانحين تتضمن عدداً من الأفلام الرومانسية، وأنَّ أفلام ما يشار إليه بـ «الوحشية المحدثة» لم تقع ضمن دائرة اهتمام مجموعة الجانحين.

وكذلك اختلفت المجموعتان في إجاباتهما حول سؤال افتراضي يقول: لو كنت أنت الشخصية التي برزت واشتهرت في التلفاز فمن تفضل أن تكون؟ وقد استطاعت الغالبية من تلاميذ المدارس تحديد الشخصيات التي توحدت معها، بينما عجزت مجموعة الجانحين تماماً عن الإجابة عن هذا السؤال. وهنا يشير الباحث إلى أنّ حياة معظم الجانحين تعكس حالة من الحرمان Deprivation وليس بالضرورة حالة من الفساد أو الإفساد Depravation.

هذا، ويستدرك الباحث قائلا إنّ هذا لا يعني عدم وجود اهتمام جماهير بالعنف التلفازي، فهناك دراسة لعينة من حوالي 1296 من الكبار في بريطانيا في أوائل التسعينيات أكد فيها حوالي 66٪ أنّ هنالك عنفاً أكثر من اللازم في التلفاز البريطاني، وأشار 56٪ منهم إلى أنّ اهتمامهم الأكبر هو بموضوع العنف مقارنة بالجنس أو اللغة البذيئة أو خلافهما من الموضوعات.

هذا، ويضم الكتاب الذي جرى استعراضه هنا حوالي تسعة أبواب على النحو التالي: - الباب الأول: وهو باب تقديمي عام استعرض فيه الباحث موقفه العام من الدراسات الاتصالية السابقة عن التلفاز وتأثيراته وقدم المقاربة البديلة التي يقترحها، وفي الأبواب الثلاثة التالية (الثاني والثالث والرابع) قدّم الباحث عرضاً نقدياً مكثفاً للدراسات «التأثيرية» السابقة للتلفاز، مع تركيزه على موضوع العدوانية Aggression وعلى ما يراه بقصور منهجي في هذه الدراسات، سواء تلك التي اعتمدت على التجارب المختبرية، أو التجارب الحقلية، أو التجارب الطبيعية، أو دراسات العلاقات الارتباطية، أو دراسات الحلقات النقاشية العامة الموسعة.

ثمّ يستعرض الباحث الدراسات التي أشارت إلى التأثيرات الإيجابية والفوائد الممكنة للتلفاز، وبخاصة الدراسات التي تناولت التأثيرات الداعمة والمعزِّزة للتوجه الاجتماعي، كالتوجهات التربوية والإيثارية، ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية والتنمية الأخلاقية، بالإضافة إلى الدراسات الخاصة بالحملات الإعلامية الموجهة لخدمة أهداف جماهيرية معينة (وذلك في البابين الخامس والسادس).

وفي الباب السابع يستعرض الباحث الاتجاهات الحديثة لدراسة تأثيرات التلفاز في مقابل الاتجاهات التقليدية السابقة والتي يرى أنها وصلت إلى طريق مسدود. كما يقدّم الباحث بعض الاقتراحات المتصلة بسبل ووسائل تطوير الأبحاث الاتصالية في هذا المجال مستقبلاً.

وفي الباب الثامن يحاول الباحث تفسير الإطار التاريخي والاجتماعي للأبحاث التأثيرية ومدى ارتباط ذلك بما سماه الذعر الأخلاقي moral panic الذي أفرزته مخاوف وافتراضات كامنة لها علاقة بالطبقة الاجتماعية في المجتمع الغربي.

تأتي الخاتمة في الباب الأخير (التاسع) مشيرة إلى أنّ العنف والجريمة يعودان - أكثر - إلى الفقر، والبطالة، والتشرد، والحرمان، والخلفية النفسية لا إلى برامج التلفاز.

ولا شك أن الباحث قد اتخذ موقفاً جريئاً في هذه الدراسة، جاء مغايراً تماماً للاتجاه الغالب في الدراسات الاتصالية المعاصرة. ومن أهم نتائج مثل هذه المقاربة إسهامها في كشف مدى القصور المنهجي في الدراسات الاتصالية التي

تناولت التأثيرات الاجتماعية لوسائل الاتصال الجماهيري في عصر التكنولوجيا الاتصالية المتقدمة. وهي دراسات تعكس إشكالية المنهجية العلمية في بعض العلوم الاجتماعية والاتصالية والتي عادة ما تتبع لعبة القفز فوق كم هائل من الإحصاءات والمناهج الكمية التحليلية المعقدة للوصول لنتائج محدودة ومعروفة مسبقاً استمدت في الأصل من دوائر التأثير الجماهيري. إعلامية كانت أو سياسية. مما جعل البحث العلمي عادة يتخذ هيئة الهرم الكمي (من حيث المادة والإحصاءات) والقزم النوعي (من حيث النتائج).

كما تأتي أهمية الدراسة في بيانها للعوامل المتعددة المعقدة التي قد تقف وراء الأحداث وخاصة العوامل الاقتصادية، ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة عن طريق الإشارة فقط إلى دور التلفاز ووسائل الاتصال الجماهيري الحديثة.

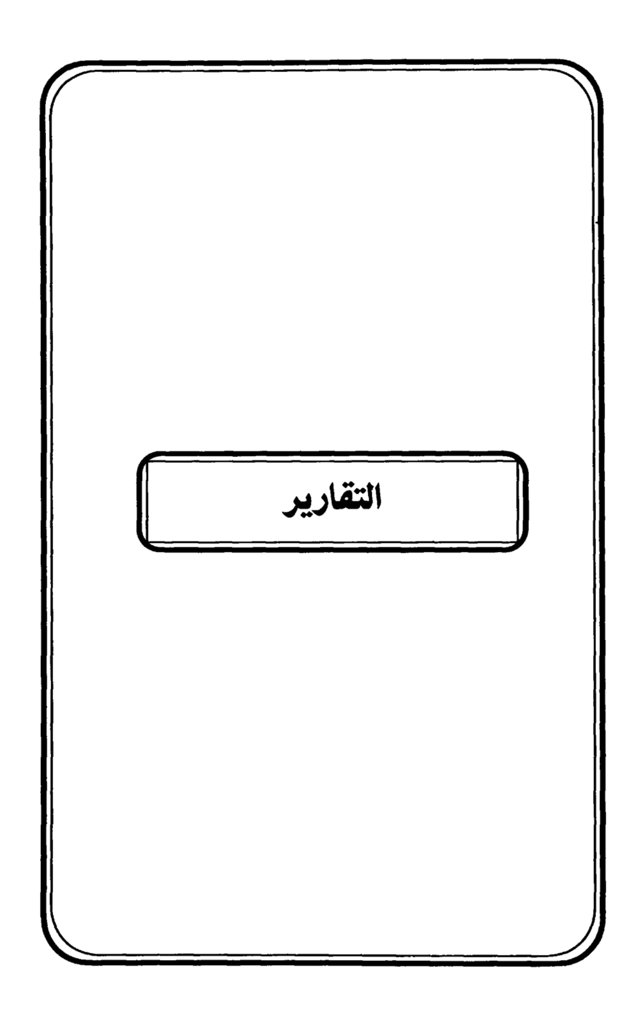
وبالرغم من ذلك فهنالك عدة أمور يمكن أن تؤخذ على الباحث، منها ما يلي:

- **أولاً**: هنالك درجة كبيرة من الانتقائية Selectivity في منهجية الباحث، فقد ركز كثيراً على الاتجاهات والدراسات التي تسند وجهة نظره وأهمل الدراسات والنتائج المغايرة، وخاصة دراسات علم النفس، والتي تَعللَّ برفضها على أساس أنّ وراءها أهدافاً سياسية وإعلامية. والصحيح أنّ عالِم الاجتماع لا يملك القدرة على تقييم الأبحاث النفسية، لأنّ لكل من الأبحاث النفسية والاجتماعية أطرها ومناهجها وأدوات تحليلها الخاصة بها، وهي مكملة لبعضها ولا تلغي أيٌّ منها الأخرى.

- **ثانياً**: لم يفسر الباحث المفارقة العجيبة التي يستنتجها القارىء من دراسته نفسها، وهي أنَّ من أهم القوى التي تقف وراء الحملة التي يراها غير مبررة على التلفاز وسائل الاتصال الجماهيري ذاتها بما فيها التلفاز نفسه. وهو يؤكد أنّ هذه الحملة ليست بأية حال نابعة من أبحاث أو دراسات علمية يعتد بها في هذا المجال.

- **ثالثا**: يقوم الموقف الأساسي للباحث في دراسته على الفصل التعسفي بين التأثير الفكري والأثر السلوكي، ويقضي بعدم الارتباط بينهما بالضرورة. وربما كان هذا الموقف جزءاً لا يتجزأ من إرث المدرسة السلوكية Behavioural School البريطانية التي عرفت بتركيزها الشديد على السلوك الملحوظ Observed Behaviour بمعزِل عن بنية العقل Structure of the mind واهتمامها بالمستوى الخارجي للظاهرة «etic» وليس الداخلي أو العميق "emic"، بينما تسعى المدرسة البنيوية الحديثة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى تأكيد أهمية البنية الفكرية والعقلية في فهم وتفسير السلوك الإنساني. وقليل من الناس – ناهيك عن علماء الاجتماع – من يقتنع بالفصل بين التأثير الفكري والوجداني على الإنسان والأثر السلوكي الممكن.

- **رابعا**: هنالك عدة جوانب لم يعطها الباحث الأهمية الكافية في دراسته، منها أهمية الأثر الصامت Latent لوسائل الاتصال بما فيها التلفاز، والذي قد يؤثر على سلوك الناس على المدى البعيد وليس بالضرورة على المدى القريب أو المباشر، ومنها الطبيعة التراكمية لعوامل التأثير والتي قد تعود لفترة الطفولة المبكرة، ولا يمكن دراسة أثر التلفاز اعتماداً على استمارة أو دليل مقابلة عن مشاهدة التلفاز من حيث الكم والكيف في الوقت الحاضر، والآثار التراكمية تحتاج لاستكمال منهجية الإستمارة أو المقابلة بمنهجية دراسة الحالة أو سيرة الحياة، وهذا ما لم تتضمنه الدراسة.



التقارير

المؤتمر الثاني لجمعية الشبان المسيحية «التنمية والمشاركة» القاهرة 18-19 إبريل 1996

عادل عبد الجواد الكردوسي
قسم الاجتماع - جامعة الإسكندرية

مقدمة

عقد في جمهورية مصر العربية في يومي 18-19 أبريل 1996 المؤتمر الثاني عن «التنمية والمشاركة» ويعد هذا المؤتمر من ضمن النشاط الثقافي والعلمي لجمعية الشبان المسيحية بالقاهرة.

وفي حالة المجتمع المصري لا يمكن إغفال أهمية التنمية، ودور المشاركة في نجاح التنمية داخل المجتمع، لأنه من المعروف أن التنمية للإنسان وبالإنسان، وانطلاقاً من ذلك تأتي أهمية المشاركة ودورها الفاعل في نجاح خطط التنمية، مع توعية الأفراد بدورهم وضرورة مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية مما يعود بالضرورة على مجتمعهم (الدولة). انطلاقاً من ذلك كان هذا المؤتمر العلمي، ويتناول هذا التقرير الموجز إلقاء الضوء على أهم النقاط التي تناولتها الأوراق العلمية للمؤتمر.

قام بإعداد وتنظيم هذا المؤتمر العلمي جمعية الشبان المسيحية بالقاهرة، ولقد عقد هذا المؤتمر في مقر الجمعية. وقد حضره عدد كبير من الباحثين في العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي والمهتمين بالعمل الاجتماعي.

الجلسة الأولى: «التنمية والمشاركة... مدخل نظري» عرض الأستاذ الدكتور حسن الخولي، لموضوع التنمية وأهميتها وشيوعها في الكتابات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. وتناول تطور مفاهيم التنمية، بداية من نهاية الحرب العالمية الثانية وانحسار المد الاستعماري وعرض لمفهوم التنمية الاقتصادية، ومفهوم التنمية الاجتماعية، ثم اصطلاح مفهوم التنمية من قبل هيئة الأمم المتحدة عام 1956، وعرض لمفهوم التنمية الشاملة ليشمل مفهوم النسق

البيئي Eco-System، ومفهوم التنمية المتواصلة، والتنمية البشرية. ويرى أن التنمية هي عمل مخطط ومدروس يهدف لأن تتكامل المجتمعات المحلية مع المجتمع الكبير، وتتكامل جهود الناس مع جهود الحكومة لخلق واقع أفضل.

ثم تناول بعض النماذج الواقعية للمشاركة الشعبية في التنمية، مدللًا على أن غياب المشاركة يعتبر من أهم عوامل فشلها وعدم استمراريتها، وعرض مثالا على نجاح التنمية لوجود عنصر المشاركة الشعبية: ما يعرف «بمشروع إريوفا» بتنزانيا. وهو مشروع للتنمية قام به «الأب ميشيل إنزان» حيث شاهد إحدى المناطق المتخلفة بمنطقة نهر إريوفا؛ فالناس يعيشون في فقر ومرض وأميه، وفي خلال ثلاث سنوات استنهض هممهم وللرغبة في تغيير واقعهم الأليم، وبمشاركتهم الفعلية تحول وجه المنطقة بالفعل.

وأشار لدور الجمعيات الأهلية في التنمية، وبيَّن جهودها في العمل التطوعي، ودورها الفعال في القرن الماضي ومساهمتها في إنشاء المستشفيات كمستشفى المبرة، بل إن جامعة القاهرة الموجودة الآن قد بدأت كجامعة أهلية غير حكومية، وبعد قيام ثورة يوليو 1952انكمش دور هذه الجمعيات.

ولقد أخذ دور هذه الجمعيات الأهلية في التعاظم مرة أخرى - في الوقت الحاضر - بعد أن اتجهت الدولة مرة أخرى نحو النظام الرأسمالي.

وبين مراحل تنمية المجتمع كما يلي:

أولًا: مرحلة تهيئة المجتمع للمشروع.

ثانياً: مرحلة تصميم الإطار المبدئي للخطة.

ثالثاً: مرحلة الاتفاق على الشكل النهائي للخطة.

رابعاً: مرحلة التنفيذ.

خامساً: المتابعة.

سادساً: التقويم.

الجلسة الثانية: **«أهمية المشاركة في نجاح التنمية»** تناول الأستاذ الدكتور لويس كامل مليكة، أهمية وأسس المشاركة الشعبية في التنمية، وعرف التنمية بأنها خلق إرادة التغيير لدى المواطنين لتحسين نوعية حياتهم من خلال المشاركة.

وبيَّن العوامل التي تؤدي إلى أن يكون للمشاركة كفاءتها وفعاليتها كما يلي:

1 - احساس المواطنين بحاجاتهم وبمشكلات مجتمعهم والمبالاة بشئون المجتمع والاستعداد لترجمة هذه المبالاة إلى عمل جمعي.
2 - إدراك وعي الآخرين بنفس المشكلات.
3 - التعبير عن الإحساس بمشكلات المجتمع بصورة محددة المعالم ترتب فيها الأولويات
4 - أن تكون محاور الاهتمام في هذه المشكلات محاور جماعية وفي نفس الوقت تحقق إشباعاً للحاجات الشخصية.
5 - تحرير إرادة العمل وتحرير إمكانيات العمل.
6 - القدرة على التعاطف الوجداني مع المسئولين، أي قدرة المواطن على وضع نفسه في موضع المسئول.

وعرض لدور المشاركة في التنمية في إطار مفهوم الاتجاه نحو العمل الجمعي، على أساس أن الاتجاه مفهوم أساسي للتنمية، مع تعريف الناس بأهمية المشاركة وإعطائهم معلومات، أي البدء بالتوعية.

ووضح كيفية تعديل الاتجاهات، معرفاً التربية بأنها أساساً صناعة الإنسان من خلال تكوين وتعديل الاتجاهات الميسرة لتنمية الفرد وتنمية المجتمع ووضع برنامج عمل كما يلي:

1 - الاقتناع بالفكرة وترجمتها إلى فعل يتوقف على عناصر المعادلة التالية للاتصال الانتفاعي: من يتصل بمن؟ وفي أي موضوع؟ وبأي وسيلة؟ وبأي اسلوب؟ = التأثير
2 - توفير الخبرات المناسبة.
3 - ديمقراطية الحوار والفعل من خلال المشاركة: الطريق إلى الديمقراطية مزيد من الديمقراطية.
4 - القدوة بجانب القيادات بخاصة.
5 - الثواب والعقاب: الجوائز المعنوية والمادية، واستنكار جماعي للسلوك السلبي.

الجلسة الثالثة: «عرض لتجارب عملية» أ - عرض المهندس ميشيل فؤاد جوجري، «العشوائيات» ويرى أن ظاهرة النمو العشوائي للتجمعات السكنية، ظاهرة عالمية منتشرة في غالبية مدن العالم الثالث وهي تعبير مباشر عن الظروف

الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما. كما أن «الإسكان العشوائي» هو أي نوع من الوحدات السكنية غير القانونية، أي الوحدات التي تبنى مخالفة لقوانين ولوائح التخطيط العمراني وتقسيم الأراضي وقانون الزراعة، وكذلك قانون توجيه تنظيم أعمال البناء ولائحته.

أنواع الإسكان العشوائي:

النوع الأول: وهو الإسكان الذي يبنى على تقاسيم في أراضٍ زراعية.

النوع الثاني: وهو الذي بنى بعد انتشار ظاهرة وضع اليد على الأراضي المملوكة للدولة.

النوع الثالث: وهو الذي يقام فوق مباني قائمة زيادة في ارتفاع المبنى لاضافة معامل استغلال أكبر للمالك دون مراعاة لأي اشتراطات بنائية واردة بقوانين التخطيط العمراني وتوجيه وتنظيم أعمال البناء ولوائحها.

وعرض لأسباب تكوُّن المناطق العشوائية، ومنها محاولة الأهالي توفير المسكن اعتماداً على أنفسهم وبشكل فردي، والتساهل من قبل السلطات المشرفة نظراً لعجزها عن تقديم البدائل الفعلية.

وبيَّن الخصائص العامة للمناطق العشوائية، من الناحية العمرانية والبيئية: وهي المستوى الرديء لغالبية المساكن بالمنطقة. وضيق الشوارع وتعرجها، وافتقار نسبة كبيرة من المساكن للمرافق والخدمات الأساسية؛ كالمياه والصرف الصحي والكهرباء، وتداخل الأنشطة التجارية والاقتصادية والصناعية مع المناطق السكنية، وافتقار هذه المناطق إلى المساحات الخضراء والمفتوحة وأماكن الترفيه واللعب، وعدم وجود احتياطات لمواجهة الكوارث التي قد تحدث بالمنطقة.

من الناحية الاقتصادية والاجتماعية: وجود نسبة كبيرة من السكان من ذوي الدخل المنخفض وازدياد الكثافة السكانية فتصل إلى أكثر من 1500 نسمة في الهكتار في بعض المناطق وتقترب أو تزيد عن 2000 نسمة في الهكتار في مناطق أخرى، وتكدس أكثر من أسرة في مسكن واحد، وارتفاع معدل التزاحم بالنسبة للغرفة الواحدة، وسوء الحالة الصحية والتعليمية بهذه المناطق، وارتفاع نسبة المشاكل الاجتماعية بهذه المناطق؛ كالإجرام وتشرد الأحداث والطلاق والمشاجرات العائلية.

وتناول الآثار المترتبة على النمو العشوائي للتجمعات السكنية ومنها أن النمو العشوائي يشكل تهديداً خطيراً للأرض الزراعية، وصعوبة إصلاح هذه المناطق بعد نموها، ومشكلة تقنين هذه المناطق، هذه المناطق تمثل عائقاً بالنسبة لنمو المدينة وامتدادها.

وطرح استراتيجية للارتقاء وتشمل عدة مجالات على النحو التالي:

1 - ارتقاء بالبنية الأساسية.

2 - الارتقاء بالخدمات الاجتماعية.

3 - الارتقاء بالكتلة المبنية

4 - الارتقاء بالمجتمع.

وأشار للجهود الذاتية كأداة أساسية في الارتقاء، فدور الدولة المبادرة وإعطاء قوة الدفع والإشراف والرقابة، بينما يكون دور المجتمع في دفع استمرارية العمل في مشروع الارتقاء بالجهود الذاتية سواء بالمشاركة بالعمل أو الرأي أو التوعية أو التدريب أو التمويل... الخ، مع الاستفادة من ذاتية التمويل بمعنى الاستفادة من إمكان استغلال العناصر والمكونات القائمة والطاقات الكامنة في المشروع للحصول من خلال تنفيذ المشروع على تمويل ذاتي، وعرض لنسبية التقييم، ومعايير مشروع الارتقاء، وتنوع الجهات المساهمة في مشروع الارتقاء.

ب - عرض الأستاذ صلاح صبري سبيع، «لمكافحة الأمية» من خلال تحديات وصعوبات وإنجازات المشاركة مع الأميين، موضحاً أن الدارسين قادرون إذا اتيح لهم الفرصة أن يعبروا عن احتياجاتهم بصدق، وأنهم قادرون في كثير من الأحيان على تحمل المسئوليات.

وبين أن العمل المشترك مع الجمعيات والهيئات المهتمة بقضية الأمية، في أغلب الأحيان، تميل تلك الجمعيات في لقاءاتها إلى إبراز نجاحاتها وتفوقها على الجمعيات الأخرى.

وأشار لدعوة الشباب للمشاركة، موضحاً أن العمل في هذا المجال ليس تدريساً فقط، ويرى ضرورة أن نعيد للمربي كرامته وأن يشعر من يعمل في هذا المجال أنه فخور للقيام به.

الجلسة الرابعة: «دور الشباب في المشاركة الشعبية» وتحدث عضوان من أعضاء جمعية الشبان المسيحية «أ. يحيى محمد عبدالمنعم، م. أشرف لويس» وتناولا المشكلات الحقيقية للشباب داخل الجمعية؛ ومنها غياب الهدف، وكيفية اتخاذ القرار، وحق الاختيار، والمشكلات الاقتصادية.

واشار إلى أهمية ارتباط برامج الشباب بأهداف واحتياجات الشباب، واستخدام البحث العلمي كوسيلة لمعرفة المشكلات وتحديد الأهداف، مع ضرورة وأهمية تطوير جمعية الشبان المسيحية لتكون ملائمة لاحتياجات الشباب، وأهمية التمشي مع متطلبات العصر، مع التأكيد على خلق عوامل الجذب للشباب وتلافي عوامل الطرد؛ ومنها عدم المصداقية من قبل المسئولين. مع وجود الفجوة بين جيل الشباب وجيل الكبار في الجمعية، وأن الشباب في حاجة لمن يساعده والجمعية لا تساعد أحداً.

الجلسة الخامسة: «ملامح رؤية جميعة الشبان المسيحية للمشاركة الشعبية في التنمية»، وفيها طرح بعض أعضاء مجلس الإدارة لجمعية الشبان المسيحية بعض التصورات للمشاركة الشعبية في تنمية المجتمع؛ مثل:

1 - مساندة المجتمع بإنشاء أندية للنشء في المناطق العشوائية، مع اختيار الكوادر وتدريبها.

2 - وجود ظاهرتين بالمنطقة المحيطة بالجمعية:

الأولى: انتشار الأولاد المشردين في بعض شوارع القاهرة من سن 9-15 وبعضهم يحصل على طعامه بصعوبة، ألا يمكن أن تقوم الجمعية بتبني وتقديم خدمة لهذه الفئة من المشردين.

الثانية: وجود كثير من الورش التي تعمل في الصناعات الصغيرة، يعمل بها فتيات من 9-15 سنة، وهؤلاء الفتيات من فئات فقيرة، الحالة الصحية لديهن متدنية، والتصور هو تقديم خدمة صحية لهن، ومساعدتهن مادياً، مع تعليمهن بعض الحرف اليدوية لرفع مستوى الدخل لهن.

مشروع تنمية

أولا: طرح كل المشروعات والبدائل المتاحة واختيار الأكثر نفعاً للمستفيدين.

ثانيا: التركيز، بمعنى التركيز على مشروع أو اثنين.

ثالثاً: تحديد الامكانات لهذا المشروع؛ وهي إما:

أ - بشرية «اختيار الكوادر ثم تدريبها».

ب - مادية، وهي إما متاحة أو غير متاحة.

رابعاً: خطة العمل.

خامساً: التنفيذ.

الخاتمة

كان هذا التجمع مثمراً من خلال الأوراق التي قدمت، والمداخلات من المشاركين في جلسات المؤتمر، وكان لمشاركتهم ومداخلاتهم أثر جيد في إثراء الحوار على الموضوعات المطروحة للبحث. وألقى بعض المشاركين الضوء على بعض التجارب الناجحة للمشاركة في تنمية المجتمع المحلي سواء كان ذلك بالنسبة للمجتمع المصري أو بعض المجتمعات الأخرى، مع التنبيه على ضرورة استمرار عملية المشاركة في التنمية، وكذلك استمرار عملية التنمية.

خلاصة القول أن هذا المؤتمر يمثل إضافة من جمعية الشبان المسيحية، كإحدى الجمعيات غير الحكومية (الأهلية) ودورها في تنمية المجتمع المحلي، ونظراً لضرورة التنمية للمجتمع وأهمية المشاركة ودورها الفعال في نجاح التنمية، مع المساهمة في النشاط العلمي داخل المجتمع، وطرح تجارب واقعية حية داخل المجتمع، والقاء الضوء على صعوبات العمل الاجتماعي داخل تلك الجمعيات.


فصلية . محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
ـ تحرص
على حضور
دائم في شتى
المراكز الأكاديمية
والجامعات في العالم
العربي والغربي، من خلال
المشاركة الفعالة للأساتذة
المختصين في تلك المراكز
والجامعات.
ـ صدر
العدد الأول
في يناير ١٩٨١
ـ تلبي رغبة الأكاديميين
والمثقفين من خلال
نشرها للبحوث الأصيلة
في شتى فروع العلوم
الإنسانية باللغتين العربية
والإنجليزية، إضافة إلى
الأبواب الأخرى
الندوات، المناقشات
مراجعات الكتب،
التقارير.
المجلة العربية
للعلوم الانسانية
الاشتراكات
الكويت
٣ دنانير للأفراد
ديناران للطلاب،
١٥ دينارا للمؤسسات.
الدول العربية،
٤ دنانير كويتية للأفراد ،
١٥ دينارا للمؤسسات .
الدول الاجنبية ،
١٥ دولاراً للأفراد،
٦٠ دولاراً
للمؤسسات.
رئيسة التحرير
د. شفيقة بستكي
توجه المراسلات الى رئيس التحرير: ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت
المقر: كلية الآداب ـ الشويخ
هاتف: ٤٨١٧٦٨٩ ـ ٤٨١٦٢٦١ ـ ٤٨١٥٤٥٣ ـ فاكس: ٤٨١٢٥١٤

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٢٢٢ - فاكس : ٤٨٣٥٧٨٩

The Saudi Riyal / U.S. Dollar Exchange Rate: An Empirical Examination

Ali Diabi
College of Business & Economics
Department of Economics
King Saud University
ElQassim

Abstract. The paper attempts to inquire into the issue of exchange rate determination with reference to Saudi Arabia. It departs from a general exchange rate determination model which subsumes a number of competing models. The Cochrane Orcutt procedure of estimation is used, and alternative parameter restrictions are imposed to test for the appropriate model specification.

The empirical findings do not lend support to the assumed first degree homogeneity of exchange rate with respect to relative money supplies. They also, cast doubt on both exchange rate overshooting and PPP, even as a long phenomenon. They do however, reveal that the data on nominal exchange rate in the Saudi context approximate a pure random process.

The relationship between job satisfaction and life satisfaction among Saudi Airline employees in the Jeddah area of the Kingdom of Saudi Arabia

Abeid Abdullah A. Al-Amiri
King Saud University

Totoko Y. Lee
Iowa State University

Charles L. Mulford
Iowa State University

This study aims to determine the life-job satisfaction relationship. The study encompassed 359 managers and non-managers of the Saudi Airline organization. A simple random sampling was applied. The questionnaire consisted of four parts: (1) Job Diagnostic Survey (JDS); (2) the short-form Minnesota Satisfaction Questionnaire; (3) information about life satisfaction, self-esteem; and religiosity, and (4) information about employee characteristics. LISREL-7 procedures (J'reskog and S"rbom, 1983) were used to test the hypotheses and the proposed model. There was a substantial lack of fit in the proposed model. The data supported the following hypothesized relationships: (1) between religiosity and life satisfaction, (2) between self-esteem and life satisfaction, and (3) between autonomy in the job and job satisfaction. The data did not support the following hypothesized relationship: (1) between skill variety and job satisfaction, (2) between task identity and job satisfaction, (3) between feedback from job and job satisfaction, and (4) between task significance and job satisfaction Also, data did not support the hypothesis of a reciprocal positive relationship between job satisfaction and life satisfaction, but demonstrated the occurrence of only causal positive influence from job satisfaction to life satisfaction instead. The positive causal influence from job satisfaction to life satisfaction supports the spillover theory.

Determining the Key elements of the UAE College Students Towards the Handicapped

Ahmad A. Samadi
Abdel Aziz M. Sartawi
United Arab Emirates University

The purpose of the study was to determine the key elements of the attitudes of the United Arab Emirates University students towards the handicapped, and to construct a likert-type scale that measures these attitudes, with emphasis on the emotional intensity for each item. There were eight key elements of these attitudes; twelve items were developed to measure each element, which made up a scale of 96 items. Then 313 university students were selected to check the validity and reliability of this instrument. The analysis of data, by applying the adopted criteria of emotional intensity, revealed that only thirty items were valid in measuring the emotional intensity. Factor analysis, using the principle component technique with varimax rotation, revealed that these items explain 56.7 of the variance. Because of the small number of the items in sum factors, the data were re-analised for five pre-determined factors, to increase the number of items in these factors. These factors were named based on contents. Also, the scale proved to have discriminate validity. Regarding the reliability of the scale, it was found that the scale was internally consistent (Cronbach - Alpha = .82), and each of the factors had a reasonable internal consistency.

THE RELATIONSHIP BETWEEN SOME ENVIRONMENTAL FACTORS (SOCIOLOGICAL, CUTURAL, ECONOMICAL AND PHYSICAL) AND THE PREVALENCE OF INFECTIOUS DISEASES (A Case Study In An Egyptian Village)

Adly Aly Abou Tahoon
Minufiya University

This research attempts to indentify the predisposing factors that discriminate between non-infected and infected groups by infective disease; I.e., Tuberculosis, indectivehepatities, menegities and Typhoid, para Typhoid.

The research employed the following discriminating variables: occupation, annual income, educational status, exposure to information resource, acquisitiveness of public health related knowledge, residntial status and environmental pollution intensity. The research is based on a random sample of 100 individuals selcted from Kafer Tanbeedi village Sheebeen El-Kom center, Monufia governorate.

As for tuberculosis, the discrimination analysis between non-infected and infected groups revealed a value of 0.87, indicated that the, discriminating differences between the non-infected and infected groups were due to the discreminating variables used in this analysis.

As for infective hepatitis, the discrimination analysis between non-infected and infected groups revealed a value of 0.85, indicating that the discriminating differences between the non-infected and infected groups were due to the discriminating variables being used in this analysis.

As for meningitis, the discrimination analysis between non-infected and infected groups revealed a value of 0.847.

As for typhoid and para typhoid, the discrimination analysis between non-infected and infected groups revealed a value of 0.75.

The Effect of Anxiety on Oral Languages Skills Among the Students of the Teachers College in Al-Madina, Saudi Arabia

Gamal M. Elessawi
Teacher College
Madina

Hassan M. Thani
Teacher College
Madina

The study investigated the relation between anxiety and the oral language skills among the Teachers College students. Two instruments were applied, the Trait-State Anxiety Test and the Oral Language Skills Observation Card. The sample encompassed 41 students attending the 1993 summer session of the Teachers College of Al-Madina in Saudi Arabia.

The findings were as follows: low oral language skills of the sample, no correlation between trait anxiety and oral language skills, no significant correlation between trait anxiety and state anxiety, and a negative significant correlation between state anxiety and oral language skills.

The study recommended that an oral language program be designed and applied in the Saudi Arabian educational system.

International Experiences in Privatization: Lessons from Malaysia, New Zealand, and Mexico.

Mahdy I. Al-Jazzaf
Kuwait Institute For Scientific Research

The move to a free market economy through liberalization and privatization policies is reviewed in three countries where significant progress was made in recent years. the prevailing economic conditions before these reforms are presented as a prelude to the privatization process. The objectives, scope, and methods of privatization are presented and labor, regulatory and legal related issues are discussed. An overall assessment is then provided for each experience which can be used by researchers and policy makers as a guide in designing and implementing privatization strategies suitable in their countries.

Claude Levi-Strauss and the Kinship Theory: Reading in Modern Anthropology

Abdullah A Yateem
University of Bahrain

Ever since his emergence as an anthropologist after the second World War, Claude Levi-Strauss has continued to make remarkable contributions to anthropological theory and philosophy. However, among his fellow Arab anthropologists, Levi-Strauss is still foreign, particularly when compared with literary critics. This article tries to establish, firstly, a critique of the anthropological practice of structural functionalists in the Arab world which have by and large, ignored his theories; then moves, to highlight one of the major domains in which Levi-Strauss has made his main contribution, that is the realm of kinship theory. The article concludes that Levi-Strauss' theory, of what is known today as structural anthropology, is still substantially important in the Kinship domain, a territory that is still affecting most societies and cultures of the Arab world.

Characteristics of Urban Planning in Kuwait: a study of aspects and western influence

Waleed A. Al-Menais
Kuwait University

The main purpose of this study is to analyse the characteristics and aspects of urban planning in Kuwait. It is also an attempt to explain those factors which affect urban planning decisions and how such decisions have developed in Kuwait.

On the other hand, the study also tries to explain the impact of western schools on urban planning in Kuwait, particularly the British and American schools, as a result of the great influence they have had throughout the application of "Master Plans" under their supervisions, particularly the British school.

The study also sheds some light on the main aspects of urban planning problems in Kuwait, and in similar countries in the third world.

Kuwait's Political Rise and Iraq's Allegations

Abdullah Al-Eniezi
Kuwait University

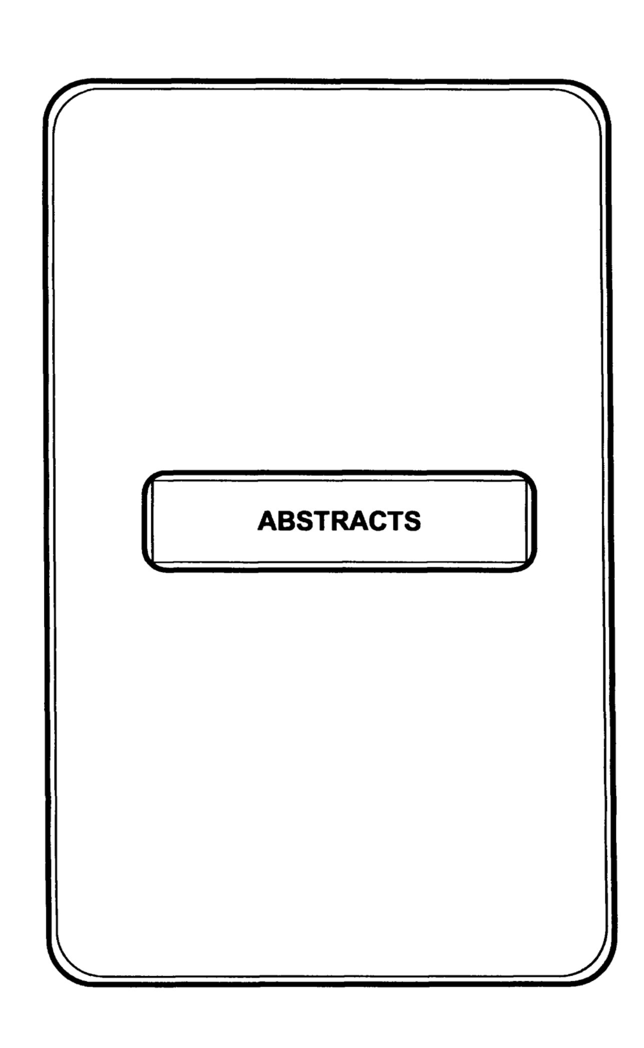
This study traces the political rise of Kuwait, the development of its ruling system, and its relationship with both Britain and the Ottoman Empire.

Since its establishment, Kuwait's ties with the Ottoman Empire were nominal. Its relationship with Britain goes back to the early emergence of the British power and trade activity in the Gulf area. In 1899, an agreement deeming Kuwait - with its present boundaries - a British protectorate was signed by both Britain and Kuwait. In 1913, the Ottoman Government recognised this pact, which was officially announced in 1914 by Britain.

The paper also highlights the various phases of the progression of the ruling system in Kuwait, from a traditional tribal system to a constitution following Kuwait's independance in 1961.

Although Kuwait's geographic boundaries were officially recognised by Iraq in 1932, the relationship between both countries has been marred by a series of political crises, namely in 1938, 1958, 1961, 1972 and 1990. These crises were due to Iraq's wrongful allegations that Kuwait was geographically part of Basra. However, the real reasons behind these crises were the difficult economic situation of Iraq, its expansionist aspirations, its need for a geographically strategic location, and its political instability.




ABSTRACTS

Smith, P.N. and M.R. Wickens.

1986 "An Empirical Investigation Into the Causes of Failure of the Monetary Model of the Exchange Rate." Journal of Applied Econometrics, 1: 143-62.

Taylor, M.P. and McMahon, P.C.

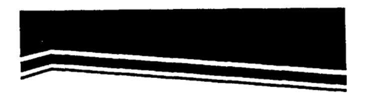
1988 "Long Run Purchasing Power Parity in the 1920s'." European Economic Review, 32 179-97.

Tobin, J.

1958 "Liquidity Preference as Behavior Towards Risk." Review of Economic Studies, 25: 65-86.

Submitted: January 1995

Accepted: September 1995





Mark, N.C.

1990 "Real and Nominal Exchange Rates in the Long Run: An Empirical Investigation." Journal of International Economics, 28, 115-36.

Markowitz, H.

1952 "Portfolio Selection." Journal of Finance 7:77-99.

McKinnon, R.I.

1982 "Currency Substitution and Instability in the World Dollar Market." American Economic Review 72: 320-33.

McKinnon, R.I., and Oates, W.

1966 The Implications of International Economic Integration for Monetary, Fiscal and Exchange Rate Policy. Princeton Studies of International Finance, No. 16, Princeton.

Mundell, Robert.

1968 International Economics. New York: Macmillan.

Neary J.P., and Purvis, D.D.

1983 "Real Adjustment and Exchange Rate Dynamics." pp. 285-16, in Frenkel, J., (ed), Exchange Rate and International Macroeconomics. Chicago: The University of Chicago Press.

Officer, L.

1976 "The Purchasing Power Parity Theory of Exchange Rates: Review Article." IMF Staff papers, 23: 1-60.

Sachs, Jeffrey.

1981 "The Current Account and Macroeconomic Adjustment in the 1970s." Brookings Papers, 1: 201-68.

Saidi, Nasser.

1983 Comments on Meese, R., and Rogoff, K., "The Out of Sample Failure of Empirical Exchange Rate Models: Sampling Errors or Misspecification." pp. 67-112 in Frenkel, J., (ed), Exchange Rates and International Macroeconomics. The University of Chicago Press.

Edwards, S.

1988 "Real and Monetary Determinants of Real Exchange Rate Behavior: Theory and Evidence from Developing Countries." Journal of Development Economics, 29, 2: 311-41.

Enders, W.

1988 "ARIMA and Cointegration Tests of PPP Under Fixed and Flexible Exchange Rate Regimes." Review of Economics and Statistics, 55, 504-8.

Fleming, J.M.

1962 "Domestic Financial Policies Under Fixed and Under Floating Exchange Rates." IMF Staff Papers, 3:369-80.

Frankel, J.A .

1979 "On the Mark: Theory of Floating Exchange Rates Based on Real Interest Rate Differentials." American Economic Review, 69: 610-22.

Hoffmann, D.L. and D.E. schlagenhauf.

1983 "Rational Expectations and Monetary Models of Exchange Rate Determination." Journal of Monetary Economics, 11: 247-60.

Hooper, P. and Morton, J.E.

1982 "Fluctuations in the Dollar: A Model of Nominal and Real Exchange Rate Determination." Journal of International Money and Finance 1 (1): 39-56.

Huang, R.D.

1984 "Some Alternative Tests of Forward Exchange Rates as Predictors of Future Spot Rates." Journal of International Money and Finance 3 (2): 157-67.

International Monetary Fund, International Financial Statistics. IMF Department of Statistics. Washington D .C. Various Issues.

Logue, D.E., and Sweeney, R.J.

1977 "White Noise in Imperfect Markets: the Case of the Franc/Dollar Exchange Rate." Journal of Finance, 32, 761-8.

Substitution and Rational Expectations." Journal of Political Economy, 85: 261-78.

Corbae, D. and Ouliaris, S.

1988 "Cointegration Tests of Purchasing Power Parity." Review of Economics and Statistics, 55: 109-13.

Devereux, M.B., and Purvis, D.D.

1990 "Fiscal Policy and the Real Exchange Rates." European Economic Review 34: 1201-11.

Dorbush, R.

1976a "Expectations and Exchange Rate Dynamics." Journal of Political Economy, 86: 1161-76.

Dornbush, R.

1976b "Exchange Rate Expectation and Monetary Policy." Journal of International Economics, 6:231-44.

Dornbush, R.

1979 "Monetary Policy Under Exchange Rate Flexibility." pp. 90-122 in Dornbush, R., and Fisher, S. (eds) Managed Exchange Rate Flexibility: The Recent Experiences. Boston, MA: Federal Reserve Bank of Boston.

Dornbush, R. and Fisher, S.

1980 "Exchange Rate and the Current Account." American Economic Review 70 (5): 960-71.

Driskill, R.A.

1981 "Exchange Rate Dynamics: An Empirical Investigation." Journal of Political Economy, 89, (22): 357-71.

Edwards, S.

1983 "Floating Exchange Rates, Expectations and New Information." Journal of Monetary Economics, 11. 321-36.

References

Al Moneef, M.A.

1989 "Exchange Rate in an Oil Developing Economy: the Saudi Arabian Riyal Experience." Journal of Social Sciences, Vol. 18, 2:19-41.

Baillie, R.T. and Selover, D.D.

1987 "Cointegration and Models of Exchange Rate Determination." International Journal of Forecasting, 3: 42-52.

Bilson, J.F.O.

1978 "Rational Expectations and the Exchange Rate." pp. 75-96 in Frenkel, J.A. and Johnson, H.G. (eds), The Economics of the Exchange Rate, Reading, Mass.: Addiso-Wesley.

Branson, W.H.

1968 Financial Capital Flows in the U.S. Balance of Payments. Amsterdam: North-Holland.

Branson, W.H. and Halttunen, H., and Masson, P.

1977 "Exchange Rates in the Short Run: Some Further Results." European Economic Review, 12: 395-402.

Branson, W.H. and Henderson, D.W.

1985 "The Specification and Influences of Asset Markets." pp. 749-805 in R.W. Jones asnd P.B. Kenen (eds), Handbook of International Economics, Vol. II, Amsterdam: North Holland.

Buiter, W.H., and Miller, M.H.

1981 "Monetary Policy and International Competitiveness: The Problem of Adjustment." Oxford Exconomic Papers 33: 143-75.

Burt, J., Fred, R.K., and Geoffrey, B.

1977 "Foreign Exchange Market Efficiency Under Flexible Exchange Rates." Journal of Finance, 32: 1325-1330.

Calvo, G.A. and Rodriguez, C.A.

1977 "A Model of Exchange Rate Determination Under Currency

Appendix A
Derivation of the Semi Reduced Form Exchange Rate Model

The derivation of the reduced form exchange rate equation stems from the structural model which requires the five following equations:

$$^{e}t = {}^{p}t - {}^{p^*}t \qquad A.1$$

$$^{m}t - {}^{p}t = t + øyt - ßrt \qquad A.2$$

$$^{m}t - {}^{p^*}t = t^* + ø^*y^*t - ß^*r^*t \qquad A.3$$

$$^{r}t - {}^{r^*}t = {}^{f}t - {}^{e}t \qquad A.4$$

$$^{f}t = {}^{E}t\,{}^{e}t + 1 \qquad A.5$$

where et is the spot nominal exchange rate, ft is the forward exchange rate, yt is real income, pt is the price level, mt is the money supply; and all these variable sare in natural lograithms. The variable rt is nominal interest rates; and asterisks denote foreign quantities. Et is the expectation operator. Equation A.1 represents an assumption of short and long-run validities of PPP in its absolute form, so that no terms of trade effect exists and that the good market is in short-run equilibrium. Equations A.2 and A.3 are the conventional demand for money equations.

By assuming that the real income elasticities and semi-interest rate elasticities for money demand are identical in both countries, it follows that

$$^{e}t = -(t-t^*) + ({}^{m}t - {}^{m^*}t) - ø({}^{y}t - {}^{y^*}t) + ß({}^{r}t - {}^{r^*}t) \quad A.6$$

This relationship may be modified by assuming non-instantaneous adjustment of the exchange rate according to the following partial adjustment mechanism

$$^{e}t - {}^{e}t - 1 = ø\,({}^{e}t - {}^{e}t - 1) \quad A.7$$

where et = pt - p*t.

Introducing the equilibrium exchange rate from (5) into this gives the quasi reduced form of the exchange rate monetary model

$$^{e}t = -ø(t-t^*) + ø({}^{m}t - {}^{m^*}t) - øø\,({}^{y}t - {}^{y^*}t) + øß({}^{r}t - {}^{r^*}t) + (1-ø){}^{e}t-1 \quad A.8$$

coefficient is significantly different from zero and close to unity, are a clear evidence for a pure random walk process.

Table 3.2

Simple random walk

et = 0.995 r t-1 (261)
R^{-2} = 0.937 SEE = 0.028 h = 3.60
(et - (mt - m*t) = 0.976 (et - 1 - (mt-1-m*1)) (138)
R^{-2} = 0.98 SEE = 0.182 h = 4.22

Conclusion

The primary aim of this paper was to test the factors underlying the SDR movements and, thus, to identify the proper exchange rate model. For this purpose, the research departed from a general exchange rate model that subsumes a number of specific exchange rate models.

The estimation results do not lend support to the assumed first degree homogeneity of the SDR with respect to relative money supply, exchange rate overshooting and PPP hypothesis, even as a long-term phenomenon. They do, however, reveal that the nominal SDR seems to approximate a pure random walk process.

Although the empirical results do not offer a full scale picture of the factors underlying the SDR they, however, provide some insights into the type of model whcih best fits the SDR data over the considered period.

It is hoped that the study will elicit interest for further research in this subject. Further studies should explore the time series modeling of the SDR exchange rate using monthly data.

If on the one hand, both the lagged relative trade balance and the lagged adjustment term are correctly signed and statistically significant on the other hand, the results are somewhat disappointing. Both relative real income and relative prices are insignificant and only the latter appears with the expected negative sign. However, when the lagged relative trade balance is replaced by the domestic holding of foreign reserves (see Table 2.4), the regression results improve significantly. All the coefficients are correctly signed and statistically significant; and an increase in their magnitude is also observed.

Table 2.4

(et - (mt-m*t)) = 2.87 + 0.59 (et-1 - (mt-1-m*t-1)) - 0.18 (yt-y*t) (4.32) (9.27) (-2.76) -0.225 (pt-p*t) - 0.179frt-1 - 0.168D71 (-2.37) (-3.12) (-1.83)
R^{-2} = 0.997 SEE 0.066 F = 1731 p = 0.159 (0.805)

In ortder to further explore the behavior of the nominal exchange rate, so as to ascertain whether it is approximating a random walk process or not, alternative specifications have been experimented. Under the presumption that ^{e}t and (^{e}t - (^{m}t-$^{m^*}t$)) follow a random walk with a drift, the model subsumed in the general specification (1) is estimated and reported in Table 3.1.

Table 3.1 Random walk with a drift

et = 0.073 + 0.941 et-1 (1.21) (20.99)
R-2 = 0.938 SEE = 0.028 h = 3.71 F = 441
(et - (mt-m*t)0 = 0.075 + 0.961 (et-1-(mt-1-m*t-1) (0.633) (37.86)
R^{-2} = 0.98 SEE = 0.184 h = 4.27 F = 1433

The fact that the intercept term is not different from zero, in both specifications, suggests the absence of a drift. Thus, a pure random walk is more likely; and the regression results shown in Table 3.2 below, whereby the lagged dependent variable (i.e., ^{e}t-1 or (^{e}t-1 - (^{m}t-1-$^{m^*}t$-1)))

significant coefficient, only when included with a one year lag. On the other hand, the concurrent foreign trade balance appears with a negative and statistically significant coefficient whose size exceeds unity.

To account for the switch in the exchange rate regime that occurred in 1971, a dummy variable is included. Its negative and statistically significant coefficient suggests that, during the floating period, the trend is more towards an appreciation of the domestic currency.

When the restriction that domestic and foreign trade variables affect the SDR with equal coefficients but opposite signs is imposed, the estimated regression equation becomes:

Table 2.2

et = 0.692 + 0.534et-1 + 0.039 (mt-m*t) - 0.045(yt-y*t) (5.82) (5.13) (3.64) (-3.39) - 0.096 (pt-1-p*t-1) + 0.016 (tbt-1-tb*t-1) - 0.119D71 (-5.54) (0.735) (-11.85)
R^{-2} = 0.986 SEE = 0.013 F = 287 p = -0.368 (-1.53)

While all the other variables retain their statistical properties, the relative trade balance in contrast is not only wrongly signed but also statistically insignificant; even when both the concurrent and the lagged relative trade balance variables are included together in the estimation, they appear with a statically insignificant coefficient. This may suggest that changes in the other exogenous factors virtually, explain most of the observed changes in the SDR.

Following Dornbush (1979) and Frankel (1979), an attempt to account for any simultaneity between et and (mt-m*t) and also capture any partial adjustment, is made. The resulting regression equation is given in Table 2.3 below.

Table 2.3

(et - (mt-m*t)) = 0.968 + 0.89 (et-1-(mt-1-m*t-1) + 0.035 (yt-y*t) (5.45) (16.21) (0.40) -0.169 (pt-p*t) - 0.528 (tbt-1-tb*t-1) - 0.379D71 (-1.29) (-3.17) (-5.37)
R^{-2} = 0.997 SEE 0.068 F = 1632 p = 0.407 (2.05)

While all the estimated coefficients are statistically significant, two of them are wrongly signed (i.e., domestic and foreign trade balances). The lagged nominal exchange rate appears with a positive and statistically significant coefficient. The evidence of a strongly significant partial adjustment which seems to imply that the nominal exchange rate is influenced by autoregressive movements, though not approximating a pure random walk, is rather in line with the stock flow specification.

The coefficient on relative money supply is statistically significant and correctly signed. Monetary influences on the nominal exchange rate are rather contemporaneous. However, this result does not lend support to the assumption of first degree homogeneity of the SDR with respect to relative money supplies. In addition, the small size of the coefficient (0.032) reveals the absence of overshooting, which is definitely not consistent with the Dornbush approach to exchange rate determination, but perhaps supportive of the imperfect capital mobility version of the SPM.

The negative coefficient on relative real income is in line with the Dornbush version of the monetary approach, in which an increase in relative real income is likely to induce a positive impact on the money demand, which will ultimately lead to an exchange rate appreciation.

The coefficient on relative prices appears significant only when lagged one period. Its size is also small, but compared to those on relative money supply and relative real income, it is nearly three times larger. Its negative sign is in accordance with both the Dornbush and the stock flow models. In the Dornbush monetary model domestic currency must appreciate, as prices increase, to maintain asset market equilibrium. In the stock flow model, prices also affect the trade balance and the effects of the latter can outweight the asset effects.

Furthermore, neither the absolute PPP (purchasing power parity) nor the relative PPP seem to be validated by the data. Even as a long term phenomenon, the results do not lend support to the PPP. On theoretical grounds, there are many reasons why relative PPP may not hold. Officer (1976) mentions restrictions on trade and capital movements, expectation of different inflation at home and abroad, divergences in the real economies, and productivity bias among others as possible causes for the failure of the relative PPP.

The domestic trade balance variable has a positive and statistically

period (1972-1992). Likewise, the relative money supply, real income and prices, the domestic and foreign trade balances, all show the same pattern of volatility over the two subperiods.

Table 1. Descriptive Statistics*

Series	Mean	Stand-Deviation	Max	Min
et	1.5037 (1.280)	0.0009 (0.052)	1.504 (1.422)	1.501 (1.202)
(mt-m*t)	-4.66 (-2.38)	0.160 (0.713)	-4.493 (-1.768)	-4.967 (-4.227)
(yt-y*t)	-4.127 (-2.609)	0.182 (0.427)	-3.746 (-1.912)	-4.381 (-3.664)
(pt-p*t)	-0.018 (0.098)	0.049 (0.250)	0.030 (0.566)	-0.102 (-0.234)
tbt	0.366 (0.298)	0.065 (0.221)	0.444 (0.842)	0.270 (0.047)
tb*t	0.004 (-0.016)	0.004 (0.011)	0.010 (0.006)	-0.002 (-0.035)
(tbt - tb*t)	0.361 (0.314)	0.062 (0.212)	0.437 (0.846)	0.269 (0.080)

***The numbers in parentheses are for the 1972-1992 period, while those above them are for the 1961 - 1971 period.**

The estimated regression equation over the whole sample period is presented in Table 2.1, where the t-statistics appear in parentheses, R2 is the adjusted R-square, h is the Durbin-h, SEE is the standard error of the estimate, p is the first order autocorrelation coefficient. In order to cope with autocorrelation which is suggestive of model misspecification, a partial adjustment scheme for the SDR and a first-order autoregression for the error term are imposed.

Table 2.1

et = 0.564 + 0.636et-1 + 0.032 (mt-m*t) - 0.027 (yt-y*t)
(5.04) (6.52) (3.35) (-2.022)
- 0.087 (pt - 1 - p*t-1) + 0.067tbt-1 - 1.23tb*t - 0.129D
(-5.66) (2.49) (-2.57) (-13.97)

R^{-2} = 0.989 See = 0.011 h = 5.68 F = 317 p = -0.428 (-1.95)

et: the stochastic white noise error term.

By appropriate parameter restrictions, specific exchange rate models are derived from equation (1). The flexible price model (FPM hereafter) results if the parameters are restricted to be as $a1 = a4 = a5 = a6 = a7 = a^*7 = 0$. The SPM results if the parameters are restricted to be as $a1 = a5 = a6 = a7 = a^*7 = 0$. The dynamic stock flow model (Driskill, 1981) imposes $a3 = a4 = a7 = a^*7 = 0$. The stock flow model (Hooper and Morton, 1982) constrains $a1 = a5 = a6 = 0$. The rational expectations monetary model (Hoffman and Schlagenhauf (1983) and Huang (1984)) is the same as the FPM, except for the imposing of uncovered interest rate parity and solving for the rational expectations solution after determining the stochastic processes generating the exogenous variables.

Further, it should be noted that the random walk model is also subsumed in the general specification (1). That model is given by considering the following parameter restrictions $a0 = a2 = a3 = a4 = a5 = a6 = a7 = a8 = a9 = 0$, and $et = et - 1 + ?t$, where ?t is a white noise process. Actually, the quasi reduced form model (1) can be thought of as a restricted version of the VAR (vector autoregression).

Several important econometric issues are worth mentioning. First, there is potential simultaneity problem which may cast doubt on the adequacy of the reduced form specification. Actually, intervention of the monetary authority in the foreign exchange market, if it is not sterilized, may cause a correlation between the relative money supply term and the error term; thus creating a simultaneous equation bias. A way to account for the possible simultaneity between et and (mt - m*t) involves constraining first degree homogeneity between the two terms. Second, in order to correct for possible serial correlation, the Cochrane-Orcutt procedure is applied. As asserted by Saidi (1983), when estimated in levels, as is the case, structural models typically yield serially correlated residuals. Non linearities in the demand for money function may also be a source for the serial correlation.

The Empirical Analysis

The data used in the analysis were obtained from various issues of the IFS (International Financial Statistics). They cover the period from 1961 until 1992. As shown in Table 1, the variance of the SDR during the pre floating period (1961-1971) was largely smaller than during the floating

PBM is that because domestic and foreign non-monetary assets are assumed to be imperfect substitutes, rather than perfect substitutes as in the monetary and Mundell-Fleming approaches2, uncovered interest rate parity does not hold in this class of model.Although the PBM has been used in a classical framework by Dornbush and Fisher (1980), it has its origins in the Keynesian tradition of fixed prices (McKinnon and Oats, 1966; Branson, 1968). Unlike the monetary approach, the PBM has not been extensively tested.

Although the foregoing discussion is far from being exhaustive, it gives a fair overview of the main strands in the literature on exchange rate determination.

A Stylized Exchange Rate Model

Empirical research on exchange rate determination has evolved along two main directions: the structural approach (Bilson, (1978), Dornbush, (1980), Driskill, (1981), Edwards (1983)) and the time series approach (Burt et al, (1977), Logue and Sweeney, (1977) etc.).

The study departs from the well-known general exchange rate model that subsumes a number of special cases. A detailed derivation of the model is given in appendix A. The stylized reduced form equation can be expressed as:

et = a0 + a1et-1 + a2 (mt - m*t) + a3 (yt - y*t) _+ a4 (it - i*t) + a5 (?t - ?*t) + a 6 (?t - 1 - ?*t-1) + a8tbt - a9tb*t + et (1)

where

et: log of the nominal exchange rate (SDR hereafter), defined as the domestic price of one unit of U.S. currency, that is one dollar;

mt (m*t): log of the domestic (U.S.) nominal money stock as defined by M1;3

yt (y*t): log of the domestic (U.S.) real income level as measured by real GDP;

pt (p*t): log of the domestic (U.S.) price level as measured by the CPI (base = 1985);

it (i*t): log of the domestic (U.S.) interest rate;

?t (?*t): log of the domestic (U.S.) inflation expectation;

tbt (tb*t): the domestic (U.S.) trade balance as a ratio to domestic (U.S.) GDP; and

nontraded final goods, internationally-traded inputs; or both. Trade and current account balances are also closely related to exchange rate changes. However, whether this reflects anticipated changes in future wealth, misanticipated supply or demand shocks, or spurious correlation, is still being debated ((Dornbush and Fisher, 1980) (Sachs, (1981)).

The empirical validity of PPP as a long run equilibrium has not yet been settled, at least for the 1970s and the 1980s. Taylor and McMahon (1988) found evidence for PPP in the inter-war period (i.e., 1920s), but for the more recent period of floating exchange rates (i.e., 1970s and 1980s) strong support for PPP was not found. Using the Engle and Granger approach on monthly exchange rates (March 1973 to December 1983) for the UK, Japan, West Germany and Canada, Baillie and Selover (1987) report no evidence of long run PPP. Similarly, Corbae and Ouliaris (1988) rejected long run PPP. Similarly, Corbae and Ouliaris (1988) rejected long run PPP for the Canadian dollar, French franc, Deutsche mark, Italian lira, Japanese yen, and UK pound-US dollar spot exchange rates. Enders (1988) reports mixed results for PPP over both the Bretton Woods and subsequent floating exchange rate periods. Mark (1990) found little support for long-run PPP for eight OECD countries (monthly data from June 1973 to February 1988). This weakness, however, will also be a feature of the modern monetary approach; for some, like Smith and Wickens (1986), it is perhaps the main reason for the failure of the monetary models.

Currency substitution models are a special kind of monetary models. Direct currency substitution occurs when economic agents have an incentive to hold portfolio of non-interest bearing currencies and substitute between such currencies on a risk-return criterion. Indirect currency substitution, on the other hand, arises because of the substitutability of non-money assets. The interesting feature of this class of models is that they attempt to integrate the current and capital accounts of the balance of payments through wealth effects. McKinnon (1982) argues that indirect substitution is likely to be more important than direct substitution. For this reason, currency substitution models may be regarded as being of limited empirical validity. In particular, the econometric evidence for the existence of currency substitution is very weak.

The portfolio balance models (PBM hereafter) of exchange rate determination stem from the work on portfolio theory and the demand for money by Markowitz (1952) and Tobin (1958). The central feature of the

monetary approach. It has PPP as a long-run equilibrium condition; it has a stock adjustment process as a mechanism by which equilibrium is restored following an exogenous disturbance; and it has exchange rate overshooting, if some prices are not fully flexible in the short run. It is also limited in scope by not considering capital flows and exchange rate expectations.

Unlike the classical approach, the early Keynesian approach does not allow floating exchange rates to provide full insulation from foreign disturbances, even in the long run. Thus, exchange rate changes are real changes that are not neutral in their effects on the real economy. This suggests that floating exchange rates are less attractive to policy makers. Like the classical approach, the Keynesian approach ignores international capital movements and exchange rate expectations. This makes it less appropriate in the real world.

The Mundell-Fleming model (Fleming, 1962; Mundell, 1968) is an extension of the early Keynesian income-expenditure approach that incorporates international capital movements into the model. The model retains a fixed price assumption, so that exchange rate changes are changes in the real exchange rates rather than in nominal rate as in the modern monetary approach, and assumes perfect capital mobility so that uncovered interest parity holds. There are three variants of the Mundell-Fleming model which allow for some flexibility of the general price level in the long run. These are the sticky-price model (SPM hereafter) of Dornbush (1976a, 1976b), the core inflation model of Buiter and Miller (1981) and the model of Devereux and Purvis (1990) which, additionally, incorporates an aggregate supply equation in which a real exchange rate appreciation increases the supply of domestic output. The main limitation of this class of exchange rate models is the assumption of perfect capital mobility which does not permit trade balance to influence the path of the exchange rate or make the exchange rate susceptible to switches in asset preferences.

There is still no consensus among economists on exchange rate determination. The lack of consensus resides in whether monetary shocks cause exchange rate volatility because of sticky prices (Dornbush, 1976), temporarily fixed stocks of financial assets (Calvo-Rodriguez, 1977) or physical capital (Neary-Ourvis, 1983), small wealth effects in the demand of money (Branson-Halttunen-Masson, 1977), or not at all. It is recognized that relative prices matter. Yet, it is not clear whether to emphasize

quoted by the Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), is determined on the basis of the International Monetary Fund daily calculation of the U.S. dollar-SDR rate. The rate was S.R. 4.50 for one U.S. dollar. Following the breakdown of the fixed exchange rate regime in 1971, and the fall of the U.S. dollar in the foreign exchange market, Saudi Arabiah adjusted the parity of its currency by raising its value by 8.57 percent. Two other consecutive changes followed thereafter. In 1975, the riyal ceased to be pegged to the U.S. dollar, but rather to the SDR, whereby one unit of SDR was equal ot S.R. 4.2855. The rate continued to fluctuate within the ± 7.25 percent limit until May 1981, when the value of one unit of SDR exceeded the lower bound and reached S.R. 3.9697. This led to the abandonment of the official SDR link and the adoption of the peg to the U.S. dollar which, in turn, induced an increase in the value of the Saudi Arabian riyal until it reached its upper limit in February 1985. But, the subsequent slide of the U.S. dollar in the foreign exchange has reversed this upward trend.

Since Saudi Arabia has adopted an exchange rate arrangement that de facto links the Saudi Arabian riyal to the U.S. dollar, the question of the riyal exchange rate determination is to be addressed in relation to the U.S. macroeconomic policies. The focus is on testing which of the competing models of exchange rate determination is supported by the Saudi Arabian data.

The study departs from a general exchange rate model which encompasses a number of models of exchange rate determination. In an attempt to test for the relevant model specifications, the Cochrane Orcutt estimation procedure is used and alternative parameter restrictions are imposed.

The outline of the present paper is as follows. Section 2 surveys the literature on exchange rate economics. The focus is particularly on the two dominant views of exchange rate determination, namely the monetary approach (in its flexible and sticky price formulation) and the portfolio balance approach. Section 3 introduces the stylized exchange rate model. Section 4 discusses the empirical results and their theoretical relevance. Section 5 concludes the paper.

2. A Brief Review of the Literature on the Exchange Rate Determination

The classical monetary approach based on two, often controversial, propositions (Purchasing Power Parity (PPP) and the Quantity Theory of Money), although limited in scope, has all the ingredients of the modern

The Saudi Riyal/U.S. Dollar Exchange Rate: An Empirical Examination

Ali Diabi
College of Business & Economics
Department of Economics
King Saud University
ElQassim

Introduction

Due to the important role the exchange rate policy usually plays in the performance of an open economy, it has to be allowed for in any realistic analysis of macroeconomic policies. It has also been stated that exchange rate economics is one of the most heavily researched areas. Yet, despite noticeable research efforts, there is still virtually no consensus on the determinants of exchange rates; moreover, little empirical research effort has been devoted to this issue with reference to a developing economy.

Most previous studies on the Saudi economy have focused especially on the problems of development or on specific macroeconomic policy issues. For instance, Al Moneef (1989) analysed the Saudi Arabian experience with respect to the Saudi Arabian riyal/SDR exchange rate and some of its policy implications. However, no attempt was made to empirically test the exchange rate determination in the Saudi Arabian context. We believe that for the Saudi economy, which is an open economy with important foreign links, and because of the policy implications that the external disturbances[1] may have, the issue of the Saudi riyal/U.S. dollar exchange rate determination remains an important empirical question which warrants further research.

Saudi Arabia accepted the obligations of Article VIII, Sections 2, 3, and 4 of the Fund Agreement, as from March 22, 1961. The Saudi Arabian riyal is linked to the U.S. dollar with a limited flexibility. The middle rate of the Saudi Arabian riyal for the U.S. dollar, the intervention currency,



المجلة العربية للعلـــوم الاداريـــة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الادارية

رئيس التحرير

أ. د. محمد أحمد العظمة

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993 .
- تهدف المجلة الى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي .
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة ، المحاسبة ، التمويل والاستثمار ، التسويق، نظم المعلومات الادارية ، الأساليب الكمية في الادارة ، الادارة الصناعية ، الاداره العامة ، الاقتصاد الاداري ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية .

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية :

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

الاشتراكات

الكويـــت : 2 دينار للأفراد - 15 دينار للمؤسسات
الدول العربية : 2.5 دينار للأفراد - 15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية : 5 دينار للأفراد - 30 دينار للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية - جامعة الكويت
ص.ب : 28558 الصفاة - دولة الكويت
هاتف : 4817028 أو 4846843 داخلي 4415 ، 4416 فاكس 4817028

Schmitt, N., and Mellon, P.A.

1980 "Life and job satisfaction: Is the job central?" Journal of Vocational Behavior 16: 51-58.

Sproull, N.L.

1988 Handbook of Research Methods: A Guide for Practitioners and Students in the Social Sciences. Manufactured in the United States of America.

Staines, G.L.

1980 "Spillover versus compensation: A review of the literature on the relationship between work and nonwork." Human Relations 33: 111-130.

Tait, M., Padgett, M., and baldwin, T.

1989 "Job and life satisfaction: A reevaluation of the strength of the relationship and gender effects as a function of the date of the study." Journal of Applied Psychology 74, 3, 502-507.

Tharenou, P.

1979 "Employee self-esteem: A review of the literature." Journal of Vocational Behavior 15: 316-346.

Tharenou, P., and Harker, P.

1982 "Organiational correlates of employee self-esteem." Journal of Applied Psychology 67, 6, 797-805.

Weiss, D.J., Dawis, R.V., and England, G.W.

1967 Manual for the Minnesota Satisfaction Questionnaire. Minneapolis: Industrial Relations Center, University of Minnesota.

Wheaton, B., Muthen, D. Alwin, and G. Summers.

1977 Assessing reliability and stability in panel model. In D.R. Heise, ed., Sociological Methodology. San Francisco: Jossy-Bass, PP. 84-136.

Submitted: January 1995

Accepted: March 1996

Lewis-Beck, M.S.

1980 Applied Regression: An Introduction. Sage University Paper series on Quantitative Application in the Social Sciences. Beverly Hills, CA: Sage.

Linneman, K.

1985 Proposed model of support for farm animal welfare legislation. Unpublished dissertation, Iowa State University, Ames, Iowa.

Long, J. Scott.

1983 Confirmatory Factory Analysis. CA, Newbury Park. Sage Publications, Inc.

Loscocco, K., and Roschelle, A.

1991 "Influences on the quality of work and nonwork life: Two decades in review." Journal of Vocational Behavior 39: 182-225.

Pedhazur, e.j.

1982 Multiple Regression in Behavioral Research. New York: Holt, Rinehart and Winston.

Reed, K.

1991 "Strength of religious affiliation and life satisfaction." Sociological Analysis 52(2): 205-210.

Rice, R.W., Near, J.D., and Hunt, R.G.

1980 "Job satisfaction/life satisfaction: A review of empirical research." Basic and Applied Social Psychology 1: 37-64.

Rosenberg, M.

1965 Society and the adolescent self-image. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Schmitt, N., and Bedeian, A.G.

1982 "A comparison of LISREL and two-stage least squares analysis of a hypothesized life satisfaction reciprocal relationship." Journal of Applied Psychology 67: 806-817.

Hunsberger, B.

1985 "Religion, age, life satisfaction and perceived sources of religiousness: A study of older persons." Journal of Gerontology 10: 615-620.

James, L.R., and Jones, A.P.

1980 "Perceived job characteristic and job satisfaction: An examination of reciprocal causation." Personnel Psychology 33: 97-131.

Joreskog, K.G., and Sorbom, D.

1978 LISREL IV - estimation of linear structural equation systems by maximum likelihood methods. Internal Education Services, Chicago.

Joreskog, K.G.,

1978 "Structural analysis of covariance and correlation matrices." Psyhometrika. 43: 443-477.

Joreskog, K.G., and Sorbom, D.

1989 LISREL-7. A guide to the program and applications. S PSS Inc., Chicago.

Kalleberg, A.L.

1977 "Work values and job rewards: A theory of job satisfaction." American Sociological Review 42: 124-143.

Katz, R.

1978 "Job longevity as a situation factor in job satisfaction." Administrative Science Quarterly 23: 204-223.

Kornhauser, A.W.

1965 Mental health of the industrial worker: A Detroit study. New York: John Wiley and Sons, Inc.

Kresh, A.L.

1982 The relationship between life satisfaction and job satisfaction. Unpublished Master's thesis. University of Nebraska at Omaha, Omaha, NE.

Gerhart, B.

1987 "How important are dispositional factors as determinants of job satisfaction? Implications for job design and other personnel programs." Journal of Applied Psychology 72: 366-373.

Glenn, N., and Weaver, C.

1979 "A note on family situation and global happiness." Social Forces 57: 960-967.

Glisson, C., and Durick, M.

1988 "Predictors of job satisfaction and organizations". Administrative Science Quarterly 3: 61-81.

Gove, W., Hughes, M., and Style C.

1983 "Does marriage have positive effects on the psychological well-being of the individual?" Journal of Health and Social Behavior 24: 122-131.

Gray, R. M., and Moberg, D.O.

1977 The church and the older person. Grand Rapids, MI: Eerdmans.

Gurin, G., Veroff, J., and Feld, S.

1960 Americans view their mental health. New York: Basic Books.

Hadaway, C.

1978 "Life satisfaction and religion: A reanalysis." Social Forces 57: 636-643.

Hadaway, C., and Roof, W.

1980 "Religious commitment and quality of life in American society." Review of Religious Research 19:295-307.

Hackman, J.R., and Oldham, G.R.

1975 "Development of the job diagnostic survey." Journal of Applied Psychology 60: 259-270.

Hackman, J.R., and Oldham, G.R.

1976 "Motivation through the design of work: Test of theory." Organizational Behavior and Human Performance 16: 250-279.

REFERENCES

Ball, R.

1983 "Marital status, household structure, and life satisfaction of black women." Social Problems 30 (4): 401-409.

Ball, R., and Robbins, L.

1986 "Marital status and life satisfaction among black Americans." Journal of Marriage and the Family 48: 389-394.

Boardman, R.M.

1985 The relationship between life satisfaction and job satisfaction among teachers in four Midwestern states. Ed. D. dissertation, University of Nebraska Lincoln.

Brayfield, A., and Wells, R.

1957 "Interrelationships among measures of job satisfaction and general satisfaction." Journal of Applied Psychology 41: 201-205.

Campbell, A.

1981 The sense of well-being in America. New York: McGraw-Hill Book Company.

Campbell, A., Converse, P., and Rodgers, W.

1976 The quality of American life. New York: Russell Sage.

Carmines, E.G., and McIver, J.P.

1981 Analysis of covariance structures. In G.W. Bohrnstedt and E.F. Borgatta, eds., Social Measurement: Current Isues. Beverly Hills, CA: Sage, PP. 65-115.

Chacko, Thomas

1983 "Job and life satisfaction: A causal analysis of their relationships." Academy of Management Journal 26: 163-169.

Gee, E., and Veevers, J.

1990 "Religious involvement and life satisfaction in Canada." Sociological Analysis 51: 387-394.

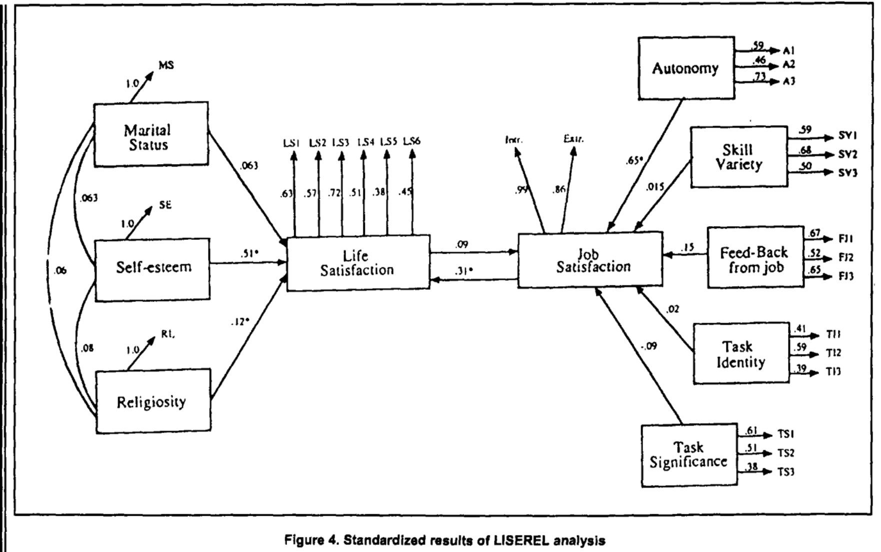


Figure 4. Standardized results of LISEREL analysis

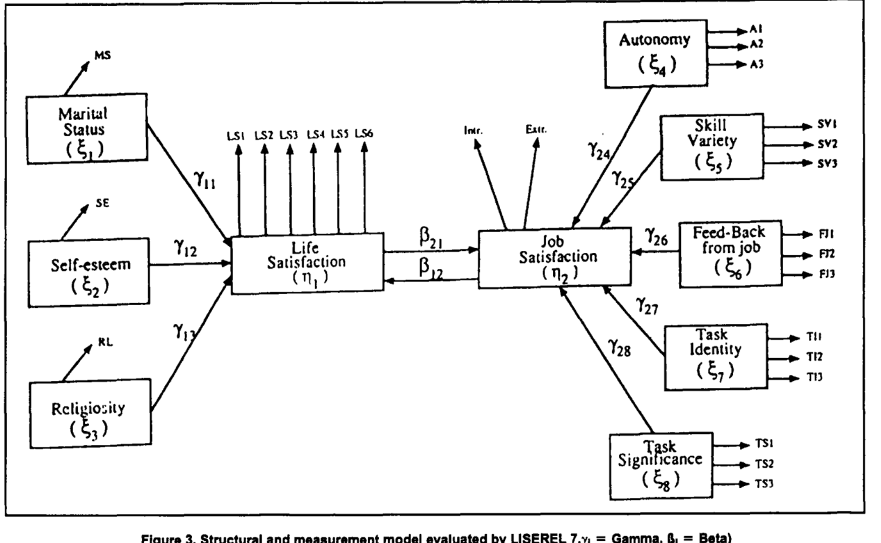


Figure 3. Structural and measurement model evaluated by LISEREL 7.γ_i = Gamma, β_i = Beta)

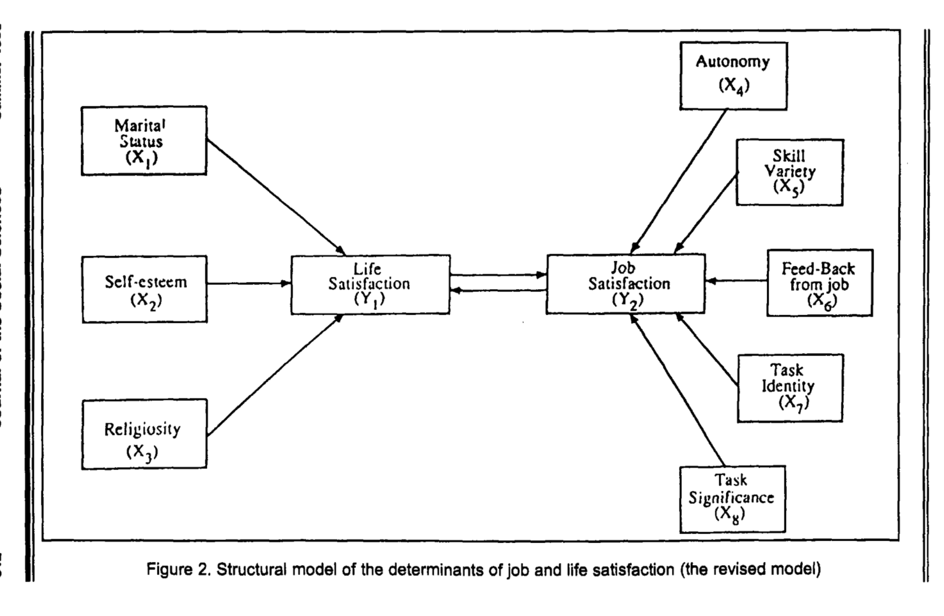


Figure 2. Structural model of the determinants of job and life satisfaction (the revised model)

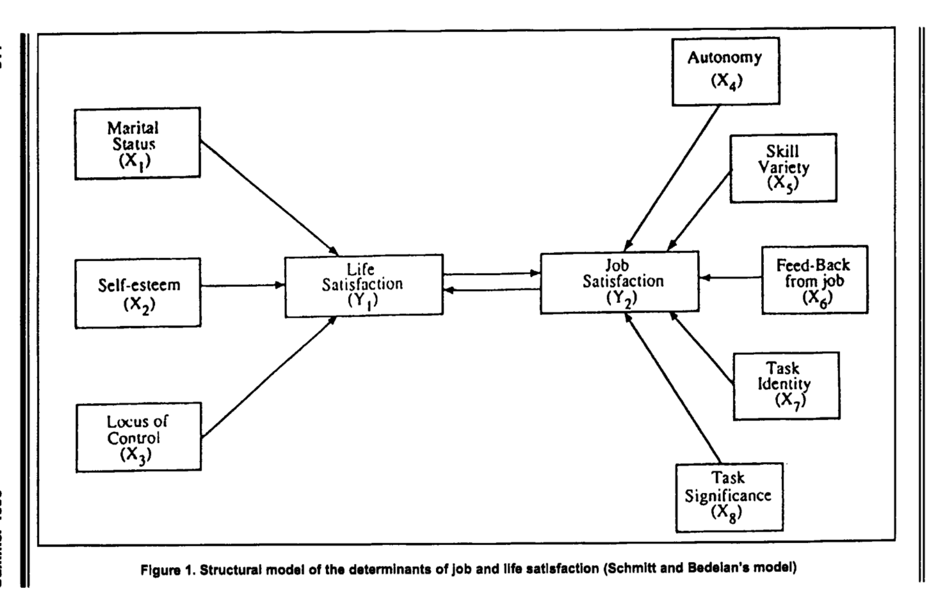


Figure 1. Structural model of the determinants of job and life satisfaction (Schmitt and Bedeian's model)

Table 6. Nationality of the respondents

Nationality	Frequency	Percent
Saudi	287	80.2
NonSaudi	71	19.8
Total[a]	358	100.0

[a]Missing cases = 1.

Table 7. Job titles of the respondents

Job Title	Frequency	Percent
Clerk	92	26.8
Specialist	49	14.3
Technical	17	5.3
Engineering	38	11.1
Middle level managers	93	27.1
High level managers	48	14.0
Others	6	1.7
Total[a]	343	100.0

[a]Missing cases = 16.

Table 8. Religion of the respondents

Religion	Frequency	Percent
Moslem	326	91.1
NonMoslem	32	8.9
Total[a]	358	100.0

[a]Missing cases = 1.

Table 4.
Working experience of the respondents

Working Experience	Frequency	Percent
Less than 5 years	54	15.2
6 years - 10 years	57	16.0
11 years - 15 years	125	35.1
16 years - 20 years	77	21.6
21 years - 25 years	23	6.5
26 years or more	20	5.6
Total[a]	356	100.0

[a]Missing cases = 3.

Table 5.
Salary of the respondents

Salary	Frequency	Percent
Less than SR 3,999	14	3.9
4,000 - 6,999	54	15.0
7,000 - 9,999	141	39.3
10,000 - 12,999	95	26.5
13,000 or more	50	15.3
Total[a]	354	100.

[a]Missing cases = 5.

Table 2.
Marital status of the respondents

Marital Status	Frequency	Percent
Single	26	7.2
Married	326	90.8
Divorced	6	1.7
Widowed	1	.3
Total[a]	359	100.0

[a]Missing cases = 0.

Table 3.
Educational background of the respondents

Educational degree	Frequency	Percent
Pre-high school degree	24	6.7
High school degree	134	37.4
Bachelor's degree	175	48.9
Master's degree	16	4.5
Beyond master's degree	1	.3
Others	8	2.2
Total[a]	358	100.0

[a]Missing cases = 1.

This direction of the relationship between job and life satisfaction was identified. Thus, improving the quality of life in the workplace affects not only job satisfaction but also nonwork attitude and life satisfaction in general. Therefore, programs such as job redesign that attempt to enhance job satisfaction will improve not only the quality of work life but also the overall quality of life of workers in general.

Therefore, administrators of Saudi Airline should examine a summary of this study to become aware of the factors influencing job and life satisfaction in order to improve employees' satisfaction and organization effectiveness. Finally, students preparing for careers as airline workers should examine a summary of this study to become aware of the factors influencing employees' job and life satisfaction.

Conclusion

As previously discussed, the model tested in this study excluded a number of important variables. The effects of these variables need to be incorporated into attempts to explain the job satisfaction and life satisfaction. Finally, replication of the study with various groups or various regions of the country may provide additional insights into job-life satisfaction.

Table 1.
Age of the respondents

Age	Frequency	Percent
Less than 29	34	9.6
30-39	182	51.3
40-49	98	27.6
50 or more	41	11.5
Total[a]	355	100.0

[a]Missing cases = 4.

not both simultaneously (Schmitt and Bedeian, 1982; Schmitt and Bedeian, 1982; Schmitt and Mellon, 1980; Kresh, 1982). Also the results in this study agree with that of Kornhauser (1965), who found that job satisfaction positively correlated to life satisfaction.

There was substantial lack of fit in the proposed model. Little variance in job satisfaction was explained by its relationship with the latent exogenous variables such as task significance, task identity, feedback and skill variety, a situation that was probably aggravated by poor measurement. Perhaps some of the concepts were not measured properly due to the respondents' unwillingness to give explicit answers and inability to recall the needed information. Marital status, self-esteem, and religiosity were the only latent exogenous variables with a single indicator for each. The model explained little variance in life satisfaction, perhaps as a result of reliance upon indicators. This could also have contributed to poor measurement of those latent variables.

Another reason for the lack of fit in the proposed model is probably that the relationship between job satisfaction and job characteristic variables - skill variety, feedback from job, task identity, and task significance - have reciprocal relationship. Recall that James and Jones (1980) examined the relationship between job satisfaction and job characteristics variables. They also argued that job satisfaction and job perceptions are directly, as well as reciprocally, related to each other.

Although the role of measurement error should not be overlooked as a cause of poor model fit, considerable specification error also exists. A number of variables relevant to job satisfaction were not included in the model such as income, citizenship, commitment to the organization and work commitment. Organization characteristics such as size, location, organizational climate, and type of organization were not included, since this study dealt with one large organization.

Recommendations

The following recommendations are based on the findings of this study. The results of this study indicate that employees are quite satisfied with their lives and jobs. A significant positive relationship was established between job satisfaction and life satisfaction: thus, positive and negative experiences within the work life of employees have an impact on behavior and attitude within their nonwork life.

between religiosity and life satisfaction. The data supported this hypothesis, and results agree with those of previous studies (Reed, 1991; Hadaway, 1978; Gray and Moberg, 1977; Hunsberger, 1985; Gee and Veevers, 1990).

Data also supported the hypothesis of a positive relationship between self-esteem and life satisfaction. This finding agrees with that of Tharenou and Harker (1982), Schmitt and Bodeian (1982), and Tharenou and Harker (1982), Schmitt and Bodeian (1982), and Tharenou (1979).

Data did not support the hypothesis that married employees are more satisfied in their lives than other categories. There was no statistically significant difference between the two groups, possibly because in Saudi Arabian culture, single, widowed, and divorced employees are expected to live with their large families and thus have responsibilities quite similar to those of married employees.

The data supported the hypothesis of a positive relationship between job satisfaction and autonomy in the job. These results agree with those of previous studies (Katz, 1978; James and Jones, 1980; Hackman and Oldham, 1975; Schmitt and Bedeian, 1982; Loscocco and Roschelle, 1991).

Data did not support the following hypothesized relationships: (1) between skill variety and job satisfaction, (2) between feedback from job and job satisfaction, and (3) between task identity and job satisfaction. Finally, the hypothesized positive relationship between task significance and job satisfaction was disconfirmed by the presence of a negative relationship instead. These results disagree with those of previous studies which suggest that as a job provides intrinsic rewards such as challenge, meaning, variety, importance, and complexity, it will be more satisfying to the job incumbents (Hackman and Oldham, 1975; Katz, 1978; Kalleberg, 1977; Glisson and Durick, 1988; Loscocco and Roschelle, 1991).

Data also did not support the hypothesis of a reciprocal positive relationship between job satisfaction and life satisfaction by the presence of only positive causal influence from job satisfaction to life satisfaction instead. This result agrees with the spillover theory which predicts a positive relationship between job satisfaction and life satisfaction. It suggests that satisfaction with one domain of an individual's life would spillover into the other. This model suggests that the causal influence would be either from job satisfaction to life satisfaction or from life satisfaction to job satisfaction, but

3. Hypothesis 6: There is a positive relationship between job satisfaction and feedback from the job.
4. Hypothesis 7: There is a positive relationship between job satisfaction and task identity in the job.

Finally, the hypothesized positive relationship between task significance and job satisfaction was disconfirmed by the presence of negative relationship instead.

The squared multiple correlations for the structural equation represent the amount of variance in the latent endogenous variables explained by the exogenous variables. These coefficients can be interpreted as R-square values for each endogenous variable. The squared multiple correlation for job and life satisfaction, respectively, were .62 and .54. The squared multiple correlation for the overall model equalled .75.

The LISREL-7 solution for this model indicates a poor fit to the data. The Chi-square with 265 degrees of freedom was 560.29 ($p = .000$). A low Chi-square is associated with good model fit, because it measures the difference between the sample variance-covariance matrix (S) and the one reproduced through model estimation (sigma). Whereas a low Chi-square value generally is viewed as disconfirmatory evidence, several authors have warned that Chi-square test is affected by the sample size (J"reskog, 1978; Long, 1983; Pedhazur, 1982). Carmines and McIver (1981) suggested that a proposed model fits the data adequately when the ratio of Chi-square to the associated degree of freedom (the relative Chi-square) ranges from 2 to 3. Wheaton et al. (1977) suggested that the relative Chi-square must be less than 5. The relative Chi-square must be less than 5. The relative Chi-square statistic of the model in this study was 2.11. This figure suggests an adequate fit for the model using the Carmines and McIver (1981) and Wheaton et al. (1977) criteria.

Discussion

This section discusses the findings of the research work. The exogenous variables of task significance, task identity, feedback and skill variety were found to be generally less important in the prediction of job satisfaction than has been predicted. Also, marital status was found to be generally less important in the prediction of life satisfaction than had been predicted.

Hypothesis testing was conducted within the context of a LISREL model. The first hypothesis was that there is a positive relationship

percent of subjects in this study were middle level managers, about 27 percent were clerks, 14 percent were high level managers, 14.3 percent were specialists, 11.1 and 5.3 percent were engineers and technical workers, respectively.

Table 8 shows respondent frequencies according to their religion. More than 90 percent (91.1) of employees were Moslem, and only 8.9 percent were non-Moslem, which included only Christian people.

Results

Hypothesis testing was conducted using the path model presented in Figure 3. This simplified interpretation of the results because the use of latent variable with multiple indicators allowed the inclusion of many variables, yet kept the number of relationships to be tested at a minimum. It also tested the relationships while holding other variables in the model constant (Linneman, 1985).

The full model was tested and the parameter estimates (coefficient) and model fit were examined. The standardized values of the maximum likelihood estimate of coefficients for the model are shown on the model path in Figure 4. Statistically significant gamma and beta estimates are denoted by asterisks. The criterion for statistical significance of the parameters at the .05 level was a t-value of two or greater (Lewis-Beck, 1980). According to Joreskog and Sorbom (1989), the "parameter whose t-value are larger than two in magnitude are normally judged to be [significantly] different from zero" (p. 89).

The following hypothesized relationships were confirmed by the presence of a statistically significant relationship in the predicted direction:

1. Hypothesis 1: There is a positive relationship between religiosity and life satisfaction.
2. Hypothesis 2: There is a positive relationship between self-esteem and life satisfaction.
3. Hypothesis 4: There is a positive relationship between job satisfaction and autonomy in the job.

The following hypothesized relationships were not confirmed:

1. Hypothesis 3: Married employees are more satisfied in their lives than other employees.
2. Hypothesis 5: There is a positive relationship between job satisfaction and skill variety in the job.

the LISREL-7 program yields Chi-square test of significance of the difference between the observed and reproduced correlation matrix. The larger the difference, the poorer the model fits the data.

FINDINGS

Findings in this study will be discussed in two sections. The first section presents the means, standard deviations, and frequency distributions of respondents. The second section reports results pertaining to hypotheses and testing the model.

Descriptive Findings

Most respondents (51.3 percent) were younger than 39 years (Table 1). The smallest age group was the group (9.6 percent) of 29 years or younger, and the group (11.5 percent) of 50 years or older. Only 27.6 percent of respondents were in the group of 40-49 years.

Table 2 shows respondent frequencies according to marital status. Greater than 90 percent of participants were married, whereas approximately 26 participants (7.2 percent) were single. Only 1.7 and .3 percent were divorced and widowed.

Table 3 shows respondent frequencies according to educational background. About 49 percent of participants had a bachelor's degree. Only 4.5 percent had a master's degree. Finally, the second largest category (37.4 percent) is those who had high school degree.

Table 4 indicates that more than half the respondents had worked for 11 to 20 years, 15.2 percent for 5 years or fewer, 16 percent for 6-10 years, 6.5 percent for 20-25 years, and 5.1 percent for more than 26 years.

Table 5 shows respondent frequencies according to salary. About 40 percent of employees had monthly salaries of SR 7,000-9,999 (1 U.S. dolalr = 3.75 SR); 26.5 percent had salaries of SR 10,000-12,999; 3.9 percent had salaries of less than SR 3,999; about 15 percent had salaries of SR 4,000-6,999; and 15 percent had salaries of SR 13,000 or more.

Table 6 shows respondent frequencies according to nationality. More than 80 percent of employees were Saudi nationals, and nearly 20 percent of employees were non-Saudi nationals whose nationality varied.

Table 7 represents respondent frequencies according to job title. 27.1

religiosity scale score was obtained by taking the mean of responses to item 1 and item 2. The reliability coefficient (cronbach's alpha) of the present sample was .62 for the religiosity scale. Finally, marital status was dichotomous; married persons were coded 2; all others were coded 1.

Data Treatment

LISREL-7 procedures within the SPSS statistical package were used to test the model hypotheses. There are some assumptions implied when LISREL is used: (a) the errors in the equations are assumed to be uncorrelated with the exogenous latent variables, (b) the measurement errors are assumed to be independent from the exogenous latent variables, and (c) the observed indicators are assumed to be multinormally distributed (Joreskog and Sorbom, 1978).

Because we are collecting data at a single point in time, we assumed that both job and life satisfaction occurred at the same time. Moreover, we assumed that the causal effects have occurred rapidly. Therefore, the system of relationships among the variables was assumed to be stable at the time of data collection, and that the direction of causal flow was correctly specified (Schmitt and Bedeian, 1982).

Respondents to life satisfaction scale indicated their satisfaction on six seven-point Likert format items (y1 to y6). Job satisfaction was measured by Minnesota Satisfaction Questionnaire which yields an intrinsic satisfaction subscale and extrinsic satisfaction subscale (y7 and y8). Variables exogenous to life satisfaction included marital status, self-esteem, and religiosity. Marital status was dichotomous; married persons were coded 2; all others were coded 1 (x1 to x3).

Variables exogenous to job satisfaction included autonomy, skill variety, feedback from the job, task identity and task significance (x4 to x18). The full model evaluated by LISREL is presented in Figure 3.

Because a single indicator existed for marital status, self-esteem, and religiosity, the observed-underlying construct relationship was set equal to 1.00. The model shown in Figure 3 was estimated using LISREL-7 on the correlation matrix for the observed variables. This program facilitates the analysis of the proposed model. The researcher specifies the structure of eight matrices based upon the model to be tested. Thus, using the correlation matrix among the variables, the program estimates the element of the eight matrices using the method of maximum likelihood. Moreover,

autonmy scale, and .63 for the feedback scale. These scales are also known to have low reliability in the studies conducted in the United States in general.

The Gurin, Veroff and Feld (1960) Scale was used to measure general life satisfaction. Respondents were asked to indicate their satisfaction or dissatisfaction on three sevenpoint Likert format items: (1) I generally feel in good spirits, (2) I am very satisfied with life, (3) I find a good deel of happiness in life. In addition, life satisfaction was indexed by questions concerning satisfaction with community, family, and friends. The reliability coefficients (Cronbach's alphas) of the present sample were .70 for the life satisfaction scale.

Self-esteem will be measured by Rosenburg's (1965) scale. In this study, respondents will be asked to indicate their agreement or disagreement with the following items on a seven-point scale: 1 = strongly disagree, 2 = disagree, 3 = slightly disagree, 4 = neither agree nor disagree, 5 = slightly agree, 6 = agree, and 7 = strongly agree.

1. On the whole, I am satisfied with myself.
2. At times I think I am no good at all.
3. I feel that I have a number of good qualities.
4. I am able to do things as well as most other people.
5. I feel I do not have much to be proud of.
6. I certainly feel useless at times.
7. I feel that I am a person of worth at least on an equal plane with others.
8. I wish I could have more respect for myself.
9. All in all, I am inclined to feel that I am a failure.
10. I take a positive attitude toward myself.

Self-esteem score was obtained by summing responses to all 10 items. The reliability coefficient (Cronbach's alpha) of the present sample was .66 for the self-esteem scale.

Religiosity was measured by the following statement: (1) I find my religious beliefs are important in directing my everyday's behavior. (2) To what extent do your practice your religion rituals? (3) Frequencey of (A) watching or listening to religious lectures on T.V. radio, or tapes (B) going to religious lecturers at different places, and (C) attendance at worship services at the mosque. For Moslems, religiosity scale score was obtained by taking the mean of responses to all five items. For non-Moslems,

5. To what extent does doing the job itself provide you with information about your work performance? That is, does the actual work itself provide clues about how well you are doing, aside from any "feedback" co-workers or supervisors may provide? Response scores: 1 = very little, the job itself is set up so I could work forever without finding out how well I am doing. 4 = moderately, sometimes doing the job provides a "feedback" to me, sometimes it does not. 7 = very much, the job is set up so that I get almost constant "feedback" as I work about how well I am doing. Intermediate numbers (2, 3, 5, 6) are included in the response continuum.

Section 2

Items 6 to 15 will be scored as: 1 = very inaccurate' 2 = mostly inaccurate' 3 = slightly inaccurate; 4 = uncertain; 5 = slightly accurate; 6 = mostly accurate; 7 = very accurate.

6. The job requires me to use a number of complex or high-level skills.
7. The job is arranged so that I do not have the chance to do an entire piece of work from beginning to end.
8. Just doing the work required by the job provides many chances for me to figure out how well I am doing.
9. The job is quite simple and repetitive.
10. This job is one where a lot of other people can be affected by how well the work gets done.
11. The job denies me any chance to use my personal initiative or judgement in carrying out the work.
12. The job provides me the chance to completely finish the piece of work I begin.
13. The job itself provides very few clues about whether or not I am performing well.
14. The job gives me considerable opportunity for independence and freedom in how I do the work.
15. The job itself is not very significant or important in the broader scheme of things.

Items in each sub-scale are as follows: skill variety, 3, 6, 9; task identity, 2, 7, 12; task significance, 4, 10, 15; autonomy, 1, 11, 14; feedback from the job, 5, 8, 13. The reliability coefficients (Cronbach's alphas) of the present sample were. 62 for the skill variety scale, .46 for the task identity scale, .50 for the task significance scale, .60 for the

Section 1

1. How much autonomy is there in your job? that is, to what extent does your job permit you to decide on your own how to go about the work? Response scores: 1 = very little, the job gives me almost no personal "say" about how and when the work is done. 4 = moderate autonomy, many things are standardized and not under my control, but I can make some decisions about the work. 7 = very much, the job gives me almost complete responsibility for deciding how and when the work is done. Intermediate numbers (2, 3, 5, 6) are included in the response continuum.
2. To what extent does your job involve doing a "whole" and identifiable piece of work? That is, is the job a complete piece of work that has an obvious beginning and end? Or, is it only a small part of the overall piece of work, which is finished by other people or by automatic machines? Response scores: 1 = my job is only a tiny part of the overall piece of work, the results of my activities cannot be seen in the final product or service. 4 = my job is a moderate sized "chunk" of the overall piece of work, my own contribution can be seen in the final outcome. 7 = my job involves doing the whole piece of work from start to finish, the result of my activities are easily seen in the final product or service. Intermediate numbers (2, 3, 5, 6) are included in the response continuum.
3. How much variety is there in your job? That is, to what extent does the job require you to do many different things at work, using a variety of your skills and talents? Response scores: 1 = very little, the job requires me to do the same routine things over and over again. 4 = moderate variety. 7 = very much, the job requires me to do the same routine things over and over again. 4 = moderate variety. 7 = very much, the job requires me to do many different things, using a number of different skills and talents. Intermediate numbers (2, 3, 5, 6) are included in the response continuum.
4. In general, how significant or important is your job? That is, are the results of your work likely to significantly affect the lives or well-being of other people? Response scores: 1 = not very significant, the outcomes of my work are not likely to have important effects on other people. 4 = moderately significant. 7 = highly significant, the outcomes of my work can affect other people in very important ways. Intermediate numbers (2, 3, 5, 6) are included in the response continuum.

10. Independence. The chance to work alone on the job.
11. Moral values. Being able to do things that don't go against my conscience.
12. Recognition. The praise I get for doing a good job.
13. Responsibility. The freedom to use my own judgement.
14. Security. The way my job provides for stready employment.
15. Social service. The chance to do things for other people.
16. Social status. The chance to be "somebody" in the community.
17. Supervision - human relations. The way my boss handles his employees.
18. Supervision - technical. The competency of my supervisor in making decisions.
19. Variety. The chance to do different things from time to time.
20. Working conditions (Weiss, pp. 1-2).

Each item or statement requires that the respondent indicate satisfaction with a work reinforcer by means of a Likert-type scale ranging from 1 = very dissatisfied to 7 = very satisfied. Items concerning the intrinscic scale are 1, 2, 3, 4, 7, 8, 9, 10, 11, 15, 16, and 20; items concerning the extrinsic scale are 5, 6, 12, 13, 14, and 19. (Item 17 and item 18 were not included in the above scales.) A general satisfaction score was obtained by summing responses to all twenty items.

Weiss et al. (1967) reported that "since the short form of MSQ is based on a subset of the long form items, validity for the short form may in part be inferred from validity of the long form" (p. 24). Reliability coefficients for general job satisfaction range from .87 to .92. The reliability coefficients (Cronbach's alphas) of the present sample were .88 for the intrinsic scale, .81 for the extrinsic scale, and .93 for the general job satisfaction scale.

Job perceptions were measured by five subclasses of the Job Diagnostic Survey that was developed by Hackman and Oldham (1976): autonomy, skill variety, feedback from the job, task identity, and task significance. The Job Diagnostic Survey contains five three-item scales to measure employees' perceptions of each job characteristic. Items are split between two sections of the questionnaire. In the first section, respondents will indicate directly on a seven-point continuum the amount of each job characteristic they perceive to be present in their job; in the second section respondents will be asked to assess the accuracy of a number of statements about features of their job.

of skill variety in the job.

6. There is a positive relationship between job satisfaction and the extent of feedback from the job.
7. There is a positive relationship between job satisfaction and the extent of task identity in the job.
8. There is a positive relationship between job satisfaction and task significance in the job.
9. There is a reciprocal positive relationship between job satisfaction and life satisfaction.

Method

The target population for this study was all Saudi Airline employees in Jeddah during 1994. The sample was selected by means of simple random sampling (Sproull, 1988); 550 employees were randomly selected. On January 20, 1994, the public relations department and the researcher distributed the questionnaires among the sample. Four weeks later, the public relations department collected the completed questionaires and returned them to the researcher. The returned questionnaires were 372 of which 359 were usable.

In 1963, the University of Minnesota developed its satisfaction questionnaire according to the Work Adjustment Theory which holds that job satisfaction is a function of both individual vocational needs and work environment reinforcement (Weiss et al., 1967).

The Minnesota Satisfaction Questionnaire (MSQ) consists of three scales: a general job satisfaction scale, an intrinsic job satisfaction scale, and an extrinsic job satisfaction scale.

This study used the short form of the MSQ, whose twenty items are:

1. Ability utilization. The chance to do something that makes use of my abilities.
2. Achievement. The feeling of accomplishment I get from the job.
3. Activity. Being able to keep busy all the time.
4. Advancement. The chances for advancement on this job.
5. Authority. The chance to tell other people what to do.
6. Company policy and practices. The way the company policies are put into practice.
7. Compensation. My pay and the amount of work I do.
8. Co-workers. The way co-workers get along with each other.
9. Creativity. The chance to try my own methods of doing the job.

with their current life status and that persons of low self-esteem would be dissatisfied. Their argument was supported by their data.

3. Religiosity

Most studies suggest that there is a positive relationship between religiosity and life satisfaction (Hadaway, 1978). In their study on the church and the old persons, Gray and Moberg (1977) reported that religious behavior and beliefs are causal factors that contribute to life satisfaction among older people.

Hunsberger (1985) studied eighty-five persons to determine the relationship between religiosity and life satisfaction. He concluded that there was an evidence of a positive relationship between religiosity and life satisfaction.

Hadaway (1980) reexamined the findings of Campbell et al. in The Quality of American Life, suggesting that religious people tend to be somewhat less satisfied with their lives than the nonreligious people. By using the same data source and variables, he showed that the interpretation of Campbell et al. is in error and that, to the contrary, religion functions more as a resource of life satisfaction than a compensation.

Gee and Veevers (1990) examined the relationship between religious involvement and self-reported satisfaction with life in general in Canada. The sample consisted of 6,621 persons aged 25-59 surveyed in 1985 in the first Canadian General Social Survey. He concluded that there is a positive correlation between religious involvement and satisfaction for both men and women.

Hypotheses

Based on the literature review, the following hypotheses were formulated and tested in this study:

1. There is a positive relationship between religiosity and life satisfaction.
2. There is a positive relationship between self-esteem and life satisfaction.
3. Married employees are more satisfied in their lives than other employees.
4. There is a positive relationship between job satisfaction and autonomy in the job.
5. There is a positive relationship between job satisfaction and the extent

perceived more autonomous, challenging, and important, it will also be more satisfying (Schmitt and Bedeian, 1982).

The determinants of life satisfaction

1. Marital status

Ball and Robbins (1986) studied the relationship between marital status and life satisfaction among black Americans. The study consists of 373 black women and 253 black men. They concluded that the married, widowed, and divorced women are more satisfied with their lives than are those separated or single. On the other hand, the married men are the least satisfied persons of any category.

Marital status has been most frequently correlated with life satisfaction (Schmitt and Bedeian, 1982; Rice, et al., (1980). Most studies report that being married is usually related to higher levels of life satisfaction (Campbell, Converse, and Rodgers, 1976; Glenn and Weaver, 1979; Gove, Hughes, and Style, 1983).

In his book, The Sense of Well-Being in America, Campbell (1981) identified marital status as an important factor in life satisfaction. He reported that a successful marriage appears to enhance the quality of individual's lives.

2. Self-esteem

Thareno and Harker (1982) studied the relationship between the organizational variables of job complexity, job level, job satisfaction and job performance, and the employee's global self-esteem and sense of task competence in a multivariate study. The sample consisted of 116 male electrical apprentices. They concluded that global self-esteem and sense of competence could be predicted by the four variables, with job level most associated with global self-esteem, and job satisfaction and complexity most associated with competence. They concluded that the nonorganizational variables of defensiveness, age, and urbanicity were most associated with global self-esteem.

Tharenou (1979) suggested that self-esteem might more appropriately be treated as an independent variable than as an outcome of work. Therefore, Schmitt and Bedeian (1982) argued that it seemed reasonable that persons who viewed themselves in a positive way would be happy

hypothesis will be supported when we have null or zero correlation between life-job satisfaction.

The Determinants of Job Satisfaction

Hackman and Oldham's Job Diagnostic Survey (JDS) is the most influential specification of the core dimension of the job (Loscocco and Roschelle, 1991). Hackman and Oldham (1975) have designed the Job Diagnostic Survey Instrument to address the degree to which particular jobs possess the conceptually independent task characteristics of skill variety, task identity (the degree to which the job requires completion of a whole piece of wofk), task significance, autonomy, and feedback from job (Loscocco and Roschelle, 1991; Katz, 1978).

The first three components contribute to the meaningfulness of the work, autonomy taps responsibility for work outcomes, and feedback reflects knowledge about the results of job activities (Loscocco and Roschelle, 1991).

Previous studies suggest that these job characteristics, especially autonomy and skill variety, correlate in general strongly with overall job satisfaction (Katz, 1978). Therefore, as a job provides intrinsic rewards such as autonomy, challenge, meaning, variety, importance, and complexity, it will be more satisfying to the job incumbents (Hackman and Oldham, 1975; Katz, 1978; Kalleberg, 1977; Schmitt and Bedeian, 1982; Gerhart, 1987; Glisson and Durick, 1988; Loscocco and Roschelle, 1991).

Katz (1978) examined the relationships between overall job satisfaction and the five task dimensions of skill variety, task identity, task significance, autonomy, and feedback from job for employees at different stages of their jobs, as measured by their length of employment on their current jobs, as well as in their current organization. He concluded that the correlation between job satisfaction and each of the task dimensions depends on both the job longevity and organizational longevity.

Hackman and Oldham (1975) assumed that the causal flow is unindirectional, where job perceptions affect job satisfaction. However, James and Jones (1980) examined the relationship between job satisfaction and job characteristics. They argued that job satisfaction and job perceptions are directly, as well as reciprocally, related to each other. Therefore, the model presented in Figure 2 indicates that as a job is

supported the spillover model. Thus, they suggested that additional empirical work is needed.

Tait, Padgett and Baldwin (1989) reviewed published literature in many different disciplines (e.g., management, industrial psychology, sociology, leisure, and vocational behavior). A total of 57 relationships were derived from the 34 studies in the literature review. They found that the best estimate of the population correlation between job and life satisfaction was 44. Therefore, they concluded that there was a strong positive relationship and concurred with other researchers that work should not be studied in isolation from extra-work concerns. Moreover, they found that the relationship was much stronger for men than for women in studies conducted prior to 1974; but when only the more recent researches were examined, the gender difference disappeared. Finally, they suggested that job and life satisfaction are significantly related to one another. It is also clear that much still remains unknown. They suggested that the direction of causality between job and life satisfaction needs to be explored, as should be the possibility that some third variable may be affecting both.

The conceptual model tested in this study is developed by Schmitt and Bedeian in 1982. This is represented in Figure 1. This model indicates that life satisfaction is determined by marital status, self-esteem, the locus of control, and job satisfaction. Job satisfaction is hypothesized to be the result of the job characteristic variable (Hackman and Oldham, 1976): autonomy, skill variety, feedback from the job, task identity, and task significance and life satisfaction.

Since this model will be applied to a different culture other than the original one, the researcher believes that the religious factor is more important as a determinant of life satisfaction than the locus of control in a religion-oriented country such as Saudi Arabia. Therefore, the revised model in this study is represented in Figure 2. This model indicates that life satisfaction is determined by marital status, self-esteem and religiosity, as well as by job satisfaction. Job satisfaction is hypothesized to be the result of job-characteristic factors such as autonomy, skill variety, feedback from the job, task identity, task significance, and life satisfaction.

The spillover hypothesis will be supported when we have a positive relationship between life and job satisfaction in either direction or in both directions. The compensation hypothesis will be supported when we have a negative correlation between job-life satisfaction, and the segmentation

compensatory model, and (c) the segmentation model (Kresh, 1982; Schmitt and Bedeian, 1982; Schmitt and Mellon, 1980; Staines, 1980; Loscocco and Roschelle, 1991).

The first model predicts a positive relationship between job satisfaction and life satisfaction. It suggests that satisfaction with one domain of an individual's life would spillover into the other. This model suggests that the causal influence would be either from job satisfaction to life satisfaction or from life satisfaction to job satisfaction, but not both simultaneously (Schmitt and Bedeian, 1982; Schmitt and Mellon, 1980; Kresh, 1982).

In contrast, the second model predicts a negative relationship between job satisfaction and life satisfaction. A person with a boring job would seek out an interesting nonwork life to compensate. Also, an individual with boring life activities would seek out challenge and fulfillment through his job (Schmitt and Bedeian, 1982; Schmitt and Mellon, 1980; Kresh, 1982).

Finally, the third model argues that there is zero correlation between job satisfaction and life satisfaction. That is, people try to segment or compartmentalize their life into work and nonwork activities with no relationship or interdependence between the two activities (Schmitt and Bedeian, 1982; Kresh, 1982).

Staines (1980) reviewed the literature on the relationship between work and nonwork. He found that all three models were supported. However, the most frequently supported model was the spillover model.

Most studies on the spillover model predict that job satisfaction affects nonwork satisfaction. Unfortunately, much of the early results and evidence come from proportional and correlational analysis which cannot address adequately the issue of casuality (Loscocco and Roschelle, 1991, p. 202). Therefore, most recent studies try to address the causality issues in the job-life satisfaction relationship. For example, Schmitt and Mellon (1982) studied the nature of the causal relationship between job and life satisfaction. Their results suggest that life satisfaction leads to (causes) job satisfaction but not vice versa.

Schmitt and Bedeian (1982) investigated the nature of the relationship between life satisfaction and job satisfaction by using both two-stage least squares and the analysis of linear structural equations by LISREL. They suggested the possibility of reciprocal relationship (causation) between job satisfaction and life satisfaction. Finally, they concluded that their results

Arabia. Since Saudi Arabia, like many other countries, is trying to improve the working conditions of its people, the employee's job-life satisfaction is therefore becoming an important topic there, and research, is needed to determine the factors promoting or inhibiting the job-life satisfaction relationship.

Research on the relationship between job satisfaction and life satisfaction among workers is potentially valuable, both theoretically and practically. Although much research has been conducted on the relationship between job-life satisfaction, there are few general statements that can be made about this relationship. Thus, further research on the determinants of job-life satisfaction relationship would expand the existing body of knowledge.

Chacko (1983) indicated a need for studies examining the functional relationship between job satisfaction and life satisfaction, and offered reasons why the relationship between both should be studied. He concluded that, from both theoretical and practical standpoints, it is important to identify the direction of the relationship between job-life satisfaction, especially given the concern for improving the quality of life in the workplace. If work satisfaction affects nonwork attitudes, then programs such as job redesign that attempt to enhance job satisfaction will improve not only the quality of work life but also the overall quality of life of workers in general. On the other hand, if nonwork activities, experience, and satisfaction influence work satisfaction, then attempts at improving the quality of work life through job redesign or other work innovations will be less meaningful. This also may suggest that nonwork satisfaction can be an important determinant of work withdrawal responses such as absenteeism and turnover (Chacko, 1983; PP. 163-169).

Therefore, the purpose of this study is to determine:

1. the relation between job satisfaction and life satisfaction.
2. the relation between life satisfaction and marital status, self-esteem, and religiosity.
3. the relation between job satisfaction and job characteristics - autonomy, skill variety, task identity, feedback from the job, and task significance.

The Relationship Between Job Satisfaction and Life Satisfaction

There are three models that attempt to explain the relationship between job satisfaction and life satisfaction: (a) the spillover model, (b) the

The Relationship Between Job Satisfaction And Life Satisfaction Among Saudi Airline Employees In The Jeddah Area of The Kingdom of Saudi Arabia

Abeid Abdullah A. Al-Amri
King Saud University
Department of Social Studies

Motoko Y. Lee
Iowa State University
Department of Sociology

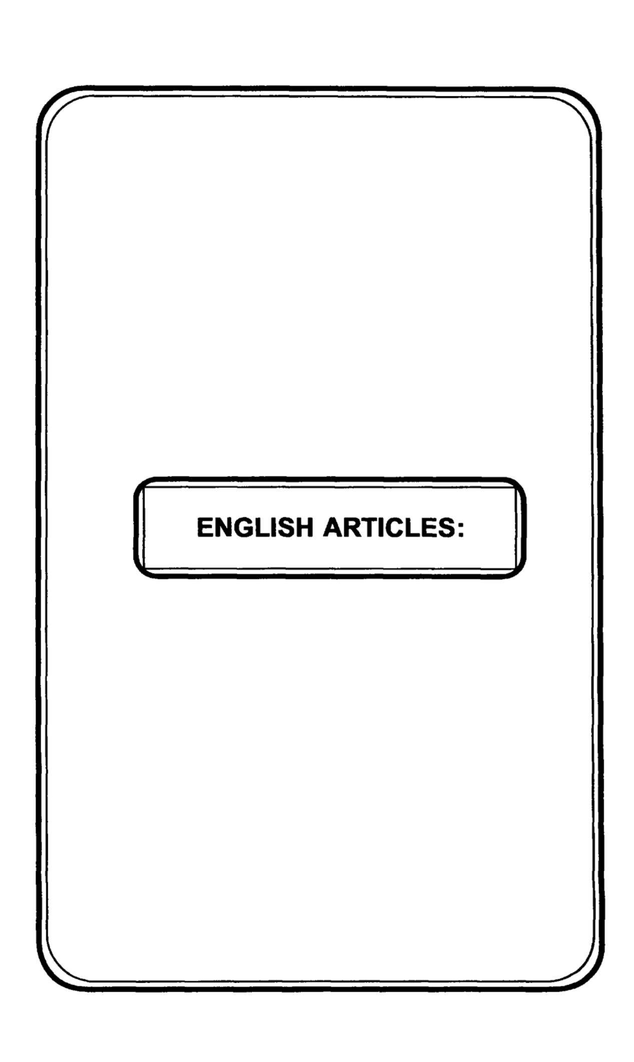
Charles L. Mulford
Iowa State University
Department of Sociology

INTRODUCTION

Satisfaction is a concept that has attracted the attention of researchers since the early 1990s. General satisfaction has two major components: life and job satisfaction (Boardman, 1985). The study of the relationship between job satisfaction and life satisfaction started as of the late 1950s (Brayfield and Wells, 1957). There are three models which attempt to explain the relationship between job satisfaction and life satisfaction: spillover model, compensatory model and segmentation model. These models will be discussed in detail in this article.

Statement of the Problem

The study address the problem of determining the importance of certain factors for inducing job satisfaction and life satisfaction; and assesses the relationship between both types of satisfaction for Saudi Airline staff members and managers. Although, the relationship between job satisfaction and life satisfaction has been studied extensively in western countries, little has been done on that topic in Middle East, and no research was carried out with reference to it among workers in Saudi



ENGLISH ARTICLES:

ARTICLES IN ENGLISH:

BOOK REVIEWS:

REPORTS:

ABSTRACTS:

Contents

ARTICLES IN ARABIC:

paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clealry indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the artilce.

Examples:

Hischi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6- The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - the Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and data of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the authorís full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

abbreviated: JSS

Published by The Academic Publication Council, Kuwait University An Academic refereed Quarterly publishing Research in Political Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and cultural Geography

Vol. 24 No. 2 Summer 1996

Adress all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O.Box 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel: (00965) - 4836026, 4810436 Fax: 4836026

Price per issue

Kuwait (KD 0.750) for individuals, (KD 2.750) for Institutions, Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 1500), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1), Algeria (15 AD), Libya (D 2), Egypt (E 5), Sudan (S 1), Syria (S 50), Yemen (10 Rs), Morocco (MD 15), UK (1).

Individuals Subscription
Kuwait

One Year	3 K.D.
2 Years	6 K.D.
3 Years	8 K.D.
4 Years	10 K.D.

Arab Countries:

One Year	4 K.D.
2 Years	8 K.D.
3 Years	11 K.D.
4 Years	14 K.D.

Other Countries:

One Year	15 U.S. $
2 Years	30 U.S. $
3 Years	40 U.S. $
4 Years	50 U.S. $

Institutions:
Kuwait & Arab Countries

One Year	15 K.D.
2 Years	25 K.D.
3 Years	40 K.D.
4 Years	50 K.D.

Other Countries:

One Year	60 U.S. $
2 Years	110 U.S. $
3 Years	150 U.S. $
4 Years	180 U.S. $

Payment for individual subscriptions should be made in advance:
1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,
2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,
Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Previous Issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences
P.O.Box 27780 Safat
Kuwait 13055
(Telephone: 4810436 - 4836026, Fax 4836026)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US$ 60); for individuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US& 12).

Academic Publication Council

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published By Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 24 - No. 2 - Summer 1996

ISSN - 0253 - 1097